وحدة البحث
في علوم الانسان للدراسات
الفلسفية، الاجتماعية والإنسانية

UNITÉ DE RECHERCHE SCIENCES DE
L'HOMME ÉTUDES PHILOSOPHIQUES
SOCIALES ET HUMAINES

43

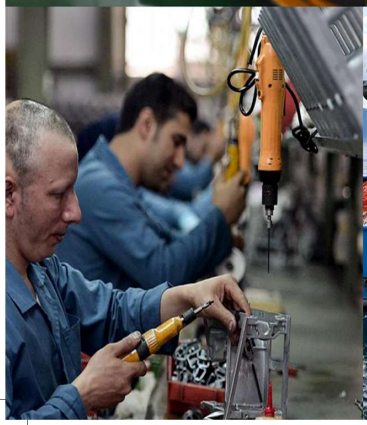
جامعة وهران 2

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

إعداد وتنسيق
أ.د حساين زهية أ.د مراد مولاي الحاج









كتاب جماعي

للطباعة والنشر والتوزيع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

كتاب جماعي

إعداد وتنسيق

أ.د حساين زهية

أ.د مراد مولاي الحاج

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله او إستنساخه
بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المخبر.

©المكتبـــة الوطنيـــة الجزائريـــة 2025.
ردمـــك: 8 - 18 - 031 - 9969 - 978
حقـــوق الطبـــع محفوظـــة للمخبر.

الفهرس

مقدمة السلسلة.....5

المقاولاتية، المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة : موضوع للدراسات الاكاديمية وحقل لتعدد المقاربات المنهجية
أد. مراد مولاي الحاج / جامعة وهران 2 7

واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين التقليد والابتكار في الجزائر
أد. حساين زاهية / جامعة وهران 19

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين النجاعة والإخفاق
أ.د نادية سماش / مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي/ CRASC وهران 55

القرار الاستثماري وإيديولوجيات التسيير الفعلي للمؤسسة
د. محمد قدمان / جامعة محمد بن أحمد وهران2.....69

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: قراءة نظرية لمفهوم الفكر المقاولاتي وأبعاده
د. فاطمة الزهراء بن الحاج جلول / جامعة مستغانم.....85

المطابقة والابتكار: مقاربة سوسيولوجيّة لعوامل التماثل المؤسّساتي في المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة في الجزائر.
د.حفصة العقعاق – جامعة وهران-2.....113

المؤسسات الحرفية النسوية قضايا ومطارحات من منظور النوع الاجتماعي: اقتراب سوسيو-ميداني للحرفيات بولاية مستغانم.
د.جربوعة حذيفة محمد الأمين / جامعة سيدي بلعباس.....143

المقاولاتية في الجزائر: النشأة والتطور.
أد. الحاج بلهواري/ د.خيرة عمور - جامعة مستغانم.....159

الجامعة ، المقاولاتية والمخاطرة الاجتماعية
أ د. زرقة دليلة / جامعة وهران 2 / أ د. حسن عالي / جامعة سعيدة.....177

واقع ترسيخ الفكرالمقاولاتي و الثقافة المقاولاتية في الفضاء الجامعي
د. بداش وردة / جامعة وهران 2.....189

واقع النشاط المقاولاتي لدى المرأة الصحراوية (أدرار نموذجا)
د. ناصري زواوي / جامعة وهران 2.....205

التعليم المقاولاتي كرافعة لتوجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال: دراسة ميدانية بجامعة مستغا نم
ط.د. لزرق عائشة / أ.د.راجعي مصطفى جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ...219

نشر الثقافة المقاولاتية بهدف إنشاء مشروع شخصي ومهني لدى الطلبة
أد. بريجة شريفة / جامعة وهران2.....243

قراءة سوسيو أنثروبولوجية لبعض مذكرات و أطروحات حول المقاولاتية في الجزائر:
البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (Portail National de Signalement des Thèses) نموذجا
ط.د. خير اني نورالدين-مركزالبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران..255

المقاولاتية والتنمية في الجزائر بين الواقع والتطلعات
ط د. حبيبي خيرة / جامعة وهران 2 267

العمل والبطالة في ظل تحولات الثورة التكنولوجية الرابعة في جزائر
ط د. حبيبي خيرة / جامعة وهران 2 / د. ويس صادق / جامعة وهران 2 283

بالفرنسية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الظروف والتحديات (المقال باللغة الفرنسية)
د. بلحواط جازية / جامعة بجاية / د. أمغارمالك / جامعة بجاية.....299

مقدمة سلسة "كُتب الوحدة"

تَسْعَى الوحدة عَبْرَ التَّكْوِينِ الدِّكْتُورَالِيِّ، والنّشاط العلمي إِلَى إِصْدارِ "**سَلِسَةِ بُحُوثٍ دِكْتُورَالِيَّةٍ**"، وأيضًا أعمال المُلْتَقَيات والنَّدوات العِلْمية. حَيْثُ يَهْدِفُ المَشروعُ إِلَى تَعْزيزِ القُدْرَةِ عَلَى الكِتَابَةِ الأَكاديميَّةِ، والْوُلوجِ إِلَى عالَمِ الكِتَابَةِ. إِنَّ إِنْتاجَ نَصٍّ لَيْسَ بِالْسَهْلِ وَلَا بِالْمُمْتَنِعِ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَدْعِي القُدْرَةَ عَلَى التَّحْليلِ والنَّقْدِ، وَمَلَكَةَ التَّرْكيبِ والتَّجاوُزِ. فَالنَّصُّ لَيْسَ مِلْكًا لِمُنْتَجِهِ بَلْ مِلْكًا لِقارِئِهِ، لِأَنَّ كُلَّ قِراءَةٍ هِيَ تَأْويلٌ لَهُ بِناءً عَلَى الفَهْمِ وامْتِلاكِ ناصِيَةِ المَعْنَى، وَكُلُّ قِراءَةٍ لِلنَّصِّ هِيَ قِراءَةٌ تَسْتَدْعِي اتِّخاذَ مَوْقِفٍ، قَدْ يَتَحَوَّلُ المَوْقِفُ إِلَى إِنْتاجِ نَصٍّ مَوازِيٍّ لِلنَّصِّ الأَصْلِيِّ، فَالْفَلْسَفَةُ فِي جَوْهَرِها هِيَ قُوَّةُ المُتَفَلْسِفِ عَلَى مُمارَسَةِ النَّقْدِ ضِمْنَ حُدودِ المَعْرِفَةِ وإِيثِيقَا التَّواصُلِ.

وَنَحْنُ عَبْرَ هَذِهِ السَّلِسَةِ نَهْدُفُ إِلَى مُحاوَلَةِ دَفْعِ البَاحِثِينَ إِلَى المُساءَلَةِ والنَّقْدِ، وَإِلَى المُجاوَزَةِ والْإِبْداعِ، بُغْيَةَ خَلْقِ فَضاءٍ لِلْحِوارِ المعرفي الَّذِي يُمَكِّنُنَا مِنْ دَفْعِ الكِتَابَةِ في حقول العلوم الاجتماعية بِالْجَزَائِرِ إِلَى التَّمَوْضعِ مَغارِبِيًّا وَعالَمِيًّا، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلَّا بِدَفْعِ هَذَا الْجِيلِ إِلَى الكِتَابَةِ والرَّدِّ فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ. إِنَّ الكِتَابَةَ لَيْسَ تَرَفًا وَلَا شَرَفًا، بَلْ هِيَ رِسالَةٌ تَنْأَى عَنْ حَمْلِها المَوْجوداتِ، تَفْرِضُ عَلَى الكاتِبِ الالتِزامَ بِأَخْلاقِيّاتِها وَمَبادِئِها، وَأَنْ يَسْلُكَ الكاتِبُ سُلوكَ الإِنْسانِ الحَكِيمِ، وَأَنْ يَتَمَسَّكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الواجِبُ والحَقُّ، وَأَوْلَى مَراتِبُ الواجِبِ أَنْ يَكونَ أَمِينًا وَصادِقًا، وَأَنْ لَا يَنْتَحِلَ أَفْكارَ غَيْرِهِ، وَأَنْ يُنْسَبَ لِنَفْسِهِ مَا كَانَ مِنْ نَفْسِهِ جُهْدًا وَنَظَرًا، وَثانِيها أَنْ يَتَدَرَّجَ فِي الكِتَابَةِ، فَالْوُصولُ إِلَى المُبْتَغَى يَبْدَأُ دَوْمًا بِخُطْوَةٍ.

أد. عبد القادر بوعرفة

المقاولاتية، المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: موضوع للدراسات الاكاديمية وحقل لتعدد المقاربات المنهجية

Entrepreunariat, Small and Medium industries: Subject of Academic Studies and Field of Multiple Methodological Approaches.

أد. مراد مولاي الحاج / جامعة محمد بن أحمد، وهران2

مقدمة:

تبين أن المقاولاتية تلعب دورا كبيرا وأساسيا في الاقتصاديات الناجحة، ,انها تقوم على الاستثمار والدخول في النشاط الاقتصادي لخلق ديناميكية تساهم في انتاج السلع والخدمات. وقد تتنوع هذه المقاولات من حيث الحجم ونوعية التخصص الاقتصادي والخدماتي التي ينتهجه صاحب المشروع المقاولاتي. وساهم العديد من الباحثين في اعطاء تعريف للمقاولاتية في المنشورات والأعمال الاكاديمية، إلا ان هناك تنوع في تلك التعاريف وهذا ناتج لغياب فهم مشترك ما بين الباحثين حول ماذا نعني بالمقاولاتية؟

ورغم تلك الاختلافات في التعاريف إلا ان المقاولاتية اصبحت موضوعا للبحث والدراسة للكشف عن ماذا مساهمة هذه المؤسسات الاقتصادية في خلق وجلب محيطا اقتصاديا، وقد تتنوع اساليب الجهد المبذول من طرف الفاعلين الاجتماعيين من أجل الانخراط في السياسات الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم. كما تعمل هذه الفضاءات والنشاطات الاقتصادية على ظهور اشكال جديدة من الممارسة المقاولاتية ذات الصلة بالابتكار والقيام بالأدوار الاساسية في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا ظل موضوع المقاولاتية جدير بالدراسات من باحثي علم الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس والانثروبولوجيا وعلوم انسانية واجتماعية أخرى.

1- لماذا اهتمام السوسيولوجيا بموضوع المقاولاتية ؟

اننا نتسأل عن لماذا يهتم الباحث في علم الاجتماع التنظيم بموضوع المقاولاتية، أنه سؤال قد يطرح علينا لنعيد النظر في اهتماماتنا البحثية وهذا نظرا للتحولات في اهتمامات الباحثين على المستوى العالمي. فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية فضاءا لتجديد علم الاجتماع، وهذا نظرا لظهور شروط ضرورية وأساسية لتطوير الدراسات السوسيولوجية بمواضيع امبريقية واساليب منهجية جديدة. فالعمل ظل محل اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية علم الاجتماع وعلم النفس، وهذا بعد تطور الدراسات السوسيولوجية مثل دراسة الفلاح البولندي (**Cf. W. I.Thomas & F.Znaiecki, 1927**)، وظهور نظرية التنظيم العلمي للعمل وتجارب مدرسة العلاقات الانسانية وانتشار الفكر التنظيمي كلها عوامل ساهمت في تطور الاهتمام بالعمل كعنصر اساسي في ديناميكية المجتمعات. كما ظهر علم اقتصاد العمل في سنة 1940 بأمريكا وفي سنة 1960 بفرنسا عندما اصبح من الضروري تدخل الدولة في سوق العمل من اجل مساهمتها في تفعيل وتنظيم هذا السوق والذي استفحلت فيه بعض المشاكل الاجتماعية من اضرابات وبطالة وحراك العمل.

وفي ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي اصبح يشهدها العالم تنوعت اشكال ممارسة النشاطات الاقتصادية لتتراجع نسبة مساهمة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة (**Entreprise de production de masse**) في الحياة الاقتصادية للامم وانتشار **la Délocalisation** وإعطاء فرصة ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقوم بنشاطات اقتصادية تخلت عنها تلك المؤسسات الكبيرة، وهذا بهدف تقليص تكاليف الانتاج والزيادة في الارباح. وهذا ما أدى الى تطور نسبة المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناوئة والتي اصبحت تنعت ب **les firmes solaires** .

ولعب التنوع الاثني في المجتمعات الغربية على انتشار البعض من الممارسات الاقتصادية والمقاولاتية عند بعض من الاثنيات التي عانت من التهميش وصعوبة الحصول عل فرص العمل في المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما دفعها الى استعمال شبكة علاقاتها الاجتماعية ورأسمالها الاجتماعي في الظفر بنشأة مقاولات او مؤسسات

صغيرة من أجل ضمان مصدر للدخل والاندماج في المجتمع، ونفس الظاهرة عرفتها فئة المهاجرين في كافة المعمورة، والذين تلقوا صعوبة اقتناء منصب عمل ما، وهذاما أدى بهم الى التفكير في خلق مقاولة خاصة للمساهمة في النشاط الاقتصادي للبلد المضيف وضمان دخل ما.

فالمقاولاتية موضوعا عمل على اثارة الفضول للباحثين السوسيولوجيين للاهتمام بالمقاولات الناشئة، واستراتيجية المقاولين في نظام اقتصادي ليبرالي قائم على المنافسة واغتنام الفرص للنجاح، فمسألة المخاطر التي ترافق نشاط المقاولين منذ استثمار امواله، والدخول في المنافسة والتفاعل في الحياة الاقتصادية واتخاذ استراتيجيات لتجاوز الفشل كلها عناصر هام وضرورية للدراسة.

وهذا الواقع كان كافيا لتطور اهتمام السوسيولوجيا بالمقاولة والمؤسسات الصغيرة التي اصبحت موضوعا بامتياز للدارس السوسيولوجي التي عرف مسارا في اهتماماته البحثية من سوسيولوجيا العمل فسوسيولوجيا التنظيم والمنظمة، الى سوسيولوجيا المؤسسة من خلال دراسة الهوية المهنية وأخيرا سوسيولوجيا الاقتصاد وسوسيولوجيا المقاولاتية.

2- المقاولاتية موضوع للدراسات الاكاديمية في الولايات المتحدة وفرنسا :

يعد **Joseph Schumpeter** الباحث الاول الذي اهتم بالمقاولاتية، فرغم تكوينه الاقتصادي استطاع ان ينجز اعمالا كمنظر اجتماعي، ومن بين المؤلفات التي يظهر فيها هذا الاهتمام نذكر الفصل الثاني من كتابه التنمية الاقتصادية (سنة **1912**)، والذي عرف رواجا في العالم. الا أن المقاولاتية كتخصص أكاديمي عرف عدة عراقيل من أجل ترسيمه في كليات العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال (**Cooper, 2003**). وهذا ما عرفه علم الاجتماع الصناعي الذي لم يأخذ الشرعية الاكاديمية الا بعد الحرب العالمية الثانية. (**Abbott 1993**)

وقد عرف موضوع المقاولاتية بعض الاهتمام من طرف مؤسسات أكاديمية الذي نظمت بعض المحاضرات حول الموضوع، مثلا Harvard Business School

في سنة 1947، وجامعة New York في سنة 1953. وظلت فئة من الباحثين تناضل من أجل الاعتراف بتخصص المقاولاتية وترسيمه في الجامعات الامريكية. وتمثلت هذه النضالات في تنظيم عدة محاضرات حول موضوع المقاولاتية خلال سنة 1970 واستطاع هؤلاء الباحثون ان ينضموا الى جمعيات مهنية مما ساعدهم على مواصلة نضالاتهم من أجل تحقيق هذا الهدف. ولم يكن موضوع المقاولاتية موضوعا جذابا بالنسبة للباحثين المنتمين للجامعات الرائدة وعرفت الاعمال والدراسات التي انجزت حول موضوع المقاولاتية عدة انتقادات لعدم اعتمادها على نظريات خاصة بالموضوع واكتفائها بدراسة حالات من المؤسسات المقاولاتية (**Howard E.Aldrich,1994**) .

ونظرا للنمو الاقتصادي التي عرفته الولايات المتحدة الامريكية، عرفت النشاطات الاقتصادية والصناعية انتشارا واسعا لكي تصبح ميدان خصبا للدراسات الاكاديمية، كما تم تخصيص ارصدة مالية لتسهيل وتفعيل البحث العلمي والاكاديمي. واستفادت معاهد وأقسام العلوم الاقتصادية والمهتمة بالنشطات الاقتصادية والخدماتية من هذا التموين لأبحاثهم. ومن هنا تطور الفكر المقاولاتي في الولايات المتحدة الامريكية. وعمل هذا الاهتمام الاكاديمي المتزايد بالواقع الاقتصادي والنشاط المقاولاتي على نشر العدد الكبير من المجلات والمنشورات والاعمال البحثية المهتمة بالمقاولاتية في المعاهد والمراكز البحثية. وزيادة عدد المهتمين بالبحث في ميدان المقولاتي. سهل هذا المناخ البحثي من صدور حجم كبير من ابحاث علماء الاقتصاد في كليات ريادة الاعمال والذي فاق حجم أبحاث علماء الاجتماع، وعلى الرغم من ذلك فرض علماء الاجتماع وجودهم في الكليات الاقتصادية، المهتمة بموضوع المقاولاتية، وهذا من خلال ممارسة التدريس في اقسام دراسة التنظيمات والاستراتيجيات. والشيء الاهم والذي لا يقاس بعدد السوسيولوجيين الذين اهتموا بدراسة المقاولاتية، هو تلك المقاربة الجديدة لسوسيولوجيا الاقتصاد وطريقة التفكير في تناول موضوع المقاولاتية.

كذلك هذه المقاربة عرفت انتشارا في فرنسا، منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي وتراجع الدراسات السوسيولوجية المهتمة بالعمل واشكالاته، والمؤسسة الصناعية، ومواضيع الثقافة العمالية والمؤسساتية لتتفرغ في اهتماماتها على التحولات المرافقة

للازمة الاقتصادية وتنامي مشاكل سوق العمل(**P.Morin, 1997**))، وبالتالي انتشار اساليب جديدة في تنظيم العمل، ومرونة العمل وتنامي الفئات الاجتماعية العاطلة عن العمل. وعليه ظل الاهتمام المتزايد بمواضيع السوسيولوجية الاقتصادية، المقاولاتية والمؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الاكثر دراسة في الجامعة والأبحاث الأكاديمية الفرنسية.

3- سوسيلوجيا نشأة وتطور المقاولاتية الاقتصادية في الجزائر

لا يمكن تفهم واقع المقاولاتية في الجزائر بدون الرجوع او إعادة النظر الى بعض الدراسات التي خصت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فجلها تؤكد على تلك العراقيل الثقافية والاجتماعية التي حدت من تطور وبلوغ الاهداف المسطرة من طرف المشروع التنموي الجزائري. وهنا يمكن الرجوع الى اول عمل علمي وسوسيولوجي خص المؤسسة الصناعية الجزائرية والذي قام به ثلاثة باحثين السوسيولوجين (علي الكنز، جمال غريد، وسعيد شيخي) (**A. El Kenz et al., 1982**)، واصبح هذا العمل مصدرا لدراسات سوسيولوجية لاحقة دعمت فكر علم الاجتماع الصناعي في الجامعة الجزائري. ويبرز (**D. Guerid, 2007**) العراقيل التي وقفت امام نجاح المؤسسة الصناعية الاقتصادية في مهمتها، ومن خلال مقابلاته وبحثه الميداني لمؤسسة ALZINC بالغزوات، تبين ان هناك عراقيل سعت دون تسهيل المهمة الانتاجية للمؤسسة (علاقتها بالبنوك، بالجماعات الادارية والمحلية، وبالمحيط).

وكذلك يوضح (**A. Henni,1993**) الميكانيزمات التي تتحكم في التوظيف بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث يرى ان توظيف أحد أفراد العائلة يعمل على حظوظ السير الحسن للبيت، وأنه كلما كانت المكانة الاجتماعية للفرد ضرورية من أجل الحصول على مزايا ومناصب عمل كلما أعتبر نفسه شيخ القبيلة. ويضيف أحمد هني تحليلا عن الشروط التي تتدخل في عملية التوظيف، والترقية، والطرد من العمل أو الحصول على امتياز ما، قائلا: "يقرر مدير المؤسسة الصناعية أو رئيس مصلحة الادارية أن عامل اللقب يعد الشرط الاساسي من ضمن الشروط الخاصة بالتوظيف، ....فقد كان في بعض الحالات لقب الفرد أهم من الشهادات أو نوعية

العمل". (A.Henni, ibid.) فاستعمال الجاه من طرف شخص له سلطة رمزية "الشيخ" او معنوية «Patron» يعمل على ترسيخ هذه الممارسات التي مازالت قائمة في مجتمعنا، فمثل هذا النفوذ يلعب دورا أساسيا في الحصول على بعض مستلزمات الحياة.

وساهمت دراسة (**D. Liabes, 1984**) في مقاربة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لظهور القطاع الخاص في الجزائر للتأكيد على محدودية هذا القطاع في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظرا لسياسة الاتكال على القطاع العام ومحدودية مساهمته في تطوير وتفعيل سوق العمل وخلق فرص العمل للفئات الشبانية في الجزائر التي ظلت في تزايد مستمر.

ومن خلال هذه المقاربة السوسيولوجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نستطيع قراءة وتحليل الميكانزمات التي تتحكم في تشكل المقاولات الخاصة، والتي شهدنها تكاثرها وتنوعها خلال العقود الثلاثة الماضية. إن الانفتاح على السوق وتنامي الفكر اللبرالي الرأسمالي في التوجه الاقتصادي الجزائري وتراجع المد الاشتراكي، أسرع من عملية غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح عمالها، لكي تحول البعض منها الى ملكيات خاصة، بينما ظلت بعض المؤسسات الاقتصادية أخرى مغلقة. الى وقت وزمن غير محدد.

4- و اقع الدراسات الاكاديمية للمقاولاتية في الجز ائر

وفي ظل هذا المسار السوسيو-تاريخي للاقتصاد الوطني، وتنامي تراجع نسبة مساهمة المؤسسات الاقتصادية في التوظيف وخلق فرص العمل، تزايدت فئة العاطلين عن العمل. وأمام هذا الواقع ظهرت عدة برامج من أجل تشجيع الاستثمار المقاولاتي، وهذا ما أدى الى تنوع المشاريع الاقتصادية وظهور فئات من المقاولين كل على حساب علاقاته الاجتماعية ومدى الاستفادة من الدعم الحكومي.

ومن هنا لسنا مطالبين بتقديم مؤشرات واحصائيات لدراسة المقاولاتية في الجزائر، وانما الاحاطة بالظروف التي ساهمت في تشكيل المقاولاتية في الجزائر، والتي جعلت هناك ضرورة لتكثيف دراسات أكاديمية حول موضوع المقاولاتية. وهناك توجه

أكاديمي ملحوظ خلال العشريتين الأخيرتين نحو دراسات سوسيولوجية للظاهرة المقاولاتية في الجزائر، عن طريق انجاز رسائل جامعية أو تقديم مشاريع بحثية حول الموضوع . كما تم توجيه المؤسسات الاكاديمية على اقحام مواد تدريسية تخص المقاولاتية وسن قوانين تنظم وترافق المشاريع المقاولاتية للطلبة المقبليين على التخرج.

4 - 1 المقاولاتية: موضوع لدراسات و ابحاث أكاديمية للباحثة حساين زاهية:

من بين الباحثين السوسيولوجيين في جامعة وهران الذين كان موضوع بحثهم يخص المقاولاتية، أردنا ان نحيل الباحثين السوسيولوجيين، الى أعمال الباحثة حساين زاهية، والتي تعد قفزة نوعية وطفرة منهجية بمقاربة المقاولاتية من وجهة نظر سوسيولوجية، ومتجاوزة اعمالنا (م. مولاي الحاج: 2005)، وأبحاث زملائنا المهتميين بموضوع التنظيم والعمل في الجزائر، لتهتم باشكالية الميلاد والنشأة للمقاوليين في الجزائر.

كانت البداية الأكاديمية والاهتمام البحثي بالموضوع المقاولاتية بإنجاز اطروحة الماجستير في علم الاجتماع التنمية لدراسة واقع واكراهات الصناعة الخاصة في الجزائر، (ز.حساين، **2000**)، استطاعت الباحثة من خلال هذا العمل ان تقدم لنا صورة واضحة عن العقبات البيروقراطية والثقافية التي تحدد من تطور ونمو الصناعة الخاصة في الجزائر مدعمة الطرح الذي قدمه الجيلالي اليابس في دراسته لهذا القطاع الاقتصادي في الجزائر. إلا ان ما نريد ابرازه هنا ان هذا العمل الاكاديمي الذي انجزته الباحثة، استطاع ان ينير لها الطريق للاهتمام والتعمق في اشكالية ميلاد ونشأة المقاوليين في الجزائر .

وعليه والتزاما بموضوع ورقتنا نريد ان نقدم اطروحة الباحثة، للكشف عن اهتمامات الباحثين بموضوع المقاولاتية في الجزائر، ساهمت الباحثة من خلال هذه الاطروحة في تحديد العوامل المؤثرة في ميلاد وتنمية «اليقظة المقاولاتي» عند فئة من المقاوليين المنشئين لهذه التنظيمات الاقتصادية، عن طريق دراسة المسارات المتعددة التي قادتهم الى الفعل الانشائي للمقاولاتية .

إن الاهتمام بالمسارات المختلفة للمبحوثين، ساهم في الوقوف على اهم الأدوار التي تقوم بها الاوساط المتعددة التي عايشها المبحوثين مثل الوسط العائلي والتربوي، والتعليمي، التكويني والحوافز المحركة نحو الفعل المقاولاتي.(ز.حساين، **2013**).

وتتوصل الباحثة من خلال هذا العمل أنه لا يمكن حصر عامل أحادي في تحديد تنمية اليقظة المقاولاتية أو فعل انشاء المؤسسات الاقتصادية، وانما قد تتدخل عدة عوامل، منها ما هو داخلي وما هو خارجي، المحركة والمستمرة في تأثيرها على شكل وتطور المؤسسات المنشئة. وترى أن هذا التأثير لا يتوقف عند ميلاد وتنمية اليقظة وانما يستمر ليشمل مرحلتي الانشاء وما بعد الانشاء.

هذا الاهتمام بالفعل المقاولاتي، أصبح القاعدة النظرية والمنهجية للمساهمة في تكوين طلبتنا على المستوى الماستر او الدكتوراه، وكذا مواصلة البحث في الموضوع من خلال نشر ورقات علمية وتنظيم أيام دراسية وملتقيات علمية في الموضوع.

4-2 مساهمة الباحث بدراوي سفيان: ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول:

يعد العمل الاكاديمي الذي أنجزه بدراوي من بين الاعمال التي اردت التطرق اليه في هذا المقام، لإظهار الاهتمام البحث العلمي الجامعي، والذي ساهم هو الاخر في فتح آفاق البحث حول موضوع المقاولاتية. فالدراسة الميدانية لثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول بمنطقة تلمسان (س.بدراوي،**2015**)، ساهمت هي الاخرى في مقاربة المقولاتية كظاهرة سوسيو-اقتصادية ذات علاقة بالشباب، والتأكيد على ثقافة المقاولة لدى هذه الفئة الاجتماعية في الجزائر التي بادرت في مشاريع مقاولاتية، ودراسة المنطق الذي يسير به المقاول الشباب مؤسسته في ظل تفاعل ثقافة المقاولتية والثقافة المجتمعية.

ولدراسة هذه الظاهرة التزم الباحث بنوع من الصرامة المنهجية من اجل معطيات خدمت بحثه، حيث قام بمقابلات حرة مع مديري الهياكل ووكالات التشغيل والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مقابلة عينة من الشباب المقاول تعادل 172 مبحوث. ساهمت هذا العمل في الوصول الى نتائج هامة سوسيولوجيا.

أكدت النتائج أتن هناك غياب كبير لثقافة مقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول، وعلى العكس من ذلك لوحظ ان هناك هيمنة للمنطق والثقافة المجتمعية بمختلف قيمها من فكرة المقاولة الى انشائها وما بعد ذلك. وأن التأثير المفترض لمختلف الأجهزة الداعمة لخلق فرص التشغيل على دوافع الشباب نحو المقاولاتية هو شبه غائب. فتوجهات الشباب المقاول نحو العمل الحر هي نتاج محددات اجتماعية مثل البطالة وضعف القدرة الشرائية، وأخرى سوسيو-ثقافية تتعلق بالعائلة وتأثير الرأسمال الاجتماعي ومنطق الشبكات الاجتماعية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا العمل الاقتراب من موضوع الظاهرة المقاولاتية والاهمية دراستها في العلوم الاقتصادية والسوسيولوجية، وعرفت مرحلة تطور الاهتمام بمثل هذه المواضيع عدة مصاعب وعراقيل أجلت من اقحام هذه المادة في التعليم الجامعي والبحث الاكاديمي.

وظلت السياسة التنموية الجزائرية إحدى المحطات التي دفعت البحث الاكاديمي في الجامعة الجزائرية ان تنصب اهتماماته البحثية بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العمومية. ولم تنال الدراسات السوسيولوجية اي اهتمام بالقطاع الخاص والصناعات المتوسطة والصغيرة وحتى المقاولات إلا بعد انفتاح الاقتصاد الوطني على النظام اللبرالي، وتنامي المشاكل الاجتماعية لسوق العمل. هذا ما ادى بالدولة الجزائرية بسن قوانين وسياسات اجتماعية واقتصادية هادفة الى تشجيع استثمارات الشباب وحثهم على فتح مشاريع اقتصادية ومقاولات من اجل امتصاص العدد المتنامي من العاطلين عن العمل.

عمل هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد على انفتاح الجامعة وتخصصاتها الاكاديمية على تشجيع الباحثين للقيام بأبحاث واثراء المادة العلمية في الجامعة الجزائرية حول موضوع المؤسسات الصناعية الصغيرة، والمتوسطة والمقاولات الاقتصادية، وعليه تم انجاز بعض الاعمال والرسائل الجامعية في تخصص السوسيولوجيا، وهذا ما عمدنا على تبيانه من خلال إعطاء نماذج من الدراسات

السوسيولوجية التي مهدت البحث في مثل هذه المواضيع من خلال توجيه الطلبة الدكتوراليين نحو دراسة المقاولاتية.

كما نود أن نشير ان اهمية ظاهرة المقاولاتية في السياسة التنموية للبلد، عملت على حث الادارة الجامعية ومؤسسات التعليم العالي على مراجعة البرامج التعليمية، وادراج مادة المقاولاتية في المقرر البيداغوجي للتكوين الجامعي، وخلق حاضنة أعمال جامعية للإشراف والمتابعة للطلبة خارجي الجامعة الراغبين في انشاء مشاريع مقاولاتية.

قائمة المرجع:

1. بدراوي، سفيان، 2015، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجوزائري المقاول، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م.د، في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.
1. حساين زاهية،2000، الصناعة الخاصة: واقع واكراهات، دراسة ميدانية لثلاث مؤسسات خاصة بالمنطقة الصناعية بالسانيا – وهران، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.
2. حساين زاهية،2013، عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ، مساهمة في فهم صيرورة انشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكونها، اطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.
3. مولاي الحاج مراد،2005، العمال الصناعيون في الجزائر: تمثلات وممارسات، دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.
4. Abbott, Andrew, 1993, "The sociology of Work and Occupations" in **Annual Review of Sociology**, pp: 187209-.
5. Aldrich, Howard E., 1994, «Entrepreneurship », in Smelser, Neil J., and

Swedberg Richard, eds., 2nd Edition, Princeton University Press: pp 451-477.

6. Cooper, Arnold C., 2003, "Entrepreneurship: The Past, the Present, the Future." In **Handbook of Entrepreneurship: Research; An Interdisciplinary Survey and Introduction,** ed. Zoltan J, Acs and David B. Audretsch. Boston: Klewer.
7. El Kenz, Ali, Guerid, D., Chikhi, S., 1982, Industrie et société: Le cas SNS, Alger.
8. Guerid, Djamel, 2007, L'Exception Algerienne: La modernisation à l'épreuve de la société, Casbah Editions, Alger .
9. Henni, Ahmed, 1993, Le sheikh et le patrons: Usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, POPU, Alger.
10. Liabes, Djillali, 1984, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie (19621982-), CREAD, Alger.
11. Morin, Morin,1997, La grande Mutation du Travail et de L'Emploi, Paris: Les Editions d'Organisation.
12. Thomas, W.I, Znaneicki, F., 1927, The Polish Peasant in Europe and America, Knopf.

واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين التقليد والابتكار في الجزائر

The Reality of Private Small and Medium-Sized Industrial Enterprises Between Imitation and Innovation in Algeria

أد. حساين زاهية / جامعة وهران 2

الملخص:

المقال ينشغل بمعالجة واقع محدودية مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة في استحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما تعانيه من إفلاس ووفيات في تعدادها سواء ارتبط الأمر بمرحلة الاقتصاد الموجه أو المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق وعدم تمكنها من استحداث التحول إلي قوة صناعية ابتكارية وبقائها أسيرة للأنماط التقليدية التي تعيد انتاج نفسها فبالرغم من أربع عشريات تقريبا علي انتهاج اقتصاد السوق كنموذج تنموي لازالت الدولة ريعية تعتمد عي مداخل البترول وترتب عالميا في المراتب الأخيرة حسب المؤشر العالمي للابتكار. أما هيكلة المقال فنوجزها في أربع نقاط أساسية:

- إشكالية عدم التوافق علي تعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمقاول الصناعي ومفهوم الابتكار ؟
- استقراء واقع القطاع الصناعي الخاص.
- العوامل المفسرة لمحدودية الصناعة الخاصة وما سببته مرحلتي: الاقتصاد الموجه والانتقال إلي اقتصاد السوق من أثر في رسم معالم هذا التطور المحدود؟
- عرض وتحليل خصائص التطور الكمي للمؤسسات الصناعية الخاصة من خلال التطرق إلي عدة عوامل ومؤشرات ابرزها الإفلاس، الابتكار، التعداد الكمي للمؤسسات المنشأة...الخ.

Abstract :

This article addresses the limited contribution of private small and medium-sized industrial enterprises to social and economic development. They suffer from bankruptcy and mortality, whether related to the stage of the command economy or the transition to a market economy. They also address their inability to transform into an innovative industrial power, remaining captive to traditional patterns that reproduce themselves. Despite nearly four decades of adopting a market economy as a development model, the state remains a rentier state, dependent on oil revenues and ranked among the lowest in the world according to the Global Innovation Index. The article's structure is summarized in four main points:

- The problem of the lack of consensus on the definition of private small and medium-sized industrial enterprises, the industrial entrepreneur, and the concept of innovation.
- An examination of the reality of the private industrial sector.
- The factors explaining the limited role of private industry, and the impact of the command economy and the transition to a market economy on shaping this limited development.
- Presenting and analyzing the characteristics of the quantitative development of private industrial establishments by addressing several factors and indicators, most notably bankruptcy, innovation, quantitative census of established establishments...etc.

مقدمة

المؤسسات الصناعية الخاصة تحتل مكانة بارزة في النسيج الصناعي العالمي وتمثل الشكل التنظيمي الأكثر امتيازا وتنافسية ومرونة وتكيفا مع تغيرات وقائع المحيط

المحتملة والأكثر قدرة علي خلق الثروات وامتصاص البطالة وإمكانية احداث التحول إلي قوة صناعية ابتكارية ..الخ. ولقد لمسنا مع اعتماد المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق أهمية الإرادة السياسية في حدو النموذج الصناعي الابتكاري المقاولاتي الغربي الذي تجلي في الاهتمام البالغ بقطاع المؤسسات الصناعية الخاصة محاولا توفير لها مقومات النجاح في العملية التصنيعية المرتكزة علي ضرورة تنمية القطاع وجعله يستجيب لمؤشر الابتكار والمقاولاتية في البلاد خاصة مع القانون الأخير 1275 وما ينطوي عليه من مزايا محفزة للشباب المبتكر ومشجعة بقوة لإنشاء المؤسسات الناشئة « Start up » . لكن الواقع المعاش يشير إلي عدم إنجاز التحول الصناعي الابتكاري المنشود والمتطلع إليه سياسيا بالرغم من مرور أكثر من ثلاث عشريات لم يتمكن فيها القطاع الصناعي الخاص من انجاز هذا التحول وبقي أسيرا للنمط الانتاجي التقليدي الذي يعيد فيه انتاج نفسه ولازالت الوفيات والإفلاس الرفيق الدائم لها ، فالاتجاه التنظيري وحتي الميداني يذهب عموما باتجاه تأكيد الضعف و"الجروحية" والوضع الحرج (lachachi, 2009) الذي تمر به "الصناعة الخاصة" (زاهية، 1999 / 2000) والنتائج المحدودة بالمقارنة مع ما سطر من أهداف طموحة (خلوط، 2013) لازالت في مستوي المأمول.

الإشكالية :

التوجه النظري العام أو بالمعني الكلي وليس الجزئي المنشغل بالموضوع يؤكد الواقع المؤلم المليئ بالمعاناة والضعف و"الجروحية" التي كانت ومازالت تتميز بها المؤسسات الصناعية الخاصة سواء ارتبط الأمر بالاقتصاد الموجه أو بالانتقال إلى اقتصاد السوق ولم ترتقي إلي مستوي التنافسية وانجاز القوة الصناعية والابتكارية المأمولة، ما يفرض علينا ضرورة استقراء الموجود من واقع النسيج الصناعي الخاص وأثر الاقتصادين :الموجه والسوق علي مآله ؟ وما يعانيه من إفلاس وعدم تحوله إلي دينامية صناعية ابتكارية وبقائه حبيس الأنماط التقليدية التي تعيد انتاج نفسها؟ مع العلم أننا لا ننكر التطور الذي عرفه القطاع علي المستوي الجزئي والمرتبط خاصة بالأعداد الكبيرة التي عرفتها مؤسساته عموما والصناعية خصوصا بالمقارنة مع مرحلة

الاقتصاد الموجه فالمرحلة الانتقالية لي اقتصاد السوق لكنها تبقي نتائج كمية جزئية لا تعكس حقيقة الوضع الحرج الذي تمر به حيث تقابلها حركية صاعدة في تعداد الافلاسات والوفيات التي يعرفها القطاع في مؤسساته خاصة المنتجة منها؟

لهذا نحن نطمح من خلال اعتماد هذا الطرح إلي تشخيص نقدي لمخرجات هذا القطاع وهل أنجز فعلا الانتظارات والطموحات الصناعية والابتكارية المرصودة أم مازال في سياق المأمول.

طبعا حتى نتمكن من تشخيص الواقع الصناعي الخاص والوقوف علي مفسراته لابد من التركيز علي ابرز الباحثين المنشغلين بالموضوع وتحليل أبرز العوامل والمؤشرات خاصة منها الإفلاس والابتكار التطور الكمي وحجم التوظيف وخلق القيمة المضافة ...الخ .

المنهجية:

نحاول اعتماد مقاربة كيفية تحليلية من خلال: استحضار البعد التاريخي والسياسي كمفسر لحالة الضعف والجروحية والهشاشة التي تميز القطاع الصناعي الخاص وما عولج في هذا السياق من دراسات بارزة عالجت المقاول الصناعي والمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خاصة الأعمال السوسيولوجية الأولى والقديمة نسبيا والتي جسدها كل "جون بيناف" (1981) والجيلالي اليابس (1982-1988)، " آن جيلي" « Anne Gillet » ، " محمد بويعقوب"، " محمد مدوي " ، "عبد اللطيف بن أشنهو "، " وخصوصا أعمال "محمد بن قرمة" عن الباحث "الجيلالي اليابس" المشرح النادر للمقاول الصناعي الجزائري ، ما يفسر ربما اعتمادنا عليه في تحليل وإبراز أهم العناصر الملخصة لفكر "اليابس" وتوجهاته النظرية ومقتبسين بعض النصوص المحللة لواقع الاشكال المطروح...الخ، ومقاربة كمية محللة بالأرقام مدي ارتفاع معدلات الإفلاس والوفيات بين مؤسساته مقابل التطور الكمي المعتبر في تعدادها ومدى محدودية استجابتها لمؤشر الابتكار من خلال عرض ترتيب البلاد في السنوات الأخيرة حسب مؤشر الابتكار العالمي وهل يمكن أن يفسر ذلك عدم تحولها إلي قوة صناعية ابتكارية. لذلك سنعتمد علي وثائق وتقارير رسمية:

- تحليل أربع نشريات معلوماتية إحصائية لسنوات 2009/2008/2007/2006

تعرفنا بالتطور التعدادي أو الكمي لـ"م.ص.ص.م.خ" وإعداد جداول ايضاحية عن التطور الكمي والكيفي للمؤسسات من خلال التعرض لعدة مؤشرات مثل: الإفلاس والوفيات ، تعدادها، حجم التوظيف، خلق القيمة المضاف...الخ.

- تحليل تقارير عالمية للسنوات الأخيرة من 2019 إلي 2024 حول ترتيب الدول حسب المؤشر العالمي للابتكار الصادر عن منظمة "الويبو" وموقع الجزائر من هذا الترتيب لقياس مدي استجابتها للابتكار...الخ .

أولا: إشكالية عدم التوافق علي تعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمقاول الصناعي ومفهوم الابتكار ؟

الموضوع (م ص م) (ص ص م) (PME/PMI)يتسم بطابع الجدل في تعريفاته ويطرح إشكال كبير في إيجاد تعريف شامل وعام لهذه المفاهيم وضبطها ، وهذا الأمر ليس خاص فقط بالجزائر وإنما يطرح على المستوى العالمي حيث يمثل هذا التعريف أحد المشاكل الأكثر تعقيدا التي يجب معالجتها بالنسبة للمهتمين لهذا النوع من المؤسسات. وأصل هذا التعقيد هو الاختلاف الكبير جدا الذي يعم عالم (م ص م) فهذا التباين مثلا يكون بالنسبة للباحث الفرنسي Pierre-André Julien المختص في هذا النوع من الدراسات: «السبب الذي يفسر تأخر الباحثين في الانعكاف على دراسة (م ص م) والصعوبة في استخلاص مصطلحات مناسبة تختلف عن تلك المطبقة على مستوى المؤسسة الكبيرة (Julien, 1994, P 24) وهذا ما يذهب إليه العديد من الملاحظين والباحثين الذين يؤكدون على عدم جود تعريف عام مقبول لـ م ص م ففي إنجلترا مثلا الحكومة كلفت لجنة خاصة لتقييم عالم المؤسسة الصغيرة ومتابعة تطورها من أجل اقتراح مقاييس لتأتي في النهاية وبعد 20 سنة لتصدر كتابا يتضمن مختلف أشغالها عن الموضوع لتقول فيه: «لا يوجد تعريف بسيط للذي يكون المؤسسة الصغيرة يمكن أن يتلاءم مع كل المواضيع» (Duchéneaut, 1995) . وعلى كل فإن المختصين في الاقتصاد الصناعي وبالخصوص بفرنسا يرون أن **م ص م/ ص ص م هي** كل مؤسسة لها بنيتها القانونية الخاصة بها وتشغل بين 10 و499 عامل (وهنا مقياس البنية يقصي ما يسمى بـ les établissements) ويتكون من تحت-مجموعتين Sous

ensembles-: المؤسسة الصغيرة (م ص) والمؤسسة المتوسطة (م م) والحد الفاصل بينهما 50 أجير. (Duchéneaut, 1995, p. 40)

طبعا المسألة ربما لا تحتاج كل هذا التذكير بوضعية الإشكال وليس لها أهمية كبيرة لكن نحن لجأنا إلى إثارتها من أجل الإشارة إلى غموض التعريف ومشكل اللا-معرفة ولا تحكم في هذا الواقع خاصة بالنسبة للنشاطات المتعلقة بالقطاع الوطني الخاص، وفي هذا السياق نشير أن موضوعنا المتمثل في دراسة الصناعة الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر ينتمي إلى هذه المجموعة م ص م / ص ص م وينطبق عليها هذا الغموض، فمثلا الباحث بن مني»Benmenni « يتأسف كثيرا عن الضعف الكبير ذو الطابع المؤسساتي التشريعي والإداري فيما يتعلق بتعريف بعدوى لـ ص ص م في الجزائر» (Abdelhamid, Année 83) .

أما **الباحث «سلامي»** فهو يبدو له: « أن ص ص م هي كل وحدة إنتاج، قانونيا مستقلة تشغل أقل من 500 أجير وتحقق رقم أعمال سنوي يقدر بـ 15 مليون دج... وطبيعة الإنتاج يجب أن يتعلق بالميدان الصناعي ونمط الإنتاج لا يجب أن يكون حرفيا» (A.sellami, 1981) .

و"جون بيناف" (Peneff, 1981) انصب محور اهتمامه على إشكالية انبثاق فئة اجتماعية غير معروفة هي "رؤساء المؤسسات الخاصة" ويركز بشكل خاص على الصناعيين الخواص فيصف لنا سماتهم الشخصية وخصائص مصانعهم والسلوكيات المعتمدة في تسيير منشآتهم ويطرح عدة تساؤلات عن أصول البرجوازية في الجزائر، وإن كانت موروثة من طرف مالكين عقاريين؟ ويتساءل عن أصولهم ؟ وهو في هذا السياق يشير إلى فئة اجتماعية كانت لاجئة بالمغرب وتونس وفرنسا وأصبحت مالكة سواء لوحدها أو بالشراكة مع بعض مواطني هذه البلدان، ويري في هذه الفئة الكثير من الغموض، ويذكر بخصوصية السياق الذي نمت في سياقه والذي جاء في إطار مرحلة تتسم بمنطق إيديولوجي اشتراكي غير مشجع ومقيد لحركية المؤسسات الصناعية الخاصة وواضع الحدود التي لا يجب أن تخترق وإلا فهي مهددة بآلية التأميم في أي لحظة، فالمؤسسة الخاصة وعلي رأسها الصناعية في تلك المرحلة لم

يكن لديها إلا بعد هامشي ومتواضع جدا في الخريطة الصناعية للبلاد ولا يمكن أن تكون منافسة لقطاع الدولة فهي مسموح بها في بعض الفروع المتروكة من طرف الدولة وأي تطور لها إنما يتم تحت مراقبة الإدارة. ويخصص الباحث فضاء مهم من دراسته لشرح صعوبة المرحلة وما كانت تكتنفه من تناقضات فهو يتعرض لأهم محطات التصنيع الجزائري ويسطر الخطوط الكبرى للسياسة الحكومية ويقدم إطار التنظيم الاقتصادي ويبين موقع إنتاج القطاع الخاص منه في إطار مرحلة الاقتصاد الموجه المعتمدة بعد الاستقلال.

ونجد **الباحث "اليابس"** يتساءل منذ البداية عن معنى أن يكون الشخص مقاولا في الجزائر؟ ويتساءل عن محتواه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يمكن أن تتضمنه مثل هذه الفئة الاجتماعية، فئة المقاولين والمسألة بالنسبة إليه مرتبطة أكثر بمحاولة لـ"بناء مصطلح" قادر أن يأخذ بعين الاعتبار وقائع خاصة ليست تلك المرتبطة بعالم البلدان الرأسمالية المعروفة مثل إنجلترا وأمريكا الشمالية وفرنسا ... وإنما مرتبطة بجزائر مولودة حديثا في إطار التكون والنشوء والتشكل ومتسمة بظروف جد خاصة ولا مجال للقيام بأي مقارنات بينها وبين البلدان الرأسمالية.

وفي هذه المقاربة يعمل "اليابس" على استحضار في كل مرة الانزعاج « Malaise » الذي عايشه الصناعي والمقاول خلال الفترة التاريخية الممتدة من 1962 إلى 1988 وعندما يحاول إعطاء تعريف واضح له نجده يبتعد عن ذلك ويكتفي بالإشارة إلى حالة الغموض التي تعيقه، فهي حسب رأيه تنتمي إلي هذه الفئة من الألفاظ والكلمات "التي تعمل علي خلق المعنى ثم تفرض الإيمان به" وهذا ما يذهب إليه الباحث " بن قرمة محمد" (Benguerma Mohamed، 2006، صفحة 148) عندما يستحضر العبارة المقتبسة التالية:

«(...) il est de cette catégorie de termes qui créent du sens et obligent à y croire »

وهذا الغموض في تناول الموضوع التعريفي وجده يساهم بقوة في الابتعاد عن أي تعريف محتمل واضح حول معناه وأي احتمال لإيجاد توافق حوله وهو بذلك

يسير في فلك غيره من الباحثين مصطدما بالصعوبات النظرية أو ما يعرف بالعائق الاستمولوجي في العلوم الإنسانية وهو أصلا يعود في أعماله إلي "غاستون باشلار" في تعليل وتبرير ذلك ويجد فيه التفسير المنطقي لغياب التوافق حول ما يمثله "الصناعي المقاول" أو لفظ "الخاص" أو حتى "البورجوازي الصناعي" في الجزائر ومفسرا في نفس الوقت أسباب عجزه في إعطاء مثل هذا التعريف الجامع والشامل للمقاول الجزائري .

المقصود من دراسة واقع الصناعة الخاصة في الجزائر هو تلك المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي الخاص مع إقصاء مقياس تقدير رقم الأعمال السنوي لأنه تجاوزه الزمن ونشير أيضا أننا قد استعملنا عبارات متنوعة تدل وتعبر عن نفس المعنى مثل الصناعة الخاصة (ص خ)، المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة (م ص ص م خ)، المؤسسات الصناعية الخاصة (م ص خ)، القطاع الصناعي الخاص (ق ص خ)... وهي كلها عبارات ترددت في العمل البحثي لكنها تحمل نفس المعنى والدلالة وقد لجأنا إليها أحيانا للاختصار وأحيانا للتنويع في الألفاظ لا غير.

ثانيا: استقراء واقع القطاع الصناعي الخاص :

العدوانية **التي عايشتها خلال المراحل السابقة** حدت من تطورها ارتبطت في البداية بالفترة الاستعمارية التي عملت على تفكيك ممنهج للوحدات الحرفية العائلية التقليدية الصغيرة التي كانت الموجودة آنذاك وركزت على تحطيم عقلية المقاول الصناعي واغتصاب وسلب المنتجين المستقلين وإفلاس التجار الصغار وتحويلهم إلى الوضع الكادح أو «البروليتاري» والاعتماد علي استيراد المنتجات البديلة عن المنتجات الحرفية التقليدية مما ساهم بقوة في القضاء عليها **ونفس العنف عرفته** بعد الاستقلال عندما قررت السلطات أنداك تكسير التنظيم الليبرالي الاقتصادي الموروث عن الاستعمار واختارت الانتقال إلى النظام الاشتراكي واعتمدت سياسة الاقتصاد الموجه واتخذت سلسلة من التأميمات وحضرت على القطاع الخاص وترددت كثيرا بشأن الاعتراف بوجوده وحددت نموه بما هو «مقبول إيديولوجيا» .

أبرز ما هو متداول عن القطاع الخاص هو التطور الكمي السريع بفضل سياسة الانفتاح الحكومية التي اعتمدته كنموذج تنموي معول عليه في سياق المرحلة

الانتقالية لاقتصاد السوق حيث حظي بكل الدعم والتشجيع وخصته بمزايا قانونية ومالية ومادية ولوجستيكية فريدة ، فقد جاءت بإصلاحات عملاقة حاولت القطع مع سياسات الاقتصاد الموجه السابقة، حيث استحدثت جهاز قانوني وتشريعي جد جريء ومحفز لدعم وترقية مؤسساته خاصة القانون 1275 الذي صدر في 2022 وما نص عليه من مزايا محفزة، مدعمة ومرقية لحاملي الأفكار الابتكارية وإنشاء المؤسسات الناشئة « Start up » ،كما أنشأت العديد من الهيئات المدعمة والمرافقة له لصالح تقويته وتنافسيته .ناهيك علي ما اعتمدته الجزائر مؤخرا من برامج تنموية (طواف، 2022) مرتبطة خصوصا بالإصلاحات الهيكلية التي تبنتها نتيجة توفر الموارد الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي باشرت في إنجازها من أجل إنعاش النمو الاقتصادي خلال الألفية الثالثة (2000 – 2020) (دقيش، 2020) وأبرزها: - برنامج الدعم الاقتصادي (2004/2001) (بشكير، 2016) وهو مخطط ثلاثي أو "مخطط الإنعاش الاقتصادي" خصص لإنجازه غلاف مالي يقدر بـ 525مليار دج ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح المبلغ 16مليار دولار بعد ما تم إضافة مشاريع جديدة وادراج عدة تعديلات علي المشاريع المبرمجة سابق (دقيش، 2020) وكان يطمح إلي استحداث مناصب شغل والتخفيض من حدة البطالة والرفع من معدلات الناتج الداخلي الخام وقد شمل أيضا تنمية المناطق النائية المحرومة في الهضاب العليا والجنوب (خلوط، 2013). - البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005) الذي شمل مشاريع عمومية وخاصة ومختلطة بهدف تشجيع وترقية الخصخصة والشراكة والذي كان يهدف إلي تمكين القدرات الوطنية من خلق الثروة ومناصب شغل (نبيلة، 2015). - برنامج توطيد النمو أو برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) (مسعودي، 2017)و أحدثها النموذج الجديد للنمو (2016-2030)و هو برنامج طموح مهيكل علي عدة مراحل هدفه التنويع الاقتصادي والصادرات وتثمين المنتجات خارج المحروقات وعصرنة القطاع الفلاحي والزراعي (محمد، 2020)...الخ .

و الملاحظ بالرغم من كبر حجم هذه المجهودات وهذه البرامج الطموحة وبالرغم من طول المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق (منذ التسعينات إلي حد الآن) وما خص

به القطاع الخاص من دعم وتحفيز من طرف الإرادة السياسية بالمقارنة مع مرحلة الاقتصاد الموجه السابقة إلا أن الواقع ا لازال هزيلا في مخرجاته الإنتاجية حتي بالنسبة للأنماط التقليدية المنتجة فالوارد والسائد يشير إلي محدودية النتائج بالمقارنة مع الأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية المعتمدة (خلوط، 2013) وسياسة الميزانيات المالية الموسعة التي لم يسبق تنفيذها إلا مع بداية الألفية الثالثة والتي هي الأخرى لم تمكن القطاع الصناعي الخاص علي المستوي النوعي من إحداث الطفرة وإنجاز تحوله إلي قوة صناعية تكنولوجية وابتكارية تنافسية يعتمد عليها في تسيير شؤون البلاد بدلا من الاعتماد شبه الكلي علي مداخيل الريع البترولي ، فالملموس المنجز يبقي بعيدا جدا عن تحقيق المنتظر منها .

ثالثا: العوامل المفسرة لمحدودية الصناعة الخاصة:

وحتي نتعرف علي هذه العوامل نحاول مسائلة العلاقة بين الصناعة الخاصة وبين المسببات الحتمية لمحدوديتها وضعفها وجروحيتها المرتبطة أصلا بمرحلتي :الاقتصاد الموجه والانتقال إلي اقتصاد السوق.

3 1- محدودية مساهمة الصناعة الخاصة في التنمية (62-89) المرتبطة بالاقتصاد الموجه:

في سياق مرحلة الاقتصاد الموجه كانت فلسفة التنمية مرتكزة على معطى «التكامل» بين القطاع العام والخاص إلا أن الواقع الممارساتي كشف عن «اللا – تكامل» وفشل كل المحاولات التي كانت ترمي إلى مد الجسور بينهما عن طريق المناولة بسبب الممارسات المتصفة بالصلابة والجمود الناتجة عن الايديولوجية المعتنقة بدلا من الاهتمام بالشروط الموضوعية الاقتصادية الكفيلة ببعث ونمو الاقتصاد الوطني . وربما أبرز العوامل المقيدة والمفسرة لمحدودية مساهمة الصناعة الخاصة في احداث التنمية والتحول الابتكاري نوجزه كالتالي:

– **جهاز قانوني غير متكامل وغير متجانس** مرتبط بتنفيذ سياسة دمج القطاع الصناعي الخاص في سيرورة التنمية الاقتصادية فأغلب ما جاء في قوانين الاستثمارات الخاصة يكتسيه الغموض وعدم الدقة وعدم إتباعها بآليات تطبيقية واضحة ناهيك عن الشروط المقيدة التي تحملها مواد هذه القوانين والتي شكلت إكراهات وقيود

حقيقية عرقلت مسار تطور الصناعة الخاصة، فبالرغم من الاعتراف الرسمي لها إلا أن هذه القوانين خولت للدولة كل الحقوق مثل حق الاشتراك مع القطاع الصناعي الخاص في كل الميادين حق اللجوء إلى التأميم في أي وقت استدعت الضرورة (قانون 66)، طبعا لا أحد ينكر أن المبادرة الخاصة أحيطت بمجموعة من التشجيعات والتحفيزات في إطار الضمانات التي منحت لها في سياق قوانين الاستثمارات الخاصة بها لكن نجدها قد وضعت في قالب مخطط تصنيعي محدد لا يمكنها الخروج عنه لأن الدولة لا يجب في أي حال من الأحوال أن تساهم في إنشاء قاعدة صناعية لفائدة البورجوازية المحلية ولهذا حددت نشاطها بالكيفية التي تهدف إلى التضييق على القطاع الصناعي الخاص ومنعه بكل الوسائل من أن يتخذ في نموه وتطوره السيرورة الطبيعية في أن يصبح منتجا لنفسه ولوسائل الإنتاج.

– تركيز الدولة على الاستثمارات العامة على حساب القطاع الصناعي الخاص واحتكار الصناعة القاعدية المتمركزة بقوة في المواقع Sur sites هذا الأمر لم يساعد الصناعة الخاصة التي نمت على هامش القطاع العام نحو الأسفل En aval بالتوازي معه تبعا للمنطق الذي يسمح لها بالاستثمار في الفروع ذات المردودية السريعة والمتمركزة في إنتاج وسائل الاستهلاك المباشر لأن السلطات العمومية كانت تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص في حدود المقبول إيديولوجيا حيث كان يجب عليها أن تنشط في الفروع المهجورة وتبتعد عن الصناعة القاعدية والاستراتيجية (الحيوية) محل احتكار الدولة وبالتالي كان لها دور سد الفجوات في إنتاج وسائل الاستهلاك المباشر أو النهائي.

- التكوين الخام للرأسمال الثابت F.B.C.F: سجل تقهقرا هاما في مساهمته في التكوين الخام للرأسمال الثابت بين 65 و69 واستمر في الانخفاض خلال الفترة الممتدة بين 70 و73 ليعرف بعد ذلك جمود قوي (Ahmed, 1999) لكن في الواقع هذا الانخفاض أو الركود الذي عرفه خلال صيرورته لم يكن إلا ظاهريا فتقلص نصيبه في تراكم رأسمال على مستوى الاقتصاد الوطني لا يعني تنازله عن هذا النصيب أو توقفه فعليا عن العملية التراكمية للرأسمال، فالعملية كانت مستمرة لكن يفسر أكثر

بنمو قوي وواسع للاستثمارات العامة وتقلص في الاستثمارات الخاصة نتيجة موجة التأميمات التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة التي تمثل في النهاية مرحلة انتقالية إلى الاشتراكية التي من خلالها كانت تعمل الدولة بخطى أكيدة على تقليص الرأسمال الأجنبي والحد من نمو وتطور القطاع الخاص في نفس الوقت.

وخلال الفترة الممتدة بين 62 – 89 لم تعمل سوى على تشكيل ونمو الرأسمال النقدي والاستملاك المالي كما سبق وأن أشرنا مستعملة في ذلك إلى أقصى درجة قصور وعجز الدولة، فتحقيق التراكم الرأسمالي والاستمرار في هذه العملية يفسر أكثر بالنمو الكبير في مقدار القيمة المضافة ومعدلات الربح العالية الناتجة في واقع الأمر عن سياق خاص متع الصناعة الخاصة بمجموعة من الامتيازات المقدمة من لدن الدولة نتيجة سياستها اتجاه الأثمان، المواد المدعمة، غياب المراقبة وغيرها من الامتيازات الأخرى التي عملت على خلق فعالية شكلية مظهرية لرأسمال الخاص دون مضمون فعلي لماذا ؟ والاعتقاد السائد يذهب باتجاه أن هذا التراكم في حد ذاته لم يكن ناتجا عن عمل منتج حقيقي وإنما راجع إلى الأرباح الخيالية الطائلة التي كان يحققها الصناعيون الخواص والتي يعود مصدرها في قسمه الأكبر إلى المداخيل الآتية من عملية إعادة توزيع المداخيل الوطنية لمصالحهم باستعمالهم طرق خاصة في التحايل وأشكال طفيلية مكنتهم من الاستيلاء على هذه المداخيل كيف ذلك؟ مثلا بالنسبة للصناعات المتعلقة بالمواد الغذائية نجد أن مجموع المواد الأساسية المكونة للمنتوجات المصنوعة من طرفها مدعمة من لدن الدولة مثل الحليب، السكر، الدقيق، الزيت...إلخ كل هذا شكل في حقيقة الأمر عناصر هامة لتكوين ثمن منخفض للتكلفة بينما تبقى أثمان المنتوجات المصنوعة مرتفعة جدا ودون خضوعها إلى أدنى مراقبة.

لكن للتذكير فقط نشير أن تراكم الرأسمال الخاص لم يؤدي أبدا إلى الربح الصناعي الذي يشكل دعامة حقيقية للتوسع عن طريق مضاعفة وسائل الإنتاج وتحقيق التراكم الرأسمال المالي.

- نصيب القطاع الصناعي الخاص من الإنتاج الداخلي الخام

القطاع الصناعي الخاص كان ينتج نصيب ضعيف من الإنتاج الداخلي الخام

بالرغم من الاستثمارات الهامة نسبيا فحقل تدخله في صيرورة التصنيع كان موجها نحو بعض الفروع الهزيلة والمحدودة جدا بالمقارنة مع التوسع الكبير لقطاع الدولة الذي شرع في إنجاز برنامج واسع للتصنيع يتضمن في نفس الوقت إنشاء بعض فروع الصناعة الأساسية والصناعة الخفيفة.

وفي هذا السياق نحن نعرف جيدا أن اختيار التصنيع من قبل هذا القطاع هو ذلك الذي يعوض الاستيراد في بعض الفروع والتي تكون دورة إنتاجها أقصر وهذا يدل على العملية المختصرة لتحويل المواد المستعملة والمنفتحة على الاستهلاك المباشر، وهذا يعني أن التصنيع المعوض للاستيراد لا يمكن أن يستجيب لمتطلبات تنمية قوى الإنتاج الحقيقية والتنافسية والتطور الاقتصادي بل يزيد من حدة التبعية الخارجية والدليل على ذلك عمليات الاستيراد المتواصلة لنفس المنتوجات المصنوعة من طرف الصناعة الخاصة.

تشخيص العوامل المعيقة التي حدت من نمو القطاع الصناعي الخاص: رصدت بين 62 و89 في إطار التنمية الموجهة حدت من تطوره وأدت في غالبا إلى انحرافه وجعلت مساهمته في تنمية قوى الإنتاج ضعيفة مثل:

- **اكراه كثرة العدد وصغر الحجم: الأعداد الكبيرة التي يتصف بها** القطاع الصناعي الخاص لا يدل علي امتلاكه قاعدة صناعية حقيقية لأن أغلبها عبارة عن وحدات مصغرة وصغيرة متشابهة ليس لها أي ثقل صناعي يذكر على مستوى إنتاج وسائل الإنتاج فالعبرة والقوة ليست بكثرة العدد. كما أن أغلبية المؤسسات الصناعية هي ذات الحجم المصغر والصغير حيث تشير إحصائيات CENEAP إلى 65% من المجموع الكلي لم تصل إلى سقف 30 أجير وهذا يفسر بالشروط الإيديولوجية وإكراه التأميم مما جعل القطاع الصناعي الخاص يفضل منطق تفجير مؤسساته إلى وحدات مصغرة وصغيرة بدلا من توسيعها ضف إلى ذلك منطقه في التسيير الذي وجد في هذا النوع من الوحدات المصغرة مرونه أكبر ساعدته على التكيف والإفلات من المراقبة وطبعا المؤسسات التي هي بهذه المواصفات لا يمكن أن تشكل قاعدة صناعية ذات دلالة في نمو قوى الإنتاج أو التصنيع الحقيقي بأتم معنى الكلمة فهي توجد في مستوى

استثمار بعيد عن المعايير المتعلقة بالصناعة الصغيرة والمتوسطة.

- **أماكن تواجد الاستثمارات**: الصناعة الخاصة تمركزت بقوة على مستوى المدن الكبرى وعواصمها مثل الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، وهران قسنطينة متموقعة حول أقطاب التنمية أين توجد المشاريع الكبرى لكن نشاطها كان نحو الأسفل بالتوازي مع القطاع العام من أجل سهولة العمل والحركة وتحاشي الفروع الحيوية محل احتكار الدولة، هذا التوزيع الجغرافي يتسم باللا- توازن لصالح المناطق الصناعية ذات الامتيازات المعروفة مثل الأسواق وشبكات الاتصال والطرق... إلخ بينما تبقى ولايات الجنوب تعاني العزلة ولا تجذب سوى القليل والقليل جدا من المشاريع الصناعية. كما أن هناك الكثير من المشاريع المعتمدة من الاستثمارات الخاصة لم يتم إنجازها لاصطدامها بواقع معقد وصعب للغاية يتسم بصعوبات جمة وإكراهات متعددة مرتبطة بثقل الإجراءات البيروقراطية والمماطلة الإدارية وصعوبة التمويل البنكي... إلخ فمثلا من مجموع 2075 مشروع معتمد من طرف الغرفة الوطنية للتجارة لم يتم إنجاز سوى 284 مشروع أي بنسبة 13,68 % من المجموع الكلي تم إنجازها فقط (Revue promotion du développement de PME, 1991).

-**النشاطات المطورة والفعالية المظهرية لرأسمال الخاص:** الصناعة الخاصة تميزت بتمركز قطاعي خاصة صناعات الإستهلاك المباشر التي استحوذت على مكانة هامة جدا بما أن الصناعة الغذائية وحدها كانت تمثل 40,5% من مجموع الصناعات وإذا أضفنا إليها النسيج بـ 23,9% والجلود والأحذية بـ 6 % المتعلقة بالاستهلاك العائلي فإن النسبة ترتفع إلى70,04 % من المجموع الكلي وبالتالي نلاحظ أنه أقل من الثلث (1/3) فقط يعمل من أجل الإستهلاك الإنتاجي(المتوسطة، نشريات معلوماتية احصائية، 2006 / 2007 / 2008 / 2009).

وهذا يدل دلالة واضحة على أن دورة الإنتاج التي تكفلت بها أغلبية المؤسسات هي عملية مختصرة ومنفتحة بالخصوص على الاستهلاك المباشر العائلي واستعمال المنتوج النهائي ويدل أكثر على عدم دمج هذه الصناعة في إنتاج وسائل التجهيز والثروات المتوسطة، فاختيار التصنيع المعوض للاستيراد المنحصر في الفروع أدى إلى عدم قدرتها

الاستجابة للحاجيات التي تعبر عنها متطلبات التنمية مما يزيد في التبعية الخارجية فالاحتياجات المستوردة تطغي بقوة علي الصادرات التي تكاد تنعدم إذا استثنينا مجال المحروقات. وحتى على المستوى الداخلي تشير إحصائيات 1975 أن الصناعة الخاصة لم تغطي سوى 0,39 % من الأسواق العامة وهي نسبة هزيلة جدا تكشف بوضوح كبير عن الحيز الذي تكفلت به هذه المؤسسات في عملية التنمية وتكشف أكثر عن عجزها وضعفها وهشاشتها وأن صيرورتها تدور حول عملية الاستملاك المالي دون المساهمة الفعلية في إنجاز مشاريع صناعية حقيقية كما أنها لم تعمل قط على تطوير التراكمات التكنولوجية وهذا يظهر من خلال استعمالها لتكنولوجيا بدائية غير مسايرة للتطور التكنولوجي وهذا ما زاد من حدة التبعية اتجاه الخارج.

ونلاحظ أن كل هذا لم يشكل في واقع الأمر سوى عقبات دفعت الصناعة الخاصة إلى الاتكال والجمود والتحايل بالاستيلاء على جزء من المداخيل الوطنية بطرق غير شريفة ودون القيام بنشاطات صناعية حقيقية منتجة وبالتالي منعتها من تحقيق ذاتها وإعادة إنتاج نفسها وعرقلت نموها الطبيعي بتعرضها لسلسلة من الانحرافات في صيرورتها التطورية.

عموما تبقي هناك العديد من الصعوبات الجمة التي واجهت الصناعة الخاصة والمرتبطة خصوصا بالتموين بالمواد الأولية والتمويل بالدينار والعملة الصعبة والضغط الضريبي، كساد البضاعة، ظاهرة سوء البيع والخسارة الناتجة عنه لكن نخص بالذكر خاصة المحيط العنيف Hostile الذي نمت فيه الصناعة الخاصة والمعاد جدا لها ولنمو الرأسمالية في الجزائر وبالخصوص في السنوات الأولى من الاستقلال نتيجة الإيديولوجية المعتنقة فبالرغم من الاعتراف بها رسميا مع صدور قوانين الاستثمارات الخاصة 66 و82 التي لطفت كثيرا من مسألة المبادرة الخاصة ورفعت بعض الحواجز البسيكولوجية والإيديولوجية إلا أن النقص بقي يميز هذا المحيط الذي عاشت فيه خلال هذه الفترة والذي يظهر بوضوح من خلال: ثقل التقنين وجموده، عدم العمل على انتشار ثقافة المؤسسة، غياب استراتيجية شاملة لدمج الصناعة الخاصة بصورة حقيقية، غياب الوسائل المالية الموجهة لدعم ومساعدة

الاستثمارات الخاصة، غياب إطار مؤسساتي خاص بها تعتمد عليه في ارتكازها اللوجستكي، غياب مؤسسات التكوين التي تهتم برؤساء المؤسسات والمسيرين على مستوى الموارد البشرية، المناجمانت والتسويق...إلخ وغيرها من النقائص التي تؤكد عدم ملائمة المحيط الذي نمت وعاشت فيه والذي أدى إلى عدم إنجاز الكثير من المشاريع المعتمدة من طرف غرف التجارة فنسبة الإنجاز ضئيلة لا تتعدى 14% حسب الباحث عمروسي بالإضافة إلى نسبة وفيات المؤسسات الخاصة المرتفعة حيث قدرت مصالح التصميم سنة 83 أن 80% من المؤسسات التي قام بها الخواص كان طول عمرها سنتين فقط (ولاكون.، السنة 1986) .

إن هذا المجموع من الوقائع الإكراهية يفسر نسبيا الهشاشة والضعف العام الذي اتسمت به الصناعة الخاصة في هذه المرحلة من تطورها فكل المعطيات السابقة تكشف عن ضعف القدرة المالية وبالخصوص التقنية ويؤكد بوضوح عدم قدرتها على الصمود إن وضعت محك المنافسة، فالرأسمال الصناعي الخاص كما يؤكد الباحث عمروسي خلال هذه الفترة لم يتمكن من تحقيق حتى استقلاله لا بالنسبة للرأسمال التجاري ولا بالنسبة لرأسمال المضاربة الذي خرج منهما ولا بالنسبة للقطاع العام الذي يشكل بالنسبة إليه الدعامة المالية والمادية الدائمة.

ونعتقد أن صناعة بهذه المواصفات لا يمكنها أن تشكل قاعدة صناعية حقيقية ولا أن تساهم بكيفية صحيحة في تنمية قوى الإنتاج لضعف هيكلها، ويذهب الكثير من المحللين أن نسيج الصناعة الخاصة مازال في حالته الجنينية يعيش تحت ضغط الإكراهات والمعاناة اليومية.

عموما جوهر المسألة مرتبط باختيارات سياسية أثبتت فشلها، فقد أدت إلى الانحلال والفساد البيروقراطي والرشوة المعممة على مستوى النظام السياسي بالرغم من المجهودات المتعلقة بإعادة الهيكلة التي أحدثت على مستوى المؤسسات العمومية إلا أنها لم تسمح بامتصاص الأزمة الاقتصادية والديون الخارجية فهي كانت تعطي الأولوية للإيديولوجيا المعتنقة فقد كانت تحمل في طياتها عوامل الفشل وعوامل مقيدة عرقلت الصناعة وأنتجت مجموع الوقائع الإكراهية والضغوطات التي تعرفنا

عليها سويا أعلاه وكل هذا انعكس بالسلب على نمو القطاع الصناعي الخاص الذي أصبح الضعف الهيكلي ميزته البارزة، هذا القطاع الذي كان بإمكانه أن يشكل قاعدة صناعية حقيقية بين (62 –89) لما تضمنته من فرص نجاح وإمكانات أكيدة لانطلاقه ونموه لو لم يهمش سياسيا

3 – 2 المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق:

المعطيات السابقة فرضت علي الحكومة إعادة النظر في تلك السياسات التي كانت منتهجة في مرحلة الاقتصاد الموجه وتطلب الأمر إحداث تغيير عميق على المستوى الكلي للنظام فجاءت التعددية المنصوص عليها في دستور 89 ثم وجدت الجزائر نفسها فيما بعد مضطرة إلى اللجوء إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي FMI وإبرام معه اتفاقيات متعددة آخرها كان في ماي 1995 الذي نتج عنها تنفيذ برنامج التوازن الهيكلي الذي أكرهت الجزائر على تطبيقه والخوض فيه والذي كانت له أثار سلبية على نمو وتطور الصناعة الخاصة لما خلفه من إكراهات وضغوطات جديدة مرتبطة بتطبيق برنامج اصلاحي ماكرو-اقتصادي ومالي كيفي ليبيرالي من أجل تحقيق التوازنات الكبرى داخل وخارج البلاد وتامين الانتقال الى اقتصاد حر من خلال تغيير عميق في تشريع قوانين سير المؤسسات، فجاء القانون التجاري، قوانين المالية واصلاح كل المؤسسات الاقتصادية التي كانت مسيرة وفقا للنموذج الاشتراكي ومحاولة جعلها تستجيب لمنطق المبادرة الخاصة والمنافسة الحرة وتحرير التجارة الخارجية.

- وفي هذا السياق الجديد وجد المستثمر نفسه امام مصطلحات عديدة متداولة في الاوساط الاقتصادية والسياسية لم يكن يعرفها من قبل مثل تصفية المؤسسات التابعة للقطاع العام والتفكك التدريجي للاحتكار الصناعي، تخفيض قيمة الدينار، خسارة الصرف، اعادة الجدولة، برنامج التوازن الهيكلي، صندوق النقد الدوليّ، الشراكة، الافلاس، الخصخصة، البطالة، الطرد الجماعي للعمال، الهولدينغ، تحرير التجارة الخارجية...الخ.

مما أدي إلي بروز عدة اختلالات تعود الى 1986 حيث انخفضت الارادات لهذه السنة ب 4.7 مليار دولار بالمقارنة مع 1985، بسبب الانخفاض الشديد في أسعار

البترول عالميا حيث انخفض من 30 دولار الى 08 دولار بالإضافة الى تدني قيمة الدولار من 10 فرنك الى 05 فرنك بالنسبة للدينار.

وبالنسبة للاستراد لجأت الحكومة الى التقليص من الاحتياجات والتدين الاضافي على المدى القصير ب 3.7 مليار دولار سنة 1985 الى 5.28 سنة 1986و حوالي 09 مليار دولار سنة 1990 وحوالي 10 ملايير دولار سنة 1991 (بهلول، 1993) ، وهذا بالرغم من الزيادة في الايرادات التي قدرت بأكثر من 3 مليار دولار في 1990 نتيجة ارتفاع سعر البترول الذي وصل الى حد 24 دولار للبرميل إلا أنها لم تستطع تامين التسديد وتموين البلاد بالمنتجات الاساسية والمواد الأولية، ما حتم عليها تخفيض الاستيراد في 1992-1993 الى نصف ما كانت عليه في 1987 وما زاد في حدة الوضع سجلت زيادة كبيرة في النمو الديمغرافي وانتقال الفئات الحيوية من 4.49 مليون في 1985 إلي 6.47 مليون شخص في 1993 في حين أن الفئات المشغلة رسميا لم تتعدى 820000 شخص فعدد البطالين وصل الى 1.16 مليون شخص ولا ننسى تقهقر معدل الصرف المتوسط للدينار بالمقارنة مع الدولار الذي انتقل من 5 دج للدولار في 1985 الى 23.35 دج في 1993 .

كلها حقائق تؤكد حجم الثقل الذي كان يضغط على الاقتصاد الوطني وبروز ضرورة ربط النمو الاقتصادي بالتوازن الهيكلي والتفاوض مع صندوق النقد الدولي FMI من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل، فجاء تنفيذ برنامج التوازن الهيكلي مكرها، فآخر موفد للاتحاد الاوروبي واليابان (وبموافقة الولايات المتحدة الامريكية) رفض مساعدة الجزائر الا بشرط واحد وهو وضع اتفاق مع"FMI "و هذا ما تم فعلا حيث ابرمت اربع اتفاقيات مع هذه المؤسسة المالية: أول ساندباي Sand Bay كان في 1989 من اجل 560 مليون دولار. ثاني ساندباي كان في جوان 1991 من اجل 400 مليون دولار. ثالث ساندباي كان في ماي 1994 من اجل مليار دولار وفي اطاره اكد FMI على ضرورة تنفيذ البرنامج الهيكلي والاصلاحي. ورابع الاتفاق من أجل الحصول على سهولة في التمويل الموسع (FFE) الذي ابرم في كاي 1995 من اجل 1.8 مليار دولار خلال ثلاث سنوات. هذا التمويل الاخير تضمن البدء الفعلي في تطبيق برنامج

التوازن الهيكلي الاصلاحي الذي كان ينطوي على معاني خطيرة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية (تقهقر المستوى المعيشي للمستهلك) الطرد الجماعي والتقليص من حجم العمال، افلاس المؤسسات ...الخ.)

رابعا: التطور الكمي لـ"م.ص.م" الخاصة ومدى مساهمتها في انجاز التنمية

سياسات المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق أدت إلي إنشاء الدولة عدة آليات وهيئات استحدثت خصيصا من أجل ترقية ودعم ومرافقة القطاع الخاص عموما والصناعي خصوصا مما أدي إلى رصد عدة حركات تصاعدية في تعداد «م.ص.م.خ» بالمقارنة مع المرحلة السابقة للاقتصاد الموجه، فحتى بداية التسعينات (90) لم يكن النسيج الصناعي الخاص يمثل سوى 20% مقابل 80% تابع للقطاع العام (رحيم، 2003، صفحة 163)ليعرف سلسلة من الارتفاعات التي لم تتوقف عن الصعود على حساب القطاع العام بسبب الإفلاسات وحركة الخصخصة التي عرفتها المؤسسات العمومية وما أفرزته الإصلاحات المعتمدة من آليات دعم وترقية لـ"م.ص.م.خ".

و تشير بعض التقديرات أن العدد السنوي لـ«م.ص.م» المنشأة كان أقل بكثير من 1000 مؤسسة سنويا قبل 1990 ليصل تقريبا إلى 3000 مؤسسة سنة 1991 وتجاوز 5000 مؤسسة في 1994 و10000 مؤسسة تقريبا سنة 2000 (Bouyacoub A. , 2003, p. 82) وأن 60% من «م.ص.م» التي سجلت على مستوى سنة 2000 أنشأت بعد 1994 وبالضبط بعد صدور قانون الاستثمارات في 1993 وبعد برنامج الإصلاح الهيكلي وما نتج عنه من إصلاحات بنيوية (Bouyacoub A. , 2003, p. 80) ، وحسب دراسة للديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع إدارة الضرائب أجريت في أكتوبر 2000 فإن حوالي 62000 مؤسسة أنشأت ما بين 1995 و2000 بعدما كان العدد لا يتجاوز 2900 مؤسسة قبل 1995 وتبرز نفس الدراسة هيمنة القطاع الخاص بإنشاء 58884 مؤسسة لوحده أي ما يمثل 94.25% مقابل 2993 مؤسسة تعود للقطاع العام أي ما يمثل 4.74% فقط (رحيم، 2003، صفحة 163) ، هذه الهيمنة التي أصبح يتمتع بها مؤخرا القطاع الخاص والتي يصفها الباحث «بويعقوب أحمد» بالهيمنة الاقتصادية، فقد أشار في مقال له أن إنتاج «م.ص..م.خ» أصبح مسيطرا في أغلب

القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات والتي قدر نصيبها من الثروة سنة 1989 بـ 60% ليرتفع إلى 80 % سنة 2000 (Bouyacoub A. , 2003, p. 76).

و تشير مصادر «الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب» « ANSEJ » إلى إنشائها لـ 81185 مؤسسة مصغرة في ظرف 10 سنوات من 1997 إلى 2007 (ANSEJ) . وتؤكد تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية استمرار الحركة التصاعدية في الإنشاءات ليصل العدد إلى 321387 مؤسسة سنة 2008 بفارق يقدر بـ 27441 مؤسسة بالمقارنة مع 2007 (التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية الإحصائية رقم 14، 2008) لتصل إلى 335486 «م.ص.م» في السداسي الأول من سنة 2009 دون حساب الصناعة التقليدية والنشاطات الحرفية التي قدرت بـ 162085 مؤسسة والأعمال الحرة بـ 72669 أي بمجموع 570240 مؤسسة تنتمي للقطاع الخاص لوحده (التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية الإحصائية ، 2009) .

وكل هذه المعطيات الرقمية تبرز بوضوح السيطرة التعدادية التي أصبح يتمتع بها القطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة مما دفعنا إلى تحديد الفترة الممتدة بين 2005 والسداسي الأول من 2009 بعد مرور 15 سنة من البدء الفعلي في تطبيق برنامج اقتصاد السوق لإبراز أهم الخصائص المميزة لحركية تطور تعداد «م.ص.م.خ» بهدف إدراك مدى مساهماتها في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي سيتم التعرض إليها من خلال إدراج عدة جداول إحصائية (المتوسطة، 2006 / 2007 / 2008 / 2009) تتضمن مختلف الزيادات السنوية مما سمح لنا باستخراج الزيادات الإجمالية المحققة خلال السنوات الخمس وتحديد معدلاتها التطورية وهو العنصر الذي سنركز عليه في هذا العرض.

ونشرع الآن في عرض عدة جداول جمعت ورتبت من طرف الباحث على أساس معطيات احصائية مستخلصة من أربع نشريات (المتوسطة، نشريات معلوماتية احصائية، 2006 / 2007 / 2008 / 2009) ونولها عليكم كالتالي :

الجدول رقم 01: تطورتعداد «م.ص.م» في الجزائر

ط. المؤسسات تطورم .ص.م		المؤسسات الخاصة		الصناعة التقليدية	مجموع ق . الخاص	م . عمومية	المجموع
		أشخاص معنوية (مؤسسات)	أشخاص طبيعية (مهن حرة)				
2005		245842	انظر الملاحظة	96072	341914	874	**342788**
2006		269806	انظر الملاحظة	106222	376028	739	**376767**
التطور	الفرق	23964	/	10150	34114	135-	**33979**
	%	09.74	/	10.56	09.97	15.45-	**9.91**
2007		293946	62633	116347	410293	666	**116347**
التطور	الفرق	24140	/	10125	34265	73-	**34192**
	%	08.94	/	9.53	09.11	09.88-	**9.08**
2008		321387	70626	126887	518900	626	**519526**
التطور	الفرق	27441	7993	10540	108607	40-	**37941**
	%	09.34	12.76	9.06	26.47	- 06.01	**9.23**
السداسي 1/ 2009		335486	72669	162085	570240	598	**570838**
التطور	الفرق	14099	2043	35198	51340	28-	**51312**
	%	04.39	2.89	27.74	09.89	04.47-	**9.87**
مجموع الزيادات	الفرق	89644	10036	66013	228326	- 276	**228050**
	%	36.46	16.023	68.71	66.77	- 31.57	**66.52**

المصدر: من اعداد الباحث حسب نشريات المعلومات الإحصائية.

حسب نشرتي المعلومات الإحصائية لسنتي 2006 و2007 فإن المهن الحرة تم دمجها مع تعداد «م.ص.م.خ» بالنسبة للسنتين 2005 و2006 ولم يتم فصلها إلا مع 2007 مما لم يسمح لنا من معرفة التعداد الحقيقي الخاص بهاتين السنتين ومن تقدير الفارق التطوري لهما مما جعلنا نكتفي بالزيادة الإجمالية المسجلة خلال ثلاث

سنوات من 2007 إلى 2009.

قراءة المعطيات الإحصائية تكشف لنا عن عدة حقائق نوجزها كالتالي:

1°/ حركية تطورية صاعدة مستمرة في تعداد القطاع الخاص والتي لم تتوقف قط عن الصعود خلال السنوات الخمس المحددة أعلاه حيث وصل إلى 570240 مؤسسة سنة 2009 بعدما كان يقدر بـ 341914 مؤسسة سنة 2005 مسجلا في ظرف خمس سنوات زيادة إجمالية صافية تمثلت في 228326 مؤسسة أي بمعدل نمو قدر بـ 66.77% بالمقارنة مع 2005. وقد تجسدت هذه الحركية بشكل واضح على مستوى المكونات الثلاث للقطاع الخاص فمثلا:

-انتقال تعداد «م.خ» من 245842 مؤسسة سنة 2005 إلى 335486 مؤسسة سنة 2009 مسجلة بذلك زيادة إجمالية صافية قدرت بـ 89644 مؤسسة في ظرف خمس سنوات بما يوازي 36.46 % معدل نمو.

. -انتقال الأعمال أو المهن الحرة من 62633 مؤسسة سنة 2007 إلى 72669 مؤسسة سنة 2009 مسجلة فارق إجمالي صافي قدر بـ 10036 مؤسسة، بما يعادل 16.03% سجل خلال فترة ثلاث سنوات من 2007 إلى 2009 .

-انتقال تعداد الصناعة التقليدية والنشاطات الحرفية من 96072 مؤسسة سنة 2005 إلى 162085 مؤسسة سنة 2009 مسجلة فارق تطوري إجمالي يقدر بـ 66013 مؤسسة في ظرف خمس سنوات أي ما يوازي 68.77 % معدل نمو وكل هذه الارتفاعات المتسلسلة في تعداد مكونات القطاع الخاص والتي سجلت خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 إنما تعبر عن النتائج الميدانية لما أحدث سابقا من هيئات حكومية وآليات وميكانيزمات لدعم وترقية القطاع الخاص وتثمن بشكل موضوعي المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية لإنعاش هذا القطاع وجعله أكثر تنافسية.

2°/ في المقابل نلاحظ حركية تطورية نازلة بشكل مستمر عرفتها المؤسسات العمومية التي لم تتوقف قط عن النزول خلال السنوات الخمس فقد كان تعدادها يقدر بـ 874 مؤسسة سنة 2005 ليصبح 598 مؤسسة سنة 2009 مسجلة بذلك

سلسلة من الانخفاضات حيث فقدت 135 مؤسسة سنة 2006 و73 مؤسسة سنة 2007 و40 مؤسسة سنة 2008 و28 مؤسسة سنة 2009 لتصل المحصلة العامة إلى فقدان 276 مؤسسة في ظرف خمس سنوات أي ما يوازي تقريبا - 32% معدل نمو.

وهو تقهقر يفسر بما تعرضت إليه المؤسسات العمومية من إفلاسات وما نالته من حركة الخصخصة التي انتهجتها الدولة في إطار المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق بعدما توقف الدعم المخصص للعديد منها في حركة واضحة عن تخلي الدولة عنها ، ما يفسر جزئيا الحركية الصاعدة لتعداد المؤسسات الخاصة بالمقارنة مع المؤسسات التابعة للقطاع العام.

أما نصيب الصناعة من الحجم الإجمالي لـ "م.ص.م.خ" لا يمثل سوى نسب ضئيلة تتصف بالتراجع المستمر بالمقارنة مع نصيب قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية المهيمن وهذا يتضح أكثر عندما نتعرض إلى تطور وتوزيع هذه المؤسسات حسب الفروع والقطاعات المجسد في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطوروتوزيع المؤسسات الخاصة حسب الفروع والقطاعات

فروع النشاطات السنوات		الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة والصيد البحري	خدمات ذات الصلة بالصناعة	المجموع
2006	عدد م ص م خ	123782	90702	51343	3186	793	**269806**
	%	45.88	33.62	19.03	01.18	0.29	**100**
2007	عدد م ص م خ	135151	100250	54301	3401	843	**293946**
	%	45.98	34.10	18.47	01.16	0.29	**100**
2008	عدد م ص م خ	147582	111978	57352	3599	876	**321387**
	%	45.92	34.84	17.84	01.12	0.27	**100**
2009	عدد م ص م خ	154078	118268	58646	3592	902	**335486**
	%	45.93	35.25	17.48	01.07	0.27	**100**
		81.18%					

المصدر: من اعداد الباحث حسب نشريات المعلومات الإحصائية

قراءة المعطيات تشير إلي بروز هيمنة قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية في حركية تطورية صاعدة لم تتوقف قط ميزت الفترة الممتدة بين 2005 و2009 حيث وصل إلى تسجيل 81.18 % في السداسي الأول من 2009 بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى أين الصناعة لم تحتل سوى نسب ضئيلة جدا طيلة هذه الفترة بل وأكثر من ذلك فقد اتصفت بالتراجع المستمر وصل إلى حد 17.48 % في 2009 بعدما كان في حدود 19.03% سنة 2005، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فهو يكاد ينعدم حيث لا يتعدى حضوره 01.07% من الحجم الإجمالي لـ «م.ص.م.خ» من نفس السنة.

وهذا يعطينا إشارات واضحة على ضعف النسيج الصناعي الذي لم يتمكن من الوصول إلى المستوى المطلوب وأن يثبت ذاته ويفرض نفسه على ساحة السوق الداخلي والخارجي وأن يحقق تنافسيته مع المنتجات الأوروبية وهذا المنحى تؤكده أكثر مكونات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي تبقى هامشية لم تكن تتجاوز 700 مليون دولار سنويا منها أكثر من 250 مليون دولار تتعلق بالمنتجات المشتقة من البترول (بورويبة، 2005/12/23) وهي لم تتجاوز 539 مليون دولار سنة 2007 حيث تراجعت بحوالي 13% بالمقارنة مع 2006، وهي في كل الأحوال تبقى لا تتعدى عتبة 02% من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية تتوزع بين المنتجات نصف المصنعة بـ 01.5% والمنتجات الخام بـ 00.20% والمنتجات الغذائية بـ 00.16% والتجهيزات الصناعية بـ 00.08% ومواد الاستهلاك غير الغذائية بـ 00.04% (مصادر وزارة الشؤون الخارجية ، 24 جويلية 2007.) .

وتبقي المبيعات نحو الخارج محتكرة كالعادة من طرف قطاع المحروقات الذي يمثل 98% وبالتالي فهذا لوحده مؤشر قوي يعبر عن مدى ضآلة نصيب الصناعة في التصدير وإيجاد منافذ للتسويق الخارجي لعدم تنافسيتها وعدم تطابق منتجاتها مع معايير نظام النوعية... «ISO» المتعامل به دوليا وهذا ما تقره جمعية المصدرين الجزائريين على لسان ناطقها الرسمي الذي يعترف علنا بعجز المصدرين عن المنافسة ويتخوف كثيرا من اختفاء وإفلاس المؤسسات تدريجيا (بورويبة، 2005/12/23) وضمنيا يكشف من جهة أخرى عن ضآلة نصيب القطاع الخاص من إدخال العملة الصعبة

خاصة إذا ما قورن بما يصرف على عمليات الاستيراد التي تقودها التجارة الخاصة.

الجدول رقم 03: تطور شكل إنشاء وشطب أو إفلاس المؤسسات الخاصة

التطور السنوي	نوع الإنشاء	إنشاء جديد « ex-nihilo »	استئناف « réactivation »	شطب
2006	العدد	24352	2702	3090
2007	العدد	24835	2481	3176
	الفرق	483	221-	86
	%	01.89	08.17-	02.78
2008	العدد	27950	2966	3475
	الفرق	3115	485	299
	%	12.54	19.54	09.41
السداسي الأول 2009	العدد	17163	1634	4698
	الفرق	10787-	1323-	1223
	%	38.59-	44.90-	35.19
مجموع الزيادات	الفرق	7189-	1059-	1908
	%	29.52-	39.19-	52.03

المصدر: من اعداد الباحث حسب نشريات المعلومات الإحصائية

المعروف جدا في الأدبيات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجود ثلاثة أشكال من الإنشاء: ما يسمى بالإنشاء الجديد « création ex-nihilo » المتمثل في خلق كيانات جديدة لم تكن موجودة سابقا، والاستئناف « réactivation » والاستعادة « reprise » التي تتم عن طريق البيع أو الميراث، طبعا نحن سنكتفي بالشكلين الأولين فقط نظرا لعدم توفر معطيات إحصائية مرتبطة بالاستعادة على مستوى التقارير السابقة المعتمد عليها في استخلاص وجمع الأرقام.

والإفلاس أو ما يسمي بعمليات الشطب تفسرها هيئات التسجيل مثل «السجل

التجاري» و«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، بالتوقف الإداري مما يشير إلى نوع من الغموض وعدم الدقة في تحديد الحالات والأرقام، لأن فعل «شطب» مؤسسة من السجل لا يعني سوى أن المؤسسة «التي كانت موجودة لم تعد كذلك» أي اختفت، لهذا السبب نحن نفضل اعتماد الحذر في أخذ هذه الأرقام التي لا تعني بالضرورة الإفلاس أو الوفاة، ومع ذلك سنركز في تحليلنا على المنحى العام للأرقام ومقارنته بالمنحنيات الأخرى. أما تحليل المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول أعلاه تكشف على ما يلي:

- 1°/ تراجع وتقهقر على مستوى عمليات الإنشاء الجديد وعمليات الاستئناف على حد سواء. وهذا يظهر من خلال الحركية النازلة بشكل مستمر على مستوى الشكلين حيث وصل تقهقر الإنشاء الجديد في السداسي الأول من 2009 إلى حد 35.59% بالمقارنة مع سنة 2008 وحوالي 30%- بين 2006 و2009 ونفس المنحى عرفته حركية الاستئناف التي وصلت- 44.90% في 2009 بالمقارنة مع 2008 و- 39.19% بين 2006 و2009.
- 2°/ وفي المقابل حركية صاعدة لعمليات الشطب التي تعرضت لها «م.ص.م.خ» حيث وصلت إلى حد 35.19% في سنة 2009 بالمقارنة مع سنة2008 وقدرت بـ 52.03% خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2009.

وسنتطرق لاحقا إلي المزيد من الاحصائيات الرسمية المؤكدة لمنحي الإفلاس المستمر في عنصر تعريفي مستقل مبرز للاشكال الإفلاس الذي عرفته المؤسسة الخاصة.

على العموم كل هذه المعطيات الإحصائية تشير إلي معاني الهشاشة و«الجروحية» التي طالما ميزت السيرورة التطورية لـ «م.ص.م.خ» بالرغم من كل الإجراءات المتخذة في سياق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها الجزائر في إطار المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق إلا أن النتائج الميدانية تعبر عن محدوديتها وضعفها الشديد خاصة على مستوى إحداث تحول أو تجديد للنسيج المقاولاتي القادر على خوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالموجود لا يرقى إلى مستوى التنافسية التي تتمتع بها نظيراتها الأوروبية ولا يسمح لها بالصمود والمحافظة لاحقا

على ديمومتها خاصة بالنظر إلى سياسة الانفتاح التجاري المعتمدة بقوة والانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة وانفتاح الأسواق على مصرعيها للمنتجات العالمية التي تتطلب توفر معايير ومقاييس نوعية معمول بها عالميا غير موجودة في منتجات «م.ص.م.خ» مما يجعلها بحاجة ماسة إلى عناية أكبر وربما بذل جهود مضاعفة من طرف السلطات المحلية لفهم متطلباتها والتمكن من إحداث آليات ميدانية أخرى أكثر استجابة لما تعانيه البنية الصناعية المقاولاتية في الجزائر.

المحدودية في النتائج مرتبط أساسا بالخلل الذي يكمن في استراتيجيات الدعم والترقية الموجهة لـ «م.ص.م.خ» المتجاهلة تماما للبنية الصناعية المقاولاتية المتواجدة بالجزائر، فأغلبية إجراءات الدعم المتخذة والآليات المحدثة إنما هي ذات طابع مالي (قروض، إعانات، تخفيضات جبائية...الخ) وتركز حصرا على المنشأة أو المؤسسة بدون أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر رب العمل، مما يفترض على السلطات تمويل دراسات تهتم بمعالجة إشكالية البنية الصناعية المقاولاتية من القاعدة وهذا يعني التمكن من تحديد العوامل التي لها تأثير على الثقافة النوعية لأرباب العمل والأكثر قابلية لإعادة إنتاجهم مما يساعد على معرفة أصول انبثاق هذه البنية وخصائص تطورها وما يمكن أن تعاني منه حاليا مكوناتها فإبراز العوامل المحددة لميلادها وتطور سيرورتها إنما يساهم بقوة في معرفة ما هي العوامل الكابحة لمسارها ووجودها كله ولهذا يبقى المقاول الصناعي يمثل «المادة الأولية» للمؤسسة والعامل المحدد لميلاد وتطور أي وحدة إنتاجية على حد تعبير « Joaquin Guzman Cuevas » (Joaquin Guzman Cuevas, 1995) ونحن نعتقد أن ميلاد وتجديد أي بنية صناعية مقاولاتية بكل ما يتضمنه ذلك من معاني المخاطرة والابتكار والإبداعية والارتقاء إلى مستوى التنافسية لا يمكن أن يحدث إلا في إطار سياسة دعم حقيقية متعددة الأبعاد ومدرجة في سياق تصور استراتيجي شامل نابع من مبادئ "التمامية" أو "الكليانية" ، المهتمة بمختلف العوامل الخارجية والداخلية التي تصنع المقاول الصناعي الجزائري والمنشأة على حد سواء. هنا فقط يمكن أن نتحدث عن التطور الكيفي المرتبط بإنجاز التنمية والتحول الصناعي الابتكاري المأمول وليس فقط الكمي لذي لا يعبر سوي عن أرقام جوفاء لا تعكس حقيقة الوضع.

ونواصل في عرض احصائيات وأرقام قيمة مرتبطة بشكل دقيق بمؤشري الإفلاس والابتكاروتزيد في تأكيد الوضع الحرج للقطاع الصناعي والتي نفضل وضعها في عنصر مستقل وإن كنا قد أشرنا إليها سابقا في سياق التحليل.

احصائيات حول الإفلاس والتراجع الصناعي ومؤشر الابتكار العالمي:

مع انفتاح السوق والتفكك التدريجي للاحتكار الصناعي العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص أنشأت الآلاف من المؤسسات الخاصة مع بداية 90 لكن أغلبها واجه صعوبات حادة فحسب بعض التقارير الرسمية آنذاك أن من أصل 16000 مؤسسة خاصة تم إنشائها بين 1990 و2000 لم تبقي منها سوي 6500 مؤسسة بحلول 2002 (الصناعة، تقرير رسمي ، 2003) كما سجلت معدلات فشل مرتفعة بين 1995 و2005 تراوحت بين 50 %إلي 60% من المؤسسات المنشأة حديثا لم تتمكن من الاحتفال بعيد ميلادها الثالث ونحو 70%من المؤسسات كانت تعاني من مستويات مرتفعة من الجمود الإنتاجي (الدولي، 2004).

وتستمر نسب الإفلاس في الارتفاع فأبرز الاحصائيات الحديثة تعزز هذا المنحى فحسب تقرير وزارة الصناعة لسنة 2022 (الصناعة، 2022) أكثر من 50% من (م.ص.ص.خ) تختفي خلال السنوات الثلاث الأولي من إنشائها وتزيد النسبة إلي 70% قبل مرور 5 سنوات من تأسيسها (الصناعة، التقرير السنوي حول وضعية م.ص.ص.م.خ، 2022). وتشير مصادر أخري تشير أن 60% من المؤسسات التي أنشأت بين 2015 و2020 لم تعد نشطة مع نهاية سنة 2020 (ANDPME, 2021) وأغلب المؤسسات المنشأة الجديدة تعاني من ضعف بنية الأعمال ويقدر العمر المتوسط لبقائها وديمومتها بـ 3 إلي 4 سنوات للمؤسسات الصغيرة كما سجلت الجزائر المراتب الدونية في المحافظة علي وجودها وبقائها المؤسساتي (العالمي، 2020).

أما موقع الجزائرفي الترتيب العالمي بين الدول حسب المؤشرالعالمي للابتكارفحن نعتقد أنه يعبرعن مدي استجابة المؤسسات لمؤشرالابتكاروالمقاولاتية الصناعية الابتكارية ؟ حيث نجدأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة « PMI » تسير حسب المختصين في فلك إعادة انتاج نفس الوحدات الإنتاجية مقلدة بذلك ما هو

موجود فعلا من النسيج الصناعي في سيرورته الإنتاجية وبالتالي فهي تبتعد إلي حد كبير عن الاستجابة لمؤشر الابتكار الذي يمثل مفتاح تقدم الديناميكية الصناعية للمجتمعات والتي لا تتجسد إلا في النماذج المقاولاتية المنطوية علي المخاطرة والابتكار بالمفهوم "الشومبتيري" والتي للأسف لا تنطبق سوي علي القليل من مؤسسات هذا النسيج الصناعي.

-نريد ان نفرق في الموجود من النسيج الصناعي الخاص بين من يعتمد سيرورة التقليد في الإنشاء للمؤسسات الصناعية وإعادة إنتاج نفس السيرورة الانتاجية ومن يعتمد علي الخلق والابداع والابتكار وخلق القيمة المضافة ويطمح إلي اكتساح السوق الداخلي والخارجي وإحداث "الفوضى الخلاقة" في السوق بالمفهوم الشومبتيري وتحقيق الأرباح الخيالية التي تنجز الفارق بحق في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

هدفنا ليس التقليل من شأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ورفع من شأن المقاولاتية المبنية علي الابتكار للا –موجود من الإنتاج الصناعي، فكلاهما يساهم في إحداث التنمية لكن الفارق المأمول والمرصود لجميع الاستراتيجيات الصناعية التنموية للمجتمعات لا ينجز إلا إذا وجدت إنشاءات ابتكارية لسيرورات صناعية إنتاجية تقلب السوق الداخلي والخارجي عل حد سواء وتقضي علي القديم وتحل محله مبتكرة ديناميكية صناعية جديدة تحرك الأسواق وتحقق الأرباح الخيالية التي تصنع فعلا الفارق في النمو والتطور والقفزة النوعية المنتظرة والمأمولة .

إذن نحن نتساءل إن كان المقاول الصناعي الجزائري المبتكر يجسد فعلا هذا النوع من الابتكار والمخاطرة وإنشاء مؤسسات من العدم وهل ينتمي إلي هذه الفئة من البشر المكلفة بإحداث "التهديم الخلاق" أو "الفوضى خلاقة" في الأسواق التي تجعل الجديد يحل محل القديم فهي أصل الديناميكية الصناعية والنمو والتطور علي المدى البعيد والمقاول الصناعي المبتكر هو من يمثل حتمية هذه الديناميكية وتطورها علي مستوي الأمم، فبدونه لا يمكن أن يحدث أي تقدم أو تطور.

لكن علي المستوي الملموس المقيم للمخرجات يشير إلي غياب هذه المعاني والدلالات

التي يعبر عنها هذا الاتجاه التنظيري الابتكاري الشومبتيري لأن **الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للو اقع** الجزائري الذي لا يتوفر إلا نادرا جدا على هذا النوع الخاص من المبتكرين فالوقائع الميدانية تشير مثلا إلي مدي ضعف استجابة المؤسسات الخاصة لمؤشر الابتكار العالمي فالتقارير العالمية الصادرة عن منظمة "الويبو" « WIPO » تشير أن الجزائر لم تحتل سوي المراتب الأخيرة في عملية ترتيب الدول الأكثر استجابة لهذا المؤشر بالمقارنة مع الدول الأخرى

و حتى يتضح أكثر الأمر نفضل ادراج كل المعطيات الرقمية المرتبطة بالمؤشر **العالمي للابتكار**(international, 2017/ 2018/ 2019 / 2020/ 2021 /2022/ 2023/ / /2024., p. 20 / 10) ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم04: موقع الجز ائر من ترتيب الدول حسب المؤشر العالمي للابتكار

الدول	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
	المرتبة	الدول	الرتبة	الدول	المرتبة	الدول	المرتبة	الدول	المرتبة	الدول	المرتبة	الدول	الرتبة	الدول
السعودية	61	126	68	129	66	131	66	132	51	132	48	132	47	133
قطر	51	126	66	129	70	131	68	132	52	132	50	132	49	133
تونس	66	126	70	129	65	131	71	132	73	132	79	132	81	133
المغرب	76	126	74	129	75	131	77	132	67	132	70	132	66	133
الجزائر	110	126	113	129	121	131	120	132	115	132	119	132	115	133

المصدر من إعداد الباحث حسب التقارير الصادرة عن منظمة «الويبو» «WIPO.

المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه تعزز منحى ضعف القطاع الصناعي الخاص الذي لم يوفق في الاندماج في ديناميكية ابتكار اقتصادية فعالة حيث تشير الأرقام إلي التقهقر الكبير في الترتيب حسب مؤشر الابتكار العالمي، فقد احتلت المرتبة 110 في سنة 2018 (Dutta, 2018, p. 23)من أصل 126 دولة و113 في سنة 2019 (Soumitra Dutta, WIPO, 2019, p. 36)من أصل 129 دولة والمرتبة 121 في سنة 2020 (Soumitra Dutta, 2020, p. 34)من أصل 131 دولة وتستمر في تقلدها آخر المراتب، فقد أحتلت المرتبة 120في سنة 2021 من أصل 132 دولة لتسجل ارتقاء نسبي منتقلة إلي المرتبة

115 في سنة 2022 من أصل 132 دولة وتعود وتفقد اربع مراتب حيت احتلت المرتبة 119 في سنة 2023 من أصل 132 دولة وتعود وتحسن مرتبتها نسبيا باحتلالها المرتبة 115 في سنة 2024 من أصل 133 دولة.

والمؤسف أن الجزائر تتموقع دوما ضمن الدول الأكثر فقرا وضعفا مثل بنغلاداش، طوقو، بوركينا فاصو، موزمبيق، إثيوبيا، السودان، اليمن...الخ ، ولا مجال لمقارنتها مع الدول العربية مثل السعودية والبحرين والإمارات وقطر التي تحتل مراتب متقدمة جدا في الترتيب العالمي. وحتي تونس والمغرب احتلتا مراتب متقدمة عن الجزائر: تونس احتلت المرتبة 66 في 2018 و70 في 2019 و65 في 2020 أما المغرب فاحتل المرتبة 76 في 2018 و74 في 2019 و75 في 2020.

و كل هذه المعطيات تطلعنا ولو نسبيا عن حقيقة الوضع بالنسبة لمدي استجابتها لمؤشر الابتكار العالمي مع العلم أن الحكومة والإرادة السياسية لم تقصر أبدا بعد سياسة الانفتاح علي اقتصاد السوق فقد استحدثت العديد من الآليات والهيئات التي أنشأت خصيصا لترقيتها ودعمها ومرافقتها وخصصت ميزانيات ضخمة وجهت لتمويلها وشرعت جهاز قانوني وتشريعي مليء بالتحفيزات والمزايا تدفع باتجاه تقوية وترقية القطاع الخاص والمبادرة الحرة وآخر ما شرع في هذا السياق هو قانون 75/12 الخاص بالمؤسسات الناشئة والموجه للشباب حاملي الأفكار المبتكرة والذي ضمن العديد من المزايا وكشف عن الرغبة السياسية القوية المستمرة في دعم ومرافقة الخواص خاصة المبتكرين منهم .

الخاتمة :

الاتجاه النظري والميداني يؤكد بقوة علي ضعف المؤسسات الصناعية الخاصة الناتج عن خلل هيكلي وليس عابر مؤقت فهو مرتبط أكثر بالسياسات التي لم توفق في انجاز المسطر والمرصود من الأهداف وتؤكد بوضوح أن التحول من الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق لم ينجز لحد الآن ولم يتم استحداث التحول في الصناعة الابتكارية بالرغم من أربع عشريات منذ البدء الفعلي في تطبيق برنامج الإصلاحات الكبرى للانفتاح علي اقتصاد السوق، وهو ميدان لازال يحتاج إلي تشخيص دقيق

للموجود من النسيج الصناعي والابتكاري منه إن وجد ولابد من استحضار المنظور المتعدد الأبعاد خاصة الإنساني منه في تفسير الاشكال.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

بن أشنهو.عبد اللطيف، 1982 التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الأطروحات:

. قوجيل، محمد، 2016، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر" أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.

عابد بشيكر، (2016)، أثر برامج التنمية الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. الجزائر.

حساين زاهية ، (2001) ، الصناعة الخاصة: واقع وإكراهات، أطروحة ماجستير ، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع وكلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.

المقالات :

بلحسين. م. ل ولاكون. و، 1986»طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغري والقطاع العام في الجزائر: بين التكامل والاستبدال»، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 2 ، رقم 22 ، المغرب 1986، ص 25، الصفحات (21-42).

حسين رحيم، (2003) ، نظم الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2،

جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

فتيحة بوروينة، (2005) ، مصدرون جزائريون يعترفون بعجزهم عن المنافسة»، جريدة الرياض ، مؤسسة اليمامة الصحفية، موقع على الانترنيت .

فوزية خلوط ، (2013) ، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية.

بن فرج زويتة، بن نوي نبيلة ،(2015) ، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة أبحاث ودراسات التنمية .

هدي بن محمد ، (2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد .

جمال دقيش ، (2020) ، أثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلي اقتصاد السوق علي التوازنات الكلية 1988 – 2015 ، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 2 ص.ص -13 25.

سعد مقص ، (2020) ، لعلا رمضاني ، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية .

ملتقيات وتقارير ووثائق رسمية:

زينب طواف ، (2022) ، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقي الوطني حول أهمية القطاعات المنتجة والخدماتية في التنمية الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، http://www.researchgate.net/publication/375576474

مصادر وزارة الشؤون الخارجية، (جويلية 2007) .

نشريات معلوماتية 2006(/2007/2008/2009)صدرت عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، موقع www.pmeart.org.

تقارير وزارة الصناعة (2022)

الوكالة الوطنية لتطوير «م.ص.م» « 2021) « ANDPME).

البنك العالمي، (2020) ، تقرير عن مناخ الأعمال في الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages :

Peneff. J ,1981, Les Industriels Algériens,

Liabes. D,1984 Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 19621982-, propositions pour l'analyse de couches sociales en formation, C.R.E.A, Alger.

Pierre-André Julien, (1994), pour une définition des PME , les PME Bilan et perspectives,GRE PME, PU. Economica, P 24 .

Duchéneaut, (1995) , Enquête sur les PME Françaises: Identités, Contextes, Chiffres, Ed. Maxima, Laurent de Mesnil. Editeur PARIS, P31 , P40.

Ben Guerma. M, 2006 Les entrepreneurs Algériens: du Malaise à l'émergence , in D. Daho et M. Ben Guerma, La quête de la rigueur, CASBAH, Alger, pp (195 – 200)

Ouvrage Collectif ,2006, La quête de la rigueur , Hommage à Djillali Liabes Sous la direction de Mohamed Benguerra et Daho Djerbal /Edition CASBAH Alger, pp 280..

Revues :

A. sellami, (1981) , la PMI comme moyen de développement économique, limites et perspectives, L»éxpérience Algérienne , mémoire de magister en sciences économiques Alger , p 37.

Benmennie Abdelhamid , (1983) , étude PMI, le second souffle du développement, Revue, révolution africaine ,p p 21 – 27.

A. Bouyacoub,(2003) , Les PME en Algérie: quelles réalités , in A. Bouyacoub, et al.(eds), « Entrepreneurs et PME :approches Algéro- Françaises », P7594-, P 76 , P82.

A. Gillet, (2003), les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique , in A. Bouyacoub et M. Madoui, Entreprises, Entrepreneurs, et Gouvernance des PME/PMI: Approches Franco-Algérienne ,

Abdelatif Kerzabi / Wassila TABET lachachi , (2009), L'entreprise familiale en Algérie: de l'indépendance au conservatisme » Colloque international , la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, journées scientifiques du réseau Entreprenariat INRPME – AUF- AIREPME .

Joaquin Guzman Cuevas, (1995) , Les petites entreprises et les petits entrepreneurs en Espagne: une approche qualitative , Revue internationale des PME, vol 8, N°= 01, P (21- 136).

Liabes.Djillali, 1984 « Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisies d'industrie en Algérie: Quelques éléments pour une sociologie de " l'entreprendre », Les cahiers de CREAD, N°1, P (97113-).

Khalfi. R, et Derkaoui. B, 1989 « Le secteur privé industriel en Algérie: doctrine économique et logique de fonctionnement », Revue Mondes en développement, N°67, p (101108-).

Documents des organismes de recherche :

AARDES, 1975, (Association Algérienne Démographique et Sociale), « étude industrie privée: démarche théorique et repères historiques » Janvier

1975.

INEAP, 1980, (Institut national d'études et d'analyses pour la planification), « étude sur l'industrie privée, actualité du secteur privé industriel, essai d'actualité 6979- » .

CINEAP,1985, (Institut national d'études et d'analyses pour la planification) , « étude sur l'industrie privée, actualité du secteur privé industriel, essai d'actualité enquêtes .

Soumitra Dutta, Bruno Lanv and Sacha Wunsch-Vincent , 201820/2019/2024/2023/2022/2021/20/ , **Global Innovation INDEX**, Energizing the World with Innovation , WIPO , World Intellectual Property Organization , p 23/p36/p34.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين النجاعة والإخفاق

Small Enterprises Medium in Algeria:
Between Efficiencyand Failure

أ.د نادية سماش / مديرة بحث، مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي/CRASC

الملخص:

نحاول في هذه الورقة تشخيص واقع وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من الإجابة على بعض الاستفسارات حول أهمية هذه الأخيرة ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، وماهي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه وتعيق ترقيتها وتطويرها، على اعتبار أن هذه المؤسسات إحدى السبل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في الإنتاج من جهة وامتصاصها ليد عاملة بطالة من جهة ثانية، أيضا كونها لا تتطلب في تسييرها لرأس مال كبير مقارنة بالمؤسسات الإنتاجية الكبرى، والجزائر في هذا الصدد مثلها مثل بقية الدول تعمل على ترقية هذه المؤسسات وتوفير قدر المستطاع المناخ المناسب لنشاطها.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، العراقيل، المتطلبات، الدوافع

Abstract:

In this paper, we attempt to assess the current state and effectiveness of small and medium enterprises (SMEs) in Algeria by addressing some inquiries regarding their importance and their contribution to local and national economic development. We also explore the main obstacles and challenges these enterprises face, which hinder their growth and

development. SMEs are considered one of the key drivers of economic and social development due to their significant role in production, on the one hand, and in absorbing unemployed labor, on the other. Moreover, they do not require large capital for management compared to large production companies. In this regard, Algeria, like other countries, is working to promote these enterprises and to provide, as much as possible, a favorable environment for their activities.

Keywords:

Algeria, Small and Medium Enterprises, Economic and Social Development, Obstacles, Requirements, Drivers.

تقديم:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني في الجزائر. تمثل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي، حيث تساهم في خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار. بالنظر إلى دورها الحيوي، ركزت الحكومة الجزائرية على دعم هذه المؤسسات من خلال عدة سياسات وإصلاحات تهدف إلى تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي بداية التسعينيات، شهد الاقتصاد الجزائري أزمة حادة ناجمة عن تزايد المديونية الخارجية بشكل كبير، بالتزامن مع انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع إيرادات الدولة بشكل ملحوظ. هذه الظروف الصعبة دفعت الحكومة الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية جذرية بهدف تجاوز الأزمة وتحقيق الاستقرار المالي.

بدأت هذه الإصلاحات من خلال تنفيذ حزمة من السياسات المالية التي تضمنت ترشيد الإنفاق العام، إعادة هيكلة القطاع المالي، وفتح الاقتصاد تدريجياً أمام الاستثمارات الأجنبية. كما عملت الحكومة على تطبيق برامج للخصخصة لتخفيف الأعباء المالية على الدولة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للعائدات.

في هذا السياق، برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحركات الرئيسية لتنويع الاقتصاد، وتقليص البطالة، ودعم التنمية المحلية. أدركت السلطات الجزائرية أن دعم هذا القطاع يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام. ولهذا، تم اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز هذا القطاع، بما في ذلك إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 1996، بهدف تنظيم القطاع وتقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة، بالإضافة إلى توفير بيئة تنظيمية مواتية لتسهيل نمو هذه المؤسسات؛ علاوة على ذلك، تبنت الحكومة برامج تحفيزية ومبادرات تمويلية موجهة لدعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس رغبة الدولة في تعزيز دور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتخفيف الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تقلّبات سوق النفط.

في هذا الصدد تم الاطلاع على بعض ما تم التطرق إليه بخصوص مسألة تاريخ انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدى قدرتها التنافسية والتنموية على المستوى المحلي والوطني لنجد كل من دراسة حساين زهية حول الأصل الاجتماعي للمقاول والمقاولاتية (2023)، أيضا أوليفييه توريس وزملائه (2010) الذين قدموا فحصا دقيقا ومتعمقا لهذه الأخيرة مع التركيز على الفرص المتاحة لاستمرارها وأهم التحديات التي تواجهها في بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة ميشل لالمان وأخرون (2004) أين قاموا بإجراء مقارنة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر وفرنسا أين أين قاموا بتحليل الأفاق والفرص الموجودة في كلا البلدين وماهي المشاكل التي يمكن تفاديها لتوفير الجو المناسب لاستمرارية هذه الأخيرة، لنجد برنو نور الهدى (2016) تؤكد على أهمية هذه المؤسسات في الجزائر لما لها من أهمية في خلق الثروة وتدعيم الاقتصاد الوطني.

الإشكالية: انطلاقا من الدراسات والبحوث الأكاديمية في مختلف التخصصات العلمية والبحثية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وجدنا أنها تقريبا ألمت بالكثير من الجوانب التي يمكن أن تحل بعض الاشكالات والاستفهامات المصاحبة لمسألة انشاء مثل هكذا مؤسسات وقد عالجت في أحايين كثيرة معضلة المعوقات والصعوبات المعرقلة لنمو وتطور هذه الأخيرة، مبرزة أهم الحلول للتخفيف من عبء

عدم قدرتها التنافسية على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، لذلك نحاول بدورنا في هذه الورقة الوقوف على نفس المسألة متسائلين عن أهم المحطات الاقتصادية والسياسية التي ولَدت هذه المؤسسات وكيف بإمكان القائمين عليها إعطائها نفس لمواصلة نشاطها وتوطينه بالقدرة على المنافسة في ظل الظروف المحيطة بها؟

ما تحتمه هذه الورقة البحثية يكمن في الاعتماد على افتراض واحد الكامن في أنه تبذل جهود في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

أهمية الورقة: تتبلور هذه الأخيرة في إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص هامة لتشغيل اليد العاملة البطالة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، هادفين من خلال ذلك التطرق إلى العناصر التالية:

- تقديم تعريف مبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تشخيص واقع هذه المؤسسات،
- ابراز أهم العراقيل والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات،
- مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من أجل الإلمام بجوانب الورقة قمنا بالتطرق إلى العناصر التالية:

1- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها:** نحاول في هذا العنصر ذكر تعريف وأهمية هذه المؤسسات في الآتي:

أ- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول. في الجزائر، يعتمد التعريف الرسمي على عدد الموظفين وحجم رأس المال. ووفقًا للقانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، تُعرف المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 1 و9 عمال برأس مال لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري، بينما تُعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل بين 10 و249 عاملًا ويصل رأسمالها إلى 2 مليار دينار جزائري. (الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، 2001، صفحة 5)

استنادا لهذا التعريف فإن الكثير من المهتمين بشأن هذا القطاع قد أكدوا بوجود وسائط أخرى تسهم في تعريفها بدقة من خلال «تحديد حجم ومفهوم هذه المؤسسات» (بن حراث حياة، -2013، 3-5) انطلاقا حسب الباحثة من تحديد نوعين منها:

- **أولا**: المعايير الكمية التي تحتوي على: التركيبة البشرية المتمثلة في عدد العمال؛ الجانب المالي بمعنى رأس المال؛ رقم الأعمال
- **ثانيا**: المعايير النوعية: تعتمد هذه الأخيرة على المعيار القانوني، المعيار الإداري التنظيمي، معيار الانتشار في السوق

كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **ينقسم إلى** مؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص يمتلكها أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين، أو مؤسسات حرفية ومؤسسات ذات طابع عمومي تابعة للقطاع العام (طالب سمية شاهيناز وآخرون، 2021، ص 206)

ب- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فهي تسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر ملايين الوظائف، الأمر الذي «جعل منها محط اهتمام من قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية والجزائر من بين الدول النامية التي أولت هذا النوع من المؤسسات اهتماما كبيرا يتجلى في تقديم وطرح مجموعة من البرامج والآليات لدعم إنشاء واستدامة هذه المؤسسات في نسيجها الاقتصادي» (يمينة رحماني، 2022)، تشمل أهمية هذه المؤسسات:

أ- خلق فرص العمل: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من فرص العمل، حيث تعمل على توظيف شريحة واسعة من السكان، بما في ذلك الشباب والخريجين، في هدا الإطار تظهر الدراسة التي قامت بها حساين زاهية أنه هناك سيطرة واظحة للحاجة إلى خلق المنصب الشخصي وتأمين مناصب شغل للأقارب والأبناء مستقبلا مما يحرك الرغبة المقاولاتية في اقتحام سوق الشغل بتأسيس إحدى أنواع هده المؤسسات (حساين زاهية، 2023، 358).

ب- تحفيز الابتكار: بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات وسرعة تأقلمها مع التطورات التكنولوجية، تعتبر هذه المؤسسات محركًا رئيسيًا للابتكار.

ج- تعزيز النمو الاقتصادي المحلي: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المناطق المحلية بتوفير السلع والخدمات التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة. بمعنى أن هذه الأخيرة PME تعمل على التنمية الإقليمية من خلال توفير فرص العمل في المناطق الريفية والنائية، مما يساهم في تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

تتضح أهمية هذه المؤسسات» من خلال مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة والتقليل من البطالة، إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة ولم تصل إلى المستوى الذي يسمح لها بتنويع الاقتصاد الجزائري»(وردة سعايدية،2023-2024، تلخيص بتصرف الباحثة).

ج- **الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة:** تعتمد المؤسسات الكبيرة على هيكل إداري معقد، وتحقق إيرادات ضخمة، وتمتلك غالباً إمكانيات كبيرة في الوصول إلى الأسواق الدولية، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تركز على الأسواق المحلية وتواجه تحديات تتعلق بالتمويل والتوسع، ما يسهم ذلك في تأثرها بالبيئة الاقتصادية التي تتواجد ضمنها.

1- **و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:** نعتمد في هذا العنصر على إلقاء الضوء على تطور PME وماهي أهم التحديات التي تواجهها:

أ- **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:** شهدت الجزائر في العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفقًا لتقرير وزارة الصناعة لعام 2022، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أكثر من 1.2 مليون مؤسسة، تساهم بنحو 20% من الناتج الداخلي الخام وتوفر حوالي 2.5 مليون فرصة عمل، مرت هذه المؤسسات بالعديد من المحطات في مجال الاستثمار بدأً من قوانين الاستثمار إلى غاية إنشاء الوكالات وصناديق التمويل

والاعتماد على برامج الشراكة الأجنبية الداعمة لتوطينها وإعطائها نفس للاستقرار الذي ينجم عنه تطوير قدراتها الانتاجية وتوظيف يد عاملة معتبرة، إلا أن دعم هذه الأخيرة للاقتصاد الجزائري لم يتعدى 3% فيما يتعلق بالتصدير خارج قطاع المحروقات، يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي اتفق عليها مختلف الباحثين والمهتمين بشأن تطوير هذه المؤسسات إلى تركيز نشاطها في قطاعات غير منتجة للمواد يتطلبها السوق المحلي والخارجي على حد السواء، ذلك ما توصلت إليه كل من دراسة وردة سعايدية إلى أن «تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر، والتي أكدت أن صادرات الجزائر لم تصل إلى درجة من التنويع في النشاطات الحيوية المنتجة للسلع وإنما اكتفت كحل بديل ودائم لحد ما على المقابل التي تجنيه من خلال صادرات المحروقات في تسيير مختلف القطاعات الداخلية» (بتصرف الباحثة)، ذلك أيضا ما خلص إليه في دراسة أخرى «أن عدد هذه المؤسسات في الجزائر لم يصل إلى ما تم الاتفاق عليه دوليا من حيث النمو والمعايير الموضوعة، الأمر الذي يجعل من واقعها بعيد عن الأهداف المسطرة من قبل الدولة» (**برباش توفيق، كشاط أنيس، 2014**،بتصرف الباحثة)؛ ليضيف الباحثان « أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه الطابع التجاري والخدمي على حساب القطاع الصناعي « (نفس المرجع)، حيث أن الكثير من هذه المؤسسات اضمحلت وتفككت نظرا لسياسة الاقتصاد المرتكزة على الاستيراد، والتي أقصت القطاع الصناعي مقابل اعتمادها وبشكل مفرط على قطاعي التجارة والخدمات، «فتقرير التنافسية العالمي يؤكد بوجوب الاعتماد على اثني عشرة دعامة للتنافسية الدولية ،منها تحقيق التنافسية على مستوى المؤسسات، هذه الدعائم متصلة ومترابطة كليا لا يكتنفها الانفصال عن بعضها البعض بل يوحدها مبدأ التكامل (وافية تجاني، محمد لوشن، 2021، بتصرف الباحثة).

العراقيل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

على الرغم من التطور الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الحيوي الذي تلعبه، إلاَ أنَها تواجه عدة تحديات، أبرزها:

أ- **العوائق التمويلية:** يصعب على الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم لتطوير نشاطها. وتبقى السياسات التمويلية التقليدية غير ملائمة لاحتياجات هذه المؤسسات، فالشروط الصارمة التي تفرضها البنوك، مثل الضمانات المالية الكبيرة، تجعل من الصعب على العديد من المؤسسات الحصول على القروض.

ب- **التحديات البيروقراطية:** تعاني المؤسسات من تعقيد الإجراءات الإدارية والتشريعية، مما يعوق قدرتها على النمو والتوسع يعود ذلك أيضا إلى التأخير في استصدار التراخيص اللازمة، مما يؤدي إلى تعطيل المشاريع وتأخير البدء في الإنتاج .

ج- **نقص الكفاءات**: تعاني العديد من المؤسسات من نقص في الكفاءات الإدارية والتقنية، وهو ما يحد من قدرتهم على إدارة مؤسساتهم بشكل فعال وتحقيق النمو المطلوب ما يؤثر سلبًا على أدائها وإنتاجيتها.

د- **التقلبات الاقتصادية:** يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على النفط، وبالتالي فإن تقلبات أسعاره تؤثر سلبًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ- **التنافسية الدولية:** مع فتح الأسواق العالمية، تواجه المؤسسات الجزائرية منافسة شرسة من الشركات العالمية. القدرة على الابتكار والتكيف مع معايير الجودة العالمية سيكون تحدياً رئيسياً.

2- **السياسات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**من خلال هذا العنصر يمكن لنا عرض أهم السياسات والبرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية لتطوير هذه المؤسسات والتي يمكن لنا ذكرها في الآتي:

أ- **سياسات الدعم المالي:** في إطار تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطلقت الحكومة الجزائرية عدة برامج لدعم تمويل هذه الأخيرة، من أبرز هذه المبادرات إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **(ANSEJ)**حيث تهدف هذه الوكالة إلى توفير التمويل للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة، من خلال تقديم قروض ميسَرة وضمانات؛ أيضا إنشاء

الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهدف منه تقديم منح وقروض بفوائد مخفضة للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية أو تحتاج إلى توسيع نشاطها؛ إطلاق برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر منح تسهيلات ضريبية ومالية؛ أيضا الشراكة مع المنظمات الدولية فبفضل التعاون مع منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تمكنت الجزائر من توفير تمويلات إضافية وبرامج تدريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه الشراكات تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل وصول المؤسسات إلى الأسواق الدولية؛ كما قدمت الدولة إعفاءات ضريبية للمشاريع الناشئة وتحفيزات مالية لتشجيع الابتكار والمساهمة في تحسين الإنتاجية وتسهيل الإجراءات الإدارية: عن طريق تبسيط الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تسهيل عملية الدخول إلى السوق وتقليل العقبات التي تواجه المستثمرين الصغار.

ب- **برامج التكوين والدعم الفني:** تهدف برامج التكوين التي تقدمها الحكومة إلى تعزيز قدرات المؤسسات في مجالات الإدارة والتقنية. كما تسعى الحكومة إلى تحسين بيئة العمل من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية، كما تهدف إلى تدريب الشباب وأصحاب المشاريع على المهارات اللازمة لإدارة مؤسساتهم بنجاح.

3- **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** يتيح لنا هذا العنصر معرفة أهم المحطات التي تعطي بعدا لاستقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ- **فرص النمو والتوسع:** يتيح السوق الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصًا واسعة للنمو، خاصة في القطاعات غير التقليدية مثل التكنولوجيا والطاقات المتجددة. كما أن التحولات الاقتصادية العالمية قد تفتح أبوابًا جديدة أمام هذه المؤسسات لدخول الأسواق الدولية.

ب- **النموالاقتصادي الداخلي:** مع التوسع السكاني وزيادة الطلب على السلع والخدمات، تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصاً كبيرة لتلبية هذا الطلب المتزايد.

ج- **التحول الرقمي:** الإمكانيات الكبيرة في المجال الرقمي توفر فرصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار واستخدام التكنولوجيا لتعزيز عملياتها، ما يساعدها في تحقيق هامش الربح المتوقع من أصحابها.

د- **التوجه نحو التصنيع المحلي:** تقليل الاعتماد على الواردات وخلق صناعات محلية في مجالات متعددة مثل الصناعات الغذائية والبناء.

4- **الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** نحاول في هذا الخضم إعطاء صورة حول أهم الاستراتيجيات الداعمة لتطوير هذه المؤسسات في التالي ذكره:

أ- تحسين الوصول إلى التمويل: يمكن للقائمين على شأن هذه المؤسسات من تعزيز آليات التمويل الخاصة بها، بما في ذلك تطوير قنوات تمويل بديلة مثل التمويل الجماعي.

ب- تقليل البيروقراطية: تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الأعباء الضريبية المفروضة على هذه المؤسسات ما يحفز الافراد حاملي المشاريع على المخاطرة وبالتالي تحقيق النجاح المراد، ما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية من جهة وامتصاص البطالة في أوساط الشباب من جهة ثانية.

ج- تشجيع الابتكار: تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للشركات التي تعمل في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي، فتخفيف هذه الأعباء يساهم في الحصول على استعدادت كثيرة للخوض في الاستثمار من قبل أصحاب رؤوس الأموال، مما سيساهم ذلك في نشر الثقة بين هؤلاء والجهة المختصة في خلق التوازن الاقتصادي على مستوى مختلف الجهات الوطنية، ما سيؤدي ذلك إلى تحقيق وضع اجتماعي سليم.

انطلاقا من هذه الاستراتيجيات نتوافق مع فكرة « أن إنشاء المؤسسات هو فعل اجتماعي وجماعي وليس فردي يساهم في إنجازه عدة محركين اجتماعين واقتصادين

ويتم على نمط الصيرورة، وهؤلاء الفاعلين يكونون هذه الأخيرة» (حساين زهية، 2023، ص 261)، ما يعني أن الكل مطالب بالمساهمة في تنمية المجتمع على جميع المستويات والاستثمار فيها بغية دفع عجلة التنمية في الجزائر كمجتمع يحتاج إلى تظافر الجهود.

الخاتمة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن الجهود الحكومية والسياسات الحالية تشير إلى اهتمام متزايد بتطوير هذا القطاع ودعمه، بالرغم من ذلك فإن هذا القطاع يحتاج إلى مزيد من الدعم الحكومي والإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال عن طريق معالجة التحديات المتعلقة بالتمويل والبيروقراطية، وتقديم برامج تدريبية تقنية وإدارية، مما سيساهم بشكل كبير في نمو هذا القطاع وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث المهتمة بهذا القطاع نلاحظ اتفاق شبه كلي على أن الاستثمار فيها لم يرقى إلى النتائج والأهداف المسطرة من قبل الهيئة الوصية مما أثر ذلك بشكل سلبي على برامج التأهيل المستمر الهادف إلى الارتقاء بها لتحقيق التنمية من أجل تنويع الاقتصاد المحلي للبلاد، وبالتالي بقاء سيطرة قطاع الريع (المحروقات) على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجزائر.

بالنسبة للمراجع فقد تم الاعتماد على التالي ذكره، للمعلومة فقد تم الإطلاع عليها من خلال القراءة، ثم الكتابة انطلاقا مما تم فهمه واستساغته.

1- وزارة الصناعة الجزائرية. (2022). تقرير عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- قانون 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2020). دور الوكالة في دعم المؤسسات الناشئة.

4- الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، 2001، صفحة 5

المراجع:

- برنو نور الهدى (2016)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مراحل تطورها ودورها في التنمية، المركز الوطني الديموقراطي، برلين.
- برباش توفيق، كشاط أنيس: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الو اقع والمأمول، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد، 04 -العدد 01، ديسمبر 2014.
- حساين زاهية، الأصل الاجتماعي للمقاول والمقاولاتية، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، جامعة وهران 02/ المجلد 12، العدد 02، 2023
- حساين زاهية، حوافز اليقظة المقاولاتية في الجزائر، مجلة أفاق فكرية، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2023
- وافية تجاني، محمد لوشن، آليات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 المجلد 22، العدد 02، ديسمبر، 2021 .
- طالب سومية شاهيناز وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة استطلاعية،مجلة ايليزي للبحوث والدراسات، المجلد 06/ العدد02، 2021
- يمينة رحماني، دور آليات الدعم الاجتماعي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09 /العدد 1، جوان 2022
- وردة سعايدية، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1954 قالمة،2023 /2024.
- بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم

التجارية، 2012 /2013

- Olivier Torres-Blay, André Joyal (2010), La pme algérienne et le défi de l'internationalisation: Expériences étrangères, Édition L'Harmattan.
- Michel Lallement, Mohamed Madoui et Autre auteurs (2004), Entrepneurs et pme: Approches algero- françaises, Édition L'Harmattan.

المصادر المقترحة للاطلاع أكثر:

1- تقارير البنك الدولي عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- موقع وزارة الصناعة الجزائرية: للحصول على إحصاءات ومعلومات رسمية حول القطاع.

3- دراسات أكاديمية منشورة في الجامعات الجزائرية مثل جامعة الجزائر وجامعة وهران.

4- تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)..

5- البنك المركزي الجزائري: لمعرفة السياسات النقدية والمالية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- تقارير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الجزائري.

القرار الاستثماري وإيديولوجيات التسيير الفعلي للمؤسسة

Investment decision and ideologies of the actual management of the institution.

د. محمد قدمان / جامعة محمد بن أحمد وهران2

◇◇

1. مقدمة:

ينطلق الباحث من أن هناك عدة نظريات وظيفية تناولت موضوع القرار الاستثماري من المنظور الاقتصادي والاجتماعي بإعتبار أن اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية حاسمة تتطلب من صناع القرار والهيئات المخولة قانونا دراسة نقدية عن طريق صياغة خطة إستراتيجية لتقييم المشروع الاستثماري، ومحاولة استشراف المخاطر التي قد تنجر عنه حيث أنه يجب أن تستند قرارات الاستثمار إلى بحث وتحليل شاملين لضمان توفر الخيارات والبدائل للوصول إلى نتائج مثالية وتحقيق الأهداف المرجوة للمشروع الإقتصادي.

وعليه يمكننا القول إن هذه الخطوة هي الركيزة الأساسية في نظرية القرار، حيت يعبر عنها بأنها عملية جوهرية في الإدارة (كورتل، الاتصال واتخاد القرارات، 2011) ويتوقف على مدى نجاعة القرارات بنجاح الوحدة الاقتصادية في بلوغ الأهداف المرجوة، باعتبارها وسيلة علمية وفنية حتمية ناجحة تساهم في صياغة المخططات ووضع سياسات واستراتيجيات القرار الاستثماري، كذا تحديد الأهداف. وبالتالي تساهم في قياس اتجاهات السوق والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات المحتملة عن طريق إجراء بحث شامل، يمكن صناع القرار من أخد نظرة إستشرافية تساعدهم على اتخاذ قرارات عقلانية. وكذا الوصول إلى مرحلة التنبؤ بالمعيقات المحتملة التي قد تعترض مسار نجاح الاستثمار، وبالتالي تخفيف المخاطر وتعزيز احتمالات النجاح في القرارات الاستثمارية.

حيث يرى Herbert-Simon الذي يطلق عليه بلقب أب نظرية القرار، الذي يرى أن القرار ما هو إلا اختيار أحسن البدائل المتاحة، بعد تحليل وتقييم النتائج من

أجل تحقيق الأهداف المرجوة واختيار القرارات الصائبة للإدارة لابد من توفر الكفاءة اللازمة في صانعي القرار، وعملية صنع القرار تلعب دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية.

يتوفر لصانعي القرار عادة عدد كبير وقد يكون لا نهائي أحيانا من الحلول الممكنة التي تواجهها المؤسسة، فلابد من اختيار أفضل الحلول وقد يتوافد لصانعي القرار معلومات كاملة عن المشكلة قيد الدراسة وما على صانع القرار في هذه الحالة إلا أن يقوموا بمقارنة جميع الحلول الممكنة واختيار أفضلها تبعا لمقياس الفعّالية.

بحيث يحتاج صانعي القرار إلى مساعدة في اتخاذ القرار للاختيار بين البدائل ويفوقوا بشكل أساسي البدائل الأقل تفضيلًا بسرعة. كما يعتبر صنع القرار من أهم الأنشطة التي يشارك فيها مدير والمنضمة يوميًا، حيث يرتبط نجاح المؤسسة ارتباطًا وثيقًا بالقرارات الفعالة. فمشكلة اتخاذ القرار هي عملية إيجاد الخيار الأفضل بين جميع البدائل الممكنةو يمكن اعتبار القرار حسب أعمالMintzberg على أنه «التزام محدد بالعمل».

يقصد بالقرار الاختيار بين عدة بدائل بهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، أو هو عملية التنبؤ بأحداث معينة وتحديد سماتها. حسب أعمال مؤلف قام ووسيبتر، يتم تعريف القرار على أنه «استنتاج تم التوصل إليه بعد دراسة متأنية».

في حين يجب التفرقة بين القرار وللإقرار (الأمر)، فقد يكون الإقرار أمر من إدارة إلى أخرى أو من فرد إلى آخر، فهو لا يشتمل الاختيار بين البدائل، كما قد يكون حل مشكلة محددة وهو يمثل جزء من القرار وليس العكس (نجار، 1998) كما يجب التفرقة بين صنع القرار واتخاذ القرار وحل المشكلة، فعملية صنع القرار تتضمن كل مراحل القرار التي تبدأ بتحديد المشكلة وتحليل أسبابها وتعيين متغيراتها بما في ذلك جمع البيانات من مصادرها واستعراض الحلول الممكنة وبناء النماذج أو تصميم الحلول والمفاضلة بينها ومن ثم اختيار البديل الأفضل وتطبيقه. وهذا التوصيف يشمل كل مراحل عملية القرار التي أعرضها سيمون أما اتخاذ القرار فهو ينحصر في

مرحلة المفاضلة واختيار البديل المناسب (غالب، 2006)

وينبغي التنويه أن وجب إلزاما على صناع القرار الإعتماد على تقنيات تقييم المخاطر للتخفيف من الخسائر المحتملة وصولا إلى ضمان الاستثمارات الاستراتيجية. إذ يعد تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمارات أمرًا ضروريًا لفهم التحديات التي قد تؤثر على النتائج اللاحقة، مما يمكنهم من صياغة خطط إستعجالية لمعالجة المخاطر المحتملة وتقليل الخسائر. مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر عقلانية واستراتيجية .

في حين أن عملية صنع القرار الاستثماري في العالم العربي وفي الجزائر خاصة، عبارة عن تفاعل معقد بين الأساليب التقليدية والحديثة التي تتشكل من خلال مجموعة متنوعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والتي نقيسها بين أيديولوجيات الاستثمار التقليدية والحديثة السائدة في العالم العربي، فسنحاول في هذا المقال توضيح العوامل الرئيسية المؤثرة على هذه الأيديولوجيات والتي تعيق نجاح القرار الإستثماري.

إن ما قد يترتب من تأثيرات سلبية على المشاريع الإستثمارية جملة من القرارات العشوائية حيث أن قرارات الاستثمار في الوطن العربي تتأثر بواقع العقلانيات والأيديولوجيات التقليدية لصناع القرار الإستثماري والتي غالبا ما تستند فس ذلك على جملة من الأساليب التقليدية أساسها الروابط العائلية والشبكات الاجتماعية بدلا من الاعتبارات المالية البحتة والمشاريع الإستثمارية الناجعة. دون مراعاة عنصر الكفاءة الشخصية وكفاءة المشروع الإستثماري. وهو ما سيؤسس لجملة من الوقائع التي تؤدي إلى فشل المشروع الإستثماري وظهور جبهة غير رسمية موازية للقرار العقلاني تحاول منح صفقات مشبوهة لنيل مصالح تخدم المصلحة الخاصة على غرار المصلحة العامة للوطن.

بدليل أن هذه الإيديولوجيات ستؤسس لجملة من المعيقات التي تعترض نجاح المشروع الإستثماري بظهور الطبقة الإنتهازية التي تستحوذ على المشاريع الإستثمارية المربحة بهدف ربح المال دون تأدية خدمة ومنفعة، فيؤثر ذلك سلبا أمام تحقيق العدالة

الإستثمارية من جهة وتطور المشاريع ونجاحها من جهة أخرى. فهل يمكننا الإعتبار أن القرار الإستثماري يبنى في الواقع على الخطة الإستراتيجية للمشروع ؟ وكيف يمكن تفسير أن هناك عدة وضعيات غير رسمية تساهم في صياغة القرار الإستثماري؟

وللإجابة على إشكالية الورقة البحثية تم صياغة فرضيتين بخصوص ذلك حيث أن السلطة الغير الرسمية تمثل الجانب الرئيسي في الفرضية الأولى حيث أن صناع القرار الإستثماري لا يستند في ذلك إلى جملة الكفاءات والشروط الواجب توافرها لنيل المشروع الإستثماري بل تتداخل عدة إيديولوجيات إجتماعية، ثقافية وشخصية في تحديد ذلك، وهذا بالإضافة إلى الفرضية الثانية المتعلقة بتغييب عنصر مهم في عملية إتخاد القرار الإستثماري والمتعلق بإقصاء المعايير واللوائح التي من شأنها تحديد أوجه الكفاءة التسييرية لدى المستثمر، والذي سيخلق نوع من التسيب وإنعدام الإبداع في استراتيجيات الاستثمار. نتيجة الانحراف عن المعايير القانونية المعتمدة في قانون الصفقات الإستثمارية والذي يعتبر ضروريًا لخلق الفرص وروح الإبتكار والتحفيز على المنافسة.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الإثنوغرافي الذي يقول عنه جيامبيترو جوبو أنه يعتمد على الملاحظة كأسلوب المعرفة أو الإدراك المحوري كما يستعين بطرح الأسئلة وجمع الوثائق من خلال وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومحاولة تحليلها من اجل توضيح الظاهرة وتبيان خصائصها.

تنبثق أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات والاستفسارات، لرصد واقع عملية إتخاذ القرار الاستثماري في الوطن العربي، بهدف تفسير التمثلاث الإجتماعية للمشروع الإستثماري والمعيقات التي تعترض تجسيده ميدانيا وخاصة فيما يتعلق بإشكالية القرار الإستثماري ونيل الصفقات الإستثمارية بطريقة شرعية، وبالتالي الوصول إلى فهم النظر إلى حجم االمخاطر والمخلفات المترتبة عن ذلك، في شكل من أشكال صراع القرار كمتغير كمثير ذاتي والمشروع الإستثماري كمثغير حارجي.

-يتضح لنا أن التصورات التقليدية للمشروع الإستثماري مرتبط بتمثلات المجتمع

للصفقات الغير رسمية، كما يمكننا القول أن مرجعيات هذه التمثلات تساهم في تشكيل اديولوجيات إتخاد القرارات الاستثمارية في الوطن العربي. بحيث تشكل التأثيرات الثقافية وشبكة العلاقات في صياغة القرار مما يؤدي إلى تجسيد المشروع الإستثماري على أرض الوقائع بالرغم من عدم مطابقته للشروط القانونية لذلك.

2. **الرؤية الإستراتيجية للاستثمار والتقليدية للمشروع الإستثماري:**

إن من المفروض أن الإستثمار يبنى عن الحاجة إلى تشغيل رأس المال العامل، فالاستثمار هو في الأساس تدفق لرأس المال يهدف إلى تعديل المخزون الحالي الذي يشكل، مع عامل العمل على وجه الخصوص، أحد العوامل الرئيسية لوظيفة الإنتاج (BANCEL Frank، 1995) بمعنى آخر، الاستثمار تضحية بالموارد؛ اليوم مقدر أن تؤتي ثمارها على مدى فترة من الزمن. وفقً الكل من المفكر الاقتصاديF.X. SIMONو M.TRABELSI «الاستثمار هو إنفاق الأموال أو الموارد الأخرى التي تخلق تدفقًا مستمرًا للفوائد والخدمات المستقبلية». (SIMON، 2005)

ويمكن إعتباره أيضا أنه يجب أن يؤدي الاستثمار إلى تحسين الوضع التنافسي للشركة من أجل زيادة قيمة الشركة بشكل مستدام. وبالتالي، فإن الاستثمارات، وهي أساس التنقل الاستراتيجي، وهي ضرورية لتكييف الشركة مع بيئتها، هي جزء من الاستراتيجية المعتمدة. عند هذا المستوى فقط يمكن دمج الترابطات المتعددة بين القرارات المتتالية التي تعتمد عليها التدفقات النقدية المستقبلية بشكل صحيح. يعتبر هذا النهج المزدوج والاستراتيجي والإداري للاستثمار ضروريًا في التمييز بين استثمار النمو وترشيد الاستثمار. (Olivier، 2007)

في حين يمكننا الإعتبار أن الاستثمار قرارًا حاسمًا ومعقدًا في كثير من الأحيان لأسباب مختلفة:

لأنها تشكل المحرك الوحيد لنمو الشركة وبقائها، وتتطلب موارد كبيرة، وتلزم الشركة بشكل لا رجعة فيه على المدى المتوسط والبعيد والشروط، وأخيراً، صورة العلامة التجارية للشركة بسبب تأثير البيئة الاقتصادية والمالية. يعتبر قرار الاستثمار صعبًا حيث أنه يتطلب جمع عناصر مختلفة والجمع بينها. فيجمع المعلومات الكمية،

والتنسيق في أعمال الشركة، وتطبيق بعض الحسابات المالية مثل تقدير تكلفة رأس المال وتحديد هيكل التمويل، ومشاكل كفاية مشروع الاستثمار مع الشروط من الاستراتيجية التي أوصت بها الشركة وكذلك صعوبة فهم مخاطر المشروع. (كورتل، الاتصال واتخاذ القرارات، 2011)

أما بخصوص المشروع الاستثماري فيعرف على أنه «فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة، للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات المشروع على نفقات إنشائه وتشغيله». فمن خلال هذا التعريف يتبين أن تطبيق فكرة المشروع تتطلب ضرورة توفر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمالية، والعمل على استخدامها بطريقة معينة تسمح بتحقيق الأهداف بفعالية،ومن هذا المنطلق تتضح ضرورة إجراء دراسات علمية ودقيقة لاختيار المشروع المناسب. ومن المفروض أن تكون أهداف مشروع استثماري استراتيجية أو تشغيلية.(CHERVEL، 1997)

الأهداف الاستراتيجية

إنها مجموعة من الأهداف التي تقع عمومًا في المجال الاستراتيجي. قد تكون هذه أهداف التوسع والتحديث والاستقلال وما إلى ذلك. ستنظر الإدارة العامة للشركة في جميع هذه الأهداف. سيسمح تحديد الأولويات والتنسيق بتحديد الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار.

الأهداف التشغيلية

هذه الأهداف هي على المستوى التقني. وفي بعض الأحيان يتحولون إلى مديرين تنفيذيين. من أجل فهمها بشكل أفضل، يبدو أن هناك ثلاثة أهداف واضح ة للغاية لهذه الحقيقة:

أهداف التكلفة:

سياسة التكلفة هي الهدف الرئيسي للعديد من المشاريع، لأنها عنصر يجعل من الممكن الاحتفاظ بأداة استراتيجية وهي سياسة التكلفة. هذا الهدف يجعل من الممكن

أيضًا تقليل سعر تكلفة المنتج. ومع ذلك، فإن جميع الاستثمارات ذات التقنيات الحديثة تسمح للشركة بتجنب تكبدها الرسوم الإضافية التي لا يمكن إهمالها والتي تؤثر بشكل مباشر على سعر التكلفة.

أهداف المواعيد (الوقت):

يمكن أن يكون الهدف الرئيسي لأي مشروع هو تلبية الطلب الأخير في أقرب وقت ممكن من أجل الحصول على ميزة تنافسية. في الواقع، في سوق شديدة المنافسة، تذهب الأسهم إلى أولئك الذين هم في وضع الاستعداد والاستجابة. وبالتالي تؤثر المنافسة على عادات الشراء. يفسر هذا جزئيًا حقيقة أن بعض المنتجات التي تم إطلاقها في وقت متأخر تفشل حتى لو كانت ذات جودة أفضل. (Laharry، 2007)

أهداف الجودة:

نظرًا للمنافسة الهائلة، يجب على المديرين وصناع القرار مراعاة البيئة التنافسية لضمان مستوى معين من الجودة. تعتمد الجودة على طلب العملاء، ولهذا يجب عليهم إجراء المزيد من الأبحاث فيما يتعلق بمجال المشروع والوقت والتكلفة.

3. **مراحل صياغة المشروع الاستثماري**

يمر المشروع بسلسلة من المراحل المتعاقبة، وتعد جميع الخطوات مهمة وحاسمة بشكل خاص لنجاح المشروع الاستثماري، فهي تحدد «دورة حياة المشروع". كما تعرف المراحل في دورة حياة المشروع عددا ليس ثابتًا، فهو يعتمد على نوع المشروع بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في وجود. (كورتل، 2011)

مرحلة الأولى تحديد المشروع:

يعتبر تحديد المشروع المرحلة الأولى، وتحديدها ليس فقط مجرد اقتراح فكرة لمشروع بل تحديدها ووصفها بشكل دقيق ومعرفة مدى جدواها وأثرها. إلا أنه لا يمكن إغفال الجانب المادي ومدة قدرة المشروع على تشغيل نفسه وما يحتاج اليه من موارد وإمكانيات، لذلك تظهر أهمية دراسة الجدوى من جميع النواحي، وقد تختلف دقة ومدى التوسع في هذه الدراسة بحسب نوع وحجم المشروع. وتشمل هذه المرحلة

عددا من الخطوات كما يلي: نشأة الفكرة وتوصيفها، تحليل الوضع، اختيار المشروع الأنسب ودراسة الجدوى التمهيدية.

حيث يتوافق مع النضج الأول لفكرة المشروع وهناك يتم إجراء تحليلا لاحتياجات أو السوق، تشخيص الحالة التي تطرح المشكلة (المشكلات) السائدة وكذل كالعامل (العوامل) المحددة. في ضوء الابتكارات المحتملة، تحدد الخطوط العريضة الأولى للحل. أخيرًا، يتمثل أحد أهدافها في تشجيع التمويل لدراسة الجدوى، التي يحدد محتواها.

مرحلة الثانية تخطيط المشروع: (كورتل، 2011)

تعد المرحلة الثانية من مراحل المشروع التي فيها يبدل جهد ذهني كبير ويتم فيها جمع بيانات وتحليلها قبل بدء في عملية التخطيط ولابد أن نكون متأكدين من جدوى فكرة المشروع التي حددناها بحيث يتم في عملية التخطيط تنظيم تلك المعلومات وتوسيعها وعكسها على شكل خطة وفقا للخطوات التي تشمل: صياغة المشكلة الرئيسية بشكلها النهائي، تحديد وصياغة الأهداف العامة والخاصة التشغيلية، تحديد الفئة المستهدفة، تحديد علاقة الأهداف بالمشكلة الرئيسية، تحديد إستراتيجية طرق إنجاز المشروع، تحديد الأنشطة الرئيسة، تحديد النتائج المتوقعة (المخرجات، عائدات، أثر)، تحديد الزمن اللازم لإنجاز كل نشاط، تحديد المسؤولية وتقسيم العمل، تصميم خطة المشروع وتحديد إعداد موازنة المشروع، تحليل المعنيين بأمر المشروع، تحديد المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها المشروع وتصميم خطة للرقابة والتقييم.

مرحلة تقييم المشروع:

يتكون التقييم من مراجعة جميع بيانات الاستثمار واختيار البديل من بين هؤلاء البدائل المختارة، كما يتشكل التقييم من التحقق من النتائج المعلنة في نهاية مرحلة الإعداد.

مرحلة القرار:

خلال هذه المرحلة يمكن لمتخذ القرار (المسير) بعد ذلك بالمعرفة كاملة بالحقائق، واتخاذ القرار الأنسب. وهنا يمكن توضيح ثلاث قرارات ممكنة:

رفض المشروع: طالما لم يظهر عنصر جديد مهم (تقني، سوقي).

قرار مواصلة الدراسات، إما للحصول على معلومات أكثر دقة (على سبيل المثال لإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لتكاليف الاستثمار)، أو لدراسة المتغيرات الجديدة التي كان من الممكن أن تظهر اهتماماتها أثناء فحص الملف.

القبول صريح وبسيط للمشروع الاستثماري، الذي يمكن للمرء أن ينتقل به إلى المرحلة التالية. (كورتل، 2011)

مرحلة تحقيق المشروع:

تعتبر مرحلة الخامسة من دورة حياة المشروع من المراحل التي تأخذ أطول وقت في دورة حياة المشروع ويتم فيها البدء بإخراج المشروع إلى حيز الوجود وابرازه بشكله القانوني ومن ثم التنفيذ الفعلي للأنشطة المحددة في خطة المشروع وتشمل هذه المرحلة: الخطوات الأولى لتنفيذ المشروع، المهارات والقدرات اللازمة لفريق تنفيذ المشروع، المتابعة والتقييم أثناء التنفيذ وضمان استدامة المشروع.

مرحلة ما بعد التقييم:

من الضروري تقييم نتائج المشروع بأثر رجعي للاستفادة من التجربة المكتسبة، حيث أظهرت الدراسات الاستقصائية التجريبية التي أجريت في بعض البلدان أنه في كثير من الأحيان تكون الإيرادات الحقيقية، والمواعيد النهائية وتكاليف المشاريع تختلف عن التقديرات التي تم إجراؤها خلال مرحلة التقييم المسبق.

ويمكن أيضًا أن يُخطئ تقدير الوقت اللازم لكي يصبح المشروع مربحًا أو يتوقف عن الخسارة. من الواضح أن التقييم اللاحق للمشاريع يمكن أن يكشف عن أسباب التقديرات الأولية المنخفضة ويساعد على تجنب التكرار اللاحق للأخطاء نفسها.

4. و اقع اتخاذ القرارات الاستثمارية:

تعد عملية اتخاذ القرارات بشكل عام من أهم العناصر وأكثرها أثرا على عمل الأفراد والجماعاتبشتّى أنواعها واختصاصاتها وذلك راجع لكونها عملية ضرورية تلازم كل أعمال الإنسان وتصرفاته سواء على مستوى حياته الخاصة أو على مستوى الوظائف والمهمات الموكلة إليه في عمله اليومي، لذا فان اتخاذ القرارات تمتد أطرافها

وأبعادها إلى كل خطوة في كل عمل يؤدّيه المدير، ذلك لأن أي عمل يؤدّيه المدير إنّما يؤدّيه من خلال القرار أو القرارات.

وعليه يمكن تعريف اتخاذ القرار«Implémentation "، على أنه عملية الاختيار من بين عدد من البدائل لتحقيق النتيجة المرجوة. (LUNENBURG، 2010) يحتوي هذا التعريف على ثلاثة عناصر أساسية. أولاً، يتضمن صنع القرار الاختيار من بين عدد من الخيارات، ثانيًا صنع القرار هو عملية تتضمن أكثر من مجرد اختيار نهائي من بين البدائل أخيرًا، تتضمن «النتيجة المرجوة « المذكورة في التعريف غرضًا أو هدفًا ناتجًا عن النشاط العقلي الذي يشارك فيه صانع القرار للوصول إلى قرار نهائي.(لعويصات، 2009) كما يستند مفهوم القرار الاستثماري إلى مبدأ الرشادة الاقتصادية، حيث من المفترض أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التدبير والتصرف في الموارد النادرة، أي عملية البحث في كيفية الاستخدام العقلاني أو الأمثل للموارد الاقتصادية والتي يكون لها استخدامات عديد (ساطوري، 2013) أما من وجهة نظر المدرسة السلوكية فعملية اتخاد القرار هي عبارة عن سلوك له مراحل معينة ولكنه طبقا للواقع قد يكون على درجات من الموضوعية والدقة ولا يتصف بالضرورة بالكامل من حيث الرشد والعقلانية.

يُعرّف اتخاذ القرار عالميًا على أنه الاختيار بين البدائل. إنه وثيق الصلة بجميع وظائف الإدارة التقليدية. على سبيل المثال، عندما يقوم المدير بالتخطيط والتنظيم والتحكم، فإنه يتخذ القرارات. ومع ذلك، فإن المنظرين الكلاسيكيين لم يقدموا بشكل عام اتخاذ القرار بهذه الطريقة (TAHIRI، 2021)

ويشير المؤلف محمد حافظ حجازي (حجازي، 2007) على أن عملية اتخاذ القرار تمثل أكبر مسؤولية تواجه متخذ القرار لانه يكون مسؤول في الفصل بين نجاح المشروعات وفشلها. بالإضافة إلى ذلك، فمن خلال الأبحاث التي أجريت يتضح أن نصف القرارات التي تتخذ باءت بالفشل نتيجة اعتمادهم أساليب الخبرة الشخصية، والنّسبة الحقيقية لهذا الفشل هي أعلى لأن القرارات الخاطئة.

تشكل قرارات الاستثمار من أصعب القرارات المتعلقة بإجراءات الاختيار. وهي تستند إلى تقييم متعدد المتغيرات ومتعدد المعايير لمجموعة متنوعة من العوامل والميول، والتي عادة ما تكون متعددة الاتجاهات

فصناعة القرار هي عبارة عن عمليات وتحضيرات تجري من أجل اتخاذ قرارات سليمة. وبتعبير آخر عملية صنع القرار هي نشاط أساسي في المنظمات. يتخذ المديرون في جميع المستويات التنظيمية قرارات لتحقيق أهداف الشركة والبقاء على قيد الحياة في المنظمة. صنع القرار هو نهج منظم، ويتكون من سبع خطوات، وهي: تقدير المشكلة، جمع المعلومات والبيانات، وتحليل البيانات والمعلومات، وتطوير البدائل، وتقييم هذه البدائل، وأخيرا اختيار البديل المناسب.

غير أنه يؤكد أغلب الباحثين في علم الإدارة أن اتخاذ القرار هو عملية. تحتوي هذه الأخيرة على جملة من الإجراءات أو المراحل، يبدأ بتعريف المشكلة أو الفرصة وينتهي بتحقيق الأهداف.

حيث صب كل من المفكرين الرائدين في علم الإدارة أمثال « Urwick «;» Fayol « اهتمامهم بعملية صنع القرار فقط إلى الحد الذي يؤثر فيه على التفويض والسلطة، في حين ألمحأ بالإدارة العلمية « Frederick W. Taylor «، إلى الطريقة العلمية فقط كنهج مثالي اتخاذ القرارات. مثل معظم الجوانب الأخرى لنظرية التنظيم الحديثة، يمكن تتبع بداية تحليل ذي مغزى لعملية اتخاذ القرار إلى تشيشر بارنارد. في مهام السلطة التنفيذية، قدم بارنارد معالجة تحليلية شاملة لعملية صنع القرار ولاحظ: «عمليات القرار ... هي إلى حد كبير تقنيات لتضييق الاختيار».(لعويصات، 2009)

5. **خاتمة:**

لقد أصبح اتخاذ القرارات محورًا رئيسيًا في دراسات علماء الإدارة وأصبح يحظى بأهمية كبيرة في كتب الإدارة. تزداد أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف المؤسسات الإدارية، نظرًا لتعقيد وتعدد الأهداف التي تواجهها المؤسسات الحديثة وتعارضها في بعض الأحيان. لم يعد التنظيم الإداري يسعى فقط لتحقيق هدف واحد كما في

الماضي، بل يجب عليه الآن السعي لتحقيق العديد من الأهداف المعقدة. وهذا يزيد من التحديات التي تواجه قادة هذه المؤسسات. (كورتل، الاتصال واتخاد القرارات، 2011)

مع زيادة تعقيد بيئة الأعمال وتنوعها، وتعاظم التحديات التي تواجهها من تغيرات سريعة ومنافسة شديدة، من الامور التي تزيد من أهمية صناعة القرارات واتخاذها. فعلى نجاح وحدة اقتصادية وفعاليتها أن تعتمد على كفاءة وصواب القرارات التي تتخذها في مختلف مستوياتها.

في حين أنه في حقيقة الأمر يواجه المستثمر عدة معيقات تحول دون نيل بلوغ أهداف المشروع الإستثماري، ويعتبر القرار الإستثماري أهم هذه الصعوبات التي تعترضه حيث من المفروض أن القرار الاستثماري كل قرار يستند إلى مبدأ الاقتصاد السليم، حيث يتم التفضيل للاستثمار ذو العائد الأعلى والتكلفة الأدنى ولكن في حقيقة الأمر غير ذلك نتيجة وضعيات تتعلق بالبيئة الثقافية والإجتماعية لموطن الإستثمار بحيث إذ إن أية عملية توظيف للأموال والموارد يمكن أن يطلق عليها استثمار، وهذا يهدف إلى تحقيق عائد معين، وإن مجموع العوائد في الاقتصاد يعد من أهم عوامل الإنتاج، ومن خلال عائد العمل وعائد رأس المال وعائد الأرض وعائد التنظيم يمكن الوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبعبارة أخرى؛ إن أية عملية توظيف للأموال تعد استثماراً مطلقاً، وهذا يدل على تشغيل الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق ما يسعى الاقتصاد إلى تحقيقه من منافع وعوائد؛ لذا يمكن للاستثمار أن يؤدي دوراً محورياً في قيادة العملية الاقتصادية.

حيث أن من بين مظاهر الصراع المتعلقة بمسألة القرار والمبنية على الأساليب التقليدية والحديثة يمكن أن يخلق التوتر ويعوق اعتماد استراتيجيات الاستثمار المبتكرة. وهو راجع إلى إنعدام الشفافية والأطر التنظيمية في الدول العربية وهو مايمكن أن يشكل عقبات أمام اتخاذ القرارات الإستثمارية الفعالة وإدارة الإستثمار بصفة عامة. ولمواجهة هذه التحديات، هناك حاجة متزايدة لمبادرات التعليم والتوعية التي تعزز فهم نماذج الاستثمار الجديدة وتشجع تطوير نظام بيئي استثماري أكثر شفافية وقوة في المنطقة ولذلك نوصي بمجموعة من التوصيات:

- نوصي بتفعيل الحوكمة في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية .
- ضرورة أتباع سياسات وممارسات المحاسبة الرقابية والمالية وأعداد التقارير والافصاح بصورة تتجاوز المتطلبات القانونية لتتضمن عناصر الممارسات الإيديولوجية المساهمة في صناعة القرار الإستثماري.
- ضرورة أعداد تقارير سنوية تفصح فيها للمساهمين المسيطرين عن المخاطر الاساسية المرتبطة بهوية المساهمين المسيطرين، ودرجة تداخل وضعيات إتخاذ القرار، وأية اختلالات بين أصحاب القرار والمستثمرين.
- يجب على المؤسسات والمنظمات الالتزام بمعايير ولوائح الصناعة لضمان الممارسات الأخلاقية والمصداقية.
- الحث على الامتثال لمعايير الصناعة أمرًا ضروريًا للحفاظ على الشفافية والنزاهة في الأنشطة الاستثمارية. من خلال اتباع اللوائح، يمكن للمؤسسات تقليل المخاطر والمسؤوليات القانونية، والحفاظ على سمعتها واستقرارها المالي.
- الالتزام بالمعايير الإستثمارية من شأنه أن يعزز المصداقية والثقة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والعملاء والهيئات التنظيمية، مما يعزز العلاقات طويلة الأمد والنمو المستدام.

في الختام، يتطلب اتخاذ قرارات استثمارية سليمة توازنًا مدروسًا بين البحث والتحليل وتقييم المخاطر والالتزام بمعايير المشروع الإستثماري . وفي حين أن هذه العوامل مفيدة في توجيه استراتيجيات الاستثمار وضمان الممارسات الأخلاقية، فمن المهم أيضًا إدراك قيمة الحدس والخبرة والمرونة في التعامل مع تعقيدات السوق. ومن خلال دمج نهج شامل يأخذ في الاعتبار الحجج والحجج المضادة، يمكن للمستثمرين والمنظمات تحسين عمليات صنع القرار وتحقيق النمو المستدام والنجاح في عالم الاستثمارات التنافسي.

وعليه يمكننا القول أن هناك تفاعلًا معقدًا بين القيم التقليدية السائدة في المجتمعات التقليدية حول المشروع الإستثماري بحد ذاته وبين التأثيرات الثقافية والمبادئ المالية الحديثة. ولما نصل إلى الفهم الحقيقي للعوامل التي تشكل هذه

الأيديولوجيات، يمكن للمستثمرين وصناع السياسات العمل على خلق مشهد استثماري أكثر ديناميكية واستدامة في العالم العربي.

المصادروالمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. حجازي، م. ح. (2007). دعم القرارات في المنظمات،. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
2. ساطوري، ح. ب. (2013). تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. غالب، ي. س. (2006). نظم مساند القرارات. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
4. كورتل، ف. (2011). الاتصال واتخاد القرارات. الأردن: دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
5. لعويصات، م. ا. (2009). مبادئ الإدارة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. نجار، ف. (1998). إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية (مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة. (إ. ش. الجامعة.

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية:

6. BANCEL Frank, R. A. (1995). les choix d'investissements traditionnels. Paris: ECONOMICA.
7. CHERVEL, M. F. (1997). Manuel d'évaluation des projets d'investissement par la méthode des effets. Orbiter.
8. Laharry. (2007). Evaluation financières des projets. Dar el Out mania.
9. LUNENBURG, F. C. (2010). The decision-making process. (Vol. 27). National Forum of Educational Administration & Supervision Journal.
10. Olivier, M. F. (2007). Evaluation de la rentabilité des projets

d'investissements. l'HAMATTAN.

11. SIMON, F. (2005). défendre un projet d'investissement. paris: DUNOD Edition.
12. TAHIRI, A. K. (2021). Decision-Making and the applying of decision-making techniques in SMEs in Kosovo (Vol. 22). Capitate.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: قراءة نظرية لمفهوم الفكر المقاولاتي وأبعاده

Small and Medium Enterprises in Algeria: A Theoretical Reading on the Concept of Entrepreneurial and Its Dimensions

د. فاطمة الزهراء بن الحاج جلول[1] / جامعة مستغانم، الجزائر

الملخص:

في الفكر الحديث، ومن منطلق سوسيولوجي لم تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجرد كيانات اقتصادية هدفها الربح فقط، بل أضحت متغيرات ديناميكية تلعب دورا هاما في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وتتجلى هذه الديناميكية في قدرتها على التأثير في جودة الحياة، خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار خاصة في المجتمعات المحلية، وهذا راجع لارتباطها المباشر بالشبكات الاجتماعية المحيطة بها.

وتهدف هذه الورقة البحثية لمراجعة تطور النظريات والمفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستنبطة من الأدبيات الأكاديمية والهيئات المعنية بهذا المجال، ومن ثم استخلاص فهم أعمق لكيفية تفاعل هذه المفاهيم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وصياغة إطار نظري شامل يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسوسيولوجية ويراعي التنوع والتباين في التعاريف ويوضح صيغ ومحددات هذه المؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات بما في ذلك المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

المقاولاتية، المقاول، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(1) البريد المهني: fatima.benelhadjdjelloul@univ-mosta.dz
البريد المرسل: k.onto.na@hotmail.fr

Abstract:

In contemporary thought, and from a sociological perspective, small and medium-sized enterprises (SMEs) are no longer merely economic entities whose primary objective is profit. Instead, they have evolved into dynamic variables that play a significant role in the processes of social and economic change. This dynamism is evident in their capacity to influence the quality of life, create job opportunities, and foster innovation, particularly within local communities, due to their direct connections to surrounding social networks.

This research paper aims to examine the evolution of theories and concepts related to entrepreneurship and SMEs, drawing on academic literature and reports from relevant organizations in this field. It seeks to enhance understanding of how these concepts interact with their economic and social environments. Additionally, the paper intends to develop a comprehensive theoretical framework that integrates both economic and sociological dimensions while considering the diversity in definitions. It clarifies the forms and determinants of these institutions, and taking into account the specificities of communities, including the Algerian context.

Keywords:

Entrepreneurship, Entrepreneur, Social Dimension, Economic Dimension, Small and Medium-Sized Enterprises.

مقدمة:

لقد أكد الباحثون والمنظرون الاقتصاديون على غرار جوزيف شومبيتر، ألفريد مارشال وكذا ماكس فيبر في كتباتهم وأبحاثهم منذ القرن الثامن عشر وإلى غاية يومنا هذا على ضرورة خلق نمط اقتصادي حر ومرن يدعم التنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي ويشجع على العمل والتكيف مع مختلف التغيرات التي يفرضها الوضع

الحالي، وهذا من خلال تبني مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت قدرتها على مجاراة التطورات السريعة التي يشهدها العالم مؤخرا على المستويين المحلي والدولي. حيث أضحت هذه المؤسسات بمثابة الركيزة الأساسية لاقتصادات العديد من الدول، فقد ساهمت في تحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيع نطاق الابتكار إضافة إلى تطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع بمختلف شرائحه. كما أن دعم وتنمية هذه المؤسسات لا يقتصر فقط على تحقيق النمو الاقتصادي، بل يمتد أيضًا إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال خلق وظائف جديدة وتمكين الأفراد وتحسين المستوى المعيشي.

إن فهم الدور المتنامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الحديث يتطلب منا الخوض أكثر في المفاهيم والنظريات التي كانت سببا في تبلور هذا المفهوم وعلى رأسها **المقاولاتية** باعتبارها الإطار النظري الذي يفسر الديناميكية الاقتصادية التي تؤدي إلى إنشاء وتطوير هذه المؤسسات. فالمقاولاتية توفر الفهم العميق لكيفية ظهور الأفكار الريادية وتحولها إلى مشاريع أعمال صغيرة أو متوسطة، فهي تمثل القوة الدافعة التي تؤدي إلى ظهور وتطور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وهذا ما يسمح لهذه المؤسسات بالاستمرارية والنمو من خلال الابتكار والتوسع المستمر خاصة في الدول النامية بما في ذلك الجزائر. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض التطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية وأبعادها من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أخرى ومعرفة مكانتها في الاقتصاد الجزائري.

وعليه تمت صياغة إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

- كيف نشأ مفهوم المقاولاتية؟
- فيما تتمثل أهم أبعاد المقاولاتية؟
- وما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التنظيم الجزائري؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة المحورية ودور الكبير الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستويات الناتج الداخلي الخام من جهة

ومساهمتها في خلق فرص للتشغيل من جهة أخرى. بالإضافة إلى تقديم فهم شامل للعلاقة بين المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمة هذا الفهم في تعزيز البيئة الاستثمارية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. خاصة مع توجه الجزائر نحو اقتصاد حر من خلال إصدار قوانين مشجعة على تأسيس ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء أولوية كبيرة للاستثمار، وفتح المجال أمام الخواص للاستثمار في الكثير من المجالات، التي كانت حكرا للقطاع العام.

منهج الدراسة:

وبهدف دراسة الموضوع والإحاطة به فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، كونه أكثر ملائمة لطبيعة هذا النوع من البحوث من حيث تحديد المشكلة ودراستها دراسة وافية بناء على الأسئلة التي تم طرحها مسبقا وهذا بعد الاطلاع على الأدبيات والنصوص المتعلقة بمفهوم المقاولاتية من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة أخرى.

وفي هذا السياق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام:

- المقاولاتية (النشأة والمفهوم)؛
- أبعاد المقاولاتية وأهميتها؛
- المقاولاتية في الجزائر (الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

1. المقاولاتية (النشأة والمفهوم):

لقد حظي مفهوم المقاولاتية أو ريادة الأعمال باهتمام كبير نظرًا لإمكاناته في دعم التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات المجتمعية. وكما هو معروف ولفترة طويلة، تم اعتبار المقاولاتية نشاطا اقتصاديًا بحتا، ولكن كشفت الأبحاث الحديثة أن لها تأثيرا الاجتماعي واسع النطاق لا يقل أهمية عن التأثير الاقتصادي، ومن هذا المنطلق سنستعرض أهم المحطات التاريخية التي رافقت ظهور وتطور هذا المصطلح.

1.1. نشأة وتطور مصطلح المقاولاتية:

يعود الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية إلى القرن السادس عشر أين تم استخدام

كلمة المقاول Entrepreneur لأول مرة في اللغة الفرنسية في المجال العسكري، والتي أطلقت آنذاك على الشخص الذي يقوم بتزويد الجيوش بحاجاتهم. وقد كان يقصد بها المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت الحملات العسكرية. ومع مرور الوقت انتقل هذا المفهوم إلى الأعمال الهندسية، فأطلقت كلمة المقاول على الشخص الذي يبرم عقودا مع الحكومة من أجل انجاز الطرق وبناء والحصون. وبعدها ظهرت كلمة المقاولاتية بمعنى المقاولة أو التوسط ويقصد بها الشخص الذي يعمل وسيطا بين طرفين (مقري وعبد الصمد، 2021، صفحة 04).

ومع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ربط الخبير الاقتصادي ريتشارد كانتليون Richard Cantillon بين المفهوم الذي يتضمن المخاطرة في الاقتصاد والمقاول، ووصف كانتيلون المقاول بأنه الشخص الذي يتحمل المخاطر في الأنشطة الاقتصادية (F. Kuratko, Entrepreneurship: Theory, Process, Practice, 2023, p. 5). في حين يعد Jean Baptiste Say أول من أدخل هذا المصطلح إلى النظرية الاقتصادية مبرزا أهميته كأداة لبعث الاقتصاد وخلق القيمة وموضحا دور المقاول كعون رئيسي يسهم في استغلال وتوظيف رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج، وبهذا نجد أن كلا من Cantillon وSay كانا أول من شجع على ظهور المقاولاتية ليس كمصطلح بل كمجال بحثي له إطاره الخاص (قوجيل، 2016/2015، صفحة 04).

وفي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر والذي تزامن مع عصر الثورة الصناعية وظهور المدرسة الكلاسيكية وروادها أمثال David Ricardo وJohn Stuart Mill وغيرهم ممن اعتبروا المقاول عميل اقتصادي رأسمالي مستخدمين في ذلك مصطلحات أخرى كالمغامر والمشاريعي، على عكس Alfred Marshal الذي ناقش دور المقاول واصفا إياه بالمنسق دون تحديد وظيفته الأساسية، فنجد أن الاقتصاديين البريطانيين قد تطرقوا إلى دور المقاول في دراساتهم ولكن لم يسهموا في تطوير نظرية خاصة بالمقاولاتية كموضوع بحث. (شادلي، 2018، صفحة 291)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهد العالم أحداث مصيرية تمثلت في اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1919، لتتبعها الأزمة الاقتصادية العالمية

سنة 1929 والتي أدت إلى استفحال البطالة وانتشار الفقر بشكل كبير في أوساط المجتمعات الأوروبية بسبب إفلاس المؤسسات الكبرى الأمر الذي أدى إلى المطالبة بإعادة النظر في النظرية الكلاسيكية من طرف عدة باحثين على رأسهم Joseph Schumpeter والذي أبدى اهتمامه بموضوع المقاول والمقاولاتية (مقري وعبد الصمد، 2021، صفحة 7).

يعتبر Schumpeter (1883-1950) الأب الروحي للمقاولاتية، فهو الذي حدد المعالم الأساسية لمفهوم المقاول وأشاد بدوره من خلال تبني وتطوير فكرتين أساسيتين هما الابتكار والتنمية الاقتصادية (قوجيل، 2016/2015، صفحة 5). وقد اهتم Schumpeter أيضا بالسوسيولوجيا الاقتصادية حيث يرى بأنها ذلك المجال الذي يبحث في سلوك الانسان عبر الزمن وما نتج عنه، حيث يشمل هذا السلوك من وجهة نظره المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك الاقتصادي وربط ذلك بالمقاول واصفا إياه بالبطل المغوار وبأنه محور التغيير من خلال الابداعات التي يدخلها على الصناعة والأسواق وطرق العمل، وهو ما أشار إليه عالم الاجتماع Max Weber عند وصفه للقائد القادر على تغيير الأنظمة الاجتماعية، فالتغيير من وجهة نظرهما يستلزم وجود شخص مميز قادر على المواجهة وإحداث الفرق (شادلي، 2018، صفحة 293). كان جوزيف شومبيتر أول اقتصادي يشير إلى الجانب الاجتماعي للمقاولاتية في كتابه الكلاسيكي The Theory of Economic Dynamics (نظرية الديناميكيات الاقتصادية) الذي نُشر عام 1911، حيث انفصل شومبيتر عن الاقتصاد التقليدي والفكر الكلاسيكي، فقد كان يرى أن الموارد اللازمة لجميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها البشر هي نفسها موارد «اجتماعية»، فرأس المال (المالي والمادي والبشري) مصطلح اقتصادي ولكنه يتطلب تدخل العنصر البشري لتوفيرها واستخدامها، وهذا ما يفسر العلاقة المتبادلة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية (F.Drucker, 1985, p. 27).

وواصل شومبيتر Schumpeter أعماله التي أكد من خلالها على الدور المحوري للابتكار في مجال المقاولاتية الصغيرة والخطير في ذات الوقت على المؤسسات الكبيرة،

فمن خلال الابتكار أو ما سماه بـ «التدمير الإبداعي Creative Destruction » من جانب المبتكر، على حد تعبير جوزيف شومبيتر يشكل اليوم تهديداً اجتماعياً حقيقياً للعمالة، والاستقرار المالي، والنظام الاجتماعي، والمسؤولية الحكومية (F.Drucker, 1985, p. 144).

وفي عقب الحرب العالمية الثانية أصبح الهدف الأساسي للمعظم الدول الصناعية هو تحقيق التنمية عن طريق تشجيع الأفراد على إقامة مشاريعهم وبناء مستقبلهم، خاصة مع الأثر السلبي الذي خلفته الحربين العالمتين سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى ظهور تيارات بحثية تقضي بدراسة وتحليل الجانب الاجتماعي والنفسي للأفراد الرياديين أو المقاولين، وعلى رأس هذ التيار David C. Mc Clelland الذي حاول دراسة العلاقة بين الحاجة للإنجاز والنمو الاقتصادي، وتوصل في الأخير إلى أن مستوى الإنجاز في الدولة يتحول إلى نمو اقتصادي بفضل تدخل المقاولين، محددا أهم الصفات الشخصية التي يتميزون بها كالقدرة على الإنجاز، الثقة بالنفس، حل المشكلات، مواجهة المخاطرة وتحمل المسؤولية، وبالتالي يمكن القول أن دراسة Mc Clelland تمثل نقلة نوعية في مجال البحث في مفهوم المقاولاتية من الاقتصاد إلى السلوك، وهذا ما أكده عدة باحثين أمثال Lorrain & Dussault، Shaver & Scott وغيرهم (قوجيل، 2016/2015، الصفحات 9-11).

ومع مطلع الثمانينات ركزت الدراسات والأبحاث على التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل من اقتصاد مرتكز على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين، وهذا ما أشار له P. Drucker والذي رأى بأنه يجب على المقاول إيجاد مصادر للإبداع والابتكار والعمل على تطبيقها ونجاحها، عن طريق الاستغلال الجيد للموارد المتاحة وتنسيقها بطرق جديدة للحصول على انتاجية أكبر (الجودي، 2015/2014، صفحة 9).

ولازالت الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمقاولاتية تشهد توسعا مستمرا لغاية اليوم، وهذا راجع للأهمية التي اكتسبها هذا الفكر كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

1.1. مفهوم المقاولاتية Entrepreneurship:

يعتبر موضوع المقاولاتية من المواضيع المعقدة باعتبارها مجال علمي بحثي حديث يسعى إلى استكشاف ومعرفة خبايا عالم ريادة الأعمال، وهذا ما خلق نوعا من الجدل بين المفكرين والباحثين حول تعريفها، إلا أن المتفق عليه هو أن مصطلح المقاول أو رائد الأعمال كان سبّاقا في الظهور قبل المقاولاتية وعليه سنتبع نفس المنهج في التعريف.

أ. تعريف المقاول Entrepreneur:

في الولايات المتحدة، غالبا ما يُعرَّف المقاول أو رائد الأعمال بأنه ذلك الشخص الذي يبدأ مشروعه الخاص الجديد والصغير (F.Drucker, 1985, p. 21).

إلا أنه كما سبق وأشرنا يعتبر Cantillon أول من أدخل مصطلح المقاول إلى المجال الاقتصادي حيث عرفه بأنه صانع قرار عقلاني قادر على تحمل المخاطر وإدارة المؤسسة (بن عشور وعيبود، 2022، صفحة 207). كما يرى أيضا بأنه شخص نشط قادر على تحمل المسؤولية، اتخاذ القرار، تتبع الفرص واغتنامها وتولي إدارة مؤسسته (بدراوي، 2023، صفحة 426).

أما Say فقد فسر مفهوم المقاول أو الريادي باعتباره الشخص الذي يدير للمؤسسة ويسهم في عملية الإنتاج مركزا في ذلك على العملية الإدارية ومتجاهلا عنصر المخاطرة (بدراوي، 2023، صفحة 426) .

بينما يرى Schumpeter المقاول بأنه يمثل ذلك الشخص الذي يقوم بكسر الروتين لأجل الابتكار بهدف تحقيق أرباح قياسية، أي أن المقاول من وجهة نظره هو من يقوم بدمج المخاطرة والابتكار وخلق توليفات جديدة لمواجهة الركود في النشاط. (بالاطرش، 2017، صفحة 63).

وحسب Schumpeter فإن وظيفة المقاول الحقيقية هي الأخذ بزمام المبادرة للإنشاء على أرض الواقع، فالمبادرة ليست فقط «إيجاد فكرة» بل تعني «التطبيق الفعلي» وهو ما يتطلب توفر صفات خاصة في هذا المقاول حتى يتمكن من تجسيد هذه الفكرة أو الأفكار. وعليه حاول Schumpeter توضيح أهم الخصائص التي يجب

أن تتوفر في المقاول، وهي: (بالاطرش، 2017، صفحة 63)

- **دوره**: مواجهة المخاطرة والقدرة على تحدي التوازن الاقتصادي؛
- **سماته**: مبتكر، حيوي، متميز واستثنائي، قادر على اتخاذ القرار، لاعب جيد للأعمال، حاد النظر، حذر، محب النجاح؛
- **دو افعه**: الفوز، تأسيس مملكة خاصة (مؤسسة)، بينما يرى Kuratko أن خصائص المقاول قد تتجاوز الأربعين خاصية من بينها: الرؤية، التخطيط، التحكم، الصبر، الانضباط، الشجاعة، الخيال، الثقة، الاجتهاد، التفاؤل، العدوانية، القدرة على التعاون، التضحية .... وغيرها وهي حسب نظره قائمة مفتوحة قابلة للتوسع (F. Kuratko, Entrepreneurship: Theory, Process, Practice, 2023, p. 31)

ومن هنا يمكن القول أن المقاول هو شخص قادر على بناء مشروعه الخاص، وحتى يحقق المقاول هذا البناء لابد أن يكون مميزا شغوفا بالابتكار، مقتنصا للفرص، محبا للمخاطرة قادرا على تحمل المسؤولية وخلق القيمة.

ب. تعريف المقاولاتية:

المقاولة لغة: هي مشتقة من كلمة المقاول، وتعني الخطر الذي يميز عملية توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي (قواسمي، 2020، صفحة 160) .

وقد عرفها Drucker على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، كإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة أي أنها فعل الإبداع الذي يتضمن فرصة للتغيير وفق قيمة جديدة (بدراوي، 2023، صفحة 425).

وعرفها كل من Hisrich وPerters بأنها نوع من السلوك الإنساني يسعى صاحبه نحو الابتكار وتنظيم أو إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال أمثل للموارد، مواجهة المخاطرة، قبول الفشل والحصول على نتائج مرضية (قوجيل، 2016/2015، صفحة 15).

عرف Kuratko المقاولاتية على أنها «عملية ديناميكية ابتكارية تعتمد على

استكشاف الفرص وتنظيم الموارد لتحويل الأفكار إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة.» وأشار إلى أن المقاولاتية تتطلب جرأة في مواجهة المخاطر وقدرة على خلق وتنفيذ الأفكار المبتكرة والحلول الإبداعية للتكيف السريع مع تغيرات السوق (F. Kuratko, 2020, p. 6).

بينما يرى Lowrey بأنها نظام اقتصادي يتكون من مقاولين، ترتيبات قانونية، مؤسسات وحكومات (بن عشور وعيبود، 2022، صفحة 207)

في حين يصف كل من Hisrich, Peters, & Shepherd مرة أخرى المقاولاتية بأنها «القدرة على إنشاء مشروع جديد يساهم في خلق القيمة ويحقق النمو بغض النظر عن ماهية هذا المشروع»، ويؤكدون على أن هذه القدرة تشمل تحديد المخاطر والتعامل معها كجزء أساسي من عملية دخول الأسواق (D. Hisrish, P. Peters, & A. Shepherd, 2017, p. 58).

بينما عرف باحثون آخرون المقاولاتية من منظور يجمع بين الديناميكية الاقتصادية والظاهرة الاجتماعية، حيث عرفها Morris وآخرون على أنها العلاقة التي تجمع بين المقاولين ومحيطهم من جهة والدور الذي تلعبه الحكومة في إنشاء الهياكل الاقتصادية، السياسية، القانونية، المالية والاجتماعية التي تميز المجتمع (بن عشور وعيبود، 2022، صفحة 207).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المقاولاتية هي عبارة عن:

عملية تنظيم الموارد لخلق مشروع جديد أو إحياء مشروع سابق بالاعتماد على الابتكار، والتغيير في سبيل خلق فرص جديدة وتوفير حلول للأسواق المستهدفة ومواجهة المخاطرة وتحمل نتائج هذه العملية.

ومن أهم الخصائص التي تميز العمل المقاولاتي عن غيره نجد (بدراوي، 2023، صفحة 426):

- **الفردية**: بحيث يغلب طابع الفردية على أغلبها، وقد تكون عائلية أحيانا؛
- **بساطة الهيكل التنظيمي**: في الغالب تكون الإدارة مباشرة من صاحب المشروع،

أو باشراك عدد قليل من الأفراد؛

- **غياب المؤهلات العلمية العالية**: فطبيعة هذه المشروعات وبساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها لا تتطلب توفر مؤهلات عالية للعمل،
- **المرونة**: بحيث تمتلك القدرة على التكيف وفقا لمتغيرات السوق مما يعني قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

2. أبعاد المقاولاتية وأهميتها:

1.2. أبعاد المقاولاتية:

تُعتبر المقاولاتية (Entrepreneurship) من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات. وتتضمن المقاولاتية عدة أبعاد رئيسية سنستعرض أهمها:

أ. **البعد الاقتصادي:** ترتبط المقاولاتية ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي، حيث يشمل هذا البعد: (لونيسي، 2020/2019، الصفحات 60-61)

- إنشاء مؤسسة غير نمطية بل مؤسسة مبدعة؛
- ارتفاع نسبة المخاطرة بسب خلق سوق جديد نتيجة منتج مبتكر، وبالتالي رفع العائدات؛
- أرباح احتكارية نتيجة حقوق الملكية الفكرية للابتكار؛
- الفردية والمبادرة مما يسهل تجسيد الأفكار على أرض الواقع.

كما يتضمن البعد الاقتصادي أبعاد ضمنية أخرى تدعم بشكل مباشر العمل المقاولاتي، وتتجسد في:

- البعد الإبداعي والابتكاري: يتناول هذا البعد أهمية الإبداع والابتكار في تطوير منتجات أو خدمات جديدة تلبي احتياجات السوق بشكل فريد. وحسب Schumpeter المحرك الأساسي للمقاولة هو وجود عنصر الابتكار ووجود من يقوم بالابتكار وهو المقاول المبتكر (بالاطرش، 2017، صفحة 73)، وتؤكد الدراسات الحديثة على أن الابتكار يشكل ميزة تنافسية حاسمة في بيئة الأعمال.
- البعد الإداري والتنظيمي: يتطلب نجاح المشروعات الريادية مهارات إدارية

وتنظيمية، مثل التخطيط، تنظيم الموارد وإدارة الوقت (الجودي، 2015/2014، صفحة 14). فالتنظيم الفعال يزيد من إنتاجية المشروعات الريادية ويعزز كفاءتها.

- البعد البيئي: يسلط الضوء على تأثر المشاريع ببيئة العمل بما في ذلك الأسواق (الجودي، 2015/2014، صفحة 14)، والتأثير على البيئة الخضراء باعتماد حلول مستدامة صديقة للبيئة.

ب. **البعد الاجتماعي:** تعتبر المقاولاتية ظاهرة اجتماعية شاملة تتسم بعدة خصائص من بينها: (لونيسي، 2020/2019، الصفحات 59-60)

- تلقائية: هي حالة طبيعية لوضعية اجتماعية سياقية،
- تاريخية: فهي نتيجة سيرورة مراحل تاريخية متعاقبة،
- نسبية: تشكلت من طرف مجموعة من الفاعلين فقط، ولا يمكن أن تستمر للأبد بسبب تغير الخصائص البنيوية والتنظيمية،
- جبرية: وهي تجبر العاملين على الخضوع الإرادي للعمل.

ومنه فبعد المقاولاتية كظاهرة اجتماعية تشمل: (لونيسي، 2020/2019، الصفحات 61-67)

- الجوانب الذاتية: الثقة، الرؤية، التضحية، صنع القرار واتخاذه، المهارات الإدارية والابداعية والفكرية، التعلم، الحاجة للإنجاز وتحمل المسؤولية، الرغبة بالاستقلالية، اكتساب الاحترام والتقدير، ... الخ

- الجوانب الاجتماعية: العائلة وتأثيرها على المقاول، التعليم والتنشئة الاجتماعية للفكر المقاولاتي، الفضاء الاعلامي بما في ذلك زيادة الوعي بثقافة المقاولاتية، خلق تماسك وإنشاء مجتمعات تعاونية، التوجيه وتكوين المواقف، وبناء شبكات اتصال داخلية وخارجية.

إن الترابط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية يشكل حجر الزاوية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فالبعد الاقتصادي يعزز من النمو والاستقرار

المالي، فيما يعمل البعد الاجتماعي على فهم الظاهرة المقاولاتية وتحديد جوانبها. هذا التداخل بين البعدين يظهر في مساهمتهما في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وشمولية، مما يعزز من استقرار الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

1.2. أهمية المقاولاتية:

لقد ظهرت المقاولاتية كقوة محورية في تشكيل كل من المشهدين الاقتصادي والاجتماعي، فهي ليست مجرد آلية تحفيزية للابتكار والتنمية الاقتصادية، بل تلعب أيضا دورا هاما في التحول الاجتماعي، ويمكن وصف أهميتها على البعدين الاقتصادي والاجتماعي كما يلي:

أ. الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية:

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية فيما يلي: (لونيسي، 2020/2019، الصفحات 68-70)

- **زيادة متوسط دخل الفرد:** وهو ما يسمح بتشكل الثروة لدى الأفراد عن طريق زيادة عدد المساهمين في تحقيق التنمية من خلال مؤسساتهم؛
- **الزيادة في العرض والطلب:** تسمح المقاولاتية بتوسيع رقعة العرض والطلب على المنتجات والخدمات الجديدة مما يسهم في زيادة نشاط الأسواق وازدهارها؛
- **رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة:** ويتحقق نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد من طرف المقاولين الذين يعملون على رفع سقف الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاجية؛
- **خلق فرص عمل جديدة:** مما لا شك فيه أن التوجه نحو المقاولاتية يفتح باب التشغيل لصاحب المشروع والأفراد المشاركين معه، مما يساهم في امتصاص البطالة خاصة لذوي المؤهلات العلمية البسيطة؛
- **تشجيع المقاولاتية النسوية:** وهو توجه جديد يعمل على فتح المجال أمام المرأة لدخول عالم ريادة الأعمال؛
- **استغلال المدخرات:** فبدل من تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستهلاك تعمل المقاولاتية على استثمارها وتحقيق دخل عن طريقها؛

- **تغطية السوق المحلي:** مما يسهم في تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي وتشبع السوق المحلي من مختلف المنتجات بما يلبي حاجات أفراد المجتمع؛
- **توفير العملة الصعبة:** نتيجة تقليل الاستيراد وتشجيع المقاولين على توجيه منتجاتهم نحو التصدير؛

ب. الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية:

تعمل المقاولاتية على تحقيق التوازن الاجتماعي وإحداث تطورات على المستوى الأفراد والمجموعات، ويمكن توضيح الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية: (الجودي، 2015/2014، الصفحات 46-48)

- **زيادة التشغيل وخفض نسبة البطالة:** فهي تساهم في تحريك سوق العمل وامتصاص العمالة الزائدة وبالتالي حل مشكلة البطالة في المجتمع كونها تستخدم أساليب الإنتاج كثيفة العمل؛
- **عدالة توزيع الدخل:** فالاستثمارات الصغيرة والمتوسطة تتطلب إمكانيات استثمارية صغيرة في متناول عدد كبير من أفراد المجتمع وهو ما يساعد في توسيع حجم الطبقة المتوسطة وإلغاء التفاوت الطبقي الاجتماعي؛
- **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:** فهي بمثابة وسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقاصاة اجتماعيا، خاصة في الدول النامية؛
- **ترقية روح المبادرة:** تعتبر المقاولات الصغيرة منبع المبادرة، وقد كانت سببا في تطور ونمو الاقتصاديات والمجتمعات الحديثة؛
- **محاربة الآفات الاجتماعية:** تعتبر المقاولاتية حلا للمشاكل الاجتماعية التي تصادف الشباب وتجرهم نحو الهاوية، فهي تضع حدا لضعف هذه الأجيال من خلال تشجيع التعليم والتدريب الهادف وتحفيز الشباب على دخول عالم الشغل الحر والمستقل بدلا من انتظار التوظيف الحكومي.

وعليه يمكن القول أن التكامل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي ليس خياراً، بل هو التوجه الجديد لتحقيق تنمية شاملة. فالمقاولاتية بمفهومها الواسع، تشير إلى العملية التي يخلق من خلالها الأفراد أو المجموعات فرصًا جديدة ويخوضون أسواقًا

غير مؤكدة. وقد حظيت باهتمام كبير نظرًا لإمكاناتها في توليد النمو الاقتصادي ومعالجة التحديات المجتمعية مما يدعم التنمية ويزيد من قبولها المجتمعي. وبالتالي هذا التكامل يُسهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وازدهاراً، ويجذب المستثمرين المهتمين بتحقيق تأثير اقتصادي واجتماعي مستدام، وهذا ما تصبو إليه مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر من خلال تبني مفهوم المقاولاتية ضمن أهدافها التنموية.

2. المقاولاتية في الجزائر (الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة):

شهدت السنوات الأخيرة بروز المقاولاتية أو ما يسمى أيضا بريادة الأعمال كمجال بحثي جديد لبعث وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تركز الدراسات على دور الابتكار والتكنولوجيا في تشكيل هذه المؤسسات التي تعتبر نقطة انطلاق جديدة لرواد الأعمال في مجال المقاولاتية. وفي الجزائر، تعتبر المقاولاتية أداةً أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. فقد اتخذت الدولة خطوات كبيرة لتشجيع المقاولاتية وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج ومبادرات تهدف إلى دعم المشاريع الناشئة وتوفير التمويل والبنية التحتية اللازمة لها. حيث تعد هذه المؤسسات عصب الاقتصاد الجديد ومصدرًا رئيسيًا لتحقيق تنمية اجتماعية.

1.3. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلت محور بحث واهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في مجال الاقتصاد والإدارة إلا أنه تم الاتفاق وبالإجماع على صعوبة تحديد تعريف دقيق وشامل لها، وذلك لتعدد المتغيرات التي يجب أخذها في الحسبان عند تعريفها، والتي من أهمها تغير التشريعات القانونية لكل بلد، واختلاف درجات النمو الاقتصادي، وكذا نمط النشاط (بن دعاس، 2021، صفحة 03)، بالإضافة إلى اختلاف المعايير الكمية والكيفية المعتمدة من طرف كل دولة.

إذن وبصفة عامة ترتبط فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعريفها بمحددين أساسيين أحدها **كمي** والآخر **كيفي** أو **نوعي**. حيث يعتمد المحدد الكيفي أساسا على كل

من الاستقلالية في الملكية، القطاع، السوق، الإستراتيجية والتكنولوجيا. في حين يقوم المحدد الكمي على جملة من المؤشرات المرتبطة بحجم المؤسسة، عدد العمال، والأصول المالية، ورقم الأعمال. إلا أن هذه النماذج العملية للمؤشرات الكمية تبقى متغيرة حسب البلد، قطاع النشاط والبرامج الحكومية المتبعة (شاوي، 2010/2009، صفحة 40).

ومن أهم التعاريف المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد:

- **تعريف البنك الدولي:** حيث يميز البنك الدولي بين ثلاثة أنواع من المؤسسات مستندا إلى معيار العدد العمال، وهي: المؤسسة المصغرة: تضم أقل من 10 عمال، المؤسسة الصغيرة: وتضم 10 إلى 50 عامل، أما المؤسسة المتوسطة فتشغل ما بين 50 إلى 100 عامل (خواني وشعيب، 2017، صفحة 57).
- **تعريف منظمة العمل الدولية:** وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص في الإدارة، يديرها مالكها، ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا (فارس، 2018/2017، صفحة 16).
- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** وقد وضعت تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الدول النامية اعتبرت المؤسسات المصغرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 4 عمال، أما الصغيرة فهي التي يعمل بها من 5 الى 19 عاملا، بينما في الدول المتقدمة فاعتبرت المؤسسة التي يعمل بها من 1 الى 99 عاملا بالمؤسسة الصغيرة (فارس، 2018/2017، صفحة 16) .

والجزائر كغيرها من الدول حددت الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي 17-02 الصادر بتاريخ 2017/01/10، والذي نص حسب المادة الخامسة منه على أنه تعرف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات. تشغل من شخص واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصاً. بينما لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ما قيمته أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو ألا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد (1) مليار دينار جزائري (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 06،05). وحسب المادة 08، 09

و10 تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملخصة في الجدول أسفله كما يلي:

جدول رقم 01: تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي مليون دج	الحصيلة السنوية مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	أقل من 40	أقل من 20
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	أقل من 400	أقل من 200
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 400 إلى 4 ملايير	من 200 إلى 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما ورد في (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 06،05)

أما المادة 11 من ذات القانون فقد نصت أنه إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقاً لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

ب. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة سواء في الجزائر أو غيرها من الدول جملة من الخصائص أهلتها لأن تكون الوجه الجديد للاستثمار الهادف، ومحور التنمية الاقتصادية وركيزتها الأساسية مهما كانت طبيعة الدولة التي تنتمي إليها. ومن بين هذه الخصائص (علي وبوعوينة، 2020، صفحة 540،539):

- **سهولة التأسيس:** نظرا لبساطة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيسها من جهة، وكذا اعتمادها على رؤوس أموال صغيرة؛
- **الاستقلالية في الإدارة:** وهذا يرجع لنمط الملكية، فهي في الغالب مؤسسات فردية أو عائلية؛
- **سهولة الإدارة وبساطة هيكلها التنظيمي:** إن صغر حجم المؤسسة ينعكس إيجابا على هيكلها التنظيمي، فهو يتسم بالبساطة وعدم التعقيد مما يكسبها سهولة ومرونة في عملية اتخاذ القرار؛
- **المرونة:** وتشمل مختلف النواحي: كالمرونة في الإدارة وكذا اتخاذ القرار، وقدرتها

الكبيرة على التكيف مع مختلف التغيرات البيئية نظرا لبساطة تنظيمها؛

- **انخفاض مستوى التكنولوجيا ونسبة رأس المال:** فهي تتميز باستخدامها المكثف لعنصر العمل وقلة استعمال مستوى عالي من التكنولوجيا وبالتالي فهي تسهم في استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، وتتجنب مصاريف الصيانة؛
- **حرية الدخول والخروج من الأسواق:** نظرا لانخفاض رأس المال الثابت كالآلات والمعدات وقلة المخزون فإنه يسهل تحويل أصولها إلى سيولة بالبيع، مما يسهل دخولها وخروجها من السوق.

إضافة إلى خصائص أخرى من بينها: (بن طيرش، 2017، الصفحات 140-141)

- **المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق**: تعمل في سوق محدود نسبيا، ويتميز بالمعرفة الشخصية للعملاء واحتياجاتهم التفصيلية، وبالتالي تتميز بسرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات؛
- **قوة العلاقات المجتمعية**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقاتها القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به، نتيجة شبكة علاقات شخصية مع العملاء، فعادة ما يفضل المجتمع المحلي التعامل مع المؤسسات المحلية لأنه يشعر بترابط بينهما؛
- **محدودية الانتشار الجغرافي**: هذه المؤسسات غالبا تكون محلية أو جهوية النشاط، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها، التخفيف من البطالة وتوفير وخدمة الأفراد محليا؛
- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** باستحداث وابتكار أنشطة ومنتجات وخدمات لم تكن موجودة من قبل، أو إحياء أنشطة تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية (بوفاتح، 2018، صفحة 94).

إلا أنه رغم هذه الخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يمنع من جود سلبيات تحيط بها، من بينها (بن دعاس، 2021، صفحة 5،6):

- **ارتفاع معدلات الفشل:** وهذا يرجع لعدم قدرتها على الصمود في المحيط خاصة أمام المؤسسات الكبيرة؛
- **أنماط الملكية والاعتماد على الخبرات الذاتية:** فهذا النوع من المؤسسات تعود

ملكيتها في الغالب للأفراد أو العائلات والذين يشرفون على العملية الإدارية، أما العمالة المستخدمة فتكون غير مكلفة وقليلة الخبرة وذلك بسبب انخفاض رأس المال الأمر الذي يحد من توسعها أو حتى بقائها في السوق.

وعلى أساس ذلك يتضح لدينا أهم ميزات النمط الإداري البسيط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة إذا ما قمنا بربطه بالوظائف الإدارية المعترف بها، حيث يلاحظ أنها تعتمد على:

- **التخطيط**: غالبا ما يكون بسيط وقصير المدى، وهذا ما يبرر تمتعها بحرية الدخول والخروج من الأسواق؛
- **التنظيم:** كما سبق وأشرنا فهو يتميز بالبساطة وقلة التعقيد نظرا لقلة الأفراد وبالتالي قلة المهام والمستويات الإدارية؛
- **التوجيه**: ويرتبط التوجيه في هذه الحالة بالاتصال، فبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون الاتصال مباشرا بين الرئيس والمرؤوسين، وبالتالي فالقرار يكون سريع ومركزي وذلك راجع لصغر حجم المؤسسة؛
- **الرقابة:** وغالبا ما تكون رقابة مباشرة من طرف الرئيس أو المالك وذلك حسب نمط ملكيتها وطبيعة وعدد القائمين عليها.

1.3. نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر:

رغم حداثة الاقتصاد الجزائري إلا أنه تأثر بالفكر المقاولاتي وهذا نظرا للدور الديناميكي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جاء في عدة الدراسات تناولت واقع المقاولاتية في الجزائر من منظور سوسيو اقتصادي كدراسة بيير بورديو Pierre Bourdieu للفعل المقاولاتي في الجزائر، والجيلالي اليابس والبرجوازية الصناعية، أحمد هني ودراسة الشيخ ورب العمل، ودراسة آن جيلي للمقاولين الجزائريين، وغيرهم ممن خلصوا إلى أن رأس المال الاجتماعي للمقاولين في الجزائر يتمثل أساسا في العائلة والقيم الدينية والثقافية، بينما تتميز طريقة التسيير بالطابع الرمزي والخبرة أكثر من المهارة والكفاءة العلمية، وكل هذا يشكل خصوصية المجتمع الجزائري واختلافه عن المجتمعات الرأسمالية. (لونيسي، 2020/2019، صفحة 147)

وفي إطار المقاولاتية عملت الجزائر منذ نهاية الثمانيات على استحداث ترسانة قانونية هدفها تشجيع الخواص على دخول هذا المجال، والجدول الموالي يوضح أهم المراحل التي مرت بها العمل المقاولاتي في الجزائر ومميزاتها.

الجدول: ملخص لأهم مراحل تطور المقاولاتية في الجزائر

المرحلة	مميزاتها
1962 إلى 1979	• الدولة هي المقاول الرئيسي؛ • إصدار القانون الذاتي 1962 لحماية الأملاك الشاغرة؛ • إنشاء شركات وطنية عمومية في الفترة 1965 إلى 1970؛ • التوجه نحو النظام الاشتراكي منذ 1971.
1980 إلى 1993	• إحداث إصلاحات هيكلية؛ • المخططان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) للإصلاحات في ظل النظام الاشتراكي وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص؛ • قانون الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (مرسوم 80/242 المؤرخ في 4/10/1980)؛ • القانون الاستثمار (المؤرخ في 21/08/1982)؛ • إجراءات استقلالية المؤسسات (المرسوم 88/192 المؤرخ في 4/10/1988)؛ • إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1991؛ • تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993؛
1994 إلى 2003	• التحول من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح؛ • بروز قطاع خاص محلي وأجنبي؛ • برنامج الاستقرار الاقتصادي (01/04/1994 إلى 31/05/1995)؛ • برنامج التصحيح الهيكلي من 31/03/1995 إلى 01/04/1998؛ • تبني منظومة من السياسيات النقدية والتجارية أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات؛ • المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 01/03 الصادر في 20/08/2001 والقانون التوجيهي رقم 01/18 الصادر في 12/12/2001)؛ • المراسيم المتعلقة بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل وغيرها سنة 2003، • المراسيم المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم سنة 2003.
2017	• القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17/02 الصادر في 10/01/2017؛ • تحديد الصيغة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (قوجيل، 2016/2015، الصفحات 135-137) بالتصرف و(الجريدة الرسمية، 2017)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تبني مفهوم المقاولاتية في الجزائر كان بطيئا نوعا إلى غاية بدايات الثمانينات أين تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، والتي تحولت لاحقا إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 والتي رافقتها جملة من القوانين والمراسيم المشجعة على الاستثمار. تمثلت أساسا في إنشاء هيئات المرافقة المقاولاتية منها ماهو معني بهياكل الدعم وأخرى معنية بصناديق الدعم، والتي من أهمها: (بنور وبن مرزوق، 2023، الصفحات 504-506)

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:** تم إنشاؤه سنة 1994، وهو مكلف بتنفيذ تدابير دعم وخلق الشغل للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 50 سنة، ومتابعة النتائج المترتبة عن التسريح الكبير للعمال والتخفيف منها عن طريق دمجهم ومساعدتهم لإنشاء مشاريعهم.
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب L'ANSEJ:** استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 1996/09/08، ومن مهامها تقديم الدعم والاستشارة للشباب الراغبين في إقامة مشاريعهم، ومتابعة مسارهم المالي والعملي.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** تم إنشاؤها بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، تسعى إلى ترقية الاستثمار، وتسيير صندوق دعم الاستثمار، توجيه المستثمرين، التأكد من احترام المستثمرين لتعهداتهم، والاعفاء الضريبي لمدة تتراوح بين 10 إلى 30سنة من انطلاق المشروع حسب المنطقة وحجم المشروع.
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22، وانطلق نشاطها فعليا في منتصف سنة 2005، مهمتها تقديم إعانات بمختلف أشكالها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالقروض المصغرة بدون فوائد والاستشارات القانونية.

ولازالت جهود الدولة مستمرة للنهوض بهذا القطاع، ففي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة باعتبارها عصب الاقتصاد الحديث، وفي هذا الإطار تم إعادة النظر في التنظيمات

السابقة وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تم تغييرها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية، مع توسيع نشاطها ومهامها والفئة المستهدفة لتشمل على وجه الخصوص طلاب الجامعات من حملة الأفكار الريادية وتشجيعهم لدخول سوق العمل. وعلى مستوى الحكومة فقد تم استحداث وزارة مكلفة بالمؤسسات المصغرة في إطار إعداد مخطط للتكوين في مجال ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار، دعم المتعاملين الاقتصاديين وترقية المؤسسات المصغرة والناشئة ضمن مهام وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة حاليا (بن عشور وعيبود، 2022، صفحة 214).

لكن على الرغم من كثرة المبادرات التي قامت بها الدول بهدف دعم وتشجيع النشاط المقاولاتي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه بعد، وهو ما أشارت إليه عدة دراسات والتي خلصت في مجملها إلى عدة أسباب منها: (قوجيل، 2016/2015، الصفحات 193-194)

- **عدم وضوح الأهداف**: تسعى البرامج والسياسات الحكومية وهياكل إلى الدعم إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي تهدف بدورها إلى توفير مناصب عمل، ولكن في الواقع لا يمكن لهذه المؤسسات تحقيق هذا الهدف إلى بعد مرور فترة زمنية تصل إلى 5 سنوات حتى تفكر في النمو وتوظيف عمالة جديدة وهذا في حالة نجاحها، وبالتالي هناك مفارقات كبيرة بين النظرية والواقع، لذا لا بد من ضبط الإطار الزمني للأهداف وتوضيحها.
- **ضخامة الأموال المخصصة للاستثمار وغياب المرافقة**: يتمحور دور هيئات الدعم في توفير التمويل ومنح الإعانات الجبائية لجذب الشباب المقاول، إلا أنه وفي الغالب لا يكون هناك توافق بين قيمة الأموال المستثمرة وطبيعة المشاريع المنجزة التي لا تتعدى في معظمها النشاطات الخدماتية (النقل، الإطعام، ...) وهذا ما يجعل البنوك أحيانا في حالة عجز خاصة في حالة عدم إيفاء التعهدات مما ينعكس سلبا على النظام المالي للدولة.
- **عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الوطني**: حيث تظهر فجوة تعكس التباعد بين هيئات الدعم والواقع لعدة أسباب، أهمها تضارب الآراء حول طبيعة القروض الممنوحة ومدى توافقها مع تعاليم الدين الإسلامي بحكم أن المرجعية الدينية في

الجزائر هي الإسلام ولابد من الأخذ بتعاليمه، إضافة إلى توفر الاقتصاد الوطني على بدائل متاحة للاستثمار تتمثل في قطاع المحروقات، مما يغطي عجز وتهاون باقي القطاعات ويغض الطرف عن أسباب تراجعها.

إضافة إلى:

- **<u>عدم متابعة أفكار ومشاريع الطلبة بعد التخرج</u>:** حيث يحظى الطلبة لمتابعة وتأطير من طرف أساتذة جامعيين وهذا في إطار دمج الفكر المقاولاتي في الجامعة، إلا أن هذه المتابعة تنتهي مع تخرج الطالب وحصوله على الشهادة الأكاديمية، ليجد أن فكرة مشروع مؤسسة ناشئة لم يكن سوى بديل عن مذكرة التخرج وبالتالي يتلاشى معه طموح إنجاز هذه المؤسسة، وهذا ما قد يدفع باقي الطلبة في الدفعات اللاحقة إلى عدم خوض هذه التجربة والتخلي عن الفكر المقاولاتي.

خاتمة:

في الختام يمكن القول بأن المقاولاتية أصبحت أحد أبرز محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، سواء في الدول المتطورة أو النامية. فقد شهدت الدول الكبرى تطوراً ملحوظاً في سياساتها نحو دعم المقاولاتية، إدراكا لأهميتها في تعزيز الابتكار، وإطلاق إمكانات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل المستدامة. أما في الدول النامية، فتبرز المقاولاتية كوسيلة فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر عماد الاقتصاد المحلي ومفتاح التنمية المستدامة، فهي تسهم في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز التنمية المتوازنة، وكذا خلق ديناميكيات اقتصادية جديدة تتماشى مع التحولات العالمية.

وبالنسبة للجزائر، ورغم حداثة اقتصادها إلا أن مساعيها للنهوض بقطاع المقاولاتية تعكس وعيا متزايدا بأهمية هذا القطاع في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتخفيف التبعية، وتحقيق التقدم الاجتماعي. إذ تعمل الجزائر على تنفيذ سياسات مدروسة تهدف إلى خلق بيئة داعمة للمقاولين الشباب، وتقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المبادرات المحلية المبتكرة لتحقيق نقلة نوعية في هذا

المجال، وتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان مستقبل أكثر ازدهارا واستقرارا. وعليه وفي هذا الإطار يمكن التوصية بـ:

- العمل أكثر على زرع الفكر المقاولاتي لدى الشباب خاصة منهم الطلبة الجامعيين وخرجي معاهد التكوين؛
- تبني الأفكار البناءة للخرجين وتجسيدها على أرض الواقع من طرف الدولة أو الفاعلين الاقتصاديين مع مراعاة حقوق المليكة الفكرية؛
- وضع برامج تكوين شامل لكل فئات المجتمع الراغبين في التوجه نحو المقاولاتية تحت إشراف مختصين وبحضور نماذج لمقاولين ناجحين؛
- التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في العمل المقاولاتي؛
- تعزيز البيئة التشريعية لتشجيع المشاريع الصغيرة وزيادة دعم المقاولين الجدد لتحقيق التنمية المستدامة؛
- توجيه المشاريع على ضوء حاجات السوق بما يخدم المجتمع والاقتصاد ويحقق المنفعة لجميع الأطراف.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية. (10 يناير, 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. القانون رقم 2-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- بخيتي علي، وسليمة بوعوينة. (أكتوبر, 2020). المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات. مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصفحات 534-552.
- بلقاسم عامري محمد الطاهر بوفاتح. (2018). دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2002-2017. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 94.

- جميلة أحسن، وأحمد عامر عامر. (سبتمبر, 2015). التفكير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة دفاتر بوادكس -السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية-، المجلد 04، العدد 02، الصفحات 225-237.
- حملات بن عشور، وقادة عيبود. (2022). الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاولاتية في ظل التوجهات الجديدة. مجلة التنظيم والعمل، الصفحات 205-216.
- حورية بالاطرش. (2017). «دراسة تحليلية للعلاقة بين روح المقاولاتية وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في الجزائر والتنمية الاقتصادية -دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في الجنوب الشرقي-». أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-.
- رشيدة قواسمي. (2020). التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصفحات 158-173.
- ريم لونيسي. (2020/2019). المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر -دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل. جامعة باتنة 1، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- زكية مقري، ونجوى عبد الصمد. (2021). المقاولاتية: قراءة في بعض النظريات الاقتصادية والمقاربات الفكرية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، الصفحات 01-21.
- سهام بن دعاس. (سبتمبر, 2021). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 03.، الصفحات 1-18.
- شهيناز بدراوي. (2023). محددات المقاولاتية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2020. مجلة البشائر الاقتصادية، الصفحات -423 440.

- صباح شاوي. (2010/2009). أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف-. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- طارق فارس. (2018/2017). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف 1، العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ليلى خواني، وبغداد شعيب. (2017). الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها -دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر-. مجلة المالية والأسواق، الصفحات 54-86.
- محمد علي الجودي. (2015/2014). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير. بسكرة، علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- محمد قوجيل. (2016/2015). دراسة وتحليل سياسيات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورقلة، قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- مختار بنور، وعبد الرزاق بن مرزوق. (2023). دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-. مجلة القانون والعلوم السياسية، الصفحات 497-508.
- نجاة شادلي. (2018). قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الصفحات 287-300.

باللغة الأجنبية:

- D. Hisrish, R., P. Peters, M., & A. Shepherd, D. (2017). Entrepreneurship 10th ed. New York: McGraw-Hill Education.
- F. Kuratko, D. (2020). Entrepreneurs: Theory, Process, Practice. USA: Cengage.
- F. Kuratko, D. (2023). Entrepreneurship: Theory, Process, Practice. USA: Cengage.
- F.Drucker, P. (1985). Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles. London: HarperCollins Publishers Ltd.

المطابقة والابتكار: مقاربة سوسيولوجيّة لعوامل التماثل المؤسّساتي في المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة في الجزائر.

Conformity and Innovation: A Sociological Approach to Institutional Similarity Factors in Private Small and Medium Enterprises in Algeria.

د. حفصة العقعاق / جامعة محمد بن أحمد، وهران2

◇◇◇

مقدمة:

انّ لاشتداد المنافسة والمتطلّبات الجديدة لاقتصاد السّوق أهميّة قصوى في ضمان استدامة المؤسسة واستمراريتها، وهذا يعتمد لا محالة على قدرة هذه الأخيرة على التكيّف مع هذه التغيّرات، ولا يمكن تحقيق ذلك الاّ من خلال اتباع استراتيجيّات الابتكار والابداع.

وتعتبر المطابقة والتماثل من بين أكثر التحدّيات التي تواجهها المؤسسات الاقتصاديّة في ظلّ اقتصاد المعرفة اليوم، الذّي يعتمد في أساسه على التمايز والمنافسة، بالرغم من الأهميّة الكبيرة للتقليد والتطابق في عالم الاعمال والذّي يزيد أحيانا من فرص الابتكار، الاّ أنّه وفي أحيان كثيرة فانّ تطابق الاشكال والأنظمة المؤسّساتيّة الاقتصاديّة بدلا من التنوّع كابحا للابتكار، ومعيقا لعمليّة التطوّر.

ولعلّ الاهتمام بهذه الظاهرة يكتسي أهميّة قصوى اذا ما تعلّق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطّة وذلك للخصائص المنفردة التي تتمتّع بها هذه المؤسسات ومن أهمّها: المرونة والقدرة على التكيّف وتطوير حلول مبتكرة من أجل مواكبة التغيّرات المحيطيّة، فالمؤسسة نظام مفتوح له علاقة مع البيئة الخارجيّة والتي تدمج فيه الجوانب الاقتصاديّة والسوسيولوجية والقانونيّة والتكنولوجيّة والدّيمغرافيّة ولثقافية، كما أنّها خاضعة للبيئة العالميّة، وعليها التكيّف مع البيئة وتغيّراتها من خلال تبنّي استراتيجيّات من شأنها تفادي المخاطر واغتنام الفرص.

فالمقاول أو رائد الأعمال والذي يعتبر اللّبنة الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة هو فرد يستغلّ الفرصة ويتجاوز القيود التي يكون جزء منها متعلّقا بمحيط مؤسسته، من خلال فعل عقلاني ممنهج وهادف يسعى الى تقليل المخاطر، الاّ انّ التقليل من عدم اليقين قد يكون مرتبطا في الأساس بمسألة الابتكار وبالتالي مقاومة ما هو اعتيادي ومألوف.

لذلك فانّ ظاهرة الابتكار ترتبط في شق كبير منها بالظاهرة الكليّة، يعني أنّها لاتقتصر على القدرات الشخصيّة للمقاول فقط أو بالبيئة الدّاخلية لمؤسسة ما، وانّما الأمر يتعلّق كذلك بالبيئة المؤسّسية ككلّ «الاجتماعيّة منها والثقافية والقانونية...» والتي عرّفها د.نورث D. North بأنّها»» مجموع المعايير وقواعد اللّعبة التي تحدّد العمل الفردي أو الجماعي من خلال فرض القيود، ويمكن أن تكون رسميّة مثل: قانون حقوق الملكيّة، ولكّنها قد تكون غير رسميّة مثل العادات والمعتقدات التي تساهم في هيكلة النظام الاقتصادي»(https://www.universalis.fr/encyclopedie)

1/المقاربة السوسيولوجيّة للابتكاروالمطابقة في المؤسسة الاقتصاديّة:

فالعمل الفردي للمقاول هو مرتبط كذلك بالعمل الجماعي المتمثّل في الأطر والقوانين الرّسمية ولكن كذلك غير الرسميّة المرتبطة بالثقافة والتقليد والعادات، لذلك حظي الفعل الاقتصادي وخاصة المرتبط بالابتكار ،باهتمام كبير من طرف الاقتصاديّن المعاصرين ولكن كذلك من علماء الاجتماع، الذّين ربطوه مع البيئة المؤسّسية فتمخض عن ذلك نظرية معاصرة في التنظيم وفي علم اجتماع الاقتصاد تعرف بالنظرية المؤسّساتية الجديدة La théorie Néo-institutionnaliste والتي كان من أهمّ روادها: (RobertoRizza,2008, p28 ،Powell ،DiMaggio ،Meyer ،Scott ،Zuker).

ولقد وامتدّ مداها حتى القرن الواحد والعشرين مع ويليامسونWilliamson 2000)) بحيث تحاول هذه النظريّة تفسير بطيء تطّوّر المؤسسات الاقتصاديّة من وجهة نظر سوسيولوجيّة ترتبط بالاستبطان أو بتضمين الاجتماعيّ للإنتاج الاقتصادّي فثقل القيم والتقاليد وثقافة المجتمع تؤثر على عمليّة الابتكار والابداع في المؤسسات الاقتصاديّة.

وإذا تعلّق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة الخاصّة، فعلى حسب هذه النظريّة يرتبط سلوك رائد الأعمال الذي هو اقتصاديّ في الأصل ببنية من العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة الذّي تشكّله، وبالتالي الجدلية تتعلّق في هذا المقام بين الفعل والبنية المتمثّلة في ثقل المؤسّسات (الرسميّة وغير الرسميّة)، فهي تشّكل ذخائر ثقافيّة للفاعل العقلاني وتتجسّد في الممارسات.

فعادة ما يدرس عالم الاقتصاد البيئة المرتبطة بالمؤسسة، الاّ أنّ المقاربة السوسيولوجيّة تأخذ بأنّ المؤسسة هي نتاج مسار تاريخي، فتساعدنا على فهم التطوّرات والتغيير، والعوامل البيئيّة الخارجية التي تتغيّر بتغيّر الزّمن والمجتمعات، فالمؤسّسات هي بناء تاريخي وثقافي وليست غايات مجرّدة، فثقل التقاليد له دور في العوالم الاقتصاديّة، ودراسة نورث سنة 1990 حول التأثيرات النّاجمة عن نقل الدّستور الأمريكي الى أمريكا اللاّتينيّة خلصت الى عدم تأثيرها على المجتمع بل ظلّ ثقل التقاليد الاسبانيّة المتجذّرة.(Didry, Vincensini, 2008, p26)

فالقرارات الفرديّة التي تتوافق مع القواعد، والتي يأخذ بها المقاول عند انشاء مؤسسته تحلّ مشكلة النتائج «غير العقلانيّة» أو غير المحتملة، على اعتبار أنّ الفرد والمؤسسة هما بناءات اجتماعية وثقافية وتاريخية، فالظروف الاجتماعيّة لها أثر على تشكيل المصالح كذلك.

فترى النظريّة المؤسّسية بانّ المقاول باعتباره فاعلا عقلانيّا وانتهازيا، فهو لا يتصرّف ضدّ القيم والمعايير وانّما هو دائما بحاجة الى «خرائط» معرفيّة من أجل التصرّف والتي تساعده على ضمان الأمان والتحكّم في البيئة، فالمعرفة تزوّده بالمهارات القادرة على توجيه العمل والتكيّف، فالمؤسّسات لا تبادر في نشاط ما الاّ اذا كان لديها عليه نوع من المعرفة (معرفة محيط الأعمال)، هذا المجال التنظيمي والذي يتمثّل في مجموع العناصر الرّمزية والثقافيّة والاجتماعيّة والرّوتين تعمل على هيئة معرفة محليّة تجعل المقاولين يتّخذون قرارات تعتبر أقلّ خطورة، ويحدث ذلك عن طريق التفاعل والاحتكاك بين مختلف الافراد «العقلانيّون»، الاّ أنّ هذا التفاعل قد يولّد نوعا من التطابق بين المؤسّسات، وحتى عمليّة الابتكار تصبح عرضة الى أن تنتج التجانس.

وفي اطار النظرية المؤسّسية الحديثة وانطلاقا من تشخيصنا لواقع المؤسسات الاقتصاديّة الصغيرة والمتوسطة الخاصّة في الجزائر جاءت اشكاليتنا التي بنيت على معطيات إحصائية، والتي حاولنا من خلالها التساؤل حول إشكالية المطابقة والابتكار في الظاهرة الاقتصاديّة الجزائريّة المرتبطة بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، من خلال مقاربة سوسيولوجيّة تضع في الاعتبار تموقع هاتان الظاهرتان في المستويات الميكرو والماكرو سوسيولوجيّة، بتتّبع المسار التاريخي لعمليّة التطابق في القطاع الاقتصاديّ الخاص وتسليط الضوء على ظاهرة التجديد بالمفهوم الشومبيتوري Schumpeter في شطره المتعلّق بالتجديد في الأسواق وفي التنظيم المتعلّق بالمقاولاتيّة، فبالنسبة له غياب المخاطرة تقود الى غياب الابتكار والذّي يؤدّي الى الرّكود الاقتصادي، ومن ثمّ فانّ تساؤلنا يضع تحت المجهر واقع النسيج الاقتصادي الخاص في الجزائر من حيث مستويات تطابقه، وما مصير الخاطرة والابتكار كمحرّكان للتغيير؟ وهل تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أسس مقاولاتيّة

2/مناهج وأدوات الدّراسة:

انّ المقاربة المتعدّدة النواحي لظاهرة التماثل المؤسّساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تكمن في التكامل بين مناهج متعدّدة، فلقد اعتمدنا في هذه الدّراسة على عدة مناهج وتمثلت في: المنهج الاستنباطي من خلال الاعتماد على ما انتج من معرفة مسبقة حول الموضوع، بالاستناد على نتائج الدّراسات الميدانيّة التي أنجزت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مدى عدّة سنوات، بالإضافة الى المنهج التفسيري الذي يتجاوز الوصف، فسعينا من خلاله الى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء التماثل المؤسّساتي في الجزائر، هذا زيادة على المنهج التاريخي الذي سعينا من خلاله الى تتبع تطوّر الظاهرة عبر السنوات وتحليل بعض العوامل التاريخيّة التي ساهمت فيها، وكذا المنهج المقارن من أجل تحديد أوجه عناصر التطوّر في المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر على مدى السنوات، وفي مختلف الأنشطة وعلى الامتداد والاختلاف الجغرافي.

أمّا عن تقنية جمع المعطيات فقد اعتمدنا على جمع البيانات الكميّة من خلال

النشرات والتقارير الرّسميّة الصادرة عن وزارة الصّناعة، إضافة الى تقارير البنك الدّولي، والدّيوان الوطني للإحصائيات.

كما اعتمدنا على تقنية التحليل الوثائقي من أجل تدعيم الدّراسة بالنّصوص والمراسيم الرسميّة المتمثّلة في القانون التجاري الجزائري والجرائد الرّسميّة.

وتركزت عينة الدّراسة على الاحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة فقط وذلك لأنّها تمثّل 98% من مجموع المؤسسات.

3/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحدّيات السوسيو اقتصاديّة:

أدّت المحاولات الأولى للانفتاح على القطاع الخاص منذ 1982 الى وضع القانون 82-11 والذّي شكّل الخطوة الأولى لتحوّل الاقتصاد الجزائري نحو المبادرة الخاصّة، وتلى هذا القانون العديد من القوانين والإصلاحات التي تأطّر انشاء المؤسسات الخاصّة وصولا الى القانون 93-12 والذي وضع الاستثمار الخاص علة قدم المساواة مع المؤسسات العموميّة، وهو القرار الذي فتح للمؤسسات الخاصة الآفاق للاستثمار في كلّ القطاعات بدون استثناء، كما أنّ النظام التشريعي الذي اعتمدته الدّولة بهدف الدّخول الى اقتصاد السّوق ومن ضمنه ترقية الاستثمارات وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبيّة وتعبئة رؤوس الأموال الوطنيّة، ساهم في دعم وتشجيع المستثمرين الوطنيّين في القطاع الخاص، فأصبحت المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة تشّكّل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي الوطني.

وبالرغم من جهود الدّولة في سنّ القوانين من اجل دعم وتطوير هذه المؤسسات منذ 2001 ،الاّ أنّ الدّراسات التي أجريت حول واقع هذه المؤسّسات في الجزائر أوضحت بأنّها في أغلبها مؤسسات عائليّة ولديها في الغالب صفتين: شركات ذات مسؤوليّة محدودة لشخص واحد EURLأو شركات ذات مسؤولية محدودة لعدّة أشخاصSARL، ولم تتخذ بعد خطوة نحو شركات العمل SPA بحيث تفتقر الى العمل المشترك، كما تضيف الدّراسات بأنّ المؤسّسات الصغيرة جدّا هي أكثر هيمنة في النسيج الاقتصادي الجزائري وأنّ المسار الاقتصادي يتوجّه بشكل بطيء نحو الصناعة بنسبة 8.95%

سنة 2018.(379-Benhamma, Hemissi,2021, pp357)

فمنذ أكثر من عشرين سنة لاتزال الدّراسات تؤكد على التحدّيات التي تحدّ من انتعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمّها ظاهرة التقليد وإعادة الاستثمار في نفس القطاعات وكذا التوزيع الجغرافي غير المتكافئ والتركّز في قطاعات معينة مثل البناء والخدمات. (73-Arezki Isli2005, pp51)

وركّزت دراسات محليّة أخرى على القيود الاجتماعيّة والثقافيّة المتجذّرة في المجتمع الجزائري والتي حالت دون الوصول الى النّواة الصلبة للفكر المقاولاتي، ونذكر في هذا الصدد كلّ من دراستي الجيلالي اليابس حول المؤسسات والمقاولون والبرجوازيّة الصناعيّة، بحيث وضع المجهر على تطوّر الرأسمالية في الجزائر وعلى علاقة القطاع الخاص بالدّولة، أمّا أحمد هنّي فقد ركّز من خلال كتابه الشيخ والباطرون الذي يعني المقاول، على الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة التي تجعل التجربة المقاول يعيد انتاج التقاليد من خلال نظام حداثي، وهذه الدّراسات ان تدلّ على شيء فإنما تدلّ على انّ الظاهرة الاقتصاديّة هي وثيقة الصلة بالظاهرة الاجتماعيّة في الجزائر.

وانّ القدرة على انشاء الأعمال تخضع للعديد من الاعتبارات من ضمنها الرّوح الريادية للمقاولين، وكذا الحوافز البيئيّة والتي تتمثّل في التقاليد وفرص الاستثمار ومساعدات الدّولة والأطر القانونيّة والضرائب والدعم وغيرها، ولضمان البقاء طويلا فانّ عمليتي التمايز والابتكار تعتبران ضروريّتان، كما أنّ التنوّع ينشأ من البيئة التي يواجهها رجل الاعمال من أجل انشاء نماذج جديدة تتوقف عل قدرته في تجاوز عدم اليقين، وفي الجزائر في استطلاع الرّأي للبنك الدّولي للسداسي الثاني من 2007 أشار الى أنّ 59% من روّاد الأعمال اقرّوا أنّ عدم اليقين التنظيمي يشكّل عقبة في وجه الاستثمار.(41-Djeflat,2016, pp20)

ففي البلدان الانجلوساكسونيّة ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة بالابتكار والمبادرة الخاصّة بطعم المخاطر، أما في البلدان السّائرة في طريق النّمو فانّ النشاط الاقتصادي مرتبط بالنّشاط الاجتماعي، في الجزائر مثلا هو مرتبط بالعائلة

وبالاعتبارات والتضامنات الاسريّة وبالإثنية والاعتبارات الجغرافيّة، بحيث بينت بعض الدّراسات دور الرّابط الاجتماعي في التوظيف من خلال الاستراتيجيّات الأسريّة وتجنيد أفراد العائلة الممتدّة في المؤسسات (Moulai hadj,Nouar2012, pp91-104)

4/-تحدّيات انشاء المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر:

بالرّغم من الإجراءات والقوانين التي سنتها السّياسات من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن أجل دعم الاستثمار الاّ أنّ الإحصائيات الرسميّة تبيّن أنّ البيروقراطيّة لاتزال تفرض نفسها، فكلّ المواد التي أدرجت ضمن القانون التجاري تهتمّ بخطوات خلق وانشاء هذه المؤسّسات وعلى مرافقة المقاول في ذلك بداية من التسهيلات الممنوحة للحصول على العقار والى غاية الدّعم المالي لانقاذها في فتراتها الصعبة، مرورا بترقيتها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الابتكار، كما تحرص السياسات على توفير المحيط المناسب للمنافسة عن طريق المتاولة التي تتمثّل في استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني.

وبالرّغم من أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تزايد بشكل ملفت بحيث أشارت الإحصائيات أنّها كانت تقدّر ب 245348 مؤسسة سنة 2001 وأصبحت 1286,365 مؤسسة سنة 2021(Ministere de l'industrie,2001,2021) ،الاّ أنّ كلّ الدّراسات تؤكّد على تحديث الإدارة الجزائريّة من خلال تجاوز الرذائل البيروقراطيّة وتكافؤ الفرص للجميع في عمليّة الانشاء، والتي نجدها تظهر جلّيا اليوم من خلال إحصائيات البنك الدولي من خلال مقياس Doing Bussiness2020 وهو المشروع الخاص بممارسة أنشطة ريادة الأعمال الخاصّة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تمّ اطلاقه في 2002، من أجل قياس الأبعاد البيئيّة المرتبطة ببدء الأعمال ويشمل 190 دولة غبر العالم، ويتعلّق بالتراخيص، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكيّة، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، الضرائب، حلّ الإفلاس الى غير ذلك، وفيما يخصّ الجزائر فقد أخذنا بعض المؤشّرات الخاصة ببدأ الأعمال من حيث الخطوات والوقت اللاّزم وعدد الإجراءات، وجاءت النتائج بأنّ الجزائر تحتلّ المرتبة 152 من مجموع157 وتعتبر في المراتب الأخيرة وبعيدة كلّ البعد عن دول الشرق

الأوسط وشمال افريقيا بصفة عامّة التي تأتي في الدّرجة 90، وتقدّر إجراءات بداية الأعمال ب12 اجراء فيما تقدّر في الو.م أ ب 6 إجراءات وفي تونس ب 3 إجراءات أمّا عن عدد الأيام فيتطلّب انشاء مؤسسة في الجزائر 18 يوم، اما في تونس 9 أيام وفي الو.م.أ 4 أيام(Word Bank group,2020)

5/-النسيج الاقتصاديّ الجزائري في القطاع الخاص مستويات التطابق وفرص الابتكار:

يسلّط مفهوم التطابق أو التماثل الضوء على ميل المؤسّسات الاقتصاديّة الموجودة في مجال ما الى التشابه مع بعضها البعض، من خلال التأثّر بمجموع القيود التي حدّدتها لنا النظريّة المؤسّساتيّة الجديدة لكلّ من ديماجيو وباول، في ثلاثة أنواع، القسريّة منها والتي تشمل الضغوط التي يمارسها السّياق الاجتماعي والقانوني، وكذا التطابق عن طريق التقليد من أجل اكتساب الشرعيّة، وثالثها التماثل المتعلّق بالضغوط والذي يشمل الطرق المتشابهة لتنظيم العمل او تسييره داخل المؤسّسات.

فعند اتّخاذ القرارات يميل روّاد الاعمال الى مواءمة قراراتهم مع الظّروف والمجالات التي تمّت تجربتها بالفعل، والتي تعتبر مؤكّدة وذلك لتفادي المخاطرة، وهذا ما قادنا الى قياس مستويات ظاهرة المطابقة على مستوى النسيج الاقتصادي الخاص في الجزائر، في تقابليّة له مع الظاهرة المقاولاتيّة.

فقمنا بإجراء مقارنات على عدّة مستويات متعلّقة بأنواع المؤسّسات وبأشكالها القانونيّة وأحجامها وفي القطاعات التي تتوزّع عليها، وفي توزيعها الجغرافي، ومصادر تمويلها وطرق تسييرها والتوزيع الجنسي فيها، وذلك على مدى سنوات، من أجل ابداء المقارنات لفهم ظاهرة المطابقة ومن ثمّ مستويات الابتكار والتوصّل الى تأطير الظاهرة المقاولاتية في الجزائر وفق تفسيرات سوسيولوجيّة.

5-1/التطابق في حجم المؤسسات:

يأتي تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر طبقا للنصوص القانونيّة الى ثلاث فئات:

أوّلا: المؤسسة المصغّرة: وهي التي تشغّل من 1 الى 9 أشخاص ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانيّتها لا تتعدّى 10 مليون دج.

ثانيا: المؤسّسة الصغيرة: وهي مؤسّسة تشغّل من 10 الى 49 شخص، ورقم اعمالها لا يتعدّى 200 مليون دج، وجموع ميزانيتها السنويّة لا يتعدّى 100 مليون دج.

ثالثا: المؤسّسة المتوسّطة: وهي مؤسّسة تشغّل من 50 الى 250 شخص، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنويّة محصور بين 100 مليون دج و500 مليون دج. (https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/)

وتعرف الجزائر ارتفاعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة بحيث بلغ العدد سنة 2021 1286,365 مؤسسة، وتحتل المؤسسات الخاصّة الحصّة الكبرى بعدد 1286,140 فهي تحتلّ بذلك 98% من النسيج الاقتصادي الوطني. بحيث تشكّل كثافة 30 مؤسسة لكلّ 1000 نسمة وهذا مقارنة ب 15 سنة ماضية اين أثبتت الدّراسات أنّها كانت تشكّل في 2010 فقط 17 مؤسسة لكلّ1000 نسمة(Kadi,2001,2014,p8)، ويرجع هذا الارتفاع الى تشجيع السياسات لإنشاء هذا النوع من المؤسسات عبر سن التشريعات القانونيّة وتقديم التسهيلات الميدانيّة في إطار ولوج اقتصاد السّوق وتنفيذ اقتصاد المعرفة.

جدول رقم (1) يبيّن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة على حسب الحجم:

السنوات نوع المؤسسة	2020	2021	2022
مؤسسة صغيرة جدّا (على الأقل 10 موظفين)	36632	53952	72318
مؤسسة صغيرة (من 10 الى 49 موظف)	952	1182	982
مؤسسة متوسطة (من 50 الى 249 موظف)	150	152	118

المصدر: جدول مركّب وفقا لإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) الخاص بتوزيع المؤسسات على حسب الحجم لمدّة ثلاثة سنوات بأنّ غالبية المؤسسات في النسيج الاقتصادي الجزائري هي ذات طبيعة صغيرة جدّا (TPE)بمعنى أنّها توظّف أقل من 10 أشخاص، أو مؤسسات صغيرة (PE)توظف من 10 الى 49 شخص بمعنى أنّ هذه المؤسسات لاتزال غير قادرة على خلق فرص العمل بشكل واسع، فنلاحظ من خلال الجدول وعلى مدار ثلاثة سنوات بأنّ المؤسسات الصغيرة جدا هي في منحى تصاعدي فيما تعرف المؤسسات المتوسطة(ME) نوعا من التراجع فعلى مدى 14 سنة لاتزال هذه المؤسسات تهيمن على النسيج الاقتصادي ،فقد جاء في تقرير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 الذي تصدره وزارة الصناعة بأنّها تمثل نسبة 97% من مجموع المؤسسات(Ibid,2001-p8,2014) ولاتزال كذلك الى يومنا هذا فقد جاء في التقرير السنوي الخاص باحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصدرته في أفريل 2023 بأنّ المؤسسات ذات الطبيعة الصغيرة جدّا تشكّل 98% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرّغم من أن هذه المؤسسات الصغيرة تعتبر عن روح المقاولاتيّة، على خلفية «Small is beautiful»

(Schumacher,1973) الاّ أنّ النسيج الاقتصادي الوطني لا يتميّز بالتنوّع، فعادة ما يتمّ مناقشة ظاهرة التنوّع في سياق الاستثمار، من خلال عبارة «لا ينبغي وضع كلّ البيض في سلّة واحدة»، فالاستثمار بعيدا عما هو مريح ومألوف قد يساعد على تجاوز بعض المخاطر التي تحدق بنوع معيّن من المؤسسات والتي قد تلقى مؤسّسات أخرى نفس المصير، كما يحفّز التنوّع على تنويع السّوق وتنمية الابتكار. فالمؤسسات الصغيرة جدّا تكون غير قادرة أحيانا على تغطية نفقات البحث والتطوير من أجل النمو والابتكار، كما أنّها لا تكون قادرة على تجاوز او تخطّي المشكلات المتعلّقة بالإفلاس.

5-2/تطابق الأشكال القانونيّة:

انّ الاشكال القانونية لإنشاء المؤسسات في الجزائر كما جاءت في القانون التجاري، تشمل الاشكال الفرديّة والجماعية وتختلف الضرائب والالتزامات والمسؤوليّات على حسب الشّكل القانوني للمؤسّسة، وتتمثل هذه الأشكال في: شركة الفردية (الشخص

الطبيعي) انشاءها بسيط وأصول الشركة هي أصول مؤسّسها وقد تمتدّ الدّيون الى الأصول الشخصية للمؤسّس.

أما الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشريك الوحيد (EURL)أي المكوّنة من شخص واحد، فتكون مساهمة الشريك في دفع الدّيون ان وجدت بقدر مبلغ مساهمته والحد الأدنى لرأس المال هو 100.000 دج، أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تتكوّن من أكثر من شخص فلقد ميّزها المشرع الجزائري بأنه لا يوجد حد أدنى لرأس المال بل ترك حرية تحديده من قبل الشركاء الذّين يقسّمونه الى حصص متساوية، ويتم ضمان سداد الديون من قبل جميع الشركاء في حدود مبلغ مساهمتهم.

وتتمثل الاشكال الجماعية الأخرى في انشاء المؤسّسات في شركة التضامن(SNC) وهي الأكثر ملاءمة للشركات العائليّة الاّ أنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن سداد ديون الشركة .اضافة الى ذلك هناك أشكال أخرى جماعية غير منتشرة بكثرة في الجزائر لكنّها موجودة في القانون التجاري ونذكر من بينها: شركة ذات التوصية البسيطة (SCS)، شركة المساهمة (SPA) والتي ينقسم رأس مالها الى أسهم، وشركة التوصية بالأسهم (SCA) وهي مزيج بين شركة التضامن وشركة المساهمة فهي تتكوّن من شركاء ومن شركاء محدودين أي مقدّمي التمويل ولا يتحمّل الشركاء المحدودين خسائر الشركة الاّ بقدر مساهماتهم، أما الشركاء العامّون فيتحمّلون المسؤولية التضامنية عن ديون الشركة، كما احتوى تعديل القانون التجاري لسنة 2022 نوع جديد ينحصر على المؤسسات

الناشئة والمتمثّل في شركة ذات المساهمة البسيطة وهي نوع جديد من شركات الأسهم.

وبالرغم من احتواء القانون الجزائري على ثمانية أشكال قانونية لتأسيس الشركات، الاّ أنّ الإحصائيات التي تمّ جمعها من تقارير وزارة الصناعة، تدلّ على طغيان نوعين من الأشكال القانونيّة في النسيج الاقتصادي وهما المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة بشكليها الفردي والجماعي.

فقد جاء في التقرير الأخير الذي نشر سنة 2023 بأنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ارتفع الى 1359803 مؤسسة سنة 2022 (Ministère de l'industrie,2023)بعدما كانت 1286365 سنة 2021(,Ministere de l'industrie 2022)، وهذا الارتفاع العددي في عدد المؤسسات لا ينعكس على تنوّع الأشكال القانونيّة، بل بقي الشكلين المذكورين آنفا مسيطرين على الوضع بنسبة 56%مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ذات أشخاص معنويين (SARL, EURL) أما المؤسسات الفردية ذات الشخص الطبيعي فهي تقتصر فقط على المهن الحرّة بنسبة 23% والحرف 20% لسنة 2022.

ويبين الجدول رقم (2) توزيع المؤسسات على حسب الأشكال القانونية لست سنوات الأخيرة:

السنوات الأشكال القانونية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ش.م.م أشخاص SARL	57,04%	51,57%	51,72%	51,78%	51,91%	52,06%
ش.م.م شخص EURL	38,66%	28,94%	29,48%	30,08%	30,69%	31,23%
ش.تضامن SNC	2,35%	7,93	7,60%	7,60%	7,35%	7,06%

المصدر: جدول مركّب وفقا لإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة.

ملاحظة:النسب القليلة المتبقية من مجموع 100% تشمل الأشكال الأخرى المذكورة سابقا

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ذلك التماثل الواضح في الاشكال القانونية للمؤسسات على مدار 6 سنوات الأخيرة، وتعتبر هذه المعطيات مهمة من الناحية السوسيولوجيّة لأنّها تحيلنا الى الطّرق التي تختلف بها المسؤوليّات والمخاطر، فبالرغم من أنّ انشاء المؤسسات بوصفها ذات مسؤولية محدودة بشكلها الفردي تحمل في طيّاتها العديد من الخصائص النموذجية للمقاولاتيّة، والتي تتمثل في المبادرة والمخاطرة والمرونة والاستقلالية وإمكانات الابتكار والنّمو الاّ أنّنا في الجزائر نجدها تأتي في المرتبة

الثانية، رغم الجهود السياسيّة لشجيع هذا النوع من المؤسسات، كما نجدها تتطوّر بوتيرة ضعيفة على مدى السنوات وهذا ما يثبته الجدول أعلاه.

فيما نجد أنّ المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة لعدّة أشخاص تحتلّ المرتبة الأولى، وهي مثال للمقاولاتية التعاونيّة والجماعيّة، وهذا يحيلنا الى الفهم السوسيولوجي لشخصية المقاول الجزائري فهو يلجأ أكثر لتقاسم مسؤولية المخاطرة مع الشركاء من أجل تحقيق المبادرة دون الخوف من خسائر شخصيّة.

واذا حلّلنا الوضعية بشكل عام فانّ لجوء المقاول الجزائري الى تحبيذ الأشكال ذات المسؤولية المحدودة بنوعيها الفردي والجماعي دون الأشكال الستة الأخرى يدلّ على حرصه على حماية الأصول الشخصيّة، خشية فقدانها في حالة الإفلاس أو الدّيون أو المتابعة القضائيّة، فبالرغم من أنّ خلق مؤسسة ذات مسؤولية شخصية تعتبر أسهل من حيث الانشاء ولا تحتاج الى ميزانيّات سنويّة ولا الى رأسمال كبير الاّ أنّنا نجدها في الجزائر تقتصر على المهن الحرّة والحرف لأنها تشكّل أعلى درجات المخاطر ،فالأصول المالية الشخصية لا تنفصل عن الأصول المعنويّة، لذلك ففي حالة الإفلاس يجد المقاول كلّ أمواله في خطر.

واذا عدنا الى القانون التجاري الجزائري نجده في حالة ش.م.م فانّ الملكية منفصلة عن عائلات الشركاء، ولا يدفع المقاول في حالة افلاس الشركة سوى نسبة مساهمته.

هذا التماثل في انشاء المؤسسات وتسييرها يرتبط بعقلية وتمثّل المقاول الجزائري للمخاطر والى البيئة المحيطة به، فنجد أن شركات الأسهم بكلّ أنواعها تعتبر شبه غائبة عن النسيج الاقتصادي بالرّغم من انّها تمثل أكثر الاشكال التي تعكس روح المقاولاتيّة، وهذا راجع للميزات التي تتميّز بها من ضمنها المشاريع المبتكرة وإمكانية جذب المستثمرين والحوكمة المرنة وامكانيّة النمو، الاّ أنّ المقاول الجزائري يفضّل تقليص هامش المخاطرة على حساب الابتكار لأن ش.م.م لايمكنها جذب المستثمرين ورواد الاعمال الذين يساهمون بشكل كبير في عملية الابتكار ونمو المؤسسة، كما أنها أقل مرونة واستجابة لتغيّرات السّوق وأقل قدرة على التكيّف.

فالنماذج الجديدة من المقاولاتية في العالم والتي تتجسّد في المؤسسات الناشئة Start up تلجأ الى تبني أشكال جديدة من المؤسسات تنزع نحو الأسهم، وقد تضمن القانون التجاري في المادّة592 الى هذا النوع من المؤسسات والتي تسمى شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم.

الاّ أنّنا نجد هذا النّوع شبه غائب عن النسيج الاقتصادي ويفسّر بعض الباحثين هذه الظاهرة بأنّ أغلبية أصحاب المؤسسات يفضّلون الاستعانة بالمساعدة الماليّة العائلية أو الذّهاب الى البنك بدلا من فتح رأس المال الذّي يعبّر في جزء كبير منه عن فقدان السلطة، فقد أشار الجيلالي اليابس الى تأثير الشراكة العائليّة على مستقبل نمو وتوسّع المؤسّسة (Djilali Liebes,1984)

كما أنّ الشراكة الأجنبيّة تعتبر شبه منعدمة، فالصفة الصغيرة جدّا للمؤسسات في الجزائر تجعلها تتفادى الشراكة الأجنبية خوفا من فقدان السلطة والاستقلاليّة وهذا لشدّة ارتباط المؤسسة بهويّة مالكها (Setti Zakia,2011,pp1-18)

الاّ أنّ تشجيع السياسات لريادة الأعمال دفعها الى سن مادّة متمّمة للقانون التجاري لسنة 1975، وذلك بإضافته للمادّة 715 مكرر133 الذي يتضمّن شركة المساهمة البسيطة (الجريدة الرسميّة، ماي 2022) والتي ينقسم رأسمالها الى أسهم وتتكوّن من شركاء لا يتحملون الخسائر الاّ في حدود ما قدموا من حصص، الاّ انّ المشرّع الجزائري ربطها بالمؤسسات الناشئة وهي على عكس المؤسسات ذات الأسهم لا تحتوي على مجلس إدارة وانّما للمالك المدير الحريّة في ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة. وانّ تبنّي المقاول الجزائري لهذه الصفة القانونيّة يبقى مرهونا بدراسة الاحصائيات الجديدة التي تقدّمها الهيئات المختصة لسنتي 2023-2024 والتي لم نتمّكن من العثور عليها وذلك لتوقف احصائيات الديوان الوطني عند 2022/06/30.

فالمقاولاتية مرهونة في جزء كبير بالبيئة(L'ecosystème) بحيث لا يمكن الانحصار في انشاء نوع معيّن من المؤسسات، التي أصبحت لا تلبي تطوّرات السّوق في ظلّ انتشار المنافسة التي تتطلّب الابتكار المستمر والمرونة والتوسّع ،و التي لا يختصّ

بها الشكل الطاغي في النسيج الاقتصادي المتمثّل في ش.م.م والذّي يتناسب أكثر مع المؤسسات الصغيرة والتي لا تطمح للنّمو والابتكار، فنجد في الاحصائيات الرسميّة بأنّ عدد المؤسسات التي عرفت نوع من النمو والتطوّر سنة 2022قدّرت ب 73440 مؤسسة من المجموع الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة والتي تقدّر ب 1359580 مؤسسة أي بنسبة 5.71% (ministère de l'industrie, 2023,p14)، بمعنى أنّ مؤشر التوسّع والنمو والابتكار لايزال ضئيلا. ويذكر الأمريكي جيمس مور J.Moore «بانّ المؤسسة لم تعد تمثّل عضوا واحدا ينتمي الى مؤسسة معيّنة، وانّما تمثّل جزء من نظام بيئي للأعمال والذّي يعبر عبر مجموعة متنوّعة من المؤسسات» (Sadri Kheider,2010, p5)فلا نستطيع فهم تطوّر مؤسسة ما دون الأخذ بالاعتبار نظام تطوّر المؤسسات بصفة عامة في بيئتها.

3-5التطابق في طرق التسيير:

انّ الطبيعة الصغيرة للمؤسسات الخاصّة في الجزائر والتي تكون في جلّها تابعة لمالك أو فئة قليلة من الملاك، تتميّز بمركزيّة التسيير بحيث أشارت العديد من الدّراسات في السّياق، فتتمركز السلطة بيد المالك المسيّر(pp173; Omar Amir,2018-195) والذي يقوم بالعديد من المهام «التجارية، المالية، العلاقات،» وهذا ما يؤدّي التداخل بين الوظائف.

كما أنّ المدير يتميّز بالقرب من جميع الموظّفين لأنّه عادة ما تخضع عمليّات التوظيف للممارسات التقليديّة، تجنيد أفراد العائلة الممتدّة(Moulai Hadj Mourad, opcit,2012) فالميل الى توظيف موظفين مؤهلين تكون ضعيفة، فتوظيف الأقارب يفتح له مجالا لجلب الزبائن وتكوين شبكة العلاقات الاجتماعيّة ،وعادة ما تكون أنظمة المعلومات فيها بسيطة، وبالتالي يغلب الطابع غير الرّسمي عليها، انّ حجم المؤسّسات هو الذي يحدّد نظام التنظيم فيها، فكونها تتميّز بنفس الحجم في الجزائر يعني أنّ الهياكل التنظيميّة تميل الى أن تكون متماثلة، فينقص بالتالي الابتكار في الأساليب الاداريّة التي تسعى الى تحقيق الأهداف والتي عادة ما تستعمل الطرق الحديثة ومن ضمنها نظام SWOT من أجل دراسة فرص وتحديّات المؤسسة وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على البقاء.

انّ الدّراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة في الجزائر أكدت على تركيز الملكية في أيدي المالك وعلى نظام القرابة المرتبط بالمسيّر وكذلك المساهمين بنظام سوسيو ثقافي، يجعل المؤسسة انعكاس للحاجات الرّمزية(Zakia Setti,p11) فقد جاء في دراسة أحمد هنّي في «الشيخ والباطرون» بأنّ ا رائد الاعمال هو حامي وراعي للأعمال، بحيث يعيد انتاج النظام التقليدي في خضم الحداثة(Ahmed Heni,1993)

4-5المطابقة في قطاع النشاطات:

انّ التوجّه الاقتصادي العالمي اليوم ومنذ تسعينات القرن الماضي هو نحو اقتصاد المعلومات والمعرفة، فقد تنبّأ دانيال بيلDaniel Bell في كتابه «مجتمع ما بعد الصناعي» «Société post-industrielle» سنة 1974 الى أنّ هناك انخفاض في الانتاجيّة الفلاحية والصناعية وارتفاع قطاع الخدمات الذّي تشكّل فيه المعلومات القاعدة الأساسيّة. فتطوّر اقتصاد الخدمات والمعرفة المرتبط بشكل كبير بتطوّر التكنولوجيا وهذا ما جعل الاقتصاد يتوجّه نحو ما هو رمزي، لذلك فعندما نشرّح الواقع الجزائري نجده غير منفصل عمّا يحدث في العالم فتبيّن التقارير الرّسميّة بأنّ قطاع الخدمات في الجزائر يستولي على حصة معتبرة فمن المجموع الكلّي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي قدّرت سنة 2023 ب 1359580 مؤسسة ويمثّل قطاع الخدمات نسبة51.74%، فيما أنّ القطاع الصّناعي يمثّل فقط 8.53%(Ministère de l’industrie,2023,p10).

الاّ أنّ التماثل الكبير في قطاع النّشاطات يعيق عمليّة الابداع والتنوّع الاقتصادي بحيث أثبتت الاحصائيات الرسميّة بانّه على مدار سبع سنوات الأخيرة، لا يزال قطاع الخدمات يهيمن على النسيج الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة الخاصّة، وهذا على الرّغم من استحداث مراسيم تعطي الأولوية في تسهيل ومنح القروض البنكية والضمانات للمؤسسات الانتاجيّة في ميدان الصناعات التحويليّة، وللمؤسسات التي تقدّم أو تنتج سلعة أو خدمة غير موجودة في الجزائر، وذلك من اجل تشجيع الابتكار.

الاّ انّ التماثل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القطاعات يعكس الوتيرة البطيئة لخوض المؤسسات الجزائريّة في غمار الاستثمار فيما هو «جديد» خوفا من المجهول.

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (03) انّ هناك نوع من التقليد في الخوض في القطاعات على مدى كلّ السنوات الماضية، وانّ القطاعات التي تطغى على النسيج الاقتصادي والتي تتمثّل في الخدمات والحرف تتطوّر بنفس الوتيرة طيلة السنوات.

فيما أنّ القطاعات الأخرى كذلك تعرف وتيرة تطوّر محتشمة، فمسألة التقليد ترتبط بعوامل داخليّة وخارجيّة في الاقتصاد الوطني، فطغيان الخدمات راجع الى التحوّل العالمي نحو قطاعات المعرفة الذي يؤثّر هو الاخر على ما هو محلّي.

جدول رقم (3) يبيّن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة على حسب القطاعات:

السنوات / القطاعات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الفلاحة	0.60%	0.62%	0.62%	0.62%	0.62%	0.62%	0.62%
المحروقات والطاقة والمناجم	0.27%	0.26%	0.26%	0.26%	0.25%	0.25%	0.25%
البناء والاشغال العموميّة	16.77%	16.69%	% 16.07	15.83%	15.62%	%15.28	15.04%
الصناعات التحويلية	8.75%	8.94%	8.71%	8.64%	8.58%	8.55%	8.53%
الخدمات	50.62%	51.36%	51.44%	51.44%	51.39%	51.67%	51.74%
الحرف	22.99%	22.09%	22.99%	23.21%	23.54%	23.62%	23.84%

المصدر: جدول مركّب وفقا لإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة.

أمّا الحرف فقد بينت التقارير الرسميّة بأنّ نسبة النّساء في هذا النشاط مرتفعة وذلك نظرا لتشجيع السياسات على تمكين المرأة وذلك في إطار ادماج الحرف ضمن التكوين المهني.

انّ مسألة تقليد النشاطات هو شديد الارتباط باستراتيجيّات مواجهة المخاطر، وتقلّد المؤسسات بعضها البعض لزيادة شرعيتها (Isabelle Huault, Paul Dimaggio, Walter Powell,2009)فتميل المؤسسات الى تقليد الشركات التي تبدو ذات شرعية عالية وأداء جيّد داخل بيئتها ،الاّ أنّ البحث عن الشرعيّة يدفعها الى التشابه بشكل متزايد، فحالة عدم اليقين تؤثّر على طغيان قطاع عن قطاع آخر، فنجد في الجدول مثلا قطاع البناء يحتلّ المرتبة الثالثة، بحيث نجد أنّ المشاريع الاستثماريّة تتجه نحو هذا القطاع منذ سنوات، وذلك لتبنّي الدّولة لعدّة مشاريع ضخمة من بينها الطريق السيّار شرق غرب، تحسين البنية التحتية، والمشاريع السكنية...الخ، هذا إضافة الى الأرباح التي يجنيها المستثمر من هذا القطاع. فهنا تدخل أهمية السياقات في دراسة الظاهرة الاقتصاديّة، فهناك صلة وثيقة بين التأثيرات الاجتماعيّة التي ذكرناها سالفا وبين الأفعال الفردية التي تتمثّل في طغيان انشاء المؤسسات في قطاعات بعينها دون غيرها.

بحيث توصّل روّاد مدرسة المؤسساتيّة -الجديدة الى أنّ المؤسسات لا تعتمد بالضرورة على المتطلّبات الاقتصاديّة الرّاهنة، بل تلك التي تبدو أكثر قبولا اجتماعيا وذلك لضمان بقاءها.

5-5التماثل في التوزيع الجغرافي:

انّ رائد الأعمال هو من يدرك الفرصة وينشئ مؤسّسة من أجل ملاحقتها، والابتكار عنصر مهم من عناصر ضمان الفرصة، فقد يكون الابتكار عبارة عن سلعة جديدة أو ولوج سوق جديد أو الاستلاء على مصدر جديد، كما قد تكون البقعة الجغرافيّة فرصة للاستثمار ومصدرا للابتكار، اذا كانت منطقة لم تعرف بعد اجتياح للمقاولاتيّة، الاّ أنّ قراءة واقع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر، توضّح لنا أنّ انشاء المؤسّسات يميل الى الاستثمار في المناطق التي تعرف أكبر قدر ممكن من المؤسّسات، بحيث تتمركز غالبية المؤسسات في الشّمال بنسبة 70%، تليها الهضاب بنسبة 22.03%ثمّ الجنوب بنسبة 8.40%.

الجدول رقم (4) يبين تطوّر انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق لأربع سنوات

السنوات / المناطق	2018	2019	2020	2021
الوسط	5302	5127	4319	3063
الشرق	2573	2347	2092	1561
الغرب	1607	1476	1207	947
الجنوب	511	458	482	445

المصدر: جدول مركّب وفقا لإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة. رقم 38-40-42

نلاحظ من خلال الجدول التماثل في تطوّر انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المناطق بحيث يتمركز الانشاء بصفة خاصة على مناطق الوسط والشرق فيما تبقى منطقتي الغرب والجنوب قليلة الاستثمار فيها، كما انّ الدّراسات التي أجريت حول تقارير وزارة الصناعة التي تعود الى سنة 2011 أثبتت بأنّ غالبية هذه المؤسسات تتمركز في الشمال بنسبة 60% (Kadi,p6)، وهذا يدلّ على أن هذه المؤسسات ولمدّة 14 سنة لا تزال تتمركز في نفس المناطق كما أنّ وغالبية هذه المؤسسات ذات شخصية معنوية من طرف عدّة أشخاص محدودة المسؤوليات SARL ثم تليها المؤسسات ذات شخصية معنوية لشخص واحد ذات مسؤوليات محدودة(Les Répertoires des agents économiques et sociaux,p10)، انّ هذا التماثل في التمركز متواصل بالرّغم من انّ السياسات استحدثت جهاز لتسهيل القروض ومنح الضمانات المشترطة من قبل البنوك ووضعت فيها الأولويّة للمؤسسات التي تنشأ بمناطق فيها بطالة كثيرة وذلك لتحقيق التوازن الجهوي، ولكن مسألة التماثل في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط في جزء كبير منها بعدم اليقين ،فتميل المؤسسات الى الاستثمار في المناطق الضامنة والتي فيها أكثر عدد من المؤسسات، فهي لا تبادر النشاط في منطقة ما الاّ اذا كان لديها عليها نوع من المعرفة» معرفة محيط الاستثمار».

6-5التماثل في مصادررأس المال: الاقتراض البنكي:

يعتبر التنّوع في مصادر رأس المال أو الاقتراض من بين العناصر المهمّة لدخول عالم المقاولاتيّة، وذلك لما له من اثر على امكانيّة النمو والابتكار في المؤسّسة، وبمأنّ المؤسسات الجزائريّة تتميّز بطبيعة متماثلة في الاشكال القانونيّة، فانّ امكانيّة فتح رؤوس الأموال على الخارج تعتبر ضئيلة جدّا، وبالتالي يلجأ المقاول الى امّا الشراكة بصفة مؤسسة ذات مسؤوليات محدودة، والتي تحتوي على شركاء يساهمون في نسب من رأس المال، او الى وسيلة الاقتراض غير الرسمي من الأهل او الأصدقاء، أو الى الطرق الرّسميّة والمتمثّلة في البنوك، والت تثبت الإحصائيات أنّ الأغلبيّة تقريبا تتركّز في نوع واحد من البنوك، وهي العموميّة.

الجدول رقم (5)يبين توزيع القرض البنكي للقطاع الخاص بالمليار دينار

السنوات / البنك	2019	2020	2021	2022	2023
البنك العمومي	3918,7	4093,6	4243,7	4330,4	4670,3
البنك الخاص	1300,4	1293,3	1404,2	1431,2	1565,9

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة2023

انّ أغلبية المؤسسات الاقتصادية الخاصة تلجأ الى الاقتراض أكثر من البنوك العموميّة، وهذا على مدار العديد من السنوات بحيث يبيّن الجدول قيمة القروض الممنوحة من البنوك العمومية الى القطاع الخاص، ومن البنوك الخاصة الى القطاع الخاص على مدار الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغت قيمتها 4670,3 مليار دينار لسنة 2023 مقابل الاقتراض من البنوك الخاصة التي بلغت قيمتها 1565,9مليار دينار في نفس السنة ،وهذا على اعتبار أنّ البنوك الخاصّة في الجزائر تقدّر ب13 بنك خاص مقابل 7 بنوك عموميّة، ويظهر التماثل جليّا من خلال الجدول فأغلبية المؤسسات تعتمد على مصدر مماثل للتمويل وتعبّر هذه الممارسة عن مواجهة عدم اليقين من خلال اللّجوء الى أساليب معتمدة قبلا من قبل مؤسسات سابقة وذلك لتقليل المخاطر.

كما انّ للقطاع العام شرعيّة وثقة أكبر عند الفرد الجزائري بصفة عامة وعند المستثمر على وجه التحديد ذلك لانّ القاعدة التاريخيّة للاقتصاد الجزائري قد بنيت لسنوات على الاقتصاد الاشتراكي، الذي يتميّز بهيمنة المؤسسات العموميّة وتعتبر تجربة الجزائر في القطاع الخاص عامّة وفي البنوك الخاصة خصوصا جديدة نسبيا تعود الى عشرات السنين لذلك فانّ النمط الثقافي الذي يؤثّر على ممارسات لا يمكن تغييره بصفة سريعة بل يأخذ قسطا كبيرا من الزّمن ومن التجارب ليبني الجزائري تلك علاقة الثقة كالتيّ بناها مع القطاع العام، فالتوقعات الثقافيّة تساهم في التماثل القسري للمؤسسات.

كلّ هذا يأتي ضمن توفّر الجزائر على بنكين يعملان بنظام الصيرفة الإسلامية وهما ينتميان الى القطاع الخاص، وتتركّز نسبة القروض المأخوذة من البنوك الخاصّة في بنوك تحتوي على خاصيّة الصيرفة الاسلاميّة ويحتلّ فيها بنك السّلام المرتبة الأولى(تقرير بنك الجزائر،2023،ص57)، ولا يلجأ المستثمر الجزائري كثيرا الى اقتراض رأس المال من الصيرفة الإسلامية وهذا لأنّ إحصائيات بنك الجزائر في ثلاث سنوات الأخيرة قد بينت بأنّ طبيعة القروض التي تخصّ شراء السّلع هي الأكثر تداولا للجزائريين أكثر من القروض الخاصة برأس المال، مع العلم بأنّ هذه القروض الإسلامية هي في نسبتها الأكبر من البنوك الخاصة بنسبة 95,3% فيما تفضّل البقية الاقتراض الكلاسيكي من البنوك العامّة هذا مع العلم بأنّ خاصة الصيرفة الإسلامية موجودة في البنوك العامّة كذلك(نفس المرجع السابق،ص58).

و من بين القروض المتنوّعة التي توفّرها الصيرفة الاسلاميّة للاستثمار فقد جاء في احصائيّات بنك الجزائر بانّ النسبة الأكبر من القروض ذات الطبيعة الاستثماريّة هي قروض تخصّ عمليّة المضاربة(نفس المرجع السابق،ص57)، وهو عقد يقدّم بموجبه البنك رأس المال اللاّزم للمقاول الذّي يقدّم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح(ميلود بن حوحو، جوان2020،ص2)، فيما نجد أنّ عملية المشاركة والتي تتمثّل في مشاركة البنك مع فرد أو عدّة أفراد في رأس مال مؤسسة(نفس المرجع،ص2) تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع العمليّة الأولى، ويرجع ذلك الى أنّ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعود الى مالك واحد.

7-5التطابق في صيغة القروض:

ان الأشكال القانونيّة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السائدة في الجزائر والتي تتمثل في شركات ذات مسؤوليات محدودة، وهي مؤسسات لا تعتمد على رأس مال كبير ولا تحتاج الى النمو والتطوّر وتوسيع رأس المال وفتح الأسهم كلّ هذا جعلها تلجأ الى نظام القروض الكلاسيكي والذي يتمثّل في القروض المباشرة، بالرغم من وجود صيغ عديدة للقروض التي توفرها البنوك الجزائريّة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) بأنّ كلّ القروض بالنسبة للقطاع الخاص هي مباشرة ،فهناك انعدام لقرض شراء السندات وهذا راجع الى طول عملية الحصول على السند المالي أوّلا، إضافة الى أنّ هذه العملية تتطلّب تكاليف أكثر وشفافية أكثر، فعلى المؤسسّة نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية حول المؤسسة لجذب المستثمرين، فالائتمان المباشر يوفّر سريّة أكثر وذلك لأنّه يضمن العلاقة المباشرة بين الجهة المقترضة والبنك، كما يرتبط الائتمان في جزء كبير منه بتمثّل المخاطر لدى المستثمر الجزائري الذّي لا يريد أن يخاطر بأيّ شيء وبالتالي هناك نوع من الاحتكار والخوف على رأس المال من الخطر، ومن هنا نستطيع القول بأنّ المشهد المقاولاتي في الجزائر لايزال يعاني من مسألة تنوّع التموين والذّي يعتبر أساسيّا في قطاع ريادة الأعمال.

الجدول رقم (6) يبيّن أنواع القروض المالية من البنوك العمومية للقطاعين بقيمة المليار دينار

السنوات		2018		2019		2020		2021		2022	
القطاع	نوعية القرض	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
القروض المباشرة		4786,0	3701,4	5478,6	3918,7	5630,9	4093,6	3977,1	4243,7	4175,6	4330,4
القروض ذات السندات المالية		148,7	0,0	148,5	0,0	147,7	0,0	147,7	0,0	147,8	0,0

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2022

أما المؤسسات العموميّة نجدها رغم قلّتها تقبل على الائتمان عن طريق شراء السندات وهذا لأنّها تعمل بمنطق تحقيق الأهداف وليس بمنطق الرّبح الشخصي،

فشراء السندات المالية يعني مواجهة تقلّبات السّوق والتي في الكثير من الأحيان تعتبر الخطر الأكثر فتكا بأصحاب المؤسسات الخاصّة، ولأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر هي في غالبيتها مؤسسات جدّ مصغرة، فهي لا تحتاج الى الكثير من التمويل الذّي يقدّمه شراء السندات لذلك فهي تكتفي بقروض مباشرة.

5-8التطابق في توزيع الفئة النسويّة في القطاعات على مدى 5 سنوات:

انّ مسألة توزيع النّوع الاجتماعي على النشاطات الاقتصاديّة، لم تعرف اختلافات في ممارسة النشاطات والقطاعات الاقتصاديّة، فعادة ما كانت المرأة الجزائريّة تقوم بنشاطات محدّدة نظرا للاعتبارات الاجتماعيّة والثقافيّة التي تحدّ من مساهمتها في سوق العمل.

الاّ أنّ هذه الصورة النمطيّة للمرأة قد تغيّرت نظرا للتغيّرات الاجتماعيّة والثقافيّة، التي عرفها المجتمع الجزائري وتوّجهاته الاقتصاديّة نحو اقتصاد السوق فتح فرص للمرأة الحاصلة على التكوين أن تقتني مصادر دخل من خلال ممارسة النشاطات الاقتصاديّة، والجدول رقم يبيّن نسب توزيع العنصر النسوي على مختلف القطاعات الخاصّة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى مدى خمس سنوات.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (07)، بأنّ توزيع العنصر النسوي يعرف نوعا من التطابق في توزيع النشاطات على مدى خمسة سنوات، بحيث نلاحظ تركّز كبير في قطاع النشاطات «الراسخة» والتي عادة ما كانت هناك مساهمة معتبرة للعنصر النسوي مثل القطاع الصناعي. الا أنّ ما يلاحظ ان بعض النشاطات الحديثة والتي أصبحت في توسع كبير في المجتمع الجزائري صارت تستقطب العنصر النسوي لتقتحم المرأة العمل في المهن الحرة، وقطاع الخدمات.

فالتكوين والمستوى التعليمي للمرأة وتراجع العلاقات العائلية من حيث التضامن العائلي فتح المجال للمرأة ان تتجاوز تلك الاعتبارات الاجتماعية والثقافية لتتخذ قرار الانضمام الى سوق العمل لتحقيق دخلا والحصول على نوع من الاستقلالية المالية. فقد تكون هذا الاستقلالية المالية للمرأة المخرج الوحيد لتجاوز ازمة التضامن العائلي

وتغير المجتمع الجزائري. كما ان ظاهرة الطلاق في الجزائر أصبحت هي الأخرى ظاهرة تهدد مصير المرأة والتي تحفز جل النساء على تدبير أحوالهن وكسب مداخيل لمواجهة مستقبلهن ومستقبل أبنائهن.

الجدول رقم(7) يبيّن نسبة توزيع العنصر النسوي على القطاعات الاقتصاديّة الخاصّة:

السنوات / القطاعات	2018	2019	2020	2021	2022
الفلاحة	4.67%	5%	5%	5%	5%
الحرف	17.10%	17%	17%	17%	17%
البناء	2.24%	2%	2%	2%	2%
الري	4.40%	4%	4%	5%	5%
الصناعة	14.29%	14.29%	15%	15%	15%
الصيانة	1.70%	1.70%	2%	2%	2%
الصيد	1.41%	1.41%	1%	1%	1%
المهن الحرّة	45.16%	45.16%	46%	47%	47%
الخدمات	16.42%	16.42%	17%	17%	17%
النقل بانواعه	7%	7%	7%	7%	7%

المصدر: جدول مركّب وفقا لإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة ب م.ص.م لوزارة الصناعة رقم38-40-42

كما أنّ هناك قطاعات أخرى لاتزال حكرا على الرّجال في الجزائر ولا تخوضها المرأة الاّ قليلا فنجد مثلا كل من قطاعات البناء والصيد والصيانة والفلاحة تشغل فيها المرأة نسبا متدنيّة جدّا من 1% الى 2%، وهذا مايدلّ على أنّ ثقل البعد السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري المرتبط بتحديد الوظائف التي يشغلها النوع الاجتماعي لايزال يظهر أثره في الظاهرة الاقتصادية.

خاتمة:

انّ الأشكال القانونيّة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في الجزائر والتي يغلب عليها طابع المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة، وهي مؤسسات صغيرة جدّا في طابعها، تجعل منه مؤسسات مغلقة نوعا ما فهي تحدّ من الشركاء وحرية حركة

رأس المال وهذا مالا يجعلها قادرة على التوسّع والنّمو والتطوّر، وعلى تحقيق الأسس المقاولاتيّة.

كما أنّ التطابق في الاشكال القانونيّة يساهم في انتاج تماثل في أشكال التسيير، فالمؤسسات ذات المسؤوليات المحدودة تخضع لأنظمة تسيير بسيطة والتي غالبا ما تتجسّد في شخصيّة المالك، دون الاعتماد على هياكل تنظيميّة وطرق تسيير ابتكاريّة، فهي تميل الى كونها أقلّ رسمية، كما أنّ التحالف في إطار الشراكة الخارجيّة مثلا تجعل المالك المدير يتنازل عن جزء من سلطته وهذا ما يجعل المقاول الجزائري شديد التمسّك بالأشكال «المغلقة» للمؤسسات.

تعتمد المؤسسات الصغيرة جدّا في الجزائر على أسلوب تسيير يضع المالك المدير في مركز المؤسسة وهو غالبا شخصية تبحث عن تحقيق الأرباح والاهداف الشخصيّة، فالمؤسسة بالنسبة لهذه الشخصية مصدر للدّخل، فيما أنّ التنوّع في انشاء المؤسسات ذات الشراكة مثلا أو ذات الأسهم تتطلب أسلوب إدارة «رسمي» أكثر يعتمد على مجلس الإدارة على حسب ما جاء في قانون العمل الجزائري وبالتالي يبقى المالك يحمل شخصيّة رائد الأعمال الذي يهدف الى تحقيق أهداف نمو المؤسسة إضافة الى أهداف الرّبح ولتحقيق أهداف المؤسسة تتبع هذه الأخير استراتيجيّة من أجل الابتكار، فاكتساح المؤسسات الصغيرة جدّا للنسيج الاقتصادي الجزائري والتي لا تستعمل عادة أساليب تسيير رسمية ومتطوّرة وماهرة يجعلها غير قادرة على إدارة التغيّرات عالية المخاطر.

انّ التمركز الجغرافي للمؤسسات في المدن الكبرى وفي الشمال، يضع في الاعتبار ضعف البنية التحتيّة للمناطق التي لا تتركز فيها هذه المؤسّسات، فالطرق والمطارات والموانئ وشبكة الاتصالات تعتبر مهمّة لنجاح تجربة المقاولاتية في الجزائر.

لقد اثبتت لنا الإحصائيات الرسميّة بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه حالة عدم اليقين المرتبطة بروح ريادة الاعمال بالتطابق، وذلك بالاعتماد على النشاطات التي تمّ تنفيذها من قبل، وبالتالي فالمؤسسات تحاكي بعضها البعض

وخاصّة تلك الناجحة منها، بحثا عن الربح السريع وعن الشرعيّة كذلك.

انّ تمركز الفئة النسوية في قطاعات دون أخرى، يميل الى أن يجعل سوق العمل في الجزائر متطابقا بنفس الأشكال المتجذرة في صميم المجتمع.

انّ التماثل في أشكال النشاطات الاقتصاديّة على مدى سنوات في الجزائر يعكس منطق التوافق والرّاحة والشرعيّة الاجتماعيّة للمؤسسات والتي من الممكن أن تؤثّر على مبدأ الكفاءات واستراتيجيّات النمو.

انّ كلا من التقليد والابتكار يتطلّبان نوعا من المعرفة ولكن طريقة استعمالها تختلف، وفي السياق الجزائري فانّ استعمال الأطر المعرفية في انشاء المؤسسات ساهمت في عمليّة المطابقة والتقليد التي تظهر جليا إذا تتبعنا المسار التاريخي لتطوّر القطاعات في الجزائر والتي لا يزال كل من قطاع الخدمات والبناء في مقدّمتها منذ سنين.

وبالتالي تعمد هذه المؤسسات الى تبني الممارسات الرّاسخة بدل الابتكار وهنا تجدر الإشارة الى أنّ نوع الابتكار، ومادام أنّ أغلبية المؤسسات الخاصة في الجزائر هي مصغرة جدّا فانّ المعطيات التي تمّ الاعتماد عليها في البحث توصلنا الى نتيجة مفادها أنّ هذه المؤسسات في الجزائر تعمل طبقا لمبدأ الشركات الكبرى من حيث خوض الأعمال فهي تفتقر الى أهم خاصية في قطاع ريادة الأعمال وهي الابتكار التخريبي L'innovation de ruptureأو المدمّر والتي تتمكن من خلاله شركة أصغر حجما من تحدّي الشركات الراسخة وذلك باستهداف قطاعات تمّ تجاهلها من طرف المؤسسات الراسخة، وكذا الاهتمام بالفئة القليلة من العملاء بدل الفئة الكبيرة، وهذا النوع من الابتكار هو مزعزع للاستقرار ويعمل ضدّ نظام» المؤسّسات» الثقافي الراسخ في اقتصاد المجتمع، فالقراءة السوسيولوجية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تحيلنا الى دراسة الابتكار المستدام الذي يخصّ مؤسسات بعينها والذي تعتبر دراسته من اختصاص العلوم الاقتصاديّة، أما المقاربة السوسيولوجية فيمكن أن تعطي لنا قراءة نقديّة تتأسس على إمكانية انتقال بعض القطاعات قليلة أو منعدمة الاستثمار من الهامش الى المركز، ولعلّ تجربة غاندي الاقتصاديّة في الهند تعتبر أحسن مثال على

ذلك، فلقد تجاوز غاندي النماذج الغربية المتمثلّة في التوسع الحضري والاستثمارات الرأسمالية الضخمة واقتصاد السوق، الى الاهتمام بعجلة الغزل والحياة القرويّة من خلال استخدام الصناعات والحرف اليدويّة التي تعتمد على العمالة المكثّفة، وتحيلنا هذه النتيجة الى واقع التوزيع الجغرافي للمؤسسات في الجزائر والتي تتمركز في المدن الكبرى والمركز تفاديا للمخاطر، بالرغم من أنّ الانتقال الى «الهامش» قد يشكّل فرصة.

انّ التطابق الحاصل في النسيج الاقتصادي الجزائري المرتبط بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسطّة الخاصّة، يكشف لنا عن الأهميّة الكبير للقراءة التاريخيّة للعمليّات الاقتصاديّة، كما أنّ يكشف لنا عن البعد السوسيولوجي، فسلوك «روّاد الاعمال» في الجزائر يعتبر فعلا اقتصاديا مدمجا في بنية من العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة التي تشكّله، والذي انعكس على الفعل المقاولاتي من خلال ظاهرة التطابق والتشابه والتقليد القسري ومن هذا الأساس، تنبع الحاجة الملحّة الى دراسة الظاهرة الاقتصاديّة المقاولاتيّة في الجزائر من وجهة نظر علم اجتماع الاقتصاد.

فتجربة المقولاتيّة في الو.م.أ خضعت لعوامل تاريخية واجتماعيّة وثقافيّة تدخلت في نجاحها ومن أهمّها، فكرة الحلم الأمريكي والفردانية والاعتماد على النفس «Self made man» والتي غرست روح الابتكار والتعلّم من الفشل، كما ساعد تبنّي سياسة مقاولاتيّة قائمة على رأس المال الاستثماري «Capital- risque» على تنوّع مصادر رأسمال وانشاء مؤسسات مساهمة تجسّد أهداف المقاولاتيّة والتي من أهمّها: امكانيّة النمو والتطور والابتكار، فالمؤسّسات الاقتصاديّة المتجسّدة في المقاولاتيّة قد تعيذ انتاج النّظام الاجتماعيّ السائد، ففي الجزائر توصّل الباحث أحمد هنيّ الى انّ المقاول الجزائري يستعمل «Capital-réseau» من أجل ضمان نجاح واستمراريّة مؤسّسته، فهو لا يهدف الى زيادة رأس المال وانّما الى زيادة القيمة التبادليّة، من خلال تحسين سمعته.

فحالات التعميم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر خاطئة إذا ما أخذناها بالمأخذ السوسيولوجي، لأنّها تشمل الثوابت بدون أن تركّز على الخصوصيّات، فهذه المؤسسات لا تحمل نفس المعنى، فهي تعتبر تقليديّة في المقاطعات الايطاليّة، وفردانيّة بطعم المخاطرة عند المقاولين الفرنسيين والامريكان، وجماعاتيّة في التجربة

اليابانيّة، لذلك فهي تميل في الجزائر الى أن تكون راسخة في الثقافة الاجتماعيّة.

قائمة المراجع:

كتب:

1. Ahmed Henni, Le cheikh et le patron, ed OPU, 1993.

مجلاّت باللغة الاجنبيّة:

2. Djilali Liabes,Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie en Algerie.Quelques éléments pour une sociologie de l'entreprendre.Les Cahiers du CREAD N 1, 1984.
3. Setti Zakia, La PME privée en Algérie problématique de développement, in دراسات اجتماعية, V3, N3 pp 12011 ,18-.
4. Omar Amir, Youghourta Bellache, institution et organisation quelle articulation dans une problématique de l'entrepreneur en Algerie, n 33, 2018 /033, pp 173195-.
5. Benhama salem, Hemissi omar, L'innovation en PME et ses déterminants: cas d'un échantillon de PME algérienne, revue les cahiers du PAIDEX, vol10,n2, pp357379-.
6. Arezki Isli mohand, La création d'entreprise en Algerie, Cahier du CREAD, n73, 2005, pp5173-.
7. Djeflat Abdelkader, Hamadi Abdelkader, Construction de capacité d'innovation en phase de décollage ; cas de l'industrie pharmaceutique en Algérie, International Journal of economic and strategic management of bussiness, vol6, 2016, pp2040-.
8. Moulai Hadj Mourad, Nouar Fouad, Protection sociale et politique d'emploi: le cas de l'Algérie, in Quelle formation pour quelle emploi, ed CRASC, 2012, pp91104-.

9. -E.F.Schumacher, Small is beautiful, Economics as if people mattered, ed Harper Perennial, 1973, London.
10. Kadi Mohamed, Relation entre PME et emploi en Algérie qu'elle réalité ? In Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 20012014- et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Colloque international, CREAD, Algérie, p8.
11. ميلود بن حوحو، قراءة في أحكام النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدّد للعمليّات البنكيّة المتعلّقة بالصيرفة الاسلاميّة وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات الماليّة، المجلة الجزائريّة لقانون الأعمال، العدد الأول جوان 2020.

تقارير ونشرات:

1. Ministere de l'industrie, Bulletin d'information Statistiques PME, 2001.
2. Ministere de l'industrie, Bulletin d'information Statistiques PME, N42, Avril2023
3. Ministere de l'industrie, Bulletin d'information Statistiques PME, N40, Mars2022
4. Ministere de l'industrie, Bulletin d'information Statistiques PME,N 38,40,42
5. Les Répertoires des agents économiques et sociaux, N987, ONS, p10
6. Word Bank group,Doing Bussiness, Economy profile Algeria, comparing business regulation,190economies,2020, https://documents1.worldbank.org/curated/en/794681574747565229/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies-Economy-Profile-of-Algeria.pdf
7 القانون التجاري الجزائري، الكتاب الخامس في الشركات التجاريّة

8 الجريدة الرسمية 14 ماي 2022 العدد32، قانون رقم 22-09 المؤرخ في 05 ماي 2022 يعدّل ويتمّم الامر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 والمتضمن القانون التجاري.

9 تقرير بنك الجزائر لسنة 2023 ص57

10 النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 15 مارس2020، المحدّد للعمليّات البنكيّة المتعلّقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ص2

مذكّرات:

1- Sadri Kheider, L'Ecosystème d'une firme: une stratégie de gestion de l'innovation ouverte, mémoire de la maitrise en administration des affaires, université du Quebec, Mai2010.

مراجع رقميّة:

1-https://www.universalis.fr/encyclopedie/economie-histoire-de-la-pensee1-economique-neo-institutionnalisme/

2- Claude Didry, Caroline Vincensini, Au-delà de dichotomie marché-société: l'institutionnalisme de Douglass. North. 2008.p26. https://shs.hal.science/halshs-00326116/document

3- Roberto Rizza, Néo institutionnalisme sociologie et nouvelle sociologie économiques quelle relation ? Revue Inventions économiques (en ligne),2008,p28, https://journals.openedition.org/interventionseconomiques/302

4- 4-Isabelle Huault, Paul Dimaggio Walter Powel Des organisations en quête de légitimité,Les grands Auteurs en Management.EMS, 2009, file:///C:/Users/user/Downloads/DiMaggio_Powell.pdf

5- وزارة الصناعة، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/.

المؤسسات الحرفية النسوية قضايا ومطارحات من منظور النوع الاجتماعي: اقتراب سوسيو-ميداني للحرفيات بولاية مستغانم

Feminist craft institutions issues and challenges from a gender perspective:

a socio-field approach to craftswomen in Mostaganem state

د.جربوعة حذيفة محمد الأمين / جامعة سيدي بلعباس

المقدمة:

تمثل المرأة في المجتمعات العربية، وخاصة في الجزائر، عنصرًا محوريًا في بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُعكس تجاربها ونجاحاتها التغيرات العميقة التي شهدتها البلاد عبر التاريخ. لقد أسهمت التحولات الاجتماعية والسياسية، بدءًا من فترة الاستعمار الفرنسي وصولًا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، في إعادة تشكيل دور المرأة في الحياة العامة، مما ساعد على تعزيز مشاركتها في المجالات التعليمية والمهنية. وبفضل جهود الحركات النسوية، بدأت النساء في الجزائر يشغلن أدوارًا فاعلة في عملية التنمية المجتمعية، حيث برزت المقاولاتية النسوية كمجال جديد يتيح للنساء فرصة تحقيق استقلالهن الاقتصادي.

تُعتبر المرأة المقاوِلة، من خلال المشاريع التي تقودها، تجسيدًا للقدرة على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية، مما يساهم في تحطيم الأفكار التقليدية التي تُقيد إمكانياتها. ومع ذلك، تواجه المرأة الحرفية في الجزائر ما يُعرف بـ«السقف الزجاجي» الذي يعيق تقدمها، مما يستدعي دراسة مستفيضة لفهم العوامل التي تحد من قدرتها على تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية. تتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجهها النساء في مجالات الحرف اليدوية والمقاولاتية، مستهدفة استكشاف الاستراتيجيات التي يمكن أن تعزز من موقعهن وتساعد في دفع عجلة التنمية، مع تسليط الضوء على أهمية النوع الاجتماعي في تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة.

1. **الإشكالية:**

لقد أثّرت التحولات الراديكالية التي شهدها العالم بشكل كبير على هيكل وبُنى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأدت إلى تغيّرات واسعة في أنماط الحياة ومجالاتها المختلفة. وقد أفرزت هذه التحولات تقلبات متعددة، مما دفع الحكومات والجهات المدنية والأفراد إلى تعزيز جهودهم من أجل ضبط تلك التغيرات والتحكم بها، والعمل على تكييفها مع الأهداف والبرامج المقررة على المستويين العالمي والمحلي.

وفي خضم هذه التغيرات، رأت الجهات الدولية والمجتمعات الناشطة أن وتيرة التصنيع المتسارعة بدأت تُشكّل طبقة جديدة ذات خصائص ومؤهلات تمكّنها من المشاركة بفعالية في الصناعة وفتح مقاولات خاصة. كما أصبح الزخم المعرفي والنظري يُمثّل أفقًا واضحًا لتجاوز المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن حركة التصنيع العشوائية. ومن هنا، ظهرت حركات جمعوية مختلفة تُنادي بضرورة احترام المعايير والتشريعات الدولية للحد من الآثار السلبية التي قد تُفرزها هذه الحركة التصنيعية.

أما الجزائر، فقد شهدت هي الأخرى، بعد فترات قصيرة من استقلالها، العديد من التحولات التي دفعتها إلى تبني إصلاحات اقتصادية تهدف إلى توجيه التنمية المحلية نحو تحديث الصناعة وتعزيز ريادة الأعمال، مع التركيز على الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية، وذلك من أجل التكيف مع التغيرات التي شهدها العالم وضمان استدامة نموها الاقتصادي والاجتماعي.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تتناول دور النوع الاجتماعي في نجاح أو فشل المرأة الحرفية، ومدى تأثير الخلفية الأكاديمية في تجاوز تحديات النوع الاجتماعي عند دخول المرأة مجال المقاولاتية، إضافة إلى تحديد العوامل الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي تُشجع المرأة على إنشاء مشروعها الخاص. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف ما إذا كانت المؤسسة الحرفية تُشكّل بالنسبة للمرأة مشروع المستقبل، وكيف يؤثر النوع الاجتماعي على فرص نجاحها في هذا المجال، فضلًا عن دور المؤسسات الحرفية في خلق فرص عمل للنساء، ودور

طبيعة النشاط الحرفي كعامل مشجع للنّوع الاجتماعي نحو فتح استثمارات ومشاريع صغيرة ومتوسطة.

وفي ظل التحولات الديناميكية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتي تشهدها المقاولاتية النسوية في مجال الحرف التقليدية، تهدف الدراسة إلى تحليل المسارات الشخصية والاجتماعية للمرأة المقاولة، وفهم الدور الذي تلعبه المؤسسات الحرفية في تعزيز مشاركة النوع الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل، والمساهمة في تقليل البطالة، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية. كما تسعى إلى استكشاف قدرة المرأة على تجاوز قيود النوع الاجتماعي وإدارتها لمؤسستها بكفاءة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها مما توفره من معرفة ميدانية حول واقع النوع الاجتماعي وخصائص المرأة الحرفية، ومقومات نجاحها ومعوقاتها، مما يساعد على تطوير سياسات دعم فعّالة تراعي النوع الاجتماعي، وتعزز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. **الدراسات السابقة:**

يُعد موضوع المقاولاتية النسوية من المواضيع المتشعبة التي تمتد إلى مجالات بحثية متعدد، فقد ركزت العلوم الاقتصادية بشكل خاص على دراسة المقاولاتية النسوية من منظور اقتصادي بحت، حيث يتناول الكثير من الأبحاث والمقالات هذا الموضوع في سياق اقتصادي دون التطرق إلى الأبعاد الاجتماعية والنفسية المرتبطة به. أما العلوم الاجتماعية والإنسانية فقد تناولت هذا الموضوع بشكل عام، واعتمدت المقاربات الكمية لتحليل وتطوير المقاولاتية النسوية كظاهرة إحصائية وحركية، بينما بقيت جوانبها الاجتماعية والاقتصادية دون دراسة معمقة (المقاربة الكيفية) في البحوث العربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص.

على النقيض من ذلك، ركزت الدراسات الأجنبية على تأسيس إطار نظري ومنهجي لفهم المقاولاتية وسوق العمل النسوي الحرفي، مع إلقاء الضوء على دوره في خلق دينامية اقتصادية موازية للمؤسسات الكبرى. ورغم وفرة المادة العلمية في هذا المجال،

إلا أن الدراسات السوسيولوجية التي تتناول تنظيم العمل ونشاط المرأة الحرفي لا تزال محدودة، واقتصرت على مجموعة من المقالات والدوريات الأكاديمية. تناولت هذه المقالات في الغالب الجوانب القانونية والتنظيمية لدعم المقاولاتية النسوية، حيث ركزت على التشريعات الحكومية وآليات الدعم المقدمة للنساء المقاولات بهدف تمكينهن اقتصاديًا ودعم مشاركتهن في التنمية الشاملة، دون التركيز الكافي على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل الإطار الحقيقي لهذا النشاط.

المقال «فهم النوع الاجتماعي» المنشور على موقع «نسوية» **(فهم النوع الاجتماعي، بلا تاريخ)** يقدم تحليلاً شاملاً لمفهوم النوع الاجتماعي، بما في ذلك تفاصيله وأهميته وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية. المقال يوضح أن النوع الاجتماعي يتجاوز مجرد التفرقة البيولوجية بين الجنسين ليشمل الأدوار والتوقعات الاجتماعية التي تفرضها المجتمعات على الأفراد بناءً على جنسهم، ويشدد على أن هذه الأدوار لا تتشكل فطرياً، بل تتكون وتتغير مع مرور الزمن وتحت تأثير الثقافة والمجتمع.

يبرز المقال أهمية فهم النوع الاجتماعي في تقليص الفجوات وعدم المساواة بين الجنسين، مع التأكيد على أن الوعي بتفاوت الفرص والمسؤوليات يمكن أن يساعد في بناء مجتمعات أكثر عدلاً، ويدعو لفهم النوع الاجتماعي ليس فقط من منظور حقوقي، بل كأداة تحليلية تساعد على تفسير العلاقات الاجتماعية وتأثيرها على التوزيع العادل للفرص والإمكانات بين الأفراد، خاصة في مجالات مثل التعليم والعمل.

نتائج التحليل تتناول آثار الأدوار الجندرية التقليدية، وتوضح أن هذه الأدوار كثيرًا ما تقيد الأفراد بناءً على توقعات اجتماعية تحد من حريتهم وقدراتهم على تحقيق ذاتهم بشكل كامل، ويشير المقال إلى أن هذه التوقعات تعزز في بعض المجتمعات تفاوتات ملحوظة في مجالات العمل والتعليم والقيادة. بالتالي، يعتبر فهم النوع الاجتماعي ضروريًا لمعالجة قضايا التمييز وتمكين النساء والفئات المهمشة من خلال سياسات أكثر شمولاً وعدالة.

المقال المنشور في مجلة «الثقافة الشعبية» تحت عنوان **"صورة المرأة في التراث الشعبي: مقاربة أنثروبولوجية» (صورة المرأة في التراث الشعبي: مقاربة**

أنثروبولوجية، بلا تاريخ) يتناول بالدراسة والتحليل صورة المرأة كما يعكسها التراث الشعبي العربي، وذلك من منظور أنثروبولوجي يعمق الفهم لتصورات المجتمعات التقليدية عن دور المرأة ومكانتها الاجتماعية تقدم الدراسة استعراضًا شاملًا للرموز والأدوار التي أسندها التراث الشعبي للمرأة، حيث تتناول الأمثال الشعبية، والأغاني، والحكايات، وغيرها من أشكال التراث التي تنقل تصورات قديمة عن المرأة، والتي تترجم تجارب وتوقعات اجتماعية محددة، توضح الدراسة كيف تكرّس الأمثال الشعبية والأغاني هذه الأدوار التقليدية، إذ ترتبط المرأة بالمنزل والرعاية، وتكون حاملةً لقيم معينة تتعلق بالشرف والولاء الأسري.

تبرز أهمية هذه الدراسة في توثيق وتحليل الأدوار النمطية التي يُسندها المجتمع للمرأة عبر التراث، كما تكشف عن استمرار تأثير هذه التصورات على الأدوار الجندرية المعاصرة، وتساعد هذه الدراسة في توضيح كيف أن الثقافة الشعبية تعكس بنية اجتماعية تعزز القيود على المرأة وتحدد أدوارها ضمن سياقات مجتمعية ضيقة. يوفر التحليل فرصة لفهم العلاقة بين التراث الشعبي والمعايير السائدة، ودورهما في تشكيل التصورات الاجتماعية الراهنة.

توصلت الدراسة إلى أن التراث الشعبي غالبًا ما يعكس صورة نمطية للمرأة تحصرها في أدوار اجتماعية ثابتة، مثل دور الأم والزوجة. كما أشارت إلى أن هذه الصور المترسخة تؤثر سلبًا على تصورات الأجيال الجديدة حول المرأة، وتعيق تطورها نحو أدوار أكثر تحررًا.

3. تاريخية الفعل المقاولاتي:

1. نظرة عن تاريخية المقاولاتية في العالم

تتناول ظاهرة المقاولاتية النسوية من منظور تاريخي التحولات التي شهدتها مشاركة المرأة في الاقتصاد، بدءًا من العصر التقليدي الذي اقتصر فيه العمل على الرجال فقط، حيث كانت الأنشطة الاقتصادية تُعتبر من مسؤولياتهم الحصرية. ومع ظهور الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، برزت الحاجة إلى إدماج المرأة في القوى العاملة لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. في هذه المرحلة، بدأت النساء في كسب

المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الفعالة في السوق، مما أسهم في ولادة حركات نسوية ونقابات عمالية نادت بالمساواة وإلغاء التمييز.

تعتبر المرأة الجزائرية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث ساهمت في التنمية الاقتصادية من خلال أنشطة غير مرئية تتم غالبًا داخل المنزل أو الحقل. ومع تطور الصناعة الحديثة، بدأت تظهر الفجوة بين ملكية العمل ومكانه، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في طبيعة المشاركة النسائية في الحياة الاقتصادية.

في السياق الدولي، تمثل النساء اليوم حوالي نصف القوى العاملة العاطلة، ومع ذلك لا تزال مشاركتهن محصورة في وظائف محدودة. ورغم المكاسب التي حققنها، حيث يُدِرْن ثلث الشركات عالميًا، تبقى التحديات قائمة بسبب الصور النمطية السائدة والتي تعيق تحقيق المساواة الحقيقية. تشير الدراسات إلى أن التنوع بين الجنسين في البيئات الإدارية يعزز النمو الاقتصادي، ولكن تبقى الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها النساء غير مستغلة بشكل كامل.

يبرز تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2015 «المرأة في قطاع الأعمال والإدارة: اكتساب الزخم» مساهمة المرأة الكبيرة في إدارة القطاع الخاص، مما يعكس الأهمية المتزايدة لدعم مشاركة النساء في الأعمال التجارية. على هذا النحو، يستلزم الأمر إعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان تعزيز دور النساء في التنمية المستدامة وتحقيق المساواة الجندرية.

2. ماهي المقاولاتية والمرأة المقاولة:

يعد مفهوم الريادة مفهوما قديما استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، ودخل مفهوم الريادة الى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر من قبل (Richard Cantillon) الذي وصف التاجر الذي يشتري سلعا بسعر محدد ليبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقا بأنه ريادي، ويعود الفضل لأح الصناعيين وهو (J.B.SAY) الذي رأى في الريادي مقدرة فائقة على

الإدارة إلاّ أن المشروعات لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتوجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة من ذوي الاستعداد للمخاطرة وتبني أفكار جديدة وفهم آليات التنافس في السوق، وقد تغيرت الترجمة العربية من مصطلح (Entrepreneurship) ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، فقد كان يعني في الأول منظم، ثم مقاول، ثم تحولت في التسعينيات الى ريادي، كما وأن كلمة (Entrepreneurship) هي في الأصل كلمة فرنسية تعني الشخص الذي يباشر أو يشرع في إنشاء مشروع تجاري. **(حمداوي، 2013، صفحة 95)**

لقد عرف تحديد مفهوم المقاولاتية تغيرا وتحولا كبيرا ومهما، فقد انتقل من تعريف ذو بعد أحادي يتمثل في إنشاء المؤسسة فقط، الى تعريفات أعطت لهذا المفهوم أبعادا أخرى تعتمد على مؤشرات مثل: دوافع إنشاء مؤسسة، سلوكيات واستراتيجيات الفاعلين، المسار الشخصي للأفراد، شبكة العلاقات ...الخ، فهذا التطور أحدث تغيرات واسعة في مفهوم المقاولة، فلقد توصل الباحثان بارجر وشابال (Berger & chabbal) من خلال دراسة قام بها حول الفكر المقاولاتي لدى المهندسين الى تعريف المقاولة بأنها: نظام شامل يضم ظروف وسيرورة إنشاء الثروة والبناء الاجتماعي عن طريق المخاطرة الفردية. **(بوحجر وفلاق، صفحة 04)**

تعتبر المقاولاتية على أنها مجموعة من المدخلات المتمثلة في الأفكار، القيم، الموارد، المعارف، الخبرات ...الخ، ثم العمليات التي هي عبارة عن مسار لإنشاء وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات ثم المخرجات التي تتمثل في السلوكيات، الإجراءات، الإستراتيجية، المنتجات، الخدمات، الصورة ...الخ، حيث تعتبر كذلك بأنها مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الإستقلالية، الإبداع، المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطر، كما أنها مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة إلى التجسيد، إنها الروح المقاولاتية التي تنظم الممارسة التسييرية وتوجهها لتحقيق الأهداف، كما أنها تعبر عن الفكر المؤسساتي والقيم الثقافية والجماعية. **(بدراوي، 2015، الصفحات 19-20)**

وتعرف المقاولاتية كذلك على أنها: مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من إمتلاك

الشخص لميول مقاولاتية الى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة، وهذا الاخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظروف معينة، وقد أسس لهذا المفهوم (Gartner 1988) وطوَره مجموعة من العلماء بعده، وتم من خلاله اشتقاق صفة المقاول باعتباره صاحب استراتيجية قادرة على إعداد رؤية مقاولاتي أو « ربان « قادر على قيادة التغيير من خلال أعمال مقاولاتية. **(قلالة، 2013، صفحة 23)**

وتعرف كذلك على أنها سيرورة من المراحل المنظمة والمخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على الصدف، فهي تنطلق من الإبداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية تسمح لها بتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية، كما أن التعريف تعبر أن المحور الأساسي للمقاولة هو عملية الإبداع. **(لفقير، 2009، صفحة 26)**

4. **الاقتراب السوسيولوجي للدراسة:**

لإثراء المادة المعرفية والعلمية، لابد من أرضية وقاعدة خصبة تبنى عليها المعطيات النظرية لتساعد على توجه والتقصي الميداني، فالسوسيولوجيا هي الأخرى تحمل في خلفياتها الكثير من الجهود الفكرية والمحاولات العلمية لكي تحيط بجوانب هذا العلم الثري، فحاولت جاهدة من خلال منظريها ومفكريها أن تبني نموذج نظري خاص بها يحاول تفكيك الرموز والشفرات الاجتماعية في الجوانب الحياتية المختلفة، وإعطاء أبعاد مختلفة ومتعددة حول الظواهر الموجودة داخل زوايا وأركان المجتمع. الاقتراب النظري من جانب قضايا وأساسيات المتعلقة بالمرأة في المجتمع أخذ اهتمام كبير من المدارس الفكرية الكبرى، وكل حاول تفسيره وخصوصية قاعدته العلمية، فكل ما يتعلق بالمرأة وارتباطاتها الشخصية والمجتمعية تعتبر محور أساسي في الدراسات الحديثة لارتباطها الشديد بواقع التنمية والنشاط الاقتصادي والرفاه الاجتماعية، لذلك فإنَ المرأة في المجتمعات المتطورة تعد حقيقة كل المجتمع، ولأنَ دراستها تصب حول ماهية المرأة المقاولة في الجزائر، فقد أخذنا مجموعة من النظريات البارزة التي تخوض في تأسيس لواقع المرأة والتحديات التي تحد من نجاحها في المجتمع.

تعتبر نظرية النوع الاجتماعي من النظريات التي صنعت حالة من الجدل في أوساط المتهمين والمشتغلين في هذا المجال، حيث تعرَف على أنها فرع متداخل الاختصاصات المكرس لدراسة الهوية الجندرية، حيث يعتبر النوع الاجتماعي مصطلح يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، وعبارة النوع الاجتماعي تشير الى تلك الفروق التي يحددها المجتمع انطلاقا من تصنيف الناس لبعض السلوكيات والصفات على أنها ذكورية أو أنثوية، وينظرون أيضا إلى بعض الأنشطة على أنها تليق برجل أو إمرأة في مجتمع معين باعتبار أن أي عمل تقوم به المرأة في بلد أو مجتمع معين يمكن أن يضطلع الرجل به في بلد أو مجتمع آخر. **(نيكوليان وسينار، 2007، صفحة 04)** وبالرغم من اللَغط الذي صنعته هذه النظرية إلاَ أنها أسست الكثير من النماذج العلمية والمقاربات الفكرية حول واقع وضعية المرأة مقارنة بقرينها الذكر، حيث تبنت ذلك الصراع الضمني الذي يكنفه المجتمع، من خلال تكريس الهيمنة الذكورية التي تقف عائق أمام تقدم المرأة في المواطن الحياتية، حيث أنها تعتبر أن فكرة المساواة القانونية هي وسيلة نسبية لتهدئة أوضاع الحركات النسوية التي عرفت بروز كبير وظاهر في الكثير من البلدان الغربية.

يعتبر مفهوم تمكين المرأة من أكثر المضامين الاساسية في البناءات القاعدية لهذه النظرية، حيث يعتبر التمكين في الحقل التنموي للمرأة ركيزة أساسية هدفت هذه النظرية لتحقيقها لمناصفة المرأة في مجال ريادة الأعمال والخوض في تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تولد اضطهاد والتمييز ضد النساء. **(التايب، 2011، صفحة 107)** جاءت هذه النظرية كرد فعل على الأزمات المتكررة ضد مجال النسوية في العالم الغربي، رافضة شعار المساواة في تقسيم العمل والغاء التمييز على اساس الجنس.

5. الإطار المنهجي للدراسة:

في إطار هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج الكيفي نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع قيد البحث، وهو دراسة المقاولاتية النسوية في الجزائر من خلال تجارب النساء الحرفيات. يُعنى هذا المنهج بفهم الظواهر الاجتماعية في سياقاتها الطبيعية، ويسمح بالغوص في عمق التجربة لفهم المعاني والدلالات التي تحملها تصورات وممارسات الأفراد. وقد

وفّر هذا الاختيار للباحثة إمكانيات إبستيمولوجية ومنهجية مرنة تساعد على تحليل الواقع المعقد للمقاولة النسوية بعيدًا عن التعميم الكمي، مع التركيز على التفاصيل الدقيقة التي تشكل البنية الاجتماعية والاقتصادية لتجربة المرأة الحرفية.

ومن حيث أدوات جمع البيانات، تم الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة، من خلال زيارة ميدانية للورشات الحرفية دون التدخل المباشر في سير العمل، ما سمح ببناء شبكة ملاحظات دقيقة تعكس تفاعلات النساء الحرفيات مع واقعهن المهني والاجتماعي. كما تم استخدام أداة المقابلة النصف الموجهة، التي تُمكّن من إضفاء طابع تفاعلي مرن على الحوار بين الباحثة والمبحوثات، بحيث يتم توجيه النقاش ضمن محاور محددة مع ترك هامش من الحرية للمبحوثات للتعبير عن آرائهن وتجاربهن الشخصية. وقد ساعد هذا الأسلوب على استخراج معلومات نوعية غنية تتعلق بالصعوبات والتحديات والفرص التي تواجهها المرأة الحرفية في تجربتها المقاولاتية.

إن الجمع بين هاتين الأداتين في إطار المنهج الكيفي وفّر للدراسة منظورًا شاملًا ومتكاملاً يمكن من فهم أعمق للظاهرة المدروسة، واستجلاء العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في نجاح أو تعثر المشاريع النسوية في قطاع الحرف التقليدية.

نتائج الدراسة الميدانية:

في هذا المحور، نستعرض النشاط الحرفي النسوي من منظور سوسيولوجي، مع التركيز على كيفية بناء المرأة الحرفية لمشروعها المقاولاتي بدءًا من مرحلة التفكير والتخطيط وحتى تحقيق هذا المشروع على أرض الواقع. يتطلب هذا التحليل فهم الخصائص القيادية والكاريزماتية لدى المرأة الحرفية في ولاية مستغانم، مما يسهل علينا استكشاف أفكار المرأة حول إنجاز مشروعها التقليدي والدوافع التي تحفزها للدخول في هذا المجال.

تظهر النتائج أن العديد من النساء الحرفيات بدأن بمشاريعهن منذ الصغر، حيث اكتسبن المهارات من أفراد أسرهن. فمثلاً، تحكي إحدى المبحوثات أنها بدأت ممارسة الخياطة في سن العاشرة تحت إشراف والدتها، وهو ما يبرز الدور الأساسي للأسرة

في نقل هذه الحرف التقليدية. كما أظهرت المقابلات أن هذه النساء يكتسبن المهارات من خلال التقليد والمحاكاة، وأن السن الذي تبدأ فيه النساء تعلم الحرفة يتراوح بين السابعة إلى المراهقة المتأخرة، مما يدل على ترسيخ الحرف التقليدية كجزء من الهوية الثقافية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يشير التحليل إلى أن الحالة الاجتماعية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل طموح المرأة المقاولة، حيث تكشف المقابلات عن أن معظم النساء ينتمين إلى عائلات تشجعهن على اكتساب المهارات وتطوير مشاريعهن. ومع ذلك، تواجه النساء الحرفيات تحديات تتمثل في الهيمنة الذكورية في سوق العمل، ما يتطلب منهن مجهودات إضافية لكسب الاعتراف بقدراتهن.

بهذا،يمكن القول إن النشاط الحرفي النسوي لا يعكس فقط إمكانيات الفردية والقيادة، بل هو أيضًا نتيجة لعوامل اجتماعية وثقافية تدعم أو تعوق تحقيق المرأة لأهدافها في مجال المقاولة.

من خلال المقابلات مع النساء الحرفيات في مدينة مستغانم، أدركنا أن المشاريع يتم إدارتها بطرق متعددة، مما يظهر تنوعًا وتعددية في هياكل الإدارة. ومن خلال دليل المقابلة البيوغرافية، استخلصنا مجموعة من النتائج التي توضح الوضع الفعلي للمقاولاتية النسوية الحرفية والتي يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- يظهر من خلال البحث الميداني والمقابلات الحية أن المرأة المقاولة في مستغانم تتمتع بمجموعة من الصفات القيادية التي تؤهلها لإدارة مشروعها الخاص. هذه الصفات القيادية، التي لوحظت خلال تفاعلاتنا الميدانية، تؤثر بشكل إيجابي على النشاط المقاولاتي النسوي من خلال تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية وإدارة الموارد بفعالية. تتمتع المرأة المقاولة بمهارات تواصل ممتازة، مما يعزز من علاقاتها مع العملاء والشركاء والموردين، ويساهم في بناء شبكة دعم قوية تساعدها في تجاوز التحديات. كما أن الكفاءة القيادية تعزز من ثقتها بالنفس، مما يشجعها على الابتكار وتحمل المخاطر المحسوبة، وهو أمر ضروري لنجاح أي مشروع ريادي. التفاعل اليومي مع فريق العمل وتوزيع

المهام بفعالية يؤدي إلى تحسين الأداء الجماعي وزيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات السريعة تعزز من استدامة المشروع وقدرته على النمو والتوسع. مجتمعة، تساهم هذه الصفات القيادية في تحقيق نجاح واستدامة النشاط المقاولاتي النسوي، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي.

- تتمتع المرأة الحرفية في مستغانم بسمات كاريزمية ملحوظة، ويظهر ذلك في طريقة إدارتها الشخصية لمشروعها المقاولاتي.
- على الرغم من امتلاك المرأة المقاولة للصفات القيادية، إلا أنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الدعم الاجتماعي والحكومي لنوعية الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي.
- يتم تحديد نوع المقاولاتية النسوية بشكل كبير بواسطة العلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يعتمد العديد من المشاريع على التعاون والمشاركة مع أفراد الأسرة أو الأقارب في عملية التجهيز والتسيير.
- معظم النساء المقاولات اللواتي تمت مقابلتهن هن في العقد الثالث من العمر، ويعود ذلك جزئياً إلى التشجيع الضمني من الأسرة والأقارب لفتح مشاريع حرفية.
- يظهر من خلال المقابلات أن المرأة الحرفية المقاولة تمتلك المؤهلات الشخصية اللازمة لتولي مسؤولية مشروعها دون الحاجة إلى المشاركة الوراثية أو القرابية.
- بالإضافة إلى المهارات الإدارية، تتميز المرأة الحرفية بقدرتها على الإبداع والفن، وتظهر هذه القدرة بشكل واضح في مشاريعها الحرفية.
- تتميز المرأة الحرفية بقدرتها على تقسيم المسؤوليات بشكل مناسب داخل مشاريعها، مما يساهم بشكل كبير في نجاحها في إدارتها بكفاءة. هذا التقسيم الفعال للمسؤوليات يعزز من القدرة على التنظيم والتنسيق بين مختلف الأنشطة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتجنب الفوضى. قدرة المرأة الحرفية على تحديد المهام وتوزيعها وفقاً لمهارات الأفراد يساهم في استغلال الموارد البشرية بشكل أمثل، ويعزز من الشعور بالانتماء والمسؤولية لدى جميع أفراد الفريق. هذه الحركية تعزز من فعالية العمل الجماعي وتؤدي

إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة. علاوة على ذلك، هذا النهج في الإدارة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على رضى العملاء، حيث يتم تلبية احتياجاتهم بكفاءة وفي الوقت المحدد. كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في تعزيز النشاط المقاولاتي النسوي من خلال تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية والاستدامة.

- يختلف المسار التعليمي والأكاديمي بين امرأة حرفية وأخرى، حيث يمتلك معظمهن مستوى تعليمي متوسط بالإضافة إلى تكوين مهني في مجال الحرفة. يؤثر هذا العامل بشكل كبير على النشاط المقاولاتي النسوي بعدة طرق. المستوى التعليمي المتوسط والتكوين المهني يعززان من المهارات التقنية والعملية اللازمة لإدارة المشاريع الحرفية بفعالية، مما يتيح للمرأة الحرفية تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة، ويزيد من قدرتها على المنافسة في السوق المحلي. التعليم المتوسط والتكوين المهني يسهمان أيضًا في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرارات المستقلة، حيث تكون المرأة التي تمتلك خلفية تعليمية متوسطة وتدريب مهني أكثر استعدادًا للتعامل مع التحديات اليومية للمشاريع المقاولاتية، مثل إدارة الموارد، والتسويق، والتفاعل مع العملاء، مما يزيد من فرص نجاحها في المشروع الحرفي ويعزز من استدامته. التنوع في المسارات التعليمية والأكاديمية بين النساء الحرفيات يؤدي إلى تبادل خبرات ومعارف متنوعة، مما يعزز من ثقافة التعاون والمشاركة بينهن، ويساهم في تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة لإدارة المشاريع، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات. المستوى التعليمي المتوسط والتكوين المهني يمكن أن يكون لهما تأثير إيجابي على تطوير العلاقات مع المؤسسات الداعمة والممولة، حيث تكون المرأة الحرفية قادرة على التواصل بفعالية أكبر مع هذه الجهات، وفهم المتطلبات والإجراءات اللازمة للحصول على الدعم المالي والفني.

6. خاتمة:

تُظهر النتائج المستخلصة من هذا البحث أن الشأن العام السوسيولوجي يتطلب منا جميعًا توجيه جهودنا لفهم البيئات العمالية والعملية داخل المؤسسات الناشئة، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الحرفي النسوي. لقد أصبح الاهتمام المتزايد من الحكومات والمجتمعات وأصحاب رؤوس الأموال بفئة النساء العاملات في المجالات الحرفية ضرورة ملحة تسلط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة. إن الاعتراف بالدور الريادي للمقاولات النسائية في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق النمو الاقتصادي يعد أمرًا جوهريًا، ويعكس تحولًا عميقًا في الأنماط التقليدية للعمل والمجتمع.

يبرز البحث أيضًا أهمية التركيز على التحولات الاجتماعية والثقافية التي تمر بها المرأة الحرفية، والتي تُعَد محورًا أساسيًا لفهم كيفية تطور دورها في عالم العمل. من خلال استعراض المسارات التي تسلكها هؤلاء النساء، يتضح أنهن يواجهن تحديات فريدة تتعلق بالهيمنة الذكورية والقيود الثقافية، لكنهن في الوقت ذاته يعكسن مرونة وقدرة على الابتكار والمبادرة. فكلما تزايد الوعي بأهمية النوع الاجتماعي في هياكل العمل، زادت الفرص أمام النساء لتعزيز دورهن ومساهمتهن في المجالات الحرفية.

كما أننا بحاجة إلى تعزيز المناهج التعليمية والتدريبية التي تأخذ في اعتبارها الفروقات بين الجنسين وتساعد في تيسير مشاركة المرأة في الحرف الميدانية. إن وجود سياسات داعمة تعزز من فرص النساء في تطوير مهاراتهن وتوسيع نطاق أعمالهن يعد خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. لذا، فإن هذه الدراسة لا تقتصر فقط على تقديم معلومات حول واقع الحرفيات، بل تدعو أيضًا إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية تدعم تمكين المرأة وتعزز من مكانتها في المجتمع.

في الختام، إن الحرف النسائية في مستغانم، وما تحمله من طموحات وإبداعات، ليست مجرد أرقام أو أنشطة اقتصادية، بل هي قصص حياة تعكس روح التحدي والإرادة. يتعين علينا جميعًا العمل على دعم هذه الفئة الهامة، من خلال توفير بيئة ملائمة تتيح للنساء الحرفيات الابتكار والتقدم، ما سيساهم في إحداث تغيير إيجابي

على مستوى المجتمع ككل. إن الاستثمار في المرأة الحرفية هو استثمار في المستقبل، وهو ما يجعل من واجبنا جميعًا أن نسعى لتحقيق المساواة وتمكين النساء في جميع المجالات، لنبني مجتمعًا أكثر شمولًا وتنوعًا.

قائمة المراجع:

1. التايب, ع. (2011). النوع وعلم اجتماع المؤسسة. مصر: منظمة المرأة العربية.

2. بدراوي , س. (2015). ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م دتخصص علم اجتماع التنمية البشرية , جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر.

3. بوحجر , ر., & فلاق, م. (s.d.). دور الجمعيات النسوية في تمكين المرأة من العمل المقاولاتي كآلية للمساهمة الاقتصادية في الجزائر / جمعيتا AME / SEVE أنموذجا. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف, الجزائر.

4. حامد كريم حمداوي. (2013). الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري –دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي. العراق: جامعة الكوفة.

5. حمزة لفقير . (2009). تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة - دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والصناعات سطيف . شهادة ماجستير في علوم التسيير «فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، جامعة بومرداس، الجزائر.

6. صورة المرأة في التراث الشعبي: مقاربة أنثروبولوجية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 10, 2024، من الثقافة الشعبية: https://folkculturebh.org/ar/?issue=45&page=article&id=862

7. فهم النوع الاجتماعي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 10, 2024، من nswya.info: https://nswya.info/articles/%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8

%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A
8. محمد سليم قلالة. (2013). المقاولة النسائية: إطار نظري ومفاهيمي، المقاولة وريادة الاعمال النسائية في العالم العربي قيادة تنمية . أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، 2. الجزائر.
9. نيكوليان, & سينار . (2007). لإدراج النوع الاجتماعي في منظمتك الغير الحكومية. (ن. سليمان , Trad.) لبنان: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.

المقاولاتية في الجزائر: النشأة والتطور.

Entrepreneurship in Algeria: origins and development

أد. الحاج بلهواري / جامعة الجزائر مستغانم

د.خيرة عمور/ جامعة الجزائر مستغانم

ملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية: إلى عرض المسار التاريخي لتشكل الظاهرة المقاولاتية في الجزائر

قصد الاحاطة بمختلف المراحل التأسيسية لهذا المفهوم في المجتمع الجزائري، الذي يتفرد بخصوصية تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى.

ومن خلال عرضنا للتجربة الجزائرية في مجال المقاولاتية خلصنا الى أن: نية العمل على تجسيد هذه الفكرة قفزت على قواعد أساسية وضرورية لتنفيذها بما يتوافق وشروط نجاحها من وجهة سوسيواقتصادية، بحيث كان التركيز منصبا على العوامل المادية والمراسيم القانونية والسياسية في مقابل إغفال العوامل الإجتماعية والثقافية، وهو ما صعب من مهمة نحاج الرهان المقاولاتي في بلادنا.

الكلمات المفتاحية: البرجوازية، الدولة المقاول، المؤسسة العمومية، القطاع الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية.

Abstract:

Through this research paper, we aim to present the historical path of the formation of the entrepreneurial phenomenon in Algeria.

In order to cover the various foundational stages of this concept in Algerian society, which has a unique characteristic that distinguishes it from other societies.

Through our presentation of the Algerian experience in the field of entrepreneurship, we concluded that: The intention to work on embodying this idea jumped on basic and necessary rules for its implementation in accordance with the conditions for its success from a socio-economic point of view, so that the focus was on material factors and legal and political decrees in exchange for ignoring social and cultural factors, which is What made the task of Najaj Contracting in our country difficult.

Keywords: bourgeoisie, state contractor, public institution, Private sector, small and medium enterprises , entrepreneurship.

مقدمة:

ظهر مفهوم المقاولاتية لدى الاقتصاديين في القرن السابع عشر، فيما عرف توسعا وانتشارا في القرن العشرين نظرا لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغرب. إلا أن تداول المفهوم في البيئة المحلية واهتمام الدولة الجزائرية بنشر الفكر المقاولي ليس ببعيد الأمد حيث بدأ التركيز على نشر المفهوم لدى الشباب الجزائري بدرجة أكبر نهاية التسعينات من خلال الخطابات السياسية والأكاديمية التي بات تركيزها منصبا على انشاء مشاريع ناشئة للحد من بطالة الجامعيين، إلى جانب خلق مؤسسات تكوينية تعمل على ترقية وتطوير المقاولاتية تحت اشراف مكونين ومختصين في المجال المقاولي، وهو ما يؤكد على أهمية ودور المقاولات في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع النسيج الاقتصادي للبلاد في مختلف المجالات والنشاطات المهنية.

وفي ذات الصدد يشير مفهوم المقاولاتية حسب المختصين؛ إلى ذلك المركب من الكلمتين: مقاول ومقاولة بمعنى؛ فاعل أوجد فعل المقاولة، أو بتعبير آخر هي الاشارة إلى تلك العلاقة التي يكون فيها المقاول أو صاحب المشروع الناشئ مالكا، ومسيرا في ذات الوقت لمقاولته التي تضم بدورها قوى انتاج، ووسائل إنتاج تتفاعل فيما بينها بهدف تحريك العملية الانتاجية، أو الوصول إلى مستوى أداء معين يتم من خلاله تحقيق منفعة أو ربح مادي.

وقصد فهم السيرورة المقاولاتية بشكل معمق في الجزائر لابد من تتبع مسارها التاريخي بشكل مفصل، وهو ما نهدف إليه من خلال بحثنا هذا الذي سنركز فيه على: البدايات الأولى للمفهوم في الجزائر من خلال عرض الاطار التاريخي لهذه الظاهرة: السوسيواقتصادية قصد تأطيرها زمانيا والتركيز على أهم الخصائص التي ميزت كل مرحلة عن سابقتها.

وهذا قصد الاجابة على سؤالنا البحثي مرتكزين في ذلك على قراءات نظرية مبنية على الطرح والتأويل السوسيولوجي، وعليه نطرح السؤال التالي:

-كيف تشكلت الظاهرة المقاولاتية في الجزائر، وما هي مميزات المراحل التطورية التي أسست لما يعرف بمفهوم المقاولاتية اليوم؟

المسار المقاولاتي في الجزائر:

مر المسار المقاولاتي في الجزائر بعدة مراحل واكبت التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري قبل الإستعمار الفرنسي إلى غاية اليوم، وفيما يلي تفصيل لمختلف المراحل التي أدت إلى تشكل الظاهرة المقاولاتية في الجزائر.

العهد العثماني: نظام الخماسة (1819-1830)

توسعت أطماع الدولة العثمانية، التي تجاوزت حد الحماية من الغزو الإسباني للجزائر إلى احتلال تركي عمر طويلا طمعا في خيرات البلاد التي سيطرت عليها الأرستقراطية التركية (الدايات والعسكريين)، وساعدهم في ذلك أرستقراطية محلية (قبائل المخزن) كلفت بجمع الضرائب، وعلى هامشها تشكلت برجوازية مكونة من تجار وصناع أغلبهم من المغاربة واليهود، لكنها بقيت تحت السيطرة التركية (بن أشنهو، 1979، صفحة 27) التي هيمنت على السوق الخارجية والمحلية، وقيدتها لتبقى في شكل نشاطات حرفية جعلت الاقتصاد الجزائري هشا ضعيفا، ومحصورا في طبقة من الملاك العقاريين الذين لا يملكون الروح الصناعية (هيشور، صفحة 206) ومجموعة من الفلاحين الذين باعوا قوة عملهم للبايلك، الذي ملك النوع الأخصب من الأراضي المنسوبة إليه» أرض البايلك» حيث كلف الفلاحون (الخماسون) بزراعتها

مقابل حصولهم على خمس 5/1 الإنتاج كأجر لهم (بن أشنهو، 1979، صفحة 27)، بالإضافة إلى أرض «العزل» التي تمنح للقبائل المخزنية شرط مبايعتها» للباي»، و»أرض الحبوس أو الأوقاف «هي التي وهبت للمساجد والزوايا (بدوي، صفحة 4)، إلى جانب أرض «العرش «التي ملكتها عائلات عرقية مارست عليها الزراعة والرعي لدفع ضرائبها» للباي» (بن أشنهو، 1979، صفحة 18)، كما طبقت ضرائب أخرى على المحاصيل والمواشي والسوق (بن أشنهو، 1979، صفحة 34)كمحاولة من الحكم التركي لجعل القبائل منتجين منفصلين عن وسائل الإنتاج (بن أشنهو، 1979، صفحة 39).

مرحلة الإستعمار الفرنسي: سيطرة البرجوازية الغربية:

بعد حصول فرنسا على امتيازات من الدولة العثمانية باشرت دخولها للجزائر ببسط نفوذها، واستنزاف خيرات البلاد، كبداية لسياستها القمعية التي جاءت على مرحلتين:

- **المرحلة الأولي من (1830-1870):** تميزت بتفويض ملكية الجزائريين لتجسيد الاستيطان باستخدام القوة التي شرعنت بمراسيم تبيد الملكية الجماعية بهدف القضاء على الطبقة الفلاحية، وهو ما يؤكده تقرير صادر عن لجنة تحقيق في الإدارة الكولونيالية 1833: »لقد شرعنا في استعمال قوتنا من خلال ... مصادرة ملكيات خاصة دون تعويض يذكر ... ويخلص التقرير إلى أننا مقتنعون بأنه لا وسيلة لمنح الأرض لمزارعينا إلا بنزعها من الجزائريين« (النوي، 2010، صفحة 107)، فقد اعتبرت فرنسا أن سبيلها في استعمار الجزائر هو ترسيخ للملكية الفردية من خلال القضاء على الملكية الجماعية، وهو ما تم تدعيمه بقرار مجلس الشيوخ الصادر 1863 (بن أشنهو، 1979، الصفحات 57-58) والقاضي بتوزيع 880000 هكتار من الأراضي على المعمرين (بن أشنهو، 1979، صفحة 81)، كما تم تصفية كل آليات التضامن الإجتماعية عبر ميثاق المؤسسات الخيرية وأراضي الحبوس في مرسوم 1830 (النوي، 2010، صفحة 108)، حيث تم من خلاله القضاء على الزوايا باعتبارها مؤسسات خيرية (مقاولة اجتماعية) تمنح أصحاب المحاصيل الجيدة من الجزائريين قروضا، ولم تكتف فرنسا بتجريد كل مالك

محلي لملكه وواصلت سياستها لطمس الهوية الجزائرية عبر سياسات التنصير والتجهيل والتفقير التي انتهجتها (النوي، 2010، صفحة 210).

وهي خطوة مهمة ساهمت في تفتيت الوحدات الإجتماعية التقليدية، التي نتج عنها تقسيم في الامتدادات الجغرافية بعد تقسيم المناطق الحضرية الكبرى إلى ثلاث مناطق قصد خلق التمييز الثقافي العرقي، حيث تم إسكان الأوربيين في المدن، والأقلية منهم في مناطق مختلطة، فيما وضعت المناطق العربية تحت سيطرة الحكم العسكري وافتقرت للخدمات (بدوي، صفحة 5) مع فرض ضرائب عليها، في مقابل منح تسهيلات كبيرة للراغبين بالاستقرار في الجزائر من المعمرين (النوي، 2010، صفحة 108). وهكذا احتكر المستوطنون نسبة 98% من الورش. (قوجيل، 2016، صفحة 134)

- **المرحلة الثانية (1870-1954):** صاحبها تطور في الرأسمالية التجارية والمالية والصناعية في فرنسا، وهو ما زاد حاجتها لاستنزاف خيرات مستعمراتها بما فيها الجزائر (النوي، 2010، صفحة 106) فبعد الضغط السياسي، الإداري والقانوني التعسفي الذي ضرب الملكيات ذات الطابع الجماعي (أرض العرش، الأوقاف، أراض البايلك، وأراضي الجزائريين) (بهلول، 1999، صفحة 23) صدرت قرارات ألغيت بموجبها ملكية الفلاح الجزائري لأرضه من خلال قانون مصادرة الأراضي (شنافي، 2010، صفحة 209)الذي منح ملكية الأرض للمعمرين، ليتحول الفلاح الجزائري إلى مجرد حاصد لأرضه (شنافي، 2010، صفحة 21)فقد بات مغلوبا على أمره في علاقات الإنتاج، ومستغلا في جهده فحتى العامل الفرنسي شكل الطبقة الكادحة الأعلى حظا منه (بهلول، 1999، صفحة 87).

وهكذا نشأ قطاع المعمرين الذين شكلوا برجوازية استطانية، بينما بقيت نسبة قليلة من الجزائريين في النشاط الزراعي (الحبوب، الأشجار، وتربية المواشي) على أراض بور، مع بعض الصناعات التحويلية الزراعية للزيتون والدباغة في ظل انعدام وسائل الإنتاج باستثناء أدوات تقليدية بسيطة، وهو تضييق هدف إلى القضاء على البرجوازية المحلية الصغيرة التي كانت تمارس صناعات تقليدية (بوجمعة، 2016، الصفحات 166-167)تم تدميرها عبر قانون المهنة 1868 الذي سعى إلى القضاء على

إعادة إنتاج النظام الحرفي بحرمانه من المواد الأولية من خلال رفع سعرها (بن أشنهو، 1979، صفحة 244)

جميعها عوامل، تسببت في بقاء البرجوازية المحلية تحت نظام الخماسة (الفلاحون والفقراء)، ولم تتطور نظرا لارتفاع تكلفة العقار عليها الذي خفض في المقابل على المعمرين بل ومنح لبعضهم الآخر مجانا، وهو ما نتج عنه ركود للبرجوازية المحلية (بن أشنهو، 1979، الصفحات 272-274) حيث بلغ عدد المالكين الجزائريين سنة 1930 حوالي 1338770 في حين بلغ عدد الملكيات 617544 وهو فرق شاسع بين عدد المالكين المرتفع على الملكيات الموجودة، ما فرض خضوع البرجوازية المحلية الصغيرة للبرجوازية الفرنسية (بن أشنهو، 1979، الصفحات 275-276)مما أدى لتفاوت بين البرجوازيات التي تشكلت في الجزائر من حيث الملكيات، والصلاحيات.

أشكال البرجوازيات في الجزائر المستعمرة:

فرض الوضع الجزائري تشكل ثلاث أنماط من البرجوازيات المتفاوتة من حيث الامتيازات المحصل عليها هي:

- البرجوازية العقارية الكبرى: يمثلها كبار العقارين الأوربيين الذين يملكون أكثر من 100 هكتار (حمضيات كرمة حبوب)، ويحتكرون حوالي 80% من الأراضي، مستخدمين في ذلك مال الدولة لإنجاز الأعمال وتمويلها وشراء الأجهزة اللازمة لها، كما تعتمد وسائل حديثة وعمال مأجورين دائمين ومؤقتين للاستثمار في الزراعة، وهو ما مكنها من الانفتاح على السوق العالمية، ووسع نفوذها الذي ساعدها في الضغط على وسائل الإتصال والصحف بالإضافة إلى سيطرتها اقتصاديا وسياسيا، وقد نمت في ظلها برجوازية محلية سيطرت جزئيا على الإقتصاد واستفادت من دعم مالي فرنسي كونها متحالفة مع المستعمر.
- البرجوازية الوسطى: تشمل جزائريين يملكون بين 10 و50 هكتار ليس لها أي سيطرة على نظام الأسعار.
- البرجوازية الريفية الصغيرة: تمثل مجموعة من الفرنسيين يملكون ما دون 10 هكتارات لإنتاج السلع حول المدن الكبرى، تشتري أراضي الجزائريين وتستأجرها

وتستخدم عمال مزارعين، إلى جانب فئة من المالكيين الجزائريين - برجوازية صغيرة-الذين يسعون للعيش منها بزراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وقد فرضت عليها ضرائب زيادة عن إعالتها لأفراد العائلة الممتدة، مما دفع الأبناء لبيع قوة عملهم إلى الأجانب أو البرجوازية الوسطى أو المهاجرة في المدن أوفي الخارج، كما ابتعدت هذه البرجوازيات عن المصالح الإقتصادية والسياسية، بحيث سعت البرجوازية الوسطى إلى مراكمة رأس المال، فيما سلبت الملكية من البرجوازية الصغيرة تدريجيا (بن أشنهو، 1979، الصفحات 293-296).

وهكذا ازدهرت البرجوازية الاستيطانية بعد احتكارها للتجارة الداخلية والخارجية بنسبة 75% منها 28% في الصناعة (بوجمعة، 2016، صفحة 167). وفي ذات السياق أقر كتاب فرنسيون تناولوا الفئات المجتمعية للجزائر أثناء الإستعمار منهم:» غوتيه» E .Gautier 1929 »بأن الجزائر هي بلد سكنها حوالي خمسة ملايين من الفلاحين الأهالي مطوقين بـ ثمان مئة ألف برجوازي أوروبي (بولكعيبات، 2000، صفحة 78)، «وهي شهادة تؤكد سيطرة البرجوازية الغربية على البرجوازية المحلية التي مارست حرفا بسيطة تسد حاجات بيولوجية فقط، ومع ذلك تم القضاء عليها من طرف الإستعمار.

مرحلة ما بعد الاستقلال:

عرف الإقتصاد الجزائري عدة تجارب تنموية، منذ الإستقلال إلى غاية اليوم، حيث كانت البداية مع مرحلة التسيير الذاتي، لتتعاقب بعدها مراحل أخرى في ظل التخطيط المركزي الذي شل من حركية المؤسسة العمومية والخاصة، وهو ما فرض التوجه نحو اقتصاد السوق الذي سمحت فيه الدولة بتشكل القطاع الخاص كدعامة للقطاع العام وهذا ما نتناوله في الفقرات التالية:

مرحلة الإستقلال كبداية للتسيير الذاتي:

عاشت الجزائر المستقلة مرحلتين لبناء الدولة الحديثة؛ بدأت **المرحلة الأولى من (1962-1967):** اهتمت بحل المشاكل الإجتماعية التي خلفتها الحرب من خلال؛ مواجهة العجز المالي، ومحاولة إصلاح المؤسسات الاقتصادية المخربة، واسترجاع الأموال المهربة، والخزائن المالية المنهوبة، وتعويض الإطارات الفنية الادارية الأجنبية

المبعدة (بهلول، 1999، الصفحات 70-71)وهي تكلفة حرب أثمرت الحرية، مقابل تفكك في التركيبة الاجتماعية وتشوه في البنية الاقتصادية جراء شغور الورش الصناعية التي كانت ملكا للمستوطنين، وبرحيلهم تربص بها العمال الجزائريين قصد تشكيلهم لبرجوازية صغيرة، لكن سرعان ما اصطدمت بقرار مصادرتها باعتبارها إرث اقتصادي تابع للدولة التي سعت لكسر كل مبادرة فردية تعيد أثار الرأسمالية الاستغلالية، متخفية في ذلك وراء حجة تنظيم الاقتصاد الوطني لتغطية رغبتها في ترسيخ إيديولوجية: «الدولة المقاول» الذي له صلاحية التسيير والتحكم في كل مفاصل السلطة؛ سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا مستقبلا (الرياشي وآخرون، 1999، صفحة 327).

فانتهجت بذلك»نظام التسيير الذاتي»Autogestion وفقا لمراسيم مارس وأكتوبر 1963 (بهلول، 1999، صفحة 34)التي جعلت الفرد الجزائري سيدا في الورش والمصانع التي لم تكن تربطه بها أية صلة بالأمس القريب، حيث كان مجرد عبد مستغل من طرف المستوطنين، لكن حماس الدولة المستقلة أوهمها فأوهمته بدورها بأنه قادر على صنع المعجزات، كقدرته على تسيير المصانع الإنتاجية بعيدا عن الدراية العلمية بالتقنية والأساليب الإدارية والمبادئ الاقتصادية، وهو ما أدى بها إلى الإبقاء على المؤسسات الكبيرة تحت سلطتها كونها لا ترغب في إبراز سيطرتها الكلية، ولا بإطماع الشعب بأحقيته في التسيير، وهي لعبة سعت من خلالها الدولة إلى احتواء الشعب وإقناعه بدورها البطولي في تولي شؤون البلاد كلها (بهلول، 1999، صفحة 41).

فرسخت بذلك ثقافة اللاعقلانية لدى العمال وغموضا في الأدوار، حيث لم يعد العامل البسيط يعرف أنه مجرد عامل منفذ، أو مسير قائد فالفرد الجزائري أصبح في صراع مع نفسه بين الخطاب الوهمي الذي يعتبره معجزة، وبين واقع مقزم للعمال الذين كان عددهم كبير جدا في ذات الوقت، وهو ما أدى إلى التخلي عن التسيير الذاتي (طيبي، 2006، صفحة 199). وفتح المجال أمام مرحلة أخرى تميزت بتبني أسلوب التخطيط كمرحلة جديدة لتحقيق التنمية الوطنية في ظل النظام الاشتراكي الذي تم تطبيقه سنة 1967 (بهلول، 1999، الصفحات 70-71).

المرحلة الإشتراكية؛ ترسيخ فكرة الدولة المقاول:

أدى ضعف الطبقة الرأسمالية في الجزائر التي مثلت 2.5 % من القوى العاملة البرجوازية المرتبطة بالرأس مال الأجنبي الذي مثل الطبقة الصناعية والخدمات في الزراعة (بهلول، 1999، صفحة 99)،إلى التوجه نحو الاشتراكية بعد ما تأثرت العلاقات الطبقية بالتوجه الإيديولوجي للسلطة السياسية المهنية، ليتم الإعلان عنها في ميثاق طرابلس 1962 (بدوي، صفحة 7) الذي أكد على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني وتأكدت مرة أخرى في ميثاق الجزائر 1964 الذي شدد على الدور الحيوي للتخطيط في تنفيذ المهام الاقتصادية لبناء الاشتراكية حيث نص على ما يلي: »إن تنمية البلاد متوقفة على التخطيط وهذا الأخير مدعو إلى القضاء على التخلف المتراكم« (بهلول، 1999، صفحة 35)، كما نص على إلغاء الملكية الخاصة، وهذا قصد سيطرة الدولة على قطاعات الزراعة، الصناعة والتسيير (هيشور،، صفحة 207).

واستمر التأكيد الاشتراكي في مواثيق ومناسبات أخرى منها؛ الميثاق الوطني 1976 وتوصيات المؤتمر الخامس 1983، ثم الميثاق الوطني 1986 (بهلول، 1999، صفحة 89)، كما نادى بذلك بيان أول نوفمبر وبيان الصومام 20 أوت 1956 اللذين رفضا فكرة الرأسمالية باعتبارها مرادف للاستعمار من جهة، وبهدف استمالة الشعب نحو الاشتراكية نظرا لتعاطف الدول الاشتراكية مع الثورة الجزائرية من جهة أخرى، كما تم إغراء الفرد الجزائري بشعار العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروات والتضامن الاجتماعي (بهلول، 1999، صفحة 98).

ليتواصل النضال الاشتراكي بعد تولي «بومدين» الحكم 1965، أين ظهر ذلك في خطاباته 1965، و1973 التي مجدت الاشتراكية (الرياشي وآخرون، 1999، الصفحات 328-327) لتستغل بذلك الدولة الحزب الواحد والجيش لفرض سيطرتها، إلا أنها تلقت مقاومة من تنظيمات البرجوازية الصغيرة المبعدة الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم (الرياشي وآخرون، 1999، صفحة 378).

وبهدف إسكات الفئات المبعدة -البرجوازية الصغيرة- تم إشراكهم في مختلف مناصب الدولة باسم التنمية كمحاولة لإبعاد القطاع الخاص وبداية لتجذر القطاع

العام، خاصة بعد ما أزالت السلطة الجديدة عن طريقها كلا من قادة الحرب ورجالات الثقافة التقليدية (حيدوسي، 1997، صفحة 17)، ليتمركز التسيير في يد الدولة برقابة مباشرة من الرئيس الذي كلف تكنوقراطيات صناعية مكونة من كوادر أهلتهم خبرتهم السابقة في شركات أجنبية مؤممة، بحيث سيطروا على قطاع المحروقات، والتجهيزات والمواد الأولية والاستثمارات الكبرى، بفضل علاقاتهم الإدارية التي مكنتهم من توزيع الأسواق والتنظيم التجاري وتحديد الأسعار، والتوظيف وتوزيع المكاسب الإجتماعية على العمال (حيدوسي، 1997، الصفحات 23-24)

ومنذ ذلك الحين (1965) صارت حركة مركزة الاقتصاد وتمركز فعاليته في قبضة الشركات الوطنية خاصة الصناعية منها لا تقهر (حيدوسي، 1997، صفحة 42)، كونها محتكرة من طرف السلطة العليا في البلاد التي كانت تتخذ القرارات الحاسمة في قيادتها متجاوزة في ذلك المستويات التراتبية للتنظيم الإداري بحصر مهام الإطارات المسيرة في عمليات تنفيذ القوانين والقرارات، كما هي دون فهمها في بعض الحالات، وهو حال منع العامل من إقامة علاقات تعاون مع المسيرين من أجل كسب معايير جديدة تحتكم إلى العقلانية الصناعية والتعاون مع الفئات المهنية لرفع إنتاجية العمل داخل» الورش» Contremaitres التي تتطلب بدورها تكوينا للإطارات وتدريبا للعمال لتعلم مهارات القياد واكتساب أساليب وطرق عملية جديدة، وهو ما لم تعره المؤسسة الجزائرية أي اهتمام ضمن إستراتيجيتها التي أغفلت تعبئة مواردها البشرية، وراحت تركز على استحداث الآلات، الوسائل، والمعدات التكنولوجية (عنصر، 2005، صفحة 38)

جميعها عوامل ساهمت في توريث سلوكات لا عقلانية لدى المسيرين والعمال، ما جعل مؤسسات الدولة تدور في حلقة مفرغة بعيدة كل البعد عن تحقيق الغايات الإقتصادية والمتطلبات التنموية، وهو ما تعكسه ثقافة التسيير التي طبعت بها المؤسسة الجزائرية.

ثقافة المسير/المقاول:

يبدوا أن نقل الفرد الجزائري من واقعه الريفي، وطابعه الجمعي المشبع بثقافة تقليدية بسيطة، إلى عالم الصناعة والتحديث المعقد دون سابق إنذار ولا تنشئة

صناعية قبلية أو بعدية إذا ما استثنينا التدريب على بعض المهارات التقنية للتعامل مع الآلة، كلف الدولة الجزائرية وبالأخص مؤسساتها العمومية والخاصة في وقتنا الراهن الكثير، لعل أهمها ما مس ثقافة العمل السلبية المتوارثة لدى الفرد الجزائري الذي بات يربط منصبه بالمكانة الإجتماعية والتباهي، وتحقيق المكاسب الشخصية.

فبعد الظروف الصعبة التي انطلق فيها التصنيع، خاصة ما تعلق بضعف البنية التحتية وغياب في التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني، وفي وسائل جمع المعلومات والبيانات التي تسببت في نقص عقلنة التسيير لدى المسير في المؤسسة العمومية، ليجد نفسه في عالم متغير باستمرار وغير واضح تتخذ فيه قرارات هامة متعلقة بالمؤسسة دون إشراكه أو منحه فرصة للمبادرة الفردية (بشاينية، 2003، صفحة 94)، ناهيك عن افتقاره _المسير_ لمهارات: التخطيط، التنسيق والالتزام من الناحية التنظيمية فالولايات والبلديات لم تكن تأخذ أي قرار دون استشارة هيئة التخطيط التي تسجل العملية الاستثمارية، ما جعل قرارات التخطيط إلزامية على المؤسسات الوطنية والوزارات والجماعات المحلية فقط (بهلول، 1999، الصفحات 107-109).

وهو ما وسع نطاق التصديق المسبق من خلال: تطبيق قرارات إدارية من طرف سلطة الوصاية باعتبارها جهاز أعلى مختص مع احتمال التصديق عليها بشكل بسيط أو استبدالها أو إبطالها كتدخل سياسي غير موضوعي في الغالب من الناحية الإقتصادية، مما شكل عامل قهر للمسير أثناء عمله حيث أصبح دوره آلي مقتصر على تنفيذ الأوامر والتعليمات لا غير فالقرار محتكر خارج المؤسسة، وهناك حالات قد تأخذ وقتا طويلا للمصادقة مما يؤدي لتفويت فرص مهمة على المؤسسة فتخسر بذلك سوقا أو استثمارا مربحا ...الخ، جراء عدم تدخل مسير المؤسسة العامة فتدخله أو محاولة مقاومته لقرارات الوصاية قد يكلفه خسارة منصبه، وهذا ما قضى على روح المبادرة وولد الملل والتنفر من الذهاب إلى المؤسسة التي أصبحت مجرد مكان لقضاء يوم من العمل الروتيني حرصا على عدم ضياع المنصب، وبعيدا عن المخاطرة بالمكانة في مقابل الخضوع لأوامر الجهة الوصية دون اهتمام بنجاح المؤسسة أو إفلاسها (بشاينية، 2003، صفحة 94).

وهذا لا يبدو غريبا؛ لأن عزيمة النمو والتطور قتلت في المسيرين، في الوقت الذي تعاظمت فيه رغبتهم بالحصول على مزايا شخصية، ورثوها لعمالهم من خلال بعض الممارسات والعقليات كالجهوية، واللامبالاة بالأجهزة ووسائل التسيير الحديثة أونظرياته كالبحث التطبيقي والإدارة بالأهداف، والتسيير التوقعي المستقبلي وأشكال تنظيم العمل المعاصرة (بشاينية، 2003، صفحة 97).

التسيير الاشتراكي وثقافة العامل:

غير بعيد عن النسق المؤسساتي الذي يحوي الموظف أو العامل الذي اكتسب بدوره سمات لا مهنية كإحدى تبعات ورواسب المرحلة الاشتراكية، التي أدت إلى تضخيم الذات، حتى إن مجموعة من العمال حسب «عدي الهواري» باتت ترفض تنقلها في الشاحنة بملابس العمل نهارا إلا بعد ارتداء ملابس جديدة، لأنهم سيدخلون إلى المدن وهم بذلك يتصرفون مثل: السيد ويريدون من الآخر أن يراهم كذلك فهم يرفضون صورتهم الأصلية (كعمال) ويخجلون من هويتهم المهنية (طيبي، 2006، صفحة 201).

ومن جهتهم يختلف المستخدمون الأجراء المنفذون عن المستخذمين أصحاب القرار حيث يوجد ضمنهم؛ من يعمل وهم قليلون يبحثون عن السمعة والمكانة، ومنهم من يأتي للعمل وهم كثر يحضرون لإظهار وجودهم الفعلي في المؤسسة (بشاينية، 2003، صفحة 95)غير مبالين لسلوكاتهم التي شوهت صورة المؤسسة العمومية واستخفت بالتنظيم ولوائحه، ما أدى إلى تراجعها اقتصاديا، اجتماعيا، ومهنيا لأن التوظيف فيها طبع باللاموضوعية القائمة على معايير الجهوية والمحاباة بحثا عن الولاء في مقابل مكاسب لا ترتبط بالنتائج المحصل عليها من المؤسسة، وهي عقلية موظف القطاع العمومي الذي عين بمقاييس بعيدة عن الأهلية والكفاءة، ما جعل المؤسسة العمومية مجرد مشروع إيديولوجي، أكثر منه اقتصادي رغم أهميتها في بناء الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر ضعف المخططات التنموية التي اعتمدت على استثمار الدولة، دون إشراك القطاع الخاص الوطني رغم دعمه ماديا خاصة قطاع الفلاحة؛ الذي عرف توزيعا للقروض وأشجار النخيل والأشجار المثمرة، الدواجن، والمواشي على الأفراد دون التحكم في توزيعها أو متابعتها، ليتم تهريب ما أمكن منها إلى الخارج هروبا من

التعاون مع قطاع الدولة (بهلول، 1999، صفحة 106)الذي يشكل قيودا على أصحاب المشاريع الخاصة مما حد من تطورها.

وفي المقابل يوضح التعمق في عوامل نجاح الدول بأن أغلبها تبنت القطيعة الجذرية مع النظام الاشتراكي ورموزه، وتبنت الأجندة السياسية للنظام اللبيرالي، وأسست ديمقراطية حقيقية أقصت الرموز الشيوعية والاشتراكية وحولتها إلى المعارضة، وهو ما لم يحدث في دول الجنوب بما فيها الجزائر، التي حافظت على رموز النظام الاشتراكي وعلى مواقعها الإستراتيجية في هرم السلطة مع تغيير جذري في الخطاب الذي لم يرفق بتغيير في الممارسة السياسية والاقتصادية، فتحول بذلك اشتراكيو النظام السابق إلى لبراليين معتدلين بفعل ضغوط البنك وصندوق النقد الدوليين (طيبي، 2006، صفحة 188) اللذين حدا من تأثير هذه الخطة تدريجيا بفتح المجال أمام توجه جديد تميز بلامركزية التخطيط في المرحلة الموالية التي جاءت كخطوة مفروضة لا مخيرة.

مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وبداية تشكل المقاولاتية في الجزائر:

أدت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول 1986 الذي أدى إلى زيادة حجم الديون الخارجية التي وصلت إلى 25.32 مليار دولار سنة 1989 (زغيب وعيساوي، 2003، صفحة 80)، ما خلف انكماشا في الاقتصاد الوطني، وسوءا في الأوضاع الاجتماعية، والإضرابات العمالية المطالبة بالاستقلال النسبي في عملية التسيير المالي والتجاري (حيدوسي، 1997، صفحة 98)، مظهرين في ذلك عداءهم ضد المسيرين بمنعهم من الالتحاق بمناصبهم ومواصلة العمل الإنتاجي بدونهم واتهامهم بالفساد والرشوة، حيث تم ذلك تحت قيادة تنظيمات نقابية للعمال (عنصر، 2005، صفحة 40).

لقد كشف هذا الواقع عن غياب المهام الاقتصادية في المؤسسة الجزائرية ما سبب إفلاسها، لتجد بذلك الحكومة التي رفضت الاعتراف بإخفاقها، وتحمل مسؤولية فشلها نفسها مجبرة على إعلان نيتها في التغيير من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها مرحلتي الثمانينات والتسعينات والتي سعت لإصلاح ما تم افساده في المراحل السابقة من خلال دعم المبادرات الفردية لأصحاب المشاريع المقاولاتية.

تجسيد فكرة المقاولاتية في الجزائر:

سعت الدولة الجزائرية إلى البحث عن برجوازية بديلة للنهوض باقتصادها؛ حيث تم ذلك بالسماح للأطباء والمهندسين والحرفيين بفتح مراكز خاصة، فيما عاد بعض المستفيدين من القروض والتسهيلات إلى الريف لخدمة أراضيهم، بينما انتشر في الحضر صناعات حرفية صغيرة كانت موجودة في السابق قبل الاشتراكية، استفادت من مشروع التنمية الصناعية، والتصنيع السريع (بولكعيبات، 2000، صفحة 84) الناتج عن اقتصاد السوق الذي تخلت من خلاله الدولة عن بعض قطاعات نشاطها بمشاركة الخواص والمستثمرين، حيث تأكد بإصدار الأمر رقم 95-92 المؤرخ في 1995/08/26 والمتضمن المجالات التي انسحبت منها الدولة (خميس، 2011، صفحة 205) إضافة إلى مختلف أجهزة الدعم والمرافقة المسخرة لمساعدة الراغبين في إنشاء مقاولات خاصة، كتوجه جديد لبناء الاقتصاد الوطني المرتكز على القطاع الخاص.

بحيث ارتبط النشاط المقاولاتي بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي عرفت نجاحا في الغرب، حاولت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلوغه فتبنت استراتيجيات هادفة لنشر الثقافة المقاولاتية في مخططاتها التنموية لتحسين اقتصادياتها.

ففي الجزائر على وجه الخصوص شهد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صدور عدة قوانين منها: قانون النقد والقرض 1990، تحرير التجارة الخارجية والأسعار الذي صاحبه انخفاض في العملة الوطنية، ثم صدور قانون الاستثمار في 1993/10/05 الذي هدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات انجاز العقود، تصريح التحويلات وتعزيز الضمانات، وقبلها في سنة 1991 أنشأت الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتحول سنة 1993 إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى ترقية وتنمية هذا النوع من المؤسسات، وبعد تعديلها وإضافة قطاع الصناعات التقليدية لها 2010 أصبحت تسمى بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ومنها المشاتل، المحاضن ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

أما حاليا فهي مدمجة مع وزارة الصناعة والمناجم (قوجيل، 2016، صفحة 136).

وهكذا استمر نضال الدولة في التكريس لاقتصاد السوق الحرة، بإصدارها لقانون الخوصصة 1995 الذي أنهى الإحتكار الكبير لمختلف القطاعات الإقتصادية من طرف الدولة، ومهد إلى الدخول في مرحلة جديدة محورها القطاع الخاص المحفز للمبادرة والمقاولاتية، لتتوالى بعده القوانين المحفزة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 20 أوت 2001 وتلاه القانون المعدل والمتمم رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تم بموجبه تخصيص مزايا كفيلة بتشجيع الاستثمار، كما أنشئ المجلس الوطني للاستثمار وبموجب هذا القانون أنشئ صندوق لدعم الاستثمار وتمويله، ونص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات، ومن ضمنها؛ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية حاليا)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (بن زاير، 2017، صفحة 6)، كما صدرت مراسيم سنة 2003 متعلقة بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل (قوجيل، 2016، صفحة 137).

خاتمة:

تأسيسا لما سبق عرضه في هذه الورقة البحثية يتضح لنا؛ بأن الفعل المقاولاتي في الجزائر يعود في تشكله إلى جذور قديمة، تباينت من حيث المفاهيم،الإيديولوجيات،وا لقوانين التي ساهمت في نشر ما يعرف بالفكر المقاولي في المجتمع الجزائري؛

حيث كانت البداية مع نظام الخماسة في العهد العثماني، ثم البرجوازية في المرحلة الاستعمارية،وصولا إلى فكرة الدولة المقاول،التي سعت إلى تغطية فشلها عبر جملة من الإصلاحات التي ساعدت على صناعة اقتصاد خاص تتحكم فيه الدولة من الناحية القانونية والمالية، للمحافظة على مكانتها كطرف مسيطر على المقاولين باعتبارهم يمثلون الطرف الخاضع لها، نظرا لمساهمتها في زيادة انتشار عدد المقاولات من خلال

دعمها المادي للمشاريع المقاولاتية عبر مختلف أجهزتها ووسائطها الداعمة والمرافقة لإنجاح سياستها الإقتصادية؛ الرامية إلى تحقيق الهيمنة الإقتصادية تحت شعار التنمية الوطنية.

رغم جهود الدولة المبذولة في صناعة قطاع خاص مرتكز في أساسه على المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، إلا أن إغفال أهمية ترسيخ فكرة الثقافة المقاولاتية التي تعتبر رهان حقيقي لنجاح أي مشروع مقاولاتي سيحول دون ذلك، لأن المقاولاتية ثقافة وتنشئة مسبقة قبل أن تكون مشروع اقتصادي، لذا لابد من العمل على تكييف القيم الثقافية المحلية مع قيم الاقتصاد الرأسمالي قصد ضمان نمو،تطور،وبقاء المشاريع المقاولاتية مستقبلا لدعم الاقتصاد الكلي للبلاد.

قائمة المراجع:

1. أحمد موسى بدوي. (بلا تاريخ). مراجعة في كتاب مغنية الأزرق نشوء الطبقات في الجزائر –(دراسة في الاستعمار والتغير الإجتماعي والسياسي 1980 . تم الاسترداد من 25https://www.b-sociology.com/12/2019 h19:42.
2. إدريس بولكعيبات. (2000). حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، عدد14، 2000، ص 78. منشورات جامعة منتوري قسنطينة(14).
3. أكرم بوجمعة. (2016). أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين،، جامعة بابل، العدد 02، 2016، ص 166. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية(02)، 166.
4. الجمعي النوي. (2010). المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر دراسة سوسيو سياسية. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
5. الرياشي، سليمان، وآخرون. (1999). الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. العياشي عنصر. (2005). تسيير الكفاءات: الاتصال والقيادة في المؤسسة، وهران-الجزائر: CRASC منشورات المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية

والثقافية.
7. خليل خميس. (2011). مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر . مجلة الباحث(09).
8. سعد بشاينية. (20 12, 2003). المؤسسات العمومية نهاية أسطورة: التشغيل السيئ بسلوك المسيرين. مجلة العلوم الإنسانية.
9. شهرزاد زغيب، وليلى عيساوي. (05, 2003). آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. مجلة العلوم الإنسانية (04).
10. عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي -1830 1962. (تر: مجموعة من الأساتذة) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
11. غازي حيدوسي. (1997).ا لتحرير الناقص. بيروت: دار الطليعة.
12. غوماري طيبي. (2006). الهوية في العمل في المرحلة الراهنة في المجتمع الجزائري .
13. ليندا شنافي. (2010). تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، دراسة تحليلية لنيل شهادة الدكتوراه علوم. جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
14. مبارك ؛ بن زاير, عبد الوهاب بن زاير. (06, 2017). الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ودورها في تحفيز المقاولاتية حالة ولاية بشار. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE.
15. محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
16. محمد قوجيل. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
17. محمد لمين هيشور. ( ). ثقافة المؤسسة والتغيير التنظيمي في المؤسسة الصناعية الخاصة الجزائرية،دراسة ميدانية بمؤسستي صرموك ومامي للمشروبات الغازية بسطيف.، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف، الجزائر.

الجامعة، المقاولاتية والمخاطرة الاجتماعية

University, entrepreneurship and social risk

أ د. زرقة دليلة / (جامعة وهران 2) & أ د. حسن عالي / (جامعة سعيدة)

«الغرض الرئيس للمؤسسة الاجتماعية هو تعزيز وتشجيع وإحداث التغيير الاجتماعي»

Marc J. Lane

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة العلمية الوقوف عند موضوع لا شك أنه يمثل عاملا أساسيا للتنمية، ورافدا من روافد الجامعة اليوم، في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية، والاحتياجات الفردية والجماعية، ومحاولة المؤسسات الجامعية البحث عن آليات جديدة، تحقق من خلالها تنمية اجتماعية مستدامة، تتمثل في تبني مشاريع مثل المقاولاتية والمؤسسات الناشئة والابتكار في ظل نظرية اقتصاد المعرفة.

إنَ الجامعة اليوم في أمس الحاجة لتوطين المقاولاتية الاجتماعية داخل محيطها، وترسيخ مبادئها ،وتحديد أهدافها، في إطار الديناميكية المتبعة في هذا السياق الاقتصادي والاجتماعي حيث أصبح رأس المال المعرفي ضروريا، والدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي كمنتجين للمعرفة الجديدة وكعوامل استراتيجية في التنمية السوسيو-اقتصادية.

سيتم تسليط الضوء على دور الجامعة في بناء معالم المقاولاتية الاجتماعية في ظل المخاطر الاجتماعية، وما يترتب عن ذلك من استراتيجيات الوقاية والتخفيف والتكيف، لحماية سبل العيش الأساسية، والعمل على استدامتها وديمومتها في ظل التحولات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية:

الجامعة، المقاولاتية الاجتماعية، المخاطرة الاجتماعية، الابتكار، التنمية.

Abstract:

Through this scientific paper, we are trying to address a topic that undoubtedly represents a fundamental factor for development, and a tributary of the university today, in light of the socio-economic changes, individual and collective needs, and the attempt of university institutions to search for new mechanisms, through which sustainable social development can be achieved, represented by: Adopting projects such as entrepreneurship, emerging institutions, and innovation in light of the knowledge economy theory.

The university today is in dire need of localizing social entrepreneurship within its surroundings, consolidating its principles, and defining its goals, within the framework of the dynamism followed in this economic and social context, where knowledge capital has become necessary, and the role played by higher education institutions as producers of new knowledge and as strategic factors in socio-economic development. .

The university's role in building the features of social entrepreneurship in light of social risks will be highlighted, and the resulting strategies for prevention, mitigation and adaptation, to protect basic livelihoods, and work to ensure their sustainability and sustainability in light of societal transformations.

key words:

University, social entrepreneurship, social risk, innovation, development.

مقدمة:

الجامعة والمقاولاتية أصبحت اليوم من الموضوعات الأساسية، والتي تحاول الجامعة الانفتاح أكثر على سوق العمل ،من خلال المشاريع والمؤسسات الناشئة، ودور الجامعة في تدريب وتكوين الطلبة، والعمل على تقديم مواضيع تتناسب واحتياجات سوق الشغل، وهذه هي فكرة الجامعة الريادية، وهي محاولة البحث عن آليات جديدة تعزز دور الجامعة في الحياة السوسيو-مهنية، وهي توجه جديد بين مراكز ومؤسسات التعليم العالي، يقوم أساسا على تجاوز دورها التقليدي كمقدم للخدمات وفرص العمل إلى دمج البحث والابتكار وخلق بيئة عمل جديدة.

تلعب المقاولاتية الشبابية دورا مهما في حركية المشاريع وتنوعها، وفي الابتكار والديناميكية السوسيو-اقتصادية. نظرا لأن غالبية رواد الأعمال بالجامعة هم شباب، لهم تطلعات وطموح تساعدهم في الاندماج أكثر في عملية الابتكار وتقديم منتجات جديدة، تساهم في التنمية الاجتماعية وتعمل على خلق ديناميكية تعزز سوق العمل.

واليوم أصبحت الجامعة مؤسسة رائدة وأساس في عملية التنمية من خلال إنتاج المعرفة وتعزيز روح المبادرة وتشجيع الطلبة والأساتذة على الاندماج أكثر في هذه المشاريع، وفي تخصصات متعددة، من خلال استراتيجية مبنية على قدرة الفرد من تحويل الأفكار إلى أفعال.

إن مفهوم المخاطرة الاجتماعية متعلقة أساسا بالتغيرات الاجتماعية والتحولات العالمية، ولا شك ان عوامل الخطر الاجتماعية متفاوتة كثيرة، ولها علاقة بالمقاولاتية من حيث فتح مجال أوسع لفرص العمل، ومحاولة الكشف عن مظاهر الهشاشة الاجتماعية والفقر والمشكلات العرقية، والعزلة الاجتماعية، والموارد المجتمعية المحدودة.

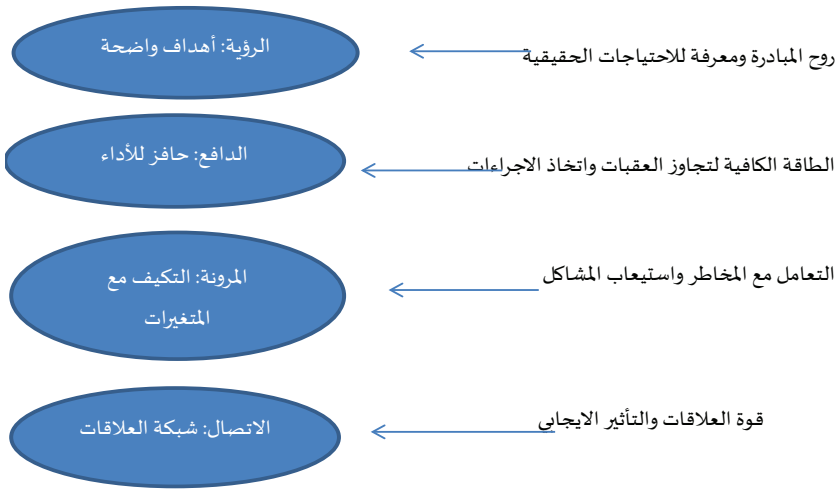
تركز إدارة المخاطر الاجتماعية بشكل خاص على الفقراء، الذين هم الأكثر عرضة للمخاطر والأكثر عرضة للمعاناة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

الجامعة والمقاولاتية: أية علاقة؟.

الجامعة والمقاولاتية تربطهما علاقة وثيقة ومتكاملة، نظرا لأن الجامعة اليوم تلعب

دورا محوريا في تعزيز المقاولاتية لدى طلاب الجامعات، ليكونوا رواد اعمال مبتكرين لمشاريع، تعود بالنفع العام لمجتمعهم، وتخلق فرص عمل لكثير من الأفراد.

ويمكن القول أن هناك أربعة ركائز أساسية ضرورية لفهم العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية: الرؤية، والدافع، والمرونة، والتواصل.



ومن المنظور السوسيولوجي، فالعلاقة بين الجامعة والمقاولاتية (vertraete, 2003)، مبنية على جملة من العناصر، يمكن تحليلها على أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، مع دراسة عملية التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، ويمكن حصر هذه العناصر في النقاط التالية:

التنشئة الاجتماعية وبناء الهوية:

تسعى الجامعات في العمل على تشكيل هويات الطلاب وتعزيز لديهم روح الطرح والمبادرة، وتقديم أفكار جديدة من خلال مضامين المقاييس والبرامج الأكاديمية، وبالتالي تحفيز الطلاب والباحثين في تغيير الصورة الاجتماعية لمفهوم العمل وسوق العمل واحتياجات التوظيف والطموح الأكاديمي وصناعة مشاريع بدل الاعتماد الكلي على الوظائف التقليدية.

التغيير الاجتماعي والاقتصادي:

يظهر جليا دور مؤسسات التعليم العالي في تشجيع الابتكار والمقاولاتية داخل الفضاءات الجامعية، في محاولة انفتاح أكثر للجامعة على سوق الشغل ولمواكبة التغيرات السوسيو-اقتصادية، في ظل اقتصاد المعرفة والقائم أساسا على الابتكار، وباعتبار أن الجامعة تتنج نخبا يساهمون في عملية البناء الاجتماعي في خلق فرص عمل وتحسين الظروف الاقتصادية .

الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي:

إن قوة العلاقات وبناء روابط قوية، من شأنه تعزيز الرساميل الاجتماعية، بين الأساتذة والباحثين وأصحاب المشاريع، والهدف الأساسي هو الحصول على القدر الكافي من الموارد البشرية والمادية، والمتمثلة أساسا في صناعة المشاريع وتمويلها والعمل على تنفيذها رغم المخاطر والعراقيل.

الثقافة والقيم المجتمعية:

تعمل الجامعة اليوم جاهدة لنشر ثقافة المقاولاتية والابتكار بين طلاب الجامعة، من خلال حاضنات الأعمال، مما يساهم في تبني مشاريع وأفكار جديدة، تُنمي روح المبادرة والاستقلالية لدى الطلاب، وخلق فرص عمل، وتغيير ثقافة المجتمع نحو مفهوم المقاولاتية .

التفاوتات الاجتماعية:

تعمل الجامعة اليوم وفي ظل التحولات المتسارعة، على تقديم فرص للجميع، وبدون استثناء، على ضرورة الاندماج في هذه المشاريع، وذلك للحد من التفاوت الاجتماعي والتمايز الطبقي بين أفراد المجتمع، وتمكين الأفراد من الوصول إلى المعرفة والموارد المتاحة للمساهمة في التنمية الاجتماعية.

التفاعل بين المؤسسات والمجتمع:

دور الجامعة كعامل أساسي للتنمية، ومحرك فاعل لخدمة المجتمع، يظهر من خلال تكريس روح المقاولاتية تلبية لاحتياجات فئات من المجتمع، ودافعا لحل العديد

من المشكلات الاجتماعية، في ما يسمى بالمخاطرة الاجتماعية، وهذا يتأسس من خلال عملية التفاعل بين الجامعة والمجتمع.

والسهر على تنفيذ هذه المشاريع في الواقع، من خلال المرافقة والمتابعة، والقيام بالتكوين والتدريب المستمر، لضمان جودة المشاريع وامكانية توظيفها .

التحديات الاجتماعية:

التحديات الاجتماعية قد تكون دافعا مهما لفهم المشكلات والعوائق، لأنها تحفز أصحاب المشاريع في العمل أكثر، على تطوير الأفكار وتقديم رؤى جديدة، واستراتيجيات عملية، للتخفيف من هذه المشكلات وتجاوزها.

الابتكار الاجتماعي:

لا تقتصر المقاولاتية فقط على تخصصات معينة، بل لا بد للمقاولاتية أن تكون لها أبعاد اجتماعية، تساهم من خلالها في الحد من البطالة والهشاشة والفقر، والتهميش الاجتماعي، وتقديم حلول وبدائل من خلال تشجيع الطلاب في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية، على تبني أفكار ومشاريع عملية، تعود بالنفع على المجتمع.

المقاولاتية وأصول النظرية:

هناك مجموعة من النظريات، التي تحاول الكشف عن العلاقة بين الجامعة كفضاء معرفي، والمقاولاتية كتفعيل للمشاريع، في إطار دور وأهمية ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيمايلي أهم النظريات التي تبنت هذه العلاقة:

نظرية راس المال الاجتماعي[1]:

من أهم مرتكزات هذه النظرية، أنها تكشف عن أهمية الشبكات الاجتماعية بالنسبة للطلاب داخل الفضاءات الجامعية، وأثرها في الوصول إلى أكبر قدر من

(1) **رأس المال الاجتماعي** هو قدرة الأفراد على تعبئة الموارد وطريقة توظيفها من خلال الشبكات الاجتماعية. حيث أنه كلما كان رأس المال الاجتماعي للفرد أو المنظمة أكبر، كلما كانت أكثر قوة في الديناميكيات الاجتماعية. في حين تتمتع بعض الفئات الاجتماعية برأسمال اجتماعي قد يكون ضعيف، وهي فئات تعيش هشاشة اجتماعية (المخاطر).

الموارد، وبالتالي تعزيز مفهوم المقاولاتية لديهم، وشروعهم في الدافعية والانجاز.

يمكن اعتبار عالم الاجتماع الفرنسي – بيير بورديو – (1930-2002) - Pierre Bourdieu المنظر الأساسي لهذه النظرية، حيث أشار إلى هذا المفهوم في كتابه: أشكال رأس المال (1986) (Bourdieu, 1980)، فهو يميز بين أربعة أشكال لرأس المال (الرساميل): رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي، ورأس المال الرمزي، ورأس المال الاجتماعي.

يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه «مجموعة الموارد الحالية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات المؤسسية إلى حد ما من المعرفة المتبادلة والاعتراف المتبادل» (Bourdieu P. , 1980).

في حين يقدم عالم الاجتماع والسياسة الأمريكي روبرت بوتنام – (1941 -)Robert Putnam مفهوما لرأس المال الاجتماعي بأنه: « القيمة الجماعية لجميع «الشبكات الاجتماعية» والميول الناتجة عن ذلك إلى القيام بأشياء من أجل بعضنا البعض» (Putnam, 2002).

وهو بذلك يوضح بأن رأسمال الاجتماعي هو في الواقع يعطي معنى للروابط الاجتماعية.

يميز بوتنام بين نوعين من رأسمالي الاجتماعي (Putman, 15 juin 2007):

رأس المال الرابط: وهو يكون من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في بيئة متشابهة، من خلال مجموعة من المتغيرات: العمر، العرق، الدين.

ورأس المال الجسري: وهو يكون من خلال التواصل مع أشخاص لا تعرفهم، وقد يكون ذلك من خلال تشجيع فريق كرة قدم مثلا.

نظرية الانظمة البيئية:

ترتكز هذه النظرية أساسا، على علاقة التفاعل بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم، وكيف تؤثر إيجابا أو سلبا، على الأفراد ودورهم في تبني مفاهيم المقاولاتية وحاضنة الأعمال، ودورها في تنمية الفكرة وبناء المشروع لدى الكثير من الأفراد.

يشير عالم النفس الأمريكي يوري برونفنبرينّر (1917) -(Bronfenbrenner, 1977-2005) Urie Bronfenbrenner، إلى هذه النظرية البيئية كمؤسس لها، إلى فهم سياق التطور البشري بشكل أفضل، ولا شك ان البيئة الاجتماعية تلعب دورا مهما، في تكوين شخصية الافراد وتنميتها، والتطلع إلى بناء أفراد أكثر تفاعلا وديناميكية مع كل المستجدات والتغيرات، وكذلك تبني أفكار ومشاريع، تجعل منهم أناس ناجحين.

إن البيئة الاجتماعية تؤثر على جميع مستويات حياتنا، التفكير والمشاعر والأذواق والطموحات، وبالتالي هذا سيؤثر على الكثير من المجالات الاخرى المرتبطة بالعمل والعلاقات الاجتماعية والأفاق المستقبلية.

إن عملية التطور البشري تتشكل بالتحديد من خلال التفاعل بين الفرد وبيئته (Bronfenbrenner U., 1979). والمسار المحدد للتطور كان نتيجة لتأثيرات محيط البيئة الاجتماعية للأفراد، مثل الوالدين، والأصدقاء، والمدرسة، والعمل، والثقافة، وما إلى ذلك.

نظرية الابتكار[1]:

تتأسس هذه النظرية على أهمية الجامعة في دفع وتشجيع البحث العلمي، على الابتكار والدفع بعجلة التنمية، وتعزيز المقاولاتية لدى الطلاب والباحثين في إنشاء المشاريع، ودورهم في عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال قراءة عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شومبيتر – (1883-1950) Joseph Schumpeter, حول هذا المفهوم، نجد أنه يؤكد على أن الرأسمالية لا يمكن فهمها إلا باعتبارها عملية مستمرة من الابتكار والتدمير (Schumpeter, 1908).

لأنه في اعتقاده عملية الابتكار خاضعة للتغيير المستمر والدائم، والمحرك الأساسي للاقتصاد هو التقدم التقني، والذي بدوره يحرك عملية الابتكار المبنية أساسا على اختفاء نشاطات اقتصادية ونشوء نشاطات أخرى وفق احتياجات السوق أولا، والتطور التكنولوجي من جهة ثانية.

(1) الابتكار هو عملية البحث المستمر عن التحسينات لما هو موجود بالفعل. وهو يختلف عن الاختراع الذي يهدف إلى خلق شيء جديد.

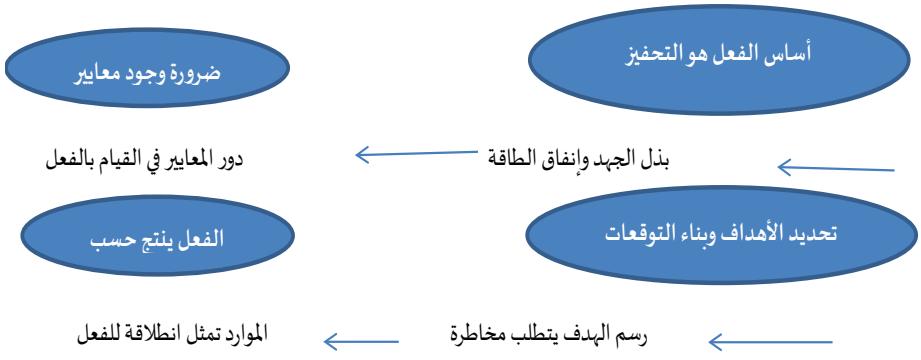
بالنسبة له، فإن الاقتصاد هو تطور نوعي وليس كمي، حيث أنه لا يركز أساس على عملية الزيادة في الانتاج، بل على استراتيجية تغيير الهياكل الانتاجية بالدرجة الأولى.

عملية الابتكار تستدعي، أن نكون مبدعين من أجل التغلب على الثقافة السابقة. ومن وجهة نظر شومبيتر، فإن الابتكار سيكون بمثابة محرك النمو (Schumpeter.J, 1911).

نظرية التحديث[1]:

هذه النظرية تحاول معرفة كيفية تحليل تحول المجتمعات التقليدية (البسيطة) إلى المجتمعات الحديثة (المركبة)، من خلال التعليم والجودة والابتكار، وحيث تساهم الجامعة بالقدر الكاف في عملية التحديث والتنمية، من خلال البرامج والمشاريع، وبالتالي الدفع نحو عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية هذه النظرية، تستند إلى قراءة عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز (Talcott Parsons(1902-1979، من خلال أطروحته: بنية الفعل الاجتماعي (Parsons, 1937) سنة 1937، يحدد بارسونز أربع وظائف للفعل الاجتماعي، من خلال أي نظام عمل، مكونة جملة من العناصر الأساسية حيث يفترض الفعل وجود فاعل (Dubar, 2022)، وهي كالآتي:



وفي كتابه: «النظام الاجتماعي» (Parsons T. , 1951) الصادر عام 1951، يبين

(1) نعني بمصطلح التحديث هو الانتقال من مجتمع «ما قبل الحداثة» أو «التقليدي» إلى ما يسمى بالمجتمع «الحديث». فهو مرتبط بالتصنيع والتحضر..

بارسونز خمسة «متغيرات نمطية» ثنائية، تستدعي منا فهم هذه الثنائية:

التوجه الذاتي (الفردي)	التوجه المجتمعي (الجماعي)
الخصوصية	العالمية
الجودة	الانجاز
الخصوصية (المحلية)	الانتشار (الكونية)

المقاولاتية والمخاطرة[1] الاجتماعية:

تستند المقاولاتية إلى ضرورة فهم العلاقة بين عملية إنشاء المشاريع الجديدة والمستحدثة، ومدى تحقيق الربح أو النجاح أو القيام بتأثير اجتماعي، يعود بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الأفراد.

وهي مرتبطة إرتباطا وثيقا بمفهوم المخاطرة الاجتماعية، لأن أي مشروع يواجه جملة من التحديات والعوائق الاجتماعية والبيئية، والتي قد تسبب ضررا للمشاريع التي تم إنشاؤها، ووضع الأهداف لتحقيقها.

يمكننا الإشارة إلى مفهوم المخاطرة الاجتماعية، على انها تحمل الصعوبات التي من شأنها تحقيق منفعة اجتماعية أو بيئية مثل: اللاستقرار، والإقصاء الاجتماعي، واعتماد كبار السن على الغير، وعدم استقرار الهياكل الأسرية، والبطالة طويلة الأمد، والتدهور الاجتماعي، وحوادث العمل والأمراض المهنية، الفقر، التلوث البيئي، ...الخ

هذه المخاطر هي أشكال متعددة، تمس الجوانب المالية، التنظيمية، والشخصية.

- **المخاطر المالية**: ترتكز إلى مدى نجاح أو فشل المشروع من حيث تحقيق الربح أو الفائدة.
- **المخاطر التنظيمية**: تنتج عادة من خلال البيئات غير المنظمة أو غير المناسبة لتقديم المشاريع أو إنشائها.
- **المخاطر الشخصية**: تكمن في مدى التزام رواد الأعمال في مشاريعهم، بالقضايا

(1) قد يشير مفهوم المخاطر الاجتماعية عموما إلى مخاطر الحياة والتي تجعل الأفراد أكثر عرضة للخطر من خلال الحد من قدرتهم على العمل وبالتالي الحد من اندماجهم في المجتمع.

الاجتماعية، ودورهم في تنمية المجتمع.

وقد تعرف المخاطر الاجتماعية على أنها «أحداث عشوائية تؤثر على الحياة الاقتصادية للأفراد من خلال التسبب في انخفاض دخلهم أو زيادة نفقاتهم، والتي تشكل اضطرابًا اجتماعيًا من الضروري الاستجابة له» (Ewald & Kessler, 2000).

تكمن أهمية المخاطرة الاجتماعية في تعزيز الابتكار الاجتماعي، من خلال تقديم مشاريع من شانها حل المشكلات الاجتماعية، وتبني أفكار جريئة، تحقق من خلالها تغيير اجتماعي، وتنمية مستدامة، والعمل على تمكين المجتمعات من خلال توفير فرص العمل للفئات الهشة والمهمشة، وهذا من خلال تعزيز التعاون بين القطاعات والأطراف المشاركة وأصحاب المشاريع والقرارات.

ولا شك أن دور الجامعات هو محوري، في الكشف عن مفهوم المخاطرة الاجتماعية من خلال تبني المقاولاتية كنموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في بناء مشاريع ريادية، تقود عجلة التنمية في المجتمع.

وهذا من خلال تبني مفهوم التعليم والتدريب (ورش عمل، ملتقيات، دورات..) والبحث والتطوير، وإنشاء حاضنات الأعمال الاجتماعية (توفير التمويل، المرافقة، الدعم...).

خلاصة:

العلاقة الثلاثية بين الجامعة والمقاولاتية والمخاطرة الاجتماعية، هي علاقة تكاملية، تظهر من خلال دور الجامعة في تبني الأفكار الريادة، وحمل المشاريع، ودعم الباحثين والطلاب، في عملية التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية .

فدور الجامعة لا يكمن فقط في التعليم والمعرفة، وإنما يتجاوز ذلك إلى أنها فضاء للابداع والابتكار، والطموح الذي يسمح للطلاب والباحثين، في رفع التحدي والعمل على تحويل الأفكار إلى مشاريع.

فعملية التدريب هي أساسية، ومدخل مهم لرواد الأعمال، تكسبهم مهارات وقدرات، تؤهلهم ليصبحوا فاعلين في مجتمعهم، من خلال مشاريعهم وآفاقهم

المستقبلية، في ظل التغير الحاصل على كل المستويات، والتحديات اليوم المرتبطة أساسا بالتكنولوجيا، ومدى التحكم في التقنية.

Bibliographie:

- Bourdieu, P. (1980). les formes de capital.
- Bourdieu, P. (1980). Le capital social. Notes provisoires. Actes de la recherche en sciences sociales, no 31, janvier, 23-.
- Bronfenbrenner, U. (1977). Toward an experimental ecology of human development. . American psychologist.
- Bronfenbrenner, U. (1979). The ecology of human development. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Dubar, C. (2022). La socialisation: Construction des identités sociales et professionnelles. Paris: Armand Colin.
- Ewald, F., & Kessler, D. (2000). Les noces du risque et de la politique.
- Parsons, T. (1937). The Structure of Social Action .
- Parsons, T. (1951). The Social System.
- Putman, R. (15 juin 2007). « E Pluribus Unum: Diversity and Community in the Twenty-First Century . The 2006 Johan Skytte Prize Lecture », Scandinavian Political Studies, vol. 30, no 2, 137174-.
- Putnam, R. (2002). Democracies in Flux The Evolution of Social Capital in Contemporary Society . Oxford University Press,.
- Schumpeter, J. (1908). Nature et contenu principal de la théorie économique.
- Schumpeter.J. (1911). Théorie de l'évolution économique.
- vertraete, T. (2003). Proposition d'un cadre théorique pour la recherche en entrepreneuriat. l'ADREG.

واقع ترسيخ الفكر المقاولاتي والثقافة المقاولاتية في الفضاء الجامعي

The implementation of entrepreneurship culture in the academic sphere

د. بداش وردة / جامعة الجزائر وهران

مقدمة

المقاولاتية تُعدّ ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، ولكن نجاحها يعتمد على وجود بيئة داعمة تشمل سياسات حكومية مشجعة، وتمويل متاح، وثقافة ريادية متينة. ورغم التحديات، فإن اتخاذ تدابير إصلاحية كفيلة بتحقيق بيئة أعمال حيوية ومزدهرة، مما يساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام

إمكانية تفعيل المقاولاتية على أرض الواقع من خلال مجموعة من العوامل والتدابير التي تساهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين والمبادرين. ومن بين هذه العوامل: الدعم الحكومي والتشريعي: تلعب الحكومات دورًا رئيسيًا في تهيئة بيئة مواتية للمقاولاتية من خلال سن قوانين مشجعة، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات، وتوفير حوافز ضريبية ودعم قانوني للمشاريع الناشئة.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبح الفكر المقاولاتي جزءًا أساسيًا من المنظومة الجامعية الحديثة، علما ان النظام البيئي بالنسبة لريادة الاعمال يعتبر عنصرا حاسما للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، كونه شبكة معقدة من الجهات الفاعلة المترابطة، بما في ذلك الجامعات، الشركات، المستثمرين، الإدارات الحكومية، حاضنات الاعمال..الخ

(Entrepreneurial Mindset) يهدف هذا النهج إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار بين الطلبة، وتحفيزهم على تبني عقلية ريادية تجعلهم قادرين على خلق فرص عمل بدلًا من البحث عنها. ويُعد هذا التحول استجابة للحاجة المتزايدة إلى تحسين قابلية تشغيل الخريجين ودعم التنمية الاقتصادية وعليه نتساءل كيف يمكن للجامعات في الدول النامية تجاوز التحديات التي تعيق الفكر المقاولاتي؟

الإطار النظري للدراسة

تعريف المقاولاتية وأهميتها:

تعريف المقاولاتية: بالاعتماد على أهم روادها المقاولاتية، أو ريادة الأعمال، تُعرَّف على أنها العملية التي يقوم من خلالها الأفراد بإنشاء وتنظيم وتطوير مشاريع جديدة، مبتكرين بذلك منتجات أو خدمات تضيف قيمة للسوق والمجتمع. وتستلزم هذه العملية القدرة على تحديد الفرص، وتحمّل المخاطر، وتعبئة الموارد بطريقة إبداعية لتحقيق النجاح. جوزيف شومبتر يُعتبر من أوائل من تحدثوا عن دور المقاول في «التدمير الخلّاق» حيث يقوم المقاول بإدخال ابتكارات تحدث تغييرات جوهرية في الأسواق وتدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

المقاولاتية، أو ريادة الأعمال، تُعتبر من المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في خلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار، وتعزيز التنافسية. تنبع أهميتها من قدرتها على تحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة، مما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المست

إنشاء وتطوير المشاريع بهدف تحقيق الأرباح وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات. تعتمد المقاولاتية على روح المبادرة، الإبداع، وتحمل المخاطر. وقد عرّف العديد من رواد الأعمال المقاولاتية بطرق مختلفة، تعكس فلسفاتهم وتجاربهم الفريدة: جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) يُعتبر شومبيتر من أبرز المنظرين في مجال المقاولاتية، حيث وصفها بأنها عملية إبداعية لتدمير القديم وخلق الجديد. يرى شومبيتر أن رواد الأعمال هم المحركون الأساسيون للتغيير الاقتصادي من خلال ابتكار في المنتجات، والأسواق، وعمليات الإنتاج.

لمقاولاتية، أو ريادة الأعمال، تُعرَّف على أنها العملية التي يقوم من خلالها الأفراد بإنشاء وتنظيم وتطوير مشاريع جديدة، مبتكرين بذلك منتجات أو خدمات تضيف قيمة للسوق والمجتمع. وتستلزم هذه العملية القدرة على تحديد الفرص، وتحمّل المخاطر، وتعبئة الموارد بطريقة إبداعية لتحقيق النجاح.

جوزيف شومبيتر: (Joseph Schumpeter) يُعتبر من أوائل من تحدثوا عن دور المقاول في «التدمير الخلّاق»، حيث يقوم المقاول بإدخال ابتكارات تحدث تغييرات جوهرية في الأسواق وتدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام

بيتر دراكر (Peter Drucker) : يرى أن المقاولاتية لا تتعلق فقط بإنشاء عمل جديد، بل بالقدرة على تحويل الفرص إلى مشاريع تجارية مربحة، مع التركيز على الابتكار والإبداع كجوهر العملية المقاولاتية

هوارد ستيفنسون (Howard Stevenson) يُعرِّف المقاولاتية بأنها «السعي وراء الفرص دون الأخذ بعين الاعتبار الموارد الحالية»، مُركِّزًا على عقلية المقاول التي تبحث دومًا عن الإمكانات الكامنة وتتعامل بمرونة مع الموارد.

استنادًا إلى هؤلاء الرواد، يمكن تلخيص المقاولاتية في النقاط التالي

تقديم أفكار جديدة وحلول غير مسبوقة لمشكلات قائمة: الابتكار

تحمل المخاطر الاستعداد لمواجهة المجهول والاعتماد على القدرة الشخصية في التغلب على التحديات

استغلال الفرص

اقتناص الفُرص المتاحة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتحويلها إلى مشاريع مربح

إحداث تغييرات جذرية في السوق من خلال تقديم ابتكارات تتحدى الوضع القائم وتدفع نحو التقدم

تعريف ريادة الاعمال: تعرفه منظمة العمل الدولية على أنه كل مشروع صغير أو متناهي الصغر، ويعرفه شالمان وستيفنسون على أنها طريقة للإدارة تتضمن السعي وراء فرصة، بغض النظر عن الموارد المتاحة في الوقت الحالي. ريادة الاعمال بصفة عامة هي كل عمل قائم على الابداع أو التجديد المبتكر الذي يحقق منفعة أفضل، من خلال هذه الابداعات والابتكارات عن طريق الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات

الريادية الناشئة تغير من سلوك الافراد وتحسنه كما تعمل على تطوير مهاراته. كيف يعرف الشخص العادي أنه قد يكون رائد للأعمال؟ حينما يمر الشخص بالمراحل التالية (الخولي، 2022):

- موقف يجعل الشخص يكتشف فكرة/ فرصة ربح.
- ثم/ أصبحت الفكرة حلم يقظة لا يفارقه.
- ثم/ تبلورت الفكرة لنموذج قابل للتنفيذ كمشروع.
- ثم/ البحث عن كيفية تنفيذ هذا المشروع في الواقع.
- ثم/ أصبح المشروع واقعا ملموسا.
- ثم/ نجح المشروع.

التعريف بفكرة المشروع الناشئ: فكرة المشروع الناشئ هي عبارة عن حل مبتكر لمشكلة مستعصية وملحة يواجهها جمهور من العملاء في حياتهم اليومية، يبحث رواد الاعمال عن المشكلات المعقدة والملحة بغية إيجاد حلول ناجعة لها وتحظى على موافقة جمهور المستهلكين، تعتبر المشكلة ذات أهمية ويقصدها رواد الأعمال إذا كانت ملحة، وتؤثر على شريحة كبيرة من العملاء، وتحتاج إلى حل سريع ومجدي. على سبيل المثال، سعت البنوك الى إيجاد حلول للعمليات المصرفية التقليدية والتخفيف من معانات العملاء بالانتظار في طابور طويل، وذلك عبر إدخال الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول أو الانترنت وتثبيت المزيد من أجهزة الصرف النقدي في مواقع مختلفة كما يجب أن يحظى أي حل مقترح للمشكلة على موافقة جمهور عريض من الفئة المستهدفة، وأن يكون مبتكرا وغير مكررا، وأن يباع بأسعار تنافسية. فمثلا يعتبر محرك البحث قوقل Google من أنجع المشاريع الريادية بالعصر الحديث وذلك لعدة اعتبارات منها أنها تقدم خدمات بحث مبتكرة، ومفيدة، سهلة الاستخدام وسريعة ومجانية علاوة على أن معظم الفئة المستهدفة تستخدم تلك الخدمات. وكمثال اخر هو تطبيق واتس اب WhatsApp والذي يستخدمه معظم الناس ويقدم مكالمات مزودة بخدمة الفيديو مجانية وسهلة الاستخدام، وتضع حلا مبتكرا لكلفة المكالمات الباهظة. إذن لا يكفي اختيار مشكلة وابتكار حل لها لتصبح فكرة مشروع ناجحة، بل

على رائد الأعمال التثبت من دقة فهمه للمشكلة محل البحث وتطابقها مع فهم جمهور العملاء والتأكد من أن حله المقترح يحظى على قبول فئة كبيرة من الجمهور المستهدف. (الداود، 2023)

تعريف الابتكار: innovation أو الانوفاتية أو التطوير الابتكاري هو مصطلح يعني التطوير الخلاق. أي تطوير قيم جديدة للمستهلك من خلال حلول تتجاوب مع متطلبات جديدة له، أو متطلبات قديمة للمستهلك أو السوق وإنما بطرق جديدة، وينجز ذلك من خلال تفعيل منتجات إنوفاتية أي مبتكرة عبر نوع متخصص من المشاريع يدعى بالمشروع الانوفاتي أو عمليات أوخدمات إنوفاتية أو تكنولوجيا ابتكارية أو أفكار متاحة بسهولة في الأسواق أو الحكومات أو المجتمع بفعالية أعلى. وفي أغلب الأحيان يتم توظيف طرق أو منهجيات التطور الابتكاري، يختلف الابتكار عن الاختراع في أن الابتكار يشير الى استخدام فكرة أو أسلوب متداولين بطريقة أفضل مما هو معتاد، بينما الاختراع يعني خلق فكرة أو أسلوب جديدين لم يكونا معروفين من قبل. يعرف الابتكار بأنه وسيلة لإيجاد حلول جديدة للتحديات التي نواجهها، كما يعرف بأنه أي فكر أو أسلوب ما جديد، ولأنه يختلف نوعيا عن الاشكال القائمة، وهو أيضا ملاحظة وتوليد أفكار جديدة من خلال توافر وجهات نظر متباينة وتنسيق الأفعال الضرورية لتنفيذ هذه الأفكار وترجمتها الى ابتكارات. ويعرف الابتكار بأنه قدرة الفرد على إيجاد أفكار أو مفاهيم وتنفيذها بأسلوب غير مألوف لدى الافراد الاخرين، بطريق مستحدثة وفريدة. ويعرف تشير مير الابتكار بأنه إيجاد أفكار جيدة خلاقة ومبدعة ومن ثم تطبيقها وممارستها، لتنتقل الى حيز الإنتاج وأخيرا تنتقل الى السوق لتدخل حيز المنافسة. (موقع المعاني، قاموس المعاني, 2015) .

فيما يعرف شومبترshumpeter الابتكار أنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه. ولقد حدد خمسة أشكال للإبتكار وهي: -إنتاج منتج جديد. – إدماج طريقة جديدة في الإنتاج والتسويق. – استعمال مصدر جديد للمواد الأولية. – فتح وغزو السوق الجديدة. – تحقيق تنظيم جديد للصناعة. كما يرى جيل فوردGuilford الإبتكار أنه

تفكير تغييري، في حين يذكر شتاين بأن الابتكار هو العملية التي ينتج عنها عمل جديد مقبول أو ذو فائدة لدى مجموعة من الناس. إذن يمكن أن نعرف الابتكار على أنه قدرة عملية لتطبيق أفكار مبدعة نتيجة تفاعل مجموعة من الأنظمة والعمليات لانتاج فكرة، وسيلة، أداة، طريقة... لم تكن موجودة من قبل أو تطوير رئيسي لها دون تقليد مما يحقق نفعا للمجتمع، وهي الشيئ الوحيد الذي مهما زاد فإن الافراد والشركات يطلبون المزيد منه، وهو صناعة المستقبل لانه يأتي بالفكرة الجديدة التي توجد المجال الجديد للبحث. ويأتي بالمنتج الشيئ الذي ينشئ الطلب عليه، ويأتي بالسوق الجديد الذي يحرك الاقتصاد نحو مستوى أعلى من التطور. (رضوان، 2012)

تعريف الابتكار على أساس البيئة المبتكرة:

يرى أصحاب تعريف الابتكار بدلالة المؤثرات البيئية ومنهم روجرز rogers وشتاين أن الابتكار هو ذلك النتاج الجديد الذي يظهر من تفاعل الفرد مع المواد والاحداث والضروف والافراد التي ترتبط حياتهم بها، ويساعد على ظهور هذا النتاج الاستقرار والتأليف أو الاتساق بينها. ويمكن التوفيق بين هذه التعاريف فيمايلي؛ الابتكار هو عملية لها مراحل متتابعة وتهدف الى نتاج يتمثل في إصدار حلول متعددة تتسم بالتنوع والجدة وذلك في ظل مناخ عام يسوده الاتساق والتالف بين مكوناته. وهو القدرة على اكتشاف علاقات جديدة وحلول اصلية تتسم بالمرونة، في يرى ريشتارد دي ميل ان الابتكار عبارة عن انتاج شيئ ذو قيمية، أما ميد نيك فيراه عملية صب عدة عناصر متداعية في قالب جديد يحقق احتياجات معينة أو فائدة ما. ويعرف الابتكار الابتكار على أنه قدرة الفرد على استخدام مجموعة من التصورات والمفاهيم والاحكام المخزونة بأسلوب بناء مبتكر. (عامر، 2009)

مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة ستارت اب اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي، على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة ستارت اب تتكون من جزأين ستارت وهو ما يشير الى فكرة الانطلاق، و، اب وهو يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام المصطلح ستارت

اب بعد الحرب العالمية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر capital-risque ليتطور بعد ذلك استخدام المصطلح يعرفها القاموس الفرنسي la rousse على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة.

بينما عرفها Paul Graham في مقاله حول النمو grouth على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر أو أن يكون لها نوع من الخطط. الامر الذي يهم هو النمو وأي شيء اخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو (GRAHAM, 2017)

المؤسسات الناشئة وفرص العمل:

تعتبر المؤسسات الناشئة من الفرص التي يحظى بها الافراد للاستثمار وهي أكبر مصدر لخلق الثروة والوظائف وفرص العمل، في ظل وجود أنظمة المدفوعات الرقمية مع تيسير الحصول على خدمات الانترنت عالية السرعة بالزبائن انتاجيتها وقد تتيح منشئات الاعمال والشركات الناشئة تخطي الحاجة الى استثمارات باهظة التكلفة في مرافق البنية التحتية والتسويق، كما أن المتاجر المتصلة بشبكة الانترنت في المناطق الريفية مثال دولة الصين قد ساعدت على خلق أكثر من 28 مليون وظيفة في عام 2017. وفي المغرب، تبيع النساء اللاتي يشتغلن بالنسيج في مشروعات منزلية السجاد والمنسوجات الأخرى عبر شبكة الانترنت بل يحتفظن بحصة كبيرة من الارباح (عشري، 2022)

تفعيل المشروع التنموي للمؤسسات الناشئة:

-1خلق بيئة اقتصادية اجتماعية ملائمة: تبعا لخصوصية كل مجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تعمل كل دولة على اتباع خطوات معينة تخلق من خلالها بيئة اقتصادية ملائمة بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتطوير خلق اقتصاد المعرفة، وذلك بالعمل على تحقيق التكامل لتكنولوجيا المعلومات والرأس المال البشري، ويتم ذلك من خلال اتباع الدول للخطوات التالية:

- بناء شبكة معاملات مع الشركات الدولية الصغيرة والمتوسطة، كلما كان ذلك ضروريا وممكنا، من أجل الحصول على شروط أفضل للاستثمارات الأجنبية

المباشرة ذات أكبر قدر من المنافع المحتملة، وأقل قدر من الخسائر المتوقعة.

- تشجيع التكامل الإقليمي في المجالين الاستراتيجي ذو الأولوية لتحقيق القيمة المضافة وسلسلة العرض السلعي والخدمي استنادا الى تجربة تكاملية متدرجة تبدأ من منطقة التجارة الحرة الى اتحاد جمركي، ثم الى سوق مشتركة تضمن التنقلات الحرة للمنتجات وعوامل الإنتاج وهذا ما سيحقق إيجاد البديل الإقليمي للتكامل الدولي المفروض من قبل عمالقة الإنتاج في العصر الرقمي.
- ضرورة التحكم في اليات الثورة الرقمية للتكنولوجيا المعلوماتية المعرفية والاتصالية، من خلال مؤسسات البحث والتطوير العامة أو الحكومية للوصول الى اسرار العلم الأساسي المرتبط بالقمم الرقمية، وخاصة الذكاء الاصطناعي وتحكم الانترنت من بعد في الأشياء.
- أولوية التعامل الاقتصادي التكنولوجي الدولي مع الشركات العالمية الصغيرة والمتوسطة، بالعوة الى إقامة اليات البحث المشترك مع الشركات الناشئة العاملة في حقل الابتكارات وفي الحقل الرقمي، هذه الشركات عادة ما تتكون من الأشخاص الموهوبين على خلق حلول مبتكرة ورقمية تكون مستعدة للتعاوون مع اطراف دولية عديدة للحصول على التمويل وفرص التسويق للابتكارات، كما هو الحال في تقنيات الانترنت الأشياء. (د. منال عشري مرجع سابق ص 300)

تطوير نظام بيئي يشجع على خلق المؤسسات الناشئة:

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة الى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي الى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لأنشاء ودعم المؤسسات الناشئة وجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي الى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى وعلى اقتصاد المعرفة. وحتى يتمكن أصحاب المشاريع المبتكرة من تجسيد أفكارهم كان لابد من تعزيز هذا النظام البيئي للابتكار في الجزائر، وهذا النظام البيئي يرقى الى طموحات الشباب ويضمن لهم ميكانيزمات تمويل المشاريع الملائم. وحسب المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة ألجيريا ديسبرابت 2020 المنعقد في طبعته الأولى شهر أكتوبر 2020 بالجزائر العاصمة حيث تم الإعلان

عن الانطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة برأسمال قدره 1.2 مليار دج، كأول الية عمومية لتمويل الشباب أصحاب المشاريع. ويقوم هذا الصندوق الذي يعد ثمرة تعاون بين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. بتمويل المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة وقد استثمر الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة.

التحولات الاقتصادية وسوق العمل من منظور سوسيولوجي

أ: التحليل البنيوي والوظيفي

من منظور **إميل دوركايم**، يمكن اعتبار الفكر المقاولاتي في الجامعات استجابة لتغيرات بنيوية في سوق العمل. فالمجتمع الصناعي التقليدي كان يقوم على التقسيم الواضح للأدوار، حيث كان التعليم الجامعي يؤهل الأفراد لشغل وظائف محددة في القطاعين العام والخاص. ومع ظهور اقتصاد المعرفة والعولمة، أصبحت الأسواق أكثر ديناميكية، مما استدعى ظهور أشكال جديدة من التخصصات تعتمد على الابتكار وريادة الأعمال

عمل الفكر المقاولاتي كآلية للتكامل الاجتماعي، حيث يسهم في إعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع من خلال تزويد الأفراد بمهارات جديدة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية. من هذا المنظور، يمكن اعتبار الجامعات التي تعزز الفكر المقاولاتي بمثابة مؤسسات وظيفية تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر تسهيل اندماج الخريجين في سوق العمل

ب: منظور الصراع الاجتماعي (كارل ماركس)

من منظور **نظرية الصراع**، يمكن اعتبار ترسيخ الفكر المقاولاتي في الجامعات استجابة للرأسمالية المتأخرة، حيث يتم دفع الأفراد نحو أشكال جديدة من الاستغلال تحت غطاء ريادة الأعمال. فبدلًا من أن يكون للخريجين الحق في التوظيف المستقر، يتم دفعهم إلى خوض مشاريعهم الخاصة، مما ينقل عبء المخاطر الاقتصادية من الدولة وأرباب العمل إلى الأفراد

في هذا السياق، يمكن القول إن الفكر المقاولاتي يعزز **الفردانية الاقتصادية** على حساب الأمان الوظيفي التقليدي، مما يخلق تفاوتات طبقية جديدة بين أولئك القادرين على النجاح في ريادة الأعمال وأولئك الذين يفشلون بسبب غياب رأس المال أو الدعم المؤسساتي

دور الجامعة كمؤسسة اجتماعية في إنتاج الفكر المقاولاتي

أ: التفاعلية الرمزية (جورج هربرت ميد وإرفينغ غوفمان)

من منظور **التفاعلية الرمزية**، يتم اكتساب الفكر المقاولاتي من خلال عمليات التفاعل اليومية داخل الفضاء الجامعي. فالطلبة الذين يتعرضون لنماذج ناجحة من رواد الأعمال داخل الجامعة، سواء عبر حاضنات الأعمال أو الندوات، يبدأون في **تبني هوية جديدة** كمقاولين مستقبليين

يمكن هنا الاستعانة بمفهوم **إدارة الانطباع لـ إرفينغ غوفمان**، حيث يسعى الطلبة إلى تقديم أنفسهم كمقاولين ناجحين حتى لو لم يمتلكوا مشاريع فعلية، وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية التي تفرضها الجامعة والمجتمع على تبني هذه الهوية الجديدة. بالتالي، تصبح ريادة الأعمال ليست فقط نشاطًا اقتصاديًا، بل أيضًا **رمزًا للمكانة الاجتماعية**

ب: تأثير رأس المال الثقافي (بيير بورديو)

وفقًا لـ **بيير بورديو**، فإن امتلاك رأس مال ثقافي معين (المهارات، المعرفة، العلاقات الاجتماعية) يلعب دورًا حاسمًا في تحديد من يمكنه الاستفادة من الفكر المقاولاتي في الجامعات. فالطلبة الذين ينحدرون من خلفيات اجتماعية ميسورة يمتلكون **إمكانيات أكبر** لإنجاح مشاريعهم بسبب توفر الدعم المالي والاجتماعي. بينما قد يجد الطلبة من الفئات المهمشة صعوبة في تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة بسبب غياب هذا الدعم بالتالي، يمكن اعتبار الفكر المقاولاتي داخل الجامعات امتدادًا **لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية**، حيث يستفيد منه أساسًا من لديهم موارد اجتماعية وثقافية مسبقة

تحديات تطبيق الفكر المقاولاتي في الجامعة من منظور سوسيولوجي

أ: البيروقراطية الجامعية والثقافة التنظيمية:

من منظور **ماكس فيبر**، قد تعيق البيروقراطية الجامعية انتشار الفكر المقاولاتي بسبب الهياكل التنظيمية التقليدية التي تفضل التعليم النظري على التطبيقي. فالجامعات، باعتبارها مؤسسات بيروقراطية، قد لا تستجيب بسرعة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة، مما يخلق تناقضًا بين الأهداف التعليمية التقليدية ومتطلبات الفكر المقاولاتي الديناميكي

ب: الثقافة المجتمعية التقليدية وتأثيرها على ريادة الأعمال:

من منظور **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، تلعب الثقافة دورًا رئيسيًا في تحديد مدى تقبل المجتمع للفكر المقاولاتي. ففي المجتمعات التي تفضل الاستقرار الوظيفي الحكومي، قد يكون هناك **مقاومة ثقافية** لريادة الأعمال، حيث يُنظر إلى المشاريع الناشئة على أنها مغامرة غير مضمونة مقارنة بالوظائف التقليدية

هنا يمكن تطبيق مفهوم **العقلانية الثقافية**، حيث يختلف تصور المخاطرة والنجاح بين الأفراد وفقًا للقيم الاجتماعية السائدة. فمثلًا، في بعض الثقافات، يُنظر إلى الفشل في مشروع ريادي باعتباره وصمة اجتماعية، بينما في ثقافات أخرى يُعتبر الفشل مجرد خطوة في طريق النجاح

ج: ضعف المهارات التطبيقية وأزمة التعلم العملي:

وفقًا لـ **نظرية التعلم الاجتماعي لـ ألبرت باندورا**، فإن اكتساب المهارات لا يتم فقط عبر الدراسة النظرية، بل من خلال **التعلم بالملاحظة والتفاعل**. وعليه، فإن غياب التجارب العملية في الجامعات يؤدي إلى ضعف تكوين الطلبة المقاولين، مما يجعلهم غير قادرين على مواجهة تحديات الواقع الاقتصادي

وهذا يعني أن الفكر المقاولاتي في الفضاء الجامعي ليس مجرد تحول اقتصادي، بل هو عملية معقدة ترتبط بالبنية الاجتماعية، والثقافة، والتفاعل اليومي داخل المؤسسات الجامعية

دو افع ترسيخ الفكر المقاولاتي في الجامعات:

- لتحولات الاقتصادية وسوق العمل
- تغير أنماط التوظيف واعتماد الاقتصاد على ريادة الأعمال.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، ما يستوجب تشجيع المشاريع الذاتية.
- الحاجة إلى كفاءات تمتلك مهارات الابتكار والإبداع بدلًا من الاعتماد على الوظائف التقليدية.

دور الجامعة كمؤسسة فاعلة في التنمية:

- الجامعات لم تعد فقط مراكز لنقل المعرفة، بل باتت مختبرات لإنتاجها وتطبيقها
- زيادة الاهتمام بربط التعليم بسوق العمل وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.
- ظهور الجامعات المقاولاتية التي تركز على تطوير مشاريع ريادية بين الطلبة

آليات ترسيخ الفكر المقاولاتي في الفضاء الجامعي:

- تحديث المناهج الدراسية
- إدراج مواد دراسية حول ريادة الأعمال، الابتكار، وإدارة المشاريع
- تقديم دراسات حالة واقعية عن نجاحات وفشل المشاريع الناشئة
- التركيز على التعلم القائم على حل المشكلات والعمل الجماعي

دعم حاضنات الأعمال والمختبرات الريادية

- إنشاء حاضنات جامعية توفر الدعم التقني والمالي للمشاريع الناشئة
- توفير فضاءات عمل مشترك بين الطلبة ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناجحة
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي في مجالات ريادة الأعمال والتكنولوجيا

تعزيز ثقافة الابتكار والمغامرة

- تنظيم مسابقات وجوائز للمشاريع الريادية للطلبة
- استضافة ندوات وورشات عمل يقدمها رواد أعمال ناجحون

- تحفيز الطلبة على تجربة أفكارهم وتجاوز الخوف من الفشل

تحديات تطبيق الفكر المقاولاتي في الجامعة

- العقبات البيروقراطية
- غياب التشريعات والسياسات الداعمة لريادة الأعمال الجامعية
- ضعف التمويل والموارد المتاحة لإنشاء المشاريع الناشئة

الثقافة المجتمعية التقليدية

- نظرة المجتمع التقليدية التي تفضل الوظيفة المستقرة على المغامرة في المشاريع الخاصة
- نقص الوعي بمزايا ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية

ضعف المهارات التطبيقية لدى الطلبة

- التركيز المفرط على التعليم النظري دون توفير الخبرات العملية الكافية
- غياب التدريب الموجه نحو تنمية مهارات القيادة واتخاذ القرار

سبل تفعيل المقاولاتية على أرض الو اقع

لتفعيل المقاولاتية بشكل ناجح، يجب اعتماد استراتيجيات متعددة، منها:

- الإصلاحات التشريعية
- توفير التمويل
- دعم الابتكار

خاتمة

المقاولاتية تُعدّ ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، ولكن نجاحها يعتمد على وجود بيئة داعمة تشمل سياسات حكومية مشجعة، وتمويل متاح، وثقافة ريادية متينة. ورغم التحديات، فإن اتخاذ تدابير إصلاحية كفيلة بتحقيق بيئة أعمال حيوية ومزدهرة، مما يساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

إنّ ترسيخ الفكر المقاولاتي في الفضاء الجامعي يمثل تحولًا استراتيجيًا في دور الجامعة من مجرد مؤسسة تعليمية إلى فضاء يعزز الإبداع والابتكار ويهيئ الطلبة

لمواجهة تحديات سوق العمل المتغيرة. فمن خلال دمج ريادة الأعمال في المناهج الدراسية، ودعم حاضنات الأعمال، وتعزيز ثقافة الابتكار، يمكن للجامعات أن تسهم في تكوين جيل من الخريجين القادرين على خلق الفرص بدلًا من البحث عنها، ومع ذلك، فإن نجاح هذا النهج يظل مرهونًا بتجاوز العقبات البنيوية والثقافية، مثل البيروقراطية الجامعية، وضعف التكامل بين الجامعة وسوق العمل، والتفاوتات الاجتماعية التي قد تحد من فرص بعض الطلبة في الاستفادة من هذه المبادرات. وعليه، فإن تحقيق رؤية جامعة مقاولاتية شاملة وعادلة يتطلب إصلاحات تعليمية، وشراكات مؤسساتية، ودعماً سياسياً واجتماعياً يضمن تكافؤ الفرص للجميع، يبقى الفكر المقاولاتي أداةً فعالةً لدفع عجلة التنمية إذا ما تم توظيفه بشكل عادل ومتوازن، حيث تصبح الجامعة ليس فقط فضاءً للمعرفة، بل أيضًا منصةً لتمكين الأفراد والمجتمعات اقتصاديًا واجتماعيًا.

قائمة المصادر:

Schumpeter, J. A. (1934). The Theory of Economic Development. Harvard University Press

Drucker, P. F. (1985). Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles. Harper & Row

Audretsch, D. B. (2009). The Entrepreneurial Society. Oxford University Press

Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. (2000). The Dynamics of Innovation: From National Systems and "Mode 2" to a Triple Helix of University-Industry-Government Relations. Research Policy, 29(2), 109123-.

Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education (pp. 241258-). Greenwood.

Gibbons, M., et al. (1994). The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies. SAGE Publicationس

Weber, M. (1922). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press

Goffman, E. (1959). The Presentation of Self in Everyday Life. Anchor Books

Bandura, A. (1977). Social Learning Theory. Prentice-Hall

Beck, U. (1992). Risk Society: Towards a New Modernity. SAGE Publications

Hofstede, G. (2001). Culture's Consequences: Comparing Values, Behaviors, Institutions, and Organizations Across Nations. SAGE Publications

Inglehart, R., & Welzel, C. (2005). Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence. Cambridge University Press

Swidler, A. (1986). Culture in Action: Symbols and Strategies. American Sociological Review, 51(2), 273286-

Fayolle, A., & Gailly, B. (2008). From Craft to Science: Teaching Models and Learning Processes in Entrepreneurship Education. Journal of European Industrial Training, 32(7), 569593-

Nabi, G., et al. (2017). The Impact of Entrepreneurship Education in Higher Education: A Systematic Review and Research Agenda. Academy of Management Learning & Education, 16(2), 277299-

Shane, S. (2003). A General Theory of Entrepreneurship: The Individual-Opportunity Nexus. Edward Elgar Publishing

. استعمال طريقة APA في التوثيق والفهرية (يُمكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في فهرسة الكتب)

. لا تقل عن 3000 كلمة ولا تتجاوز 7000 كلمة.

واقع النشاط المقاولاتي لدى المرأة الصحراوية
(أدرار نموذجا)

The Reality of Entrepreneurial Activity Among Saharan Women
- The Case of Adrar-

د. ناصري زواوي / جامعة وهران 2

الملخص:

في إطار موضوع واقع الابتكار والإبداع والمخاطرة في المقاولات الجزائرية فإن ولوج المرأة لسوق العمل قد أحدث تغيرات كبيرة خاصة في المناطق التي لا تزال تحتكم لبعض التقاليد والأعراف، مما جعلها تدخل عالم المقاولاتية في تحدي منها لمختلف العوائق الاجتماعية.

فبالنسبة للمرأة الصحراوية بأدرار إن أفضل الطرق لتعزيز نشاطها وإثبات وجودها كان عن طريق الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الإقتصادية والإجتماعية بطريقة منظمة بهدف تحقيق الربح. لكن في إطار تعتمد فيه على ممارسة نشاط حر يرتبط بدرجة كبيرة بمدى تحملها للمخاطر المحيطة بها، وذلك قصد تحقيق استقلالها المالي من جهة ومن جهة أخرى إدارة أعمالها بطرقها الخاصة، وبالتالي فالدراسة تحاول أن تبحث عن مدى وجود بيئة أسرية مشجعة لنشاط المرأة في هذا المجال، مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة أن تقوم هذه الأخيرة بالتوفيق بين حياتها الإجتماعية الخاصة وعملها ؟

الكلمات المفتاحية: المرأة، المقاولة، البيئة الصحراوية، الثقافة، المخاطر.

Abstract:

This study explores the dynamics of women's entrepreneurship in the Saharan region of Adrar, Algeria, within the broader context of innovation, creativity, and risk-taking in Algerian enterprises. It highlights how women's entry into the labor market particularly in culturally conservative areas

represents a challenge to social norms. The focus is on how Saharan women strategically and rationally utilize available economic and social resources to achieve financial independence through self-employment, despite the risks involved. The research also examines the role of family support in sustaining women's entrepreneurial activities, and the balance they must maintain between social responsibilities and business commitments.

Keywords: Women; entrepreneurship; Sahara; culture; risk.

مقدمة:

الحديث عن المقاولاتية عامة يرتبط بالأهمية البالغة للمساهمة التي قدمتها في توفير حلول لمختلف المشاكل الإقتصادية والاجتماعية التي عرفتها معظم الدول، لذلك سعت الأنظمة السياسية والإقتصادية في تلك الدول لوضع قوانين تشجع وتدعم الولوج لعالم المقاولاتية لدى الجنسين، خاصة بالنسبة للمرأة كونها تمثل أكثر من نصف المجتمع، وبالتالي فدمجها في مجال المقاولاتية يسمح للمجتمع أن يعمل بكل طاقته، على أن يكون نشاط المرأة ومشروعها في إطار النشاط المقاولاتي جزء لا يتجزأ من مشروع المجتمع ككل، بحيث ينبغي لها في هذا الإطار أن تمتلك ثقافة مقاولاتية تندرج ضمن مجموعة القيم والمعتقدات والمعارف الموجهة بطريقة واعية فيما يتعلق بإنشاء المشاريع وتسييرها» (Pierre R,2007,p17).

فالحديث عن المقاولة النسوية ومحاولة إيجاد مقاربات نظرية لهذه الظاهرة لا يزال يحتكم لبعض الدراسات الفردية القليلة الموجودة عبر جامعات مختلفة، وبالتالي فقلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال هي ما يجعلنا نكتفي بما أنتجته تلك الدراسات، وبالتالي فالمقاولة النسوية لن تستطيع إثبات نفسها إلا في إطار الأعمال المتوسطة والمصغرة، وبما يجب أن تحمله من خصائص الإبداع، إمكانية النمو والتحديد الدقيق للأهداف الإستراتيجية.

و في محاولة تحديد من هي المرأة المقاولة، فالدراسات السابقة أجمعت على أن

المرأة المقاولة «هي كل امرأة إما أن تكون لوحدها أو برفقة شريك لها أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤولياتها المالية، الإدارية والاجتماعية، بحيث تساهم يوميا في تسييرها، كما أنها ذلك الفرد الذي يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة وإدارتها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة «.

و بالتلي، فالمرأة المقاولة هي المرأة التي تنشئ مؤسسة وتتحمل مسؤولية إدارتها وما يتخللها من صعوبات لتحقيق الربح» (بلعابد فايزة، 2021، ص28)، أيضا هي المرأة التي تسعى لتحقيق الشخصية والاستقلال المالي، وإبراز وجودها من خلال إطلاق وتشغيل أعمالها الخاصة، أو أنها مرأة أو مجموعة من النساء اللاتي يبدأن وينظمن ويدرن مؤسسة تجارية" (بن عيسى ليلى، 2020،ص 30).

و عليه، فدخول المرأة لعالم المقاولاتية لم يكن أمرا بسيطا في عالم لا يزال يدير خيوطه الإقتصادية الرجل وبكل قوة، وسنحاول في الجدول التالي تقديم فكرة عن عالم المقاولاتية ووضع مقارنة بين المقاولات النسوية ونظيرتها لدى الرجال لإعطاء فكرة حول واقع المرأة المقاولة من جانب صفاتها وخصائص المؤسسة التي تديرها (بنوجعفر.ع، 2020، ص 96):

الجدول رقم 01: يبين مقارنة بين خصائص المقاوَلة وصفات المرأة المقاوِلة:

خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة	صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول
- مؤسسات جديدة وأقل حجما. -تتمركز النشاطات في القطاعات منخفضة النمو. -ليس فيها شركاء. -أطول بقاء. -أقل نجاح. -مردودية ونمو متماثلين.	-اقل سنا. -تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث في البيت أو في عمل سابق. -اقل كفاءة وخبرة في تسيير المؤسسات. -أقل خبرة في مجال النشاط. -اقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي.

مميزات المقاولة النسوية:

هناك مميزات وخصائص تنفرد بها المرأة المقاولة عن غالبية النساء، وهي أنها عميل اقتصادي بامتياز، لأنها تعمل على خلق مشروع يستجيب في شكله للدورة الاقتصادية، سواء كان المشروع إنتاجيا أو خدماتيا، وكون أنها تبحث عن الإبداع والإبتكار فإن مشروع تبادر به يكون استجابةً للحاجات والمتطلبات والمتغيرات التي يعرفها المحيط الذي تعيش فيه، وبالتالي يمكن أن يكون مشروعها غالبا حلا مبتكرا لتحقيق الربح في جو من توقع واحتمال الفشل أو الخسارة.

لقد أثبتت مختلف الدراسات أن الذي يفرق بين المرأة المقاولة والرجل المقاول هو وجود خصائص هامة تتميز بها المرأة نذكر منها:

-1 الخصائص الاجتماعية: وتتعلق بـ:

- وجود بيئة أسرية مشجعة: تقديم الدعم المعنوي للبدء في المشروع والاستمرار.
- المرونـة: سواء من خلال الإشكالات التي تطرح على مستوى العملية الإنتاجية أو من خلال التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي (بامحمد. ن، عباوي.ز، 2020، ص44).

-2 الخصائص الذاتية: وتشمل:

- التكيف: وهو أن المرأة تستطيع تغيير ما يجب تغيره حتى تتكيف مؤسستها مع الظروف التي تمليها عليها العوامل الخارجية والداخلية.
- الثقة بالنفس: وهو ما يسمح لها بمواجهة كل المشاكل ومنها فرض نفسها ومؤسستها في مجتمع ذكوري لا يؤمن غالبا بدور المرأة في هذا المجال.
- روح المبادرة: أي أنها تستجيب بسرعة للفرص الجديدة مع محاولة البحث عن الإضافات التي يمكن تقديمها.
- روح المخاطرة: بحكم أنها تعتمد على بيئة مشجعة لنشاطها وتلقى الدعم بأشكالها فإن روح المخاطرة لديها تكون عالية لكن مدروسة ومخطط جيدا لها، وهو ما يسمح لها بتجربة طرق جديد في الإنتاج واكتشاف أذواق وأسواق جديدة.
- -تحمل المسؤولية، خاصة إذا تعلق الأمر بفشل المشروع.

- امتلاكها لبعض المهارات، نذكر منها:

1. **المهارات الإنسانية:** وهي المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني التي تسمح لها بتوفير جو مريح للعامل، ويكون ذلك بالتركيز على إنسانية العاملين وظروفهم الإنسانية والاجتماعية، فللجانب السلوكي والإنساني الأثر البالغ على أداء المرأة المقاولة في مقاولتها.
2. المهارات الفكرية: ترتبط هذه المهارات بالرؤيا لإدارة المشروع الصغير وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس أكثر عقلانية .
3. المهارات التحليلية :لأنها غالبا ما تركز على العوامل المؤثرة على أداء المشروع ومختلف التهديدات التي تشهدها البيئة الخارجية .
4. المهارات الفنية: ترتبط خاصة بما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أداءه.

الظروف المساهمة في توجه المرأة الصحراوية نحو المقاولاتية:

بناءا على ما تم الحصول عليه من معطيات حول الموضوع، وما آلت إليه دراسات سابقة كذلك، فيمكن تصنيف تلك الظروف إلى قسمين:

<u>التصنيف الأول ويقسم الدو افع إلى صنفين:</u>

1. دوافع إيجابية (عوامل السحب): وهنا نقصد العوامل المتعلقة بعوامل الاختيار مثل: التحدي، حب التعرف على الفرص، البحث عن الاستقلالية وتحقيق الذات، حب المغامرة، رغبة المرأة بالاعتراف بقدراتها، حب امتلاك السلطة وتحقيق مركز اجتماعي وتفعيل دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تأثير الآخرين عليها وخاصة الأشخاص الناجحين.
2. دوافع سلبية (عوامل الجذب أو الدفع): ونقصد هنا الدافع السلبي أو العامل الذي يدفع ويجذب ويجبر المرأة لدخول مجال المقاولاتية مثل: أزمات العمل، البطالة، قلة الفرص في الحياة المهنية، الفصل عن العمل، عدم الرضا الوظيفي، ضعف مدخول الأسرة، الطلاق.

أما التصنيف الثاني فيقسم الدوافع ثلاثة أصناف (بلعابد.ف، 2021،ص30):

1- نساء مقاولات بدافع الضرورة: وهنا التوجه يكون بدافع الضرورة، لأنهن نساء لا يملكن بديل آخر لكسب العيش، وهذا النوع ينتشر في البلدان النامية، ويتميزن بخبرتهن المنخفضة لأنهن أنشأن مؤسساتهن بدافع البطالة.

2- نساء مقاولات بدافع اختياري أو بسبب توفر الفرص: يكون التوجه هنا نابع من الإدراك أنها فرصة للنمو والاستقلالية والشعور بالرضى، وهذا النوع من الدوافع نجده أكثر في البلدان المتقدمة، فيكون إنشائهن للمؤسسات اختياريا بهدف مواصلة النمو، لذا تجد أنه لديهن مستوى عال من الخبرة.

3- نساء مقاولات يرغبن في التوفيق بين الحياة المهنية والإجتماعية: تهدف هذه الفئة إلى البحث عن التوازن المادي ما بين الحياة الشخصية والمهنية.

العوامل المؤثرة على تطور المقاولة النسوية في الجزائر:

لا يمكن حصر السبب الوحيد في توجه المرأة نحو عالم المقاولاتية في الجزائر بسبب توفر التمويل وفرص النجاح وضعف السوق الإنتاجية فقط، بل هناك عوامل ثقافية، سياسية، اقتصادية وخاصة اجتماعية تقف وراء إقبال أو إبعاد المرأة عن هذا المجال، نذكرها كالتالي (سلامي.م، 2010، ص.ص 41-44):

ا-العوامل الاقتصادية كدافع لممارسة النشاط المقاولاتي لدى المرأة:

- تدني المستوى المعيشي للأسر: وبالتالي فقد وجدت المرأة نفسها سواء كربة بيت أو كعاملة أو كفرد من أفراد الأسرة مجبرة على تحمل جزء من المسؤولية في البحث عن زيادة الدخل وتحسين ظروف معيشة أسرتها.
- توفر فرص الحصول على تمويل مالي من أجل إنشاء أو توسيع مشاريع سابقة.

ب-العوامل الثقافية:كمعرقل للممارسة النشاط المقاولاتي النسوي:

- كثرة الأدوار الممارسة من طرف المرأة في حياتها اليومية: وهو ما يدفع المرأة لبذل جهد أكبر ووقت أطول لتحقيق التوازن بين الأسرة وقيادة مؤسستها، خاصة في ظل غياب الوسائل التي تخفف عبء المسؤولية، وبالتالي فكثير من النساء تعطلت مشاريعهن في بداية نشاطهن المقاولاتي.

- ثقافة المجتمع: لا تزال مجتمعاتنا بما تحمله من قيم دينية ترفض بعض السلوكيات لدى المرأة، كالتنقل الدائم، الاحتكاك الدائم برجال من مستويات علمية مختلفة، استعمال الآلات الكبيرة مثل الجرارات وآلات تكرير النفايات...و هو ما يشوه حسبهم سمعة المرأة وسمعة العائلة.
- غياب النماذج: عدم وجود نماذج لمقاولات ناجحات في الجزائر.
- غياب التكوين: بحيث أصبح التكوين في مجال المقاولاتية محصورا فقط في الجامعة، إذ لابد من جعل الجامعة قاطرة لكن على الأقل في تكوين جميع شرائح المجتمع الراغبين في تكوين مقاولاتهم الخاصة وليس فقط الطلبة.

و اقع النشاط المقاولاتي لدى المرأة الصحراوية:

المرأة الصحراوية معروفة بنشاطاتها الحرفية ذات الطابع التقليدي (كحرفة النسيج ،صناعة الحلي، صناعة الفخار)، وممارستها لمثل هذه النشاطات كان من أجل تلبية حاجيات أسرتها اليومية، لكن مع توافد السياح الأجانب للصحراء الجزائرية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي ومع الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد وما نتج عنها من ركود اقتصادي تحولت تلك الحرف إلى مشاريع منزلية ومخرجات يتم تسويق منتجاتها للسياح.

و مع توجه الدولة لاقتصاد لسوق بذلت كل المجهودات لتشجيع المقاولة بصفة عامة والمقاولة النسوية بصفة خاصة، وذلك نظرا لكونها قوة نشطة غير مستغلة وتعد مكسب للاقتصاد الوطني يساهم بالدفع بعجلة التنمية، وقد نتج عن ذلك فتح المجال أمام الخواص وتشجيع المواطنين على تبني الفكر المقاولاتي ودمج المرأة في هذا المجال، وهو ما نتج عنه اتجاه المرأة الصحراوية كغيرها من نساء الجزائر لتأسيس مؤسساتها المصغرة.

نحاول عبر الجدول التالي أن نوضح عدد النساء عبر كامل ولاية أدرار المزاولات لمهنة التجارة بصفة عامة بما فيها المقاولة، وذلك بهدف الإشارة إلى عدد النساء اللواتي يمتلكن ثقافة التجارة وقمن بالدخول لعالم البيع والشراء في المنطقة.

الجدول رقم02: يبين عدد النساء المسجلات في السجل التجاريلولاية أدرار من المجموع الكلي للتجار بالولاية:

السنة	عدد النساء المسجلات في السجل التجاري	النسبة	مجموع كل التجار
2018	11982	% 6.16	194205
2019	12882	% 6.34	203134
2020	13534	% 6.42	210777
2021	14897	% 6.79	219232
2022	15402	% 6.80	226375

المصدر: السجل التجاري لولاية أدرار/ 2023.

يعكس الجدول تطورًا تدريجيًا في عدد النساء المسجلات في السجل التجاري بولاية أدرار ما بين سنوات 2018 و2022، حيث ارتفع العدد من 11,982 سنة 2018 إلى 15,402 سنة 2022. ورغم هذا التزايد الكمي، إلا أن النسبة المئوية لتمثيل النساء ضمن إجمالي التجار بالولاية بقيت منخفضة نسبيًا، إذ لم تتجاوز 6.80% في سنة 2022، ما يشير إلى بطء وتيرة اندماج المرأة في النشاط المقاولاتي مقارنة بالرجال.

سوسيولوجيًا، يمكن تفسير هذا الضعف النسبي في تمثيل النساء داخل المجال التجاري في ولاية أدرار بجملة من العوامل البنيوية والثقافية، أهمها استمرار تأثير التقاليد المحافظة في المجتمع الصحراوي، والتي قد تقيّد أدوار النساء في الفضاء العام، إلى جانب محدودية الدعم المؤسساتي والتمويلي الموجه خصيصًا للنساء المقاولات في هذه المناطق، كما أن ضعف التكوين المهني والتقني الملائم لطبيعة النشاط المقاولاتي يُعد أحد العوامل المُعطّلة لإنخراط النساء بشكل أوسع.

غير أن الإرتفاع التدريجي «و إن كان بطيئًا» يُعد مؤشرًا على بداية تحولات اجتماعية وثقافية في المنطقة، تعكس تنامي الوعي لدى النساء بأهمية العمل المستقل، ورغبتهن في تحقيق الإستقلال الإقتصادي، ورغم التحديات يُتوقع في حال توفير بيئة داعمة (قانونيًا، اجتماعيًا ومؤسساتيًا) أن تتسارع وتيرة هذا التحول.

الجدول رقم 03: يبين تطور عدد الشركات النسوية بولاية أدرار:

السنة	عدد الشركات النسوية المسجلة	النسبة	عدد الشركات المسجلة لفئة الرجال	النسبة	المجموع
2016	58	% 3.69	1512	% 96.30	1570
2017	67	% 4.03	1592	% 95.96	1659
2018	70	% 3.89	1727	% 96.10	1797
2019	80	4.19%	1827	% 95.80	1907

المصدر: السجل التجاري / 2023

يعكس الجدول ضعف مشاركة النساء في تأسيس الشركات بولاية أدرار، حيث لم تتجاوز نسبتهن 4.19% بين 2016 و2019، مقابل هيمنة واضحة للرجال، يُعزى ذلك لعوائق ثقافية واجتماعية تحد من ولوج النساء للمجال الإقتصادي، خاصة في البيئات الصحراوية المحافظة، ومع ذلك يُظهر التزايد الطفيف في عدد الشركات النسوية بوادر تحوّل تدريجي، يستدعي دعمه من خلال سياسات تحفيزية وتكوينات موجهة تعزز التمكين الإقتصادي للمرأة في المنطقة.

التحديات التي توجهه المرأة المقاولاتية في المنطقة الصحراوية:

قراءة في هذه الجداول تجعلنا أمام واقع أن هناك نشاط لدى المرأة في المجال الإقتصادي بالمنطقة، وأن مشاركتها لا تزال ضعيفة مقارنة بالرجل بسبب طبيعة المنطقة خاصة الثقافية منها، حاولت أن أتعرف أكثر على الخصائص الثقافية والإجتماعية والمادية لصاحبات الشركات بأدرار لكن ذلك يأخذ وقتا وجهدا كبيرين والآجال المحددة لهذا الملتقى لا تسمح بذلك، لذلك قدمت نسبا عن مشاركة المرأة للرجل في مجال التجارة بصفة عامة حتى يتسنى للحضور الكرام معرفة الواقع بلغة الأرقام.

إلا أننا تمكنا من مقارنة بيئة نشاط المرأة المقاولة الصحراوية بنظيرتها في التل فوجدنا أنها بيئة لا تزال محافظة لا تسمح بسهولة للمرأة للخروج لعالم الشغل الذي يتجاوز مؤسسات الدولة العمومية.

و بالتالي، يمكن القول أن المرأة المقاولة بأدرار كما في تيميمون ومختلف الولايات الصحراوية الأخرى تعاني من تحديات كبيرة وأحيانا ضغوطات تأخذ شكل تحديات

وصعوبات تعيق نشاطها، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

-1 **صعوبات ذاتية**: وهنا يكون الحديث عن خضوعها لسلطة العائلة الممتدة غالبا، أي تجد نفسها غالبا تحت التقاليد والأعراف التي تسير عليها العائلة في إطار المجتمع الذكوري الذي تحتكم إليه المنطقة بصفة عامة، خاصة فيما يتعلق بصعوبة التوفيق بين حياتها العائلية المتشعبة، ونشاطها الذي سيصبح مرتبطا وتابعا إن لم نقل مرهونا بقوة العادات والتقاليد والأعراف التي تتبعها العائلة.

و بالتالي ومهما كانت الأفكار التي تمتلكها المرأة قابلة للتنفيذ والتطوير إلا أنها ستذوب وتتلاشى تدريجيا في الإطار الثقافي العام الذي تنتهجه العائلة كآلية للإستقرار والإستمرار، وربما ذلك سببه قلة الوعي بدور المرأة خارج أسوار الأسرة.

1. **صعوبات ثقافية**: والحديث هنا مثلما صرحت به أحد المبحوثات هو أنه يتعلق أساسا بعقلية المجتمعات العربية التي تطغى عليها المعتقدات الاجتماعية والثقافية التي لا تزال ترى بأن التجارة وامتلاك رأس المال المادي لا يزال حكرا على الرجل، وبالتالي فمن المستحيل وجود تحفيز أسري كبير لتجاوز نظرة المجتمع أو تجاوز الخوف من المخاطرة.
2. **صعوبات ناتجة عن غياب التأطير والتكوين**: فالمرأة المقاولة في أدرار ليست كالرجل المقاول الذي يلتقي برجال أعمال وإداريين ورجال مال بشكل دوري مما يسمح له بتعزيز معارفه العامة اتجاه النشاط المقاولاتي، وهو ما يسمح له بالتعرف على مختلف المشاكل التي تقف عائقا أمام مستقبل مؤسسته وطرق التغلب عليها، بينما لدى المرأة المقاولة فهذا شبه مستحيل، وبالتالي فغياب التكوين الجاد في هذا المجال يؤدي إلى ضعف كبير لديها في مواجهة الصعوبات في عمليات التسيير الإداري والمالي ودمج المؤسسة في العالم الخارجي، خاصة الصعوبات التي تتعلق بكيفية كسب اليد العاملة والمحافظة على بقاءها.

و حتى قلة الأفكار لدى المرأة الصحراوية هي نتاج عن قلة الخبرة الميدانية إن لم نقل انعدامها غالبا، خاصة بالنسبة للمرأة الحاملة لمشروع ودون مستوى علمي واضح.

كما سمحت الدراسة بمعرفة أن هناك غياب كبير لنموذج المقاول في محيط المرأة الصحراوية، بحيث أن هذا الغياب لن يشجعها غالبا على دخول عالم المقاولاتية، خاصة إذا كان هذا النموذج من نفس الجنس «امرأة.. أخت، عمة، أو حتى صديقة أو جارة، وذلك يعود في اعتقادنا بسبب أن ولوج المرأة لمجال المقاولاتية لا يزال يعتبر ولوجا حديثا بعد أن أطرته قوانين الجمهورية.

4 - **صعوبات مالية ومادية:** وذلك راجع إلى عدم كفاية الدعم المالي المقدم لها إن لم نقل غيابه في أكثر الحالات بسبب غياب الممتلكات التي ترهن لدى البنك كضمان في حالة فشل المشروع، في مقابل غياب أوعية عقارية تحتضن المشاريع، وقد أشارت دراسة مماثلة في هذا المجال أن السبب راجع أيضا إلى قلة المنح الحكومية ومعيقات تتعلق بالقطاع والمنتج كالحصول على ترخيص حكومي من أجل إنتاج منتوج أو العمل في قطاع ما (صدراتي.ع، 2022، ص8).

المرأة الصحراوية المقاولة من منظور اجتماعي وثقافي:

لقد ساهمت النتائج المتحصل عليها من تحديد الجو الثقافي العام الذي تنشط فيه المرأة الصحراوية في مجال المقاولة، بحيث وجدنا حسب الدراسة السابقة التي عنوانها (واقع المقاولة النسوية المصغرة والصغيرة بالجزائر) أن 15 % منهن لا يجدن تشجيعا من الذكور المقربين منهن في إطار العائلة «كالزوج والأخ»، وذلك نتيجة المجتمع التقليدي الذي يرفض نشاط المرأة في هذا المجال، ويلقي اللوم على أفراد العائلة «الذكور» لأنهم سمحوا للبنت باقتحام عالم الذكور في مجال التجارة، وبالتالي فالعائلة بأكملها لن تسلم من نظرة المجتمع الدونية لهم، لذلك يكون رفض الأب أو الأخ أو حتى الزوج لنشاط المرأة في هذا المجال بدرجة كبيرة جدا مقارنة بمدن الشمال وذلك خوفا من معاقبة المجتمع لهم.

و بالتالي فالمرأة المقاولة عندهم نجد أنها تتخبط نفسيا داخل هذا المجتمع الذي لا يزال يعتمد على استخدامه الشديد للفوارق البيولوجية الموجودة بين الجنسين بدل الفوارق الإجتماعية والثقافية الموجودة بينهما، وهو ما يزيد من نسبة عدم ثقة المرأة في قدراتها على حل المشاكل التي قد تعاني منها في هذا الوسط.

فآليات ووسائل التجديد الثقافي هناك بطيئة جدا إذا ما قورنت بالشمال، وهو ما جعل الهيمنة الذكورية المتوارثة في المجتمع الصحراوي لا تزال حدتها قوية جدا ويصعب التخلص منها، خاصة مع انتشار الزوايا وتحفيظ أغلب الأطفال للقرآن الكريم، وبالتالي حتى نشاط المقاولة هناك يكون واضحا بالنسبة للمرأة، أي بمعنى أن لا يتجاوز دورها الكلاسيكي بالبيت، فتكون المقاولة غالبا في إطار الحرف الموروثة، الطبخ، صناعة الزرابي، الحلي والرجل هو الذي يقوم بعملية التسويق، بينما تكون مشاركة المرأة للتعريف بمنتجاتها ضمن المناسبات الوطنية التي تقدمها وزارة الثقافة أو التكوين المهني فقط.

لوحظ كذلك أن المشاكل البيروقراطية لها تأثير أيضا على نشاط المرأة المقاولة خاصة في بداية فترات تأسيسها لمشروعها، خاصة بين فترة التقدم بطلب القرض والاستفادة منه، والفائدة المترتبة عن القرض في حالة نجاح المشروع أو فشله، ناهيك عن الضمانات التي تتطلبها البنوك قبل عملية تسديد القرض، وهنا الحديث عن أنها حقيقة أمر يمس الجنسين، لكن عكس المرأة فالرجل يستطيع التكيف بسرعة مع هذه الشروط بحكم معرفته بالبيئة الخارجية، وعلاقاته المتشعبة بالإداريين ورجال الأعمال وملاك الأراضي أو المستودعات، وبالتالي فالرجل علاقاته تشمل التمويل الأولي للمؤسسة، أما المرأة فأصولها المالية ضعيفة مقارنة بالرجل (بنوجعفر.ع، 2020، ص 101).

وجدنا أيضا ورغم أن النسبة ضئيلة إلا أنها صرحت بوجود إبتزازات من طرف إدارات المؤسسات المالية المعروفة بالمحسوبية والرشوة، والتي طالت فئة النساء اللواتي لا يمتلكن تجربة في مجال المقاولة والمؤسسات الخاصة، وهذا الأمر نعتبره طبيعي جدا لأنه عبارة عن ظاهرة منتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، كما أشارت إلى ذلك مختلف التقارير الإعلامية السمعية والمكتوبة، وربما هو ما جعل العديد من النساء بولاية أدرار تتجهن نحو تجسيد مشروعهن انطلاقا من المدخرات التي كن يمتلكنها.

أكد مجتمع الدراسة على أن هناك غياب للمرافقة الفعلية للمرأة المقاولة بعد تجسيدها لمشروعها المقاولاتي، مما يجعلهن في صراع مع السوق المحلية في مسألة الحصول على المواد الأولية، اليد العاملة، معرفة السوق وعمليات التسويق، ثم في صراع آخر مع الإدارة خاصة فيما يتعلق بالتحصيل الضريبي.

مختلف تلك المشاكل تصنع أمام المرأة حيزا عليها أن لا تتجاوزه، فتصبح آفاقها محدودة، فنقص التحفيز والتمويل يجبران المرأة المقاولة على تخفيض حجم المصاريف، وبالتالي تجد نفسها في السوق بحجم أعمال ضعيف ونوعية منتوج أقل جاذبية، وهو ما يؤثر سلبا على مستقبل مؤسستها الإقتصادية.

خاتمة

تواجه المرأة الصحراوية عدة تحديات ثقافية تعيق نشاطها في مجال المقاولة، بحيث لا تزال بعض العادات الاجتماعية النابعة من التقاليد والأعراف التي تتمسك بها المنطقة بشكل كبير مقارنة بباقي ولايات الوطن تصنع لها دورها الإجتماعي والإقتصادي داخل المجتمع، وهو ما يقلل من وظيفتها في مجتمع اليوم رغم ما تحمله من أفكار في مجالها كامرأة، وبالتالي فالمرأة الصحراوية عامة لا يُعتبر خروجها للعالم الخارجي خروجًا عن دورها التقليدي.

المرأة الصحراوية التي نجحت في بناء مقاولتها لا يزال البعض منهن يعاني من نقص الدعم الأسري، نتيجة تفضيل الآباء لتشجيع الذكور على ممارسة الأعمال الإقتصادية كاستجابة منهم للثقافة الذكورية المهيمنة على المجتمع ككل، وربما يجدر الإشارة أيضا إلى قلة إن لم نقل غياب نماذج ناجحة لنساء مقاولات في المنطقة يكن بمثابة إلهام لتلك الأسر.

المرأة المقاولة في الصحراء تعاني من مشكلة شح المعلومات والموارد اللازمة لإقامة مشاريع ناجحة، ويرجع ذلك لغياب التكوين والمرافقة قبل وأثناء وبعد إقامة المشروع.

و رغم أن هناك مبادرات من طرف الدولة والمجتمع المدني لدعم المقاولة النسوية وتعزيز دورها الإقتصادي من خلال توفير التدريب الملائم لها، وتعريفها بمختلف فرص التمويل المتاحة، إلا أن تلك الفرص غير مستغلة فعليا، كون أن حضور المرأة الصحراوية لمثل هذه التظاهرات هو حضور ضعيف جدا بسبب الإكراهات الملازمة لها، ورغم كل ذلك إلا أنه يجدر الإشارة إلى حقيقة أن واقع النشاط المقاولاتي لدى المرأة في الصحراء يشهد حركية غير مدروسة لكنها مهمة رغم مختلف التحديات السابقة الذكر التي تعاني منها مقارنة بنظيراتها في ولايات أخرى، وقد شهدت السنوات

الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد النساء اللواتي يتقدمن لإنشاء مشاريع خاصة بهن، مما يعكس الوعي لديهن في تحقيق الاستقلال المالي والمساهمة في الدخل الأسري.

المراجع:

1- السجل التجاري لولاية أدرار (عام 2023).

2- بامحمد نفيسة وعباوي زهرة (2020)، **المرأة المقاولة، منطق اختيار المشروع في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من المقاولات النسوية المصغرة بولاية سطيف**، المجلد 4 العدد 1، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

3- بلعابد فايزة وآخرون (2021)، **واقع المقاولة النسوية في الجزائر، و نماذج ناجحة من ريادة المرأة المقاولة**، المجلد 3 العدد 02، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

4- بن عيسى ليلي وبراهيمي نوال (أكتوبر2020)، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر: الواقع والتحديات**، المجلد 04، العدد 15، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، القاهرة .

5- بنوجعفر عائشة وإبراهيم شالا (2020)، **التطور التاريخي للمقاولة النسوية ونماذجها عبر العالم**، المجلد 04، العدد 02، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

6- سلامي منيرة وقريشي يوسف (2010)، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، العدد 08،مجلة الباحث، جامعة ورقلة.

7- صدراتي عايدة وبديسي فهيمة (ديسمبر 2022)، **واقع المقاولة النسوية المصغرة والصغيرة بالجزائر**، المجلد 08، العدد3، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، الجزائر.

8- Pierre Ruel (2007), **La culture entrepreneuriale: condition favorisant sa mise en œuvre, son émergence et sa pérennité en milieu scolaire**, Université du Québec, Canada.

التعليم المقاولاتي كرافعة لتوجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال: دراسة ميدانية بجامعة مستغانم

" Entrepreneurial Education as a Lever for Guiding Students Toward Entrepreneurship: A Field Study at Mostaganem University

لزرق عائشة / جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

aicha.lazreug.etu@univ- mosta.dz

راجعي مصطفى / جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

mustapha.radji@univ-mosta.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التعليم المقاولاتي في دفع الطلبة الجامعيين نحو تبني روح المبادرة وإنشاء مشاريع خاصة، من خلال دراسة ميدانية شملت 250 طالبًا من مختلف التخصصات بجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان وتحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، مما يدل على فعالية البرامج التعليمية في تعزيز هذا التوجه. كما تم تقديم مجموعة من المقترحات العملية لتعزيز ثقافة المقاولة داخل الأوساط الجامعية، والحد من العراقيل التي تعيق الشباب عن إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية؛ التعليم المقاولاتي ؛ التوجه مقاولاتي؛ أنشاء المؤسسات ،طلاب

Abstract:

This research investigates how entrepreneurial education influences students' orientation toward launching their own businesses. A descriptive

analytical approach was applied using a questionnaire distributed to 250 graduating students across various disciplines at Abdelhamid Ibn Badis University – Mostaganem. The data, analyzed through SPSS, revealed a statistically significant entrepreneurial inclination among students, indicating that the university's educational initiatives positively impact entrepreneurial awareness and intent. The study provides actionable recommendations to strengthen the entrepreneurial ecosystem within the university and support students in overcoming challenges to business creation.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial Education, Business Creation, University Students.

مقدمة

اعتبرت المقاولاتية محركاً للنمو الاقتصادي للدول لأنها تقوم على الابتكار والتحديث التي يؤدي إلى تحسين الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية. لذلك ازداد الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية والعمل على تذليل الصعوبات التي يتلقها أصحاب المشاريع المقاولاتية، فتولت الحكومات مسؤولية تقديم الدعم، عن طريق المرافقة التي تهدف إلى متابعة المسار المقاولاتي للمقاولين بغية تحقيق أهدافهم على أرض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والإرشاد والتوجيه محاولة توضيح المراحل الأولى لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد سعت معظم الدول من منظمات وهيئات الدعم لتزويد المقاولين أصحاب المشاريع بمختلف المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز روح المقاولاتية عن طريق اعتمادها عدة برامج تكوينية وتعليمية ساهمت في نشر وبلورة الفكر المقاولاتي .

ولقد اضحى التعليم محورا أساسيا في تنمية المقاولاتية وتطوير المهارات المرتبطة بها والسمات العامة لها والجذير بالذكر، أنه يمكن استثمار دور التعليم في تنمية المقاولاتية وتوجيه الطلبة الجامعيين نحو إنشائها، وفي ضوء ذلك تعتمد الدول

المتقدمة على تعزيز التعليم المقاولاتي في الجامعة إضافة إلى المحيط العائلي الذي يشجع حب الاستطلاع والانفتاح على كل ما هو جديد، لتأتي محطة التعليم المقاولاتي في المرحلة الجامعية لما لها من نتائج كبيرة ومكتسبات مستقبلية، في خلق قاعدة عريضة من المقاولين والمبدعين في هذا المجال وذلك من خلال إعداد الطلاب وتزويدهم بثقافة المقاولاتية التي قومها الابتكار والإبداع .فلقد تعددت مصادر تنمية روح المقاولاتية فنجد المحيط الأسري يشجع على حب الاستطلاع والانفتاح على كل ما هو جديد.

و لدراسة هذا الموضوع وإبراز أهمية التعليم المقاولاتي في تنمية التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في كيفية مساهمة التعليم المقاولاتي في توجيه الطلبة نحو إنشاء مقاولاتهم الخاصة، قمنا بطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التعليم المقاولاتي في تنمية التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم؟

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تبيان اهمية التعليم المقاولاتي في دفع الطلبة نحو المقاولاتية، ومعرفة دور البرامج التعليمية في توجيه الطلبة نحو تأسيس المشاريع المقاولاتية وتسييرها وفق أسس ناجحة.

كما تكمن أهمية الدراسة في كون المقاولاتية تعد احدى الاستراتيجيات المتبعة للقضاء على شبح البطالة لدى الطلبة الجامعيين كما تزايد الإقبال الدولي بممارسة المقاولاتية.

الفرضية الرئيسية:

- يوجد مستوى مرتفع دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) للتوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.
- تساهم البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة في نشر ثقافة المقاولة لدى الطلبة الجامعيين.
- تلعب الجامعة دورا مهما في تنمية المعارف وتقديم مختلف البرامج التعليمية والتوعوية وترسيخ ثقافة المقاولة.

- تساهم الجامعة في توجيه الطلبة نحو إنشاء المقاولة.
- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لملائمته بموضوع الدراسة وكونه المنهج الذي يركز على وصف ظاهرة معينة موجودة في الموقف الراهن تم القيام بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها.

يقف عند أهم النتائج بأسلوب واضح ومختصر حيث يقوم بتلخيص وتحليل المعطيات المتحصل عليها ذات الصلة بموضوع البحث. مع تقديم تفسير لهذه النتائج خاصة ما تعلق بالفرضيات المطروحة ومدى صحتها.

أجريت هذه الدراسة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم في بداية العام الدراسي 2020/2019 وشملت الدراسة الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج من جميع التخصصات والمستويات (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات المراد الحصول عليها لهذه الدراسة والاستبانة هي أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة والجمل الخبرية التي يتطلب على المفحوصين الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث، حسب أغراض البحث.

1-تعريف المقاولاتية:

عرف **ألان فايول** المقاولاتية على أنها:» حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية والتي تشمل خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير والأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

كما تشمل أيضا حسب البروفيسور **هوارد ستيفنسون** فرص الأعمال التي تتطلب المتابعة والتجسيد من طرف الأفراد والمنظمات، وبالتالي المقاولاتية هي المصدر الأساسي لروح المبادرة عند الشخص المقاول.

وعليه المقاولاتية هي:» تلك الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل قانوني محدد بهدف تحقيق الربح، من خلال الأخذ بالمبادرة ة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها

وتجسيدها في أرض الواقع (أشواق ومحمد، 2017).

إذن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة أين تتحول الفكرة إلي مؤسسة وكيان قائم بذاته، تجعل من المقاول الشخص القادر على تحويل أفكاره الإبداعية إلى حقيقة ملموسة ومجسدة في شكل مشروع، (صبرينة، 2017)مما جعل **شمبيتر** يعرف **المقاول المبدع:**» بالشخص الوحيد القادر على نقل الاقتصاد من حالة الثبات إلى حالة الديناميكية، بما يقدمه هذا الأخير من منتجات وخدمات جديدة، إذ تنحصر فيه صفة الاستقلالية، المقاومة، التمرد والإبداع، وهذا ما يجعل الرأسمالية في حركة متنامية بفضل تخيل الجديد وحلّ مشكلات التسيير والتنظيم، ورفض الروتين والتقليد، وخلق المعلومات الجديدة والهامة. (سفيان، 2014-2015)

وعليه المقاول هو فاعل رئيسي في الديناميكية المقاولاتية التي تنطلق من دافع الشعور بالإنجاز. تجعل من الشاب المقاول: «كل شخص يتراوح عمره ما بين 15-35 سنة والذي يبرهن على قدرات في الإبداع والمبادرة ومواجهة الأخطار في طريق ممارسته لنشاط ما (Chigunta. f, 2003)خاصة أن مرحلة الشباب تمثل نقطة تحول من عنصر مجتمعي إلي فاعل اقتصادي واجتماعي، (بلحاج، 1996)مما يؤكد دور الكفاءة والخبرة والرأسمال الاجتماعي في الحصول على عمل والذي يتحدد في مجموع العلاقات البنيوية (Forier & s, 1997)،التي تختص بها المؤسسات التعليمية بكل أطوارها والتي قد أسهمت في تنميط الشخصية الاجتماعية للشباب العربي حسب بعض التحاليل السوسيولوجية(مصطفى، 1999)، مما جعل التركيز علي تعديل مهامها أمرا ضروريا.

-2تعريف المقاولة:

هي نسق مكون من عناصر مادية وغير مادية وبشرية وشبكة من التدفق المالي المعلوماتي، تربط مختلف العناصر لتحقيق وحدة المؤسسة، فهي فضاء أو مكان بروز الفكر الإبداعي وخلق الثروة الاقتصادية». والتي حسب المقاربة الفيبيرية تجعل من المقاولة روحا للمثابرة والمغامرة.

-3تعريف روح المقاولة :

ارتبط المفهوم بروح المبادرة والنشاط الممارس الذي يحمل معنى التجديد والتغيير، هذه المبادرات والإمكانات والمهارات لا تخص فقط أشخاصا يرغبون في إنشاء مؤسسة بل تشمل أفرادا يسعون إلى تنمية كفاءاتهم وقدراتهم من أجل التكييف مع عوامل التغير، مما يجعلهم يتميزون بالمرونة والانفتاح على الآخر. (منيرة، 2012)

ولتنمية الحس المقاولاتي استثارة الدوافع وروح المبادرة لإنشاء مؤسسة مبتكرة(غير نمطية)، والإلمام بظروف المحيط الاقتصادي، وتطلب الأمر ضرورة إدراج التعليم المقاولاتي في المقررات الجامعية وذلك منذ سنة 1947 على مستوى جامعة هارفارد الأمريكية (كلية إدارة الأعمال)، والذي تعمم في جامعات أخرى أين تعد جامعة جنوب كاليفورنيا (1971)أول جامعة تطرح مساقا حديثا ومتطورا في المقاولاتية مع طرح عدة إشكاليات في تدريسه حيث افتقر هذا الأخير إلى الإطار المعرفي وقلة الدراسات، إلا أنه في خلال فترة الثمانينات تطور وتوسع التعليم المقاولاتي في البرامج الأكاديمية، حيث قدر عدد الجامعات التي تدرس هذه الوحدة التدريسية إلى 250 جامعة، علما أن التطور في المجال التكنولوجي والاتصالات والمعلومات أضفى عليه معيار الشرعية العلمية والبيداغوجية (الجودي محمد علي، 2015/2014)

إضافة إلى أهمية التعليم التطبيقي الذي استحدثته أوروبا منذ(1988) بتخصيص برامج تشجيعية لمفهوم المؤسسة في التعليم العالي بشراكة ودعم من شركات خاصة محلية وإقليمية الأمر الذي استدعى فيما بعد أشكال أخرى حديثة للتعليم كالتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد أين تنصب جميعها في جعل الطالب الجامعي شخصا رياديا قادرا على التحليل والإبداع في مجالات متنوعة. (العجلة حاجي، 2013)إذن جودة التعليم تكتمل في إكساب المتعلم القدرة على الملائمة من حيث دوره ومكانته في المجتمع، لأن المعرفة أصبحت موردا اقتصاديا يفوق في مرونته وكفاءته وقيمته المضافة الموارد الاقتصادية الأخرى، مما يؤكد على أهمية إعداد الرأسمال البشري بالتركيز على الاستثمار العقلاني في قطاع التعليم والذي يمثل الرأسمال غير الملموس كنهج اتخذته الدول المتطورة في فترة التسعينات (وناس المنصف، 2002)، بالاعتماد

على اكتشافات العقل البشري في مجال الالكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والذكاء الصناعي، الاتصالات، الكمبيوتر.... الخ) (أحمد، 2005).

4 دورالجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

- إعادة النظر في التخصصات الحالية بما يتوافق واحتياجات المجتمع التنموية والاقتصادية والتوسع في انتشار التعليم التقني والتطبيقي بما يخدم المجتمع وتحديث جميع المخططات الدراسية الجامعية والتوسع في انتشار التعليم التقني والتطبيقي بما يخدم المجتمع. (سعيد وسلوى، 2015)
- تغير نموذج التفكير التقليدي لدى الطلبة إلى أنماط التفكير الحديثة المبنية على الإبداع والابتكار والتجديد وتعزيز الروح المقاولاتية واثارة الدافعية لدى طلاب الجامعة. (عوض، 2014)
- إنماء مها ارت تنظيم المشاريع ورفع كفاءة الخريجين وتنمية قدراتهم على الابتكار والإبداع والتطوير التكنولوجي. (Mohammad.b, 2012)•تطوير كفايات الطالب بما ينسجم ومفهوم الاقتصاد المعرفي، وتحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل حيث تسعى الجامعات التقليدية إلى البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن الجامعة تبني وتصمم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق وهو التوجه الذي أدركته أوروبا في السبعينات والثمانينات بتغيير سياسة التعليم العالي لتركز على مبادئ خلق فرص العمل وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، وهذا الدور الجديد يعني أن تتمحور مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتتمكن الجامعة من أن تسهم في التنافسية العالمية للدولة. (الطاهر،مجاهدي،واضح،فواز، 2013)
- بناء اتجاهات إيجابية لدى الطلاب تجاه الأعمال الريادية والعمل (عوض، 2014)
- تعزيز القدرة التنافسية للخريجين من خلال تزويدهم بالمعارف والاتجاهات

والمها ارت التي تمكنهم من خلق فرص عمل جديدة وتوفير العديد من الوظائف لهم والتحول بمجتمعاتهم نحو الاقتصاد المعرفي.

- مساعدة الطلاب على بناء تصور أفضل لمهنة المستقبل التي تتفق مع قدراتهم وطموحاتهم وزيادة وعيهم حول التوظيف الذاتي وريادة الأعمال كبديل لمهنة المستقبل.
- تشجيع الطلاب على تطوير قدراتهم الإبداعية من أجل فهم التعقيد والتطور السريع في البيئة التي يتعاملون معها، ولكي تكون عملية التعليم المقاولاتي ناجحة لا بد من توفير بيئة تعليمية ملائمة، فينبغي على الجامعات توفير السياقات التعليمية المناسبة للتعليم المقاولاتي، كما ينبغي عليها توفير أنشطة تربوية لحالات حياتية وتجهيز الإمكانات من معامل وقاعات مناسبة لأنشطة التعليم المقاولاتي.

5.<u>الثقافة المقاولاتية :</u>

تعد الثقافة المقاولاتية**Entrepreneurial culture** من بين الآليات التي تدعم وتحفز المقاولة وتشجع السلوك المقاولاتي وتربطه بالتعليم الجامعي وتعرف **الثقافة المقاولاتية** بأنها الجو الذي يساعد أو يشجع على توليد الأفكار والإبداع والتجريب، وهناك عدد من المكونات الخاصة بالثقافة المقاولاتية وهي: قدرة المؤسسة على التجريب والمخاطرة ومشاركة العاملين في عملية تطوير المؤسسة ورفض السلوك الدفاعي، بل السلوك الاستباقي هو أحد أهم عناصرها، والقدرة على تكوين فريق عمل مستقل للمشروع والاعتراف الرسمي بالنجاحات والعمليات الإبداعية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأداء التنظيمي.(الدين، شهاب، وازاد، 2016)

وتعرف ثقافة المقاولة بأنها: بأنها مجموعة المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تدعم المبادرات الفردية والنشاط المقاولاتي والعمل الحر، وتشجع على تملك وإدارة المؤسسات والمشاريع، وتساهم في نشر الطموح وتصحيح المخاطر بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات (بن نايف العتيبي ومحمد، 2015)

كما تم تعريف ثقافة المقاولة في المجتمع بأنها» الثقافة التي يحترم فيها المجتمع

ويكافئ المخاطرة بالسماح للأفراد بتحقيق الأرباح من خلال الأنشطة المشروعة. وهي الثقافة التي تكافئ المبادرات والإبداعات الفردية والجماعية لجمع مواطنيها (حمد وعبد الباقي، 2017).

-6دور التعليم المقاولاتي في تنمية ثقافة المقاولة لدى الطلبة الجامعيين:

أوضحت معظم الكتابات أن التأهيل والتعليم والتدريب هم العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع وأنه لا يوجد مقاولين بالفطرة، فالمقاولاتية نظام يخضع للتعليم والتأهيل كغيره من المجالات، فالمقاولاتية تعتبر مجال متعدد الأبعاد ولا يمكن حصره في مجال واحد، لكن نشر التعليم المقاولاتي في الجامعة من خلال تدريس المقاولاتية، وإبراز المفاهيم المتعلقة بها وإدماجها في مختلف التخصصات من شأنه تحويل الطلبة إلى مقاولين.

فإدراج مادة المقاولاتية ضمن المناهج والبرامج التدريسية بداية من المستويات الدنيا، يعمل على خلق روح المبادرة لدى الطلبة، وغرس دافعية التوجه المقاولاتي فيهم، ليجعل منهم حاملي مشاريع وحاملي ثقافة المبادرة، والإبداع والتجديد.

كما يساهم التعليم المقاولاتي في تعزيز ثقافة المقاولة في أوساط الطلبة الجامعيين من خلال تنمية الأفكار للقيام بالمشاريع التكنولوجيا الحالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة، والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

7.مفهوم التعليم المقاولاتي:

يعرف التعليم المقاولاتي على أنه:» مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة وتطويرها».

وتعرف بدورها موسوعة ويكيبيديا الانجليزية التعليم المقاولاتي بأنه:» تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة، وإثارة دافعيتهم وتعزيزها وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة. «

كما قد يشار على أن التعليم المقاولاتي هو:» سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد من استيعاب وإدراك وتطوير معارفه ومهاراته وقيمه، مما يمكنه من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي وذلك من خلال تحديدها وتعريفها وتحليلها لإيجاد الحلول المناسبة لها.»

ولقد حصرت المقاربة التربوية مهام التعليم المقاولاتي في تعزيز قيمة تقدير الذات لدى الفرد المتعلم وغرس قيمة الثقة بالنفس في نفسه، مما يؤدي إلى تغذية المواهب الإبداعية وبناء القيم والمهارات ذات العلاقة في توسيع مداركه في الدراسة وما يليها من فرص أعمال تجعل البعض منهم يتبنون أساليب لازمة وسلوكيات مرتبطة بالتخطيط لمسار العمل المقاولاتي وممارسة المهنة.

إذن هذه المعطيات تجعل من التعليم المقاولاتي مجموعة من الأنشطة والأساليب الهادفة إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة حيث اعتبر **ألن فايول** هذا الأخير وسيلة لتعزيز التفكير والسلوك والمهارات المقاولاتية والتي تغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار والنمو والإبداع.

-8أهمية التعليم المقاولاتي :

وإذا حصرنا أهمية التعليم للمقاولاتية، فإنها تتجلى في أهمية غرس روح المبادرة وتفعيل القدرات المتميزة واكتشاف المهارات المبتكرة مع زيادة احتمال بلورة أفكار ابتكارية مؤسسة لمشاريع أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية ومشاريع ريادية تعمل على صناعة القادة وزيادة فرص نجاح الأعمال ذات العلاقة بالتوجه المعرفي وإنتاج الثروة وتراكم الرأسمالي وامتصاص البطالة، بإنتاج سلع/ خدمات الغرض منها خدمة الاقتصاد، بما يدعم بناء أسس اقتصاد المعرفة في بلادنا وإنتاج مقاولين شباب مبدعين.

-9أهداف التعليم المقاولاتي :

هذه الجوانب من الأهمية تبرز بدورها الأهداف المسطرة من برمجة هذه الوحدة التدريسية ضمن إمكانية تمكين المتعلمين من إعداد وتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية بالاضطلاع المسبق على معطيات السوق والاعتماد على أبحاث ودراسات،

المنافسين وتمويل المشروع، الإجراءات القانونية وقضايا النظام الضريبي. هذه المعرفة المسبقة تشكل لديه تصورا عن كيفية بدء المشروع وإدارته وعملية أخذ القرار، مما يستوجب ضرورة اكتساب مهارات إدارية وتنظيمية وتجارية وتقنية، تمكنه من الإنجاز، وعليه فإن التعليم المقاولاتي يهدف إلى إعداد أفراد مقاولين يتمكنون من النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي مع رفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل (الجودي محمد علي، 2015/2014).

10.متطلبات برامج التعليم المقاولاتي :

لتحقيق متطلبات هذا النوع من التعليم يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، والتي تشمل هذه الأخيرة على:

- **البنية التحتية:** ذلك من خلال توفير قاعات مناسبة مجهزة بالأدوات اللازمة وأجهزة الحواسب والأجهزة المختلفة الأخرى مثل عرض الشرائح والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوي المقاولاتي.
- **توفير الموارد البشرية:** بتعيين أفراد مؤهلين لهم القدرة على تطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية وذلك بغرض تغيير الدهنيات والسلوكيات لدى المتعلمين، مع ضرورة توفير بيئة مدعمة للتعليم المقاولاتي بتجسيد خطوات تنفيذ برامج هذا النوع من التعليم وخططه وأهدافه بالمساندة الكلية لجميع الأطراف المعنيين من أعلى الهرم إلى أدناها لإنجاح المبادرة في المجتمع، مع التركيز على التجارب السابقة والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال من حيث الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي.
- **التكيف:** هذه المتطلبات تجعل من التكيف مطلبا شرعيا لاستجابة للتحديات والضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر. (منيرة، 2012)

11.برامج التعليم المقاولاتي :

ما يميز التعليم المقاولاتي كما ذكرنا سابقا صفة الديمومة حيث يكتسب المتعلمون

الاستعدادات والمهارات طيلة مسار تعلمهم، مما يساهم في إعداد وتطوير مهارات الريادة على جميع المستويات التعليمية والتي تبدأ منذ المرحلة الابتدائية إلى أن تنتهي بالجامعة وذلك لنضج المعرفة لديهم وبنائها على الخبرات السابقة، مما يؤدي إلى نمو وتطوير الخبرة كمقاول من أجل فيما بعد التخطيط لإنجاز مشروع.

ولقد تقتصر المراحل التعليمية(الابتدائية/الثانوية) على ممارسة المتعلمون مختلف الأنشطة لملكية المشاريع بتعلم أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وعليه فإن من نواتج هذه المرحلة إثارة الدافعية والإحساس بالفرص الفردية. وكذلك فإن من شروط الوعي بالكفاءة ضرورة اكتساب القدرة على تناول الخطاب الاجتماعي بلغة رجال الأعمال، وكسب رؤية تصورية مطابقة لأرباب العمل على اعتبار أن هذا الجانب أساسي في مزاولة المهنة والتعلم التقني، بغية اكتشاف الكفاءات الأولية.

كما أن هذه المقدرة يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية والتي من المفروض أن تحتويها المساقات والمناهج الأخرى التي ترتبط بها، وللتوضيح نذكر كمثال مشاكل التدفق النقدي الذي يمكن أن تستخدم في مناهج الرياضيات، كما يمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من مناهج مهارات الاتصال.

يعد أيضا تفعيل التطبيقات الإبداعية ضروري لتعزيز التعليم المقاولاتي، وذلك بحضور الندوات المساهمة في اكتشاف العديد من التطبيقات الإبداعية، لأن إدراك المعارف السابقة يشكل خبرة معرفية ويشجع الأفراد على الابتكار وإمكانية بلورة فكرة أعمال منفردة للقيام بعملية أخذ القرار من خلال بناء عمل متكامل، والاطلاع على تجارب أعمال مختلفة. لتبقي الغاية بدء تنفيذ المشروع، مما يتطلب مساندة خاصة من قبل الكليات والجامعات وداعمة في برامج التعليم التطبيقي والتقني (مجدي وسالم، 2012).

-12إجراءات البحث الميدانية:

المنهج المتبع: اعتمدنا في دراستنا على دراسة استطلاعية حول الطلبة والتعمق في موضوع الدراسة من خلال البحث العلمي. وقد استخدمنا في مذكرتنا المنهج الوصفي التحليلي ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج استعمالا في البحوث الاجتماعية.

المجتمع وعينة الدراسة: شملت عينة الدراسة طلبة جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم المقبلين على التخرج من مختلف التخصصات.

الإطار المكاني والزماني: **أجريت الدراسة خلال الموسم الدراسي 2020/2019 بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.**

أداة جمع البيانات: استخدمنا في هذه الدراسة استمارة استبيان الطلبة وتعد الاستمارة الاستبانة أنها تلك الأداة الورقية وقد تكون الكترونية، التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة المرتبة وفق إشكالية البحث ونوع المعطيات المطلوبة، وتكون هذه الاستمارة موجهة إلى مجموعة من الأفراد قصد مساءلتهم في قضية من قضايا مجتمعهم، أو سلوكهم إزاءها أو موقفهم تجاه قضية ما. ولقد أخذت الاستمارة كأداة من أدوات التحليل مكانة بارزة في الدراسات السيسيولوجيا الميدانية إلى درجة تقدمها على الأنواع الأخرى من تقنيات البحث، خاصة في علوم الاجتماع الذي يهتم بالكثير من دراسات المؤسسات على وجه الخصوص

الأساليب الإحصائية: استخدمنا في تحليل بيانات الدراسة المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي والاستدلالي،

التكرارات والنسب المئوية: للتعرف التفصيلي على الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها.

13.عرض وتحليل النتائج:

أولا: البيانات الشخصية

الجدول رقم 01: يبين خصائص العينة من ناحية الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	129	51.6%
انثى	121	48.4%
المجموع	250	100%

من الجدول رقم (01) نلاحظ أن 126 من الطلبة ذكور يمثلون ما نسبته 51,6%من إجمالي أفراد العينة وهم الفئة الأغلب، في المقابل يوجد 121 يمثلون ما نسبته 48,4%من الطلبة إناث.

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة
من 20 إلى 25 سنة	150	60%
من 26 إلى 30 سنة	54	21,6%
من 31 إلى 35 سنة	38	15,2%
من 36 إلى 40 سنة	8	3,2%
المجموع	**250**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول رقم (02) نلاحظ أن 150 من الطلبة يمثلون ما نسبته 60%من إجمالي أفراد العينة أعمارهم من 20 إلى 25 سنة وهم الفئة الأغلب في عينة الدراسة، في المقابل يوجد 54 من الطلبة أعمارهم من 26 إلى 30 سنة يمثلون ما نسبته 21,6% يليها 38 من الطلبة أعمارهم من 31 إلى 35 سنة يمثلون ما نسبته 15,2% وتمثل أقل عدد 8 من الطلبة أعمارهم من 36 إلى 40 سنة بالنسبة 3,2%

ثالثا: متغير المستوى العلمي.

الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	36	14,4%
سنة أولى ماستر	54	21,6%
سنة ثانية ماستر	147	58,8%
دكتوراه	13	5,2%
المجموع	**250**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول رقم (03)نلاحظ أن 149 من الطلبة الذين في طور سنة ثانية ماستر يمثلون ما نسبته 58,8%من إجمالي أفراد العينة وهم الفئة الأغلب في المقابل يوجد

54 من الطلبة يمثلون ما نسبته 21,6%في طور سنة أولى ماستر، يليها 36 من الطلبة يمثلون ما نسبته 14,4%في طور ليسانس والفئة الأقل من الطلبة تمثل 13 في طور دكتوراه بالنسبة 5,2%

الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب متغير إنشاء مؤسسة خاصة.

إنشاء مؤسسة خاصة	التكرار	النسبة
الأجدر أن أنشئ مؤسستي	193	77,2%
أنشئ مؤسسة وأصبح موظف نفس الشيء	30	12%
الأجدر أن أصبح موظف	27	10,8%
المجموع	**250**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول رقم (04) نلاحظ أن 193 من الطلبة يمثلون ما نسبته 77,2%يؤكدون على نيتهم في إنشاء مؤسسة خاصة وهم الفئة الأغلب من العينة، يليها30 من الطلبة يمثلون ما نسبته 12% يؤكدون على أنهم ينشئوا مؤسسة أو يكونوا موظفين الشيء نفسه وفي المقابل يوجد 27 يمثلون ما نسبته 10,8%يبدون نيتهم في أن يصبحوا موظفين وهي الفئة الأقل من العينة.

عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولا: عرض نتائج اختبار الفرضية الرئيسية.

اعتمدت الباحثة في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (2,5) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات أراء العينة، بغية التحقق من الفرضية التي تنص على أنه يوجد مستوى مرتفع دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) للتوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، وبعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): اختبار مستوى التوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	النتيجة
التوجه نحو المقاولاتية	3,08	0,368	25,134	249	0,000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Spss).

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (01) أن محور التوجه نحو المقاولاتية بلغ درجة معنوية (,0000) عند درجة حرية (249) كما بلغت قيمة T المحسوبة (25,134) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.962) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء الطلبة والقيمة المفترضة (2,5) بما أن المتوسط الحسابي للمحور بلغ (3,08) ما يدل على انه يوجد مستوى مرتفع للتوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا: عرض نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

اعتمدنا في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (2,5) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات آراء العينة، بغية التحقق من الفرضية التي تنص على أنه يوجد مستوى مرتفع دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) لتوفر خصائص المقاول لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، وبعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): اختبار مستوى توفر خصائص المقاول لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	النتيجة
توفرخصائص المقاول	3,28	0,401	31,116	249	0,000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Spss).

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (02) أن بعد توفر خصائص المقاول بلغ درجة معنوية (,0000) عند درجة حرية (249) كما بلغت قيمة T المحسوبة (31,116) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.962) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء الطلبة والقيمة المفترضة (2,5) بما أن المتوسط الحسابي للبعد بلغ (3,28) ما يدل على انه يوجد مستوى مرتفع لتوفر خصائص المقاول لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ما يؤكد صحة الفرضية.

ثالثا: عرض نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

اعتمدنا في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (2,5) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات آراء العينة، بغية التحقق من الفرضية التي تنص على أنه يوجد مستوى مرتفع دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) للقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، وبعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): اختبار مستوى القدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	النتيجة
القدرة على إنشاء مؤسسة	2,88	0,577	10,421	249	0,000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Spss).

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (03) أن بعد القدرة على إنشاء مؤسسة بلغ درجة معنوية (,0000) عند درجة حرية (249) كما بلغت قيمة T المحسوبة (10,421) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.962) عند مستوى دلالة (0.05) ما يدل

على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الطلبة والقيمة المفترضة (2,5) بما أن المتوسط الحسابي للبعد بلغ (2,88) ما يدل على أنه يوجد مستوى مرتفع للقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ما يؤكد صحة الفرض.

المحيط الجامعي

جدول رقم (08) يمثل قيام الطلبة بتكوين ثقافة مقاولاتية حول البرامج والاجراءات المساعدة في إنشاء مؤسسة

البحث عن المعلومات حول برامج وإجراءات المساعدة على إنشاء مؤسسة	التكرار	النسبة
نعم، حول الإجراءات داخل الجامعة	79	31.6%
نعم، حول الإجراءات خارج الجامعة	104	41.6%
لا	67	26.8%
المجموع	250	100%

من الجدول رقم (01) نلاحظ أن 104 من الطلبة يمثلون ما نسبته 41,6%يسعون للبحث عن المعلومات والبرامج والإجراءات المساعدة على إنشاء مؤسسة خارج الجامعة وهم الفئة الأغلب من العينة، يليها 79 من الطلبة يمثلون ما نسبته 31.6% يسعون للبحث عن المعلومات والبرامج والإجراءات المساعدة على إنشاء مؤسسة داخل الجامعة وفي المقابل يوجد 67 يمثلون ما نسبته 26.8%لا يبدون نيتهم في البحث عن المعلومات والبرامج والإجراءات المساعدة على إنشاء مؤسسة وهي الفئة الأقل من العينة.

الجدول رقم (09): يبين قيام الجامعة بنشاطات تحث على إنشاء مؤسسة خاصة

الإعلام حول إنشاء مؤسسة خاصة	التكرار	النسبة
نعم	**158**	**63,2%**
لا	**64**	**25,6%**
دون رأي	**28**	**11,2%**
المجموع	**250**	**100%**

نلاحظ أن 158 من الطلبة يمثلون ما نسبته 63.2% يؤكدون على أن الجامعة فتقوم بنشاطات الاعلام حول انشاء مؤسسة وهم الفئة الأغلب من العينة ويليها 64 من

الطلبة يمثلون ما نسبته 25.6%يرون أن الجامعة لا تقوم بالإعلام حول النشاطات التي تحث على إنشاء مؤسسة وفي المقابل يوجد 28 يمثلون ما نسبته 11.2%ليس لهم رأي حول الإعلام حول النشاطات التي تقوم به الجامعة للحث لإنشاء مؤسسة وهي الفئة الأقل من العينة.

و انطلاقا من معطيات الجداول:

لقد عبر أغلبية أفراد العينة برغبتهم في إطلاق مشاريعهم الخاصة، إذ إن تبني فكرة تبني المقاولاتية كنهج وكعملية، ليس بالأمر الهين ولا يبنى على أسس خاطئة ولا يمكن لأي شخص كان أن يمتلك الحس المقاولاتي أو يدخل ضمن المشاريع المقاولاتية دون تمتعه بصفات شخصية وتقنية تؤهله، وهي من شأنها التحكم في سر نجاح العمل المقاولاتي.

وفي في هذا الإطار عبر الطلبة عن قدراتهم في اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر في أصعب الظروف واستغلال الفرص المتاحة مهما كانت بسيطة لإحداث فكرة جديدة وإنشاء مشروع خاص في مقابل من يرون أن ليس لهم القدرة في إنشاء مشروع خاص من خلال توفر وسائل بسيطة كرأس مال صغير وعدم تمكنهم من تحمل المخاطر.

في حين أن العينة تقريبا كلها تؤكد على قدرتها على مواجهة المشاكل التي تصادفهم في حياتهم العادية، وهو ما يؤكد على خلق صورة إيجابية متفائلة بإمكانية بروز مقاولين ناجحين في مختلف المجالات، مع ضرورة دعم هذه الفئة ماديا ومعنويا لاستغلال هاته الإمكانيات والقدرات التي يرونها على أنها مكتسبة من معارف ومؤهلات من التكوين الجامعي وتوفير العتاد، كما أفاد الطلبة المستجوبين على اعتمادهم على ما اكتسبه من معارف ومؤهلات من خلال التكوين الجامعي والإعلام حول إنشاء مؤسسة.

كان الهدف من ذلك هو تحديد ومعرفة تأثير طبيعة التعليم الجامعي على الرفع من الحس المقاولاتي لدى الطلبة، والإجابة على الفرضية التي ترى أن البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة تساهم في نشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

تلعب الجامعة دورا مهما في تنمية المعارف وتقديم مختلف البرامج التعليمية

والتوعوية التي من شأنها ترسيخ قيم ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

وبناءاً على هذه النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات والتي تكون مكملة للدراسة كما يمكن أخذها بعين الاعتبار كعوامل مساعدة على تعزيز الحس المقاولاتي ونشر ثقافة المقاولتية لدى الطلبة الجامعيين، وتحفيزهم على التوجه نحو المقاولاتية والعمل الخاص يتضح من خلال الدراسة أن تعزيز المقاولة كمطلب اجتماعي واقتصادي متعدد المستويات هو وسيلة جيدة لتشجيع الأفراد على توليد القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية التي يستفيد منها المجتمع ككل، كما أن التعليم المقاولاتي أصبح وسيلة العصر في تغيير ثقافة الأفراد والمجتمع وأساليب تفكيرهم ليصبحوا مبادرين، لديهم الإرادة والقدرة لتحويل الأفكار والاختراعات الجديدة إلى مشروعات تجارية ناجحة.

فالتعليم المقاولاتي يساهم في إعداد وتأهيل الموارد البشرية، ويساعد على تنمية قدرات المتعلم بشكل يجعله مواطن فعال، يساهم في بناء المجتمع وخدمته والتفاعل مع مختلف أفراد المجتمع وشرائحه بأسلوب أخلاقي واجتماعي حميد، كما يساهم في توفير أفراد قادرين على النهوض بالقطاع الاقتصادي ورفع المستوى الاجتماعي.

كما أن نشر وتعزيز وإدماج التعليم المقاولاتي في الجامعات له نتائج كثيرة ومكتسبات مستقبلية بخلق مجموعة من المقاولين المبدعين في جميع المجالات من خلال إعداد طلاب الجامعة لثقافة مقاولاتية أساسها الإبداع والابتكار والانجاز.

وبما أن برامج التعليم المقاولاتي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات والغير خلال إقامة مشاريع مقاولاتية جديدة تقوم بإنتاج سلع وتقديم خدمات جديدة وتسعى المقاولة لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار فقد يكون من المهم أن يتم تفعيلها داخل المؤسسات التعليم العالي لتمكين الطلبة من استحداث الأفكار المقاولاتية، وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع منتجة تساهم في تطوير الاقتصاد وازدهاره.

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ضرورة دفع فئة الشباب نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية فلابد من تنمية روح المقاولة ونشر الفكر المقاولاتي، لدى هذه الفئة كونها تعتبر محركا رئيسا لعملية التنمية.
- توفير المناخ الملائم والإمكانات اللازمة لتحقيق درجات عالية من الوعي بجانب المقاولاتية من طرف الدولة لنشر ثقافة المقاولاتية.
- العمل على خلق منظومة متكاملة تساهم في نشر ثقافة المقاولاتية وإنعاش الحس المقاولاتي في المجتمع، وهذا بتولي مؤسسات التعليم العالي الدور الأساسي ضمن هذه المنظومة.
- تعميم مفهوم المقاولاتية لدى الطلبة والتأكيد على أن المقاولة اختيار وليست بديل في ظل عدم توفر فرص توظيف.
- تدريس مقاييس تعكس المقاولة لمختلف التخصصات وإدخالها في فكر الطالب الجامعي.
- تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة، كما هو الحال بالنسبة لأعمال وبرامج مختلف دور المقاولاتية.
- إقامة الملتقيات والمحاضرات الخاصة بالفكر المقاولاتي في مختلف الكليات ومعاهد الجامعة.
- إنشاء فروع لحاضنات الأعمال على مستوى الجامعة تساهم في التكفل بأفكار مشاريع الطلبة ودفعهم لتحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع.
- ضرورة تحسيس الطالب بعلاقته بالمحيط الاجتماعي ضرورة تقديم امتيازات تساعد الطلبة على تحقيق مشاريعهم وتجسيدها على أرض الواقع كالدعم المالي وتقديم دورات تكوينية وملتقيات مع مقاولين بغرض تنمية الفكر المقاولاتي وتطوير المهارات وإبراز كفاءات الطلبة المتفوقين في مختلف المجالات وتحفيزهم لإنشاء مشروع خاص عن طريق:
- التركيز على تدريس مقياس المقاولاتية في مختلف الشعب والتخصصات وهذا بهدف التعريف بأهمية الفكر المقاولاتي ونشره في الوسط الجامعي.

خاتمة:

يمكن تلخيص الإسهامات العلمية للدراسة في شقين الشق الأول يخص التعليم الجامعي فمن أجل زيادة المهارات المقاولاتية، لدى الطلبة الجامعيين، يجب إدخال التعليم المقاولاتي في كل مراحل الدراسة في الجامعة وتزويد الطلبة بالمعلومات وتوجيههم نحو إنشاء مؤسسة وبناء مخطط الأعمال،، فلابد من إقامة حملات إعلانية، وورشات تكوينية حول المقاولاتية، وجلب بعض المقاولين الناجحين لإقامة محاضرات تحفيزية هذا كله يساهم في تقديم مواقف إيجابية حول المقاولاتية الناجحة للطلبة وإعطائهم إدراك حول سهولة تحكمهم بالسلوك المقاولاتي، كما نجد المحيط العائلي والأصدقاء يساهمون في توجيه الطلبة نحو المقاولاتية مستقبلا ومما سبق كل هذه العوامل متكاملة تعمل على بناء التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، وتنمي روح المقاولاتية لديهم، كما تساهم وسائل الإعلام في نشر الفكر المقاولاتي عن طريق تغطية مختلف المعارض التي تعرض منتجات المؤسسات المقاولاتية الناجحة، فالعمل زيادة التقدير الإيجابي للمقاولاتية في المجتمع جد مهم لزيادة عدد المؤسسات في البلاد، كما يمكن تخصيص حصص تلفزيونية لإبراز أعمال المقاولين وكيف تم تغيير مسارهم المهني ونظرة المجتمع لهم وهذا كله لإبراز فكرة موجبة حول إنشاء المشاريع المقاولاتية.

قائمة المصادروالمراجع:

1. Chigunta. f. (2003, December). Youth Entrepreurship: Addressing the Big Strategic Challenges. (NO. 0 7), current Affairs for Women Entrepreneurs, p05.
2. Forier, & s, l. (1997). Réseaux structures et rationalité. Présentation, 47, p. p33.
3. Mohammad.b. (2012). Survey on University Role in Preparation Graduated Student in to Entrepreneurs Universities Towards a Conceptual framework. 46. Iran's e perspective science Direct, Social and Behavioral.

4. أبو زيد أحمد. (2005). المعرفة وصناعة المستقبل. (ط1). سلسلة الكتاب العربي.
5. الجودي محمد علي. (2015/2014). نحو تطويلا المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم. بسكرة، علوم التسيير: جامعة محمد خيضر.
6. الطاهر، مجاهدي، واضح، فواز. (2013). التنمية البشرية لمخرجات التعليم العالي وفقا لمتطلبات اقتصد المعرفة نظرة في واقع الجزائر. (العدد 4)، ص21. مصر: مجلة عالم التربية.
7. العجلة حاجي. (جوان, 2013). جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والأفاق. دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د(العدد10). قسم العلوم الاقتصادية والقانونية: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.
8. بدراوي سفيان. (2014-2015). ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية. تلمسان، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية أبو بكر بلقايد تلمسان.
9. بن قدور أشواق، وبلخير محمد. (جانفي, 2017). أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة. (العدد11)، 348. تمنغناست، المركز الجامعي لتمغناست، معهد الحقوق: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية.
10. حديدان صبرينة. (2017). المقاولاتية في الجزائر أي واقع وأي مستقبل؟ (وجهة نظر سوسيولوجية). (العدد2)، ص26. (مجلة أفاق علمية، المحرر) جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي.
11. سعد محمد حمد، وعبد الله عبد الباقي. (مارس, 2017). محددات ريادة الأعمال في تبوك: مقترحات وحلول بالإشارة إلى مشروعات الريادة في عام 2014. (العدد2)، المجلد3، ص135. (مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، المحرر) فلسطين: المحلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.
12. سعيد، وأحمد سلوى. (2015). اقتصاد المعرفة ودوره في التعليم الجامعي لتطوير

التعليم قبل الجامعي في مجال اقتصاديات الأسرة وإدارة موردها المالي. المؤتمر القومي السادس عشر التعليم الجامعي ودوره في تطوير التعليم قبل الجامعي (01)، صفحة ص181.

13. سلامي منيرة. (2012). التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة -تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحضيرة التكنولوجية بالجزائر. الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم وكرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. تاريخ الاسترداد 19/18 أفريل, 2012
14. عبد الكريم بلحاج. (1996). منظور الشباب وتفاعلاتها الاجتماعية مع ضرورة الاندماج المهني. سلسلة ندوات ومناظرات (رقم 59).
15. عبد الوهاب مجدي، وفاطمة الزهراء سالم. (2012). مستقبل جودة التعليم العالي: التدويل وريادة الأعمال المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية. مصر: دار العالم العربي.
16. فرس يونس شمس الدين، أحمد خضر شهاب، وجسين طه ازاد. (2016). تأثير خصائص الريادية في متطلبات الريادة الإستراتيجية-دراسة استطلاعية لأراد عينة من القيادات الادارية في عينة من كلية جامعة صلاح الدين. (العدد 5)، ص392. اربيل: مجلة العلوم الانسانية.
17. مبارك مجدي عوض. (2014). التربية الريادية والتعليم الر يادي. صفحة ص30.
18. محسن مصطفى. (1999). الشباب وإشكالية الاندماج: مقاربة سوسيولوجية. سلسلة ندوات ومناظرات (49).
19. منصور بن نايف العتيبي، وفتحي موسى محمد. (يناير, 2015). الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة جامعة نجران واتجاهاتهم نحوها دراسة ميدانية. (العدد162)، الجزء2، ص630. جامعة الأزهر.
20. وناس المنصف. (2002). مجتمع المعرفة والاعلام الإذاعات العربية. (العدد 4). جامعة الدول العربية: اتحاد إذاعات الدول العربية

نشر الثقافة المقاولاتية بهدف إنشاء مشروع شخصي ومهني لدى الطلبة

Spread entrepreneurial culture with the aim of creating a personal and professional project for students

أد. بريجة شريفة / كلية العلوم الاجتماعية

جامعة وهران2

ملخص:

أصبح عالم الشغل أكبر عائق بالنسبة للطلبة المتخرجين من الجامعة وشغلهم الشاغل، بحكم نقص مناصب الشغل أو انعدامها، مما ترتب عنه انتشار ظاهرة البطالة وذلك يعود لعدة أسباب منها عدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل بالقطاع الحكومي، والأزمة الاقتصادية بشكل العام. هذا الوضع فرض على الحكومة تغيير الوجهة والتفكير في استراتيجيات بديلة، وهي القطاع الخاص ونقصد هنا المقاولاتية.

فالمنعطف الذي يُوجه إليه الطالب اليوم بعد التخرج من الجامعة هو توجيهه إلى القطاع الخاص من خلال غرس فيه «روح المقاولاتية»، فكيف يتم ذلك؟؟ هذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية طرحه.

Abstract:

The world of work has become the main obstacle and concern for university graduates, due to the scarcity or lack of job opportunities. This situation has led to widespread unemployment, due to several factors, including the state's inability to provide jobs in the public sector and because the general economic crisis. This situation has forced the government to focus its efforts and consider alternative strategies, including the private

sector: entrepreneurship.

Nowadays, university graduates are moving into the private sector by instilling an entrepreneurial spirit in them. So, how can this idea be achieved? This article will attempt to answer the question.

مقدمة:

انتقال الطلبة المتخرجين من الجامعة إلى عالم الشغل والمحيط الاقتصادي مفاهيم شغلت أفكار الكثير من أصحاب القرار والأكاديميين، ودفعتهم إلى خلق فضاء مفتوح للحوار وتبادل الآراء من أجل فهم تلك العلاقة المتواجدة بين الجامعة والمجتمع. وقد لفت انتباههم إلى أن مسألة اختيارات الطلبة للاختصاص الجامعي وبناء المشروع المهني تتجاوز الفضاء الجامعي لتشمل المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بصفة عامة.

وعلاوة على ذلك يوجد شبكة من العلاقات تتفاعل فيما بينها لتمارس بشكل مباشر أو غير مباشر أثرها على التوجيه الجامعي وبالتالي على اختيارات الطلبة وصياغة مشاريعهم المهنية المستقبلية.

و يُعد الدخول إلى عالم الأعمال Business خطوة مهمة جدا في حياة الشاب خريج الجامعة خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الشاب المقاول حتى لو كانت لديه فكرة جيدة وكان يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو خلق مشاريع خاصة به، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المقاولات تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المقاولات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا، وهذا ما تعمل عليه اليوم الجامعات الجزائرية.

ومما لا شك فيه فإن الطالب اليوم ليس وعاء لملئ المعلومات والمعارف فقط، بل يجب عليه أن يكون مهيأً لخلق «**مشروعه الخاص own Business** »، فالمنعطف

الذي يوجه إليه الطالب اليوم بعد التخرج من الجامعة هو القطاع الخاص من خلال غرس «روح المقاولاتية» فيه. ومن هذا المنظور نتساءل عن آليات ومهارات غرس **ثقافة المقاولاتية** لدى الطلبة المتخرجين من الجامعات؟

وللإجابة على إشكالية هذا البحث نتطرق للعناصر التالية بعد المقدمة:

1)ثقافة المقاولاتية

2)خطوات إنشاء مشروع وطرق البحث وتأكيد فكرة مشروع

3) أهم الهيئات المرافقة والممولة للمشاريع المقاولاتية في الجزائر

4)خاتمة.

1)ثقافة المقاولاتية:

الملاحظ من خلال انتقال الطلبة المتخرجين من الجامعة إلى المحيط الاقتصادي أي عالم الشغل أنهم اصطدموا بنقص مناصب العمل وتفشي ظاهرة البطالة، وذلك يعود لعدة أسباب، منها: الأزمة الاقتصادية التي مست العالم بأكمله، وعدم قدرة الدولة لتوفير مناصب شغل... وأمام هذا الوضع لابد من الالتفات إلى وجهة أخرى وهي الغوص في مجال المقاولاتية، باعتبارها في الوقت الراهن كحل أفضل لمشكلة البطالة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

ولا بد من التأكيد بأن المقاولاتية هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذالك بتوفير الوقت والعمل ورأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.

ونتيجة لذلك تسعى السياسات الوطنية اليوم إلى غرس روح المقاولاتية لدى الشباب وبالأخص الطلبة المتخرجين، من خلال:

- مساعدة الطلبة على تحديد اختياراتهم المستقبلية، والتفكير بمخططات ومشاريع بعد التخرج.
- تشجيع وتحفيز الطلبة على خلق مشاريعهم الخاصة بهم.

- تمكين الطلبة على مجموعة من الآليات والمهارات التي تساعدهم في خلق مشاريعهم، باعتبار أن الطالب لا يجب أن يعتمد على الدولة فقط بعد التخرج.
- الإيمان بفكرة بأن الطالب يجب أن يكون قادرا على خلق مقاولة (مشروعه الخاص).
- توجيههم إلى القطاع الخاص، فالدول تتقدم في هذا المجال، وبهذه المعادلة يحفز الشباب على بلورت أفكار جديدة يجسدها ويمثلها في مشاريع.

ولا بد من الإشارة بان المقاولة هي حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة؛ وعليه فإن نشر روح المقاولاتية لا تعود بالفائدة على الشاب فحسب، بل على المجتمع ككل،بمعنى: إن الشاب عن طريق إنشاء مشروعه يشغل معه مجموعة من الشباب البطالين، فبذلك يساعد على القضاء على البطالة.أيضا يساهم في دفع الضرائب، وبذلك يساهم في دعم اقتصاد الدولة. ولا ننسى تعزيز وخلق بيئة استثمار، أي تشجيع الاستثمارات من خلال الشراكات مع دول أخرى.

ومن جهة أخرى أصبح موضوع **روح المقاولاتية** يشكل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مستقبلهم المهني. فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة.

ومن الضروري التذكير بأن المقاولاتية هي أيضا سلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، وتنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل. إنه مسار يعمل على خلق شيء مختلف والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي، وعليه نتساءل عن أهم الخطوات التي يجب إتباعها لتفادي الفشل خلال إنشاء مقاولة؟

2)خطوات إنشاء مشروع وطرق البحث وتأكيد فكرة مشروع (المقاولة):

2_1خطوات إنشاء مشروع:

للقيام بأي مشروع لابد من التفكير بخطوات لتجسيده، وتلك الخطوات تتعدد وتختلف باختلاف التوجهات والأفكار، وعليه سنقدم أنجع الخطوات التي يقوم بها الطالب (المقاول) لانجاز مشروع مقاولاتي، فكيف تكون البداية؟

ينطلق الطالب من **فكرة** ما يسمى ب:

«ثلاثة **L**es trois **P**"

"**المشروع الشخصي المهني**"

Personal and **P**rofessional **P**roject

Projet **p**ersonnel et **p**rofessionnel

ويُقصد بفكرة «**المشروع الشخصي المهني**» هو إيجاد **مقاولة**، بمعنى خلق مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية مستقلة بذاتها. ولإنشاء وتجسيد المشروع الشخصي المهني(المقاولة) من الضروري أن يكون الشاب يتمتع بالتالي:

1)الرغبة: أي الميول إلى إنشاء مشروع، والتي تعتمد أساسا على المبادرة الحرة.

2)الإرادة: في البحث عن الأفكار.

3)ثم تتبلور لدى الشاب الفكرة: بحيث تعتبر الفكرة الاستثمارية أساس نجاح المشروع.

ولا بد من التأكيد على أن نجاح أي مشروع استثماري يقوم على اختيار الفكرة الجيدة، والتي يجب أن تكون تتماشى مع متطلبات وحاجة المجتمع.

وتعتبر فكرة مشروع المؤسسة اللبنة الأولى لبنائها، والتي تأتي من:

- الملاحظة،
- الخبرة الذاتية،
- الاحتكاك بالثقافات الأخرى عن طريق القراءات، والسفر...

4)**بعد تبلور الفكرة**، تأتي مرحلة مهمة أيضاً، وهي البحث والاطلاع على التجارب

والمشاريع السابقة حتى تتكون لدى الشاب معلومات كافية عن فكرته الاستثمارية.

5)ثم يصيغ تلك الفكرة في شكل مشروع

6) ثم تأتي رحلة البحث عن من يدعم ويمول مشروعه.

وفي هذا الصدد أي البحث عن من يُمول المشروع هناك هيئات حكومية وأخرى خاصة ممكن أن يعتمد عليها الشاب في البداية من أجل تجسيد مشروعه الشخصي والمهني، منها:

أولا: صلة القرابة من الجانب الخاص، بمعنى: ينطلق الشاب من المحيط العائلي والعلاقات الخاصة والأهل...وخاصة إذا كان مشروعه صغير. وفي هذا الصدد توجد بعض المناطق بالجزائر يتكفل كبار ونبلاء المنطقة بتمويل مشاريع شبابهم، وشرطهم في ذلك هو أن المشروع يعود بفائدة على مجتمعهم ويساهم في تقدمه.

ثانيا: من ناحية الحكومة، أين تقوم بتنظيم صالونات ومعارض وأيام مفتوحة خلال السنة ومن خلالها تنظم مسابقات لأصحاب الأفكار. وبشكل عام يحضر هذه المسابقات **الممولين les bailleurs de fond** من بنوك ووزارات وتجار .... فهؤلاء الممولين يختارون الفكرة الجيدة والتي يمكن أن تُجسد على الواقع وتعود عليهم بالربح والفائدة، ومن ثمة تُوقع شراكة بينهما.

2_2 طرق البحث وتأكيد فكرة مشروع:

الفكرة كأول خطوة:

تعتبر الفكرة الاستثمارية أساس نجاح المشروع، فنجاح أي مشروع استثماري يقوم على اختيار الفكرة الجيدة، وتعتبر فكرة مشروع المؤسسة اللبنة الأولى لبنائها والتي تكتسب من خلال:

-**الخبرة الذاتية:** إن الخبرة المستمدة من العمل السابق قد تكون أحد أهم مصادر الأفكار للفرد المقاول، حيث أن التعامل مع الأسواق، الزبائن، الموردين، المنافسين...، يؤدي إلى ابتكار أفكار استثمارية جديدة، تأتي من خلال تغيير نوع المنتج إلى الأحسن، أو استغلال منتوج جديد، أو تطوير خدمة مكملة للنشاط الأصلي للمؤسسة، هذه

الأخيرة يجب عليها أن تستغل أفكار عمالها للمحافظة عليهم والاستفادة من خبراتهم (مبارك، 2004).

-**الزبائن كمصدر للأفكار الجديدة:** هذا النوع من الأفكار يكون غالبا في القطاع الصناعي، حيث أن المنطق الاقتصادي يفرض وجود تغذية عكسية تتمثل في ردة الفعل والاقتراحات التي يقدمها الزبائن حيال منتوج معين، فالزبون هو المستعمل للمنتج وهو الذي يعرف نقائص وإيجابيات هذا المنتج، ويمكن أن يكون لديه تصور أحسن في تقديم أو تعديل هذا المنتج، فاستعانة المقاول بزبائن منتوج معين أو تحول الزبون إلى مقاول يمكن أن يكون مصدر للأفكار الجديدة.

-**الميول والرغبات:** الكثير من المقاولين يقومون باختيار النشاطات وإنشاء المؤسسات في قطاعات تشكل ميولهم السابق، مثلا الميل للإعلام الآلي يمكن أن يؤدي بصاحبة إلى فتح محل لتجميع أجهزة الحاسوب، الميل لتربية الحيوانات يمكن أن يؤدي بصاحبه إلى إنشاء مزرعة لتربية الأبقار الحلوب،...إلخ، وفي الغالب يكون الميل والحاجة للإنجاز دافع قوي للمقاولة.

-**الأفكار الطارئة:** الحياة تضعنا كل يوم في حالات ومواقع معينة، يمكن من خلالها رؤية الأشياء بشكل مختلف، فالساعي إلى إنشاء مؤسسة يجب أن يتأهب نفسيا وعقليا لاقتناص الفرص من خلال الانتقاد والتصور والملاحظة، والحكم على الوضعيات التجارية ومراقبة النقائص والأخطاء الموجود في بعض المشاريع، هذه النظرة الانتقادية للأشياء تعتبر مصدر جيد للأفكار الاستثمارية.

-**الأفكار المستوحات من السفر إلى الخارج:** الأشخاص الذين يسافرون للخارج يندهشون أحيانا اتجاه سلعة أو خدمة معينة غير متاحة في بلدهم أو منطقتهم الأصلية، وهذا يعتبر مصدر جاهز للأفكار الاستثمارية، بشرط أن تكون هذه الأفكار متوافقة مع طبيعة المنطقة التي ينتمي إليها المقاول (مبارك، 2004).

-**الإبداعات البحثية:** أي إنشاء مشروع جديد بفكرة جديدة، لكن هذا النوع من الأفكار يجب تجربته بشكل مكثف والتفكير جيدا في قبل التطبيق بحيث يتطلب هذا النوع من الأفكار إمكانيات كبيرة، إضافة إلى أنه لا يقبل الأخطاء.

-**البحث عن الأفكار:** المقبلين على إنشاء مقاولة، لا يمتلكون دوما أفكار جاهزة،

وبالتالي لا يمكن العودة إلى المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال أو الاعتماد على بعض المصادر الأخرى منها:

- **ترميم مؤسسة جديدة:** إعادة شراء مؤسسة موجودة، هو توجه مهم يعطي للمقاول أفكار ناتجة من النشاطات السابقة لهذه المؤسسة.

شبكة من العلاقات الخاصة والعائلية، الصداقات، علاقات خاصة مع تجار، اللجوء إلى الاستدانة...

3)أهم الهيئات المرافقة للمقاولاتية في الجزائر:

1.3هيئات التمويل الكبير:

-1.1.3الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANEDE

كان يطلق عليها **ANSEJ** أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، وتستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن ٪70 من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديده إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.

-التمويل الثنائي: يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%، كما يمنح للمقاول قرض بدون فائدة، أما المستوى الثاني حيث مبلغ الاستثمار يكون من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.

-التمويل الثلاثي: يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، وأيضا قرض بنكي يقوم البنك بمنحه عن طريق معدل فائدة معين يخفض جزء منه وتأخذه الوكالة على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان

أخطار القروض، يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان هما:

-المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5%، مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي.

-المستوى الثاني ويكون مبلغ الاستثمار أكبر من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8 إلى 10%، مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي (الشباب، 2016).

2.1.3-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي والمقررة نتيجة لتطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة.

تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع، وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، حيث يمول الصندوق نشاطات إنتاج السلع والخدمات ويوجه بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات ويستخدم صيغة التمويل الثلاثي على مستويين، المستوى الأول عندما تكون قيمة الاستثمار أقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري، والمستوى الثاني عندما تكون قيمة الاستثمار أكثر من 5 ملايين دينار جزائري ,تقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري، ويقدم الصندوق قروض بدون فائدة وإعانات لكراء محل لإيواء المؤسسة الصغيرة، يقدم الصندوق إعانة بمبلغ يقدر 500.000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة، أو لاقتناء مقاولات متنقلة بالنسبة للأنشطة غير

القارة، ويساعد الصندوق حامل شهادة التعليم العالي على إنشاء مكاتب جماعية وفقا للصيغ السابقة كما يستفيدون من جمع حصص الحد الأقصى للاستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع، وإرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي ولمدة سنة لدفع الفوائد البنكية، إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.

كما نشير إلى أن الهيئات السابقة تقدم تحفيزات جبائية عدة مثل إعفاء كلي للرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة عند شراء المواد الأولية لمدة 3 إلى 6 سنوات حسب منطقة النشاط، ويتم تمديدها عند توفير 3 مناصب عمل دائمة لمدة سنتين.

3.1.3الزكاة من وزارة الشؤون الدينية.

4.1.3 البنوك

2.3 هيئات التمويل المصغر:

-1.2.3الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 يناير 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاولة، والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا ومعارف في مجال ونشاط معين.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، انطلاقا من قرض مصغر لتأمين لقمة العيش بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز **100.000دج**، وقد تصل إلى **250.000 دج** على مستوى ولايات الجنوب، لتصل إلى قروض معتبرة لا تتجاوز**1.000.000دج** و التي تستدعي تمويلا ثلاثيا مع إحدى البنوك.

2.2.3 هيئات التكوين:

توجد هيئات مكلفة بالتكوين مثل: GERM,CNAC, ANGEM,غرفة الصناعة التقليدية.....

GERME[1]:هذا البرنامج هو برنامج تدريبي إداري حول إنشاء وإدارة أفضل للأعمال الصغيرة كاستراتيجية لخلق وظائف أكثر وأفضل في الاقتصادات النامية والانتقالية. برنامج PAJE مسير من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. ولا ننسى التركيز على الدورات التكوينية التي تقام على مستوى الجامعات.

خاتمة:

إن اختيارات الطلبة وصياغة مشاريعهم المهنية المستقبلية والدخول إلى عالم الأعمال يُعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد، خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر. فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية وخلق مشاريع خاصة به، ولكن لابد من الكفاح والدفاع عن الفكرة.

الطالب إذا جسد مشروعه الشخصي والمهني سيصبح مقاول، والمقاول هو المسير والقائد الذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط الضرورية لنجاح المشروع أو المؤسسة، منها امتلاك القدرة على التسيير العقلاني والفعال بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب والجرأة على تحمل المسؤولية خاصة أثناء

(1) Le programme GERME est un programme de formation de gestion concernant la création et une meilleure gestion des petites entreprises comme stratégie pour créer plus et de meilleurs emplois dans les économies en développement et les économies de transition. Avec une estimation de 1,5 millions de formateurs GERME est l'un de plus important programme de management au monde actuellement sur le marché. Il a été traduit dans plus de 30 langues et adapté aux conditions locales dans plus de 50 pays. Pour une vision plus éclairé du programme, voir aussi le site GERME du BIT Genève
Cette formation s'inscrit dans une collaboration entre le Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, la Chambre Nationale de l'Artisanat et des Métiers, le Bureau du BIT/Alger et le BIT/Genève.

المخاطرة وعدم توفر المؤشرات اللازمة التي تساعد على التحليل وتحديد التوقع المناسب لنتائج ومخرجات المشروع أو المؤسسة أو المقاولة.

البيبليوغرافيا:

الكتب (باللغة العربية):

1. دحمان رشيد،(2000)المقاولاتية،عمان، دار حامد للنشر والتوزيع.
2. هاجر بوزيان الرحماني،(2022)المقاولاتية،ط1، الجزائر،العالم يقرأ للنشر والتوزيع.
3. فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار محمد علي،(2008) الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة،ط،1، عمان دار حامد للنشر والتوزيع.

المقالات:

1. عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر: ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، 28-29 نوفمبر 2004، المملكة العربية السعودية.

المواقع الالكترونية:

1. موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .http://www.ansej.org dz/?q=fr/content/nos-statistique تاريخ الإطلاع 2016/01/06

قراءة سوسيو أنثروبولوجية لبعض مذكرات وأطروحات حول المقاولاتية في الجزائر: البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (Portail National de Signalement des Thèses) نموذجا

A socio-anthropological reading of some memoirs and theses on entrepreneurship in Algeria:

The National Portal for Notification of Theses (National Thesis Reporting Portal) as a model

الباحث. خير اني نورالدين / مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران

◇◇

مقدمة

أدت التحولات السوسيو اقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة إلى ضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، والاعتماد على اقتصاد المعرفة في مختلف مجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية من خلال الاعتماد على المقاولاتية التي تقوم على جملة من عوامل من بينها العقلانية والتنظيم والابتكار وتحديد الأهداف. كما تسعى لربط خريجي الشهادات الجامعية بسوق العمل، حيث »يواجه هذا الأخير ثلاثة تحديات مهمة، يمكن حصرها في تحدي رفع قابلية التشغيل بالنسبة للشباب وخصوصا حاملي الشهادات، تحدي ديناميكية قابلية النشاط غير الرسمي، وتحدي نوعية الشغل« (صايب ميزات،2012). وفي هذا السياق، يسعى مختلف السياسات العمومية لتحقيق توافق بين ما يمتلك هؤلاء الشباب من شهادات ومؤهلات العلمية وما يتطلبه سوق العمل بهدف امتصاص البطالة وخلق المشاريع وإنشاء المؤسسات الاقتصادية.

تعريف مفهوم المقاولاتية:

يعتبر موضوع المقاولاتية من بين المواضيع التي اهتمام الباحثين من حقول معرفية متعددة شملت العلوم الاجتماعية والاقتصادية، ونتج عن ذلك صعوبة تحديد دقيق لمفهوم المقاولاتية، حيث لا يوجد اجماع حوله وتحديد خصائصه وسماته. فمن بين

هذه التعريفات، نجد تصور Joseph Schumpeter جوزيف شومبيتر للمقاولاتية قائم على عامل الابداع والابتكار وخلق القيمة المضافة في المؤسسة الاقتصادية وهذا ما يدفع المقاول لدخول في حركية التغيير الشخصي ومنطق المخاطرة واللايقين.

كما عرفها Reynolds وآخرون، على أنها »محاولة لإنشاء مشروع تجاري جديد أو إنشاء مؤسسة جديدة، كما عرفها Carree وThurikعلى أنها اكتشاف تقييم واستغلال السلع والخدمات المستقبلية« (بن عشور، 2022).

تعرف المقاولاتية على أنها الظاهرة المرتبطة بنشاط دينامي إنساني، التي تهدف إلى توليد قيمة من خلال إنشاء أو توسيع الأنشطة الاقتصادية، ومن خلال تحديد واستغلال المنتجات والعمليات أو الأسواق الجديدة.

قراءة سوسيو أنثروبولوجية للمقاولاتية في حقل العلوم الاجتماعية والاقتصادية:

نحاول من خلال مساهمتنا دراسة وتحليل للتراكم المعرفي في حقل المقاولاتية في الجزائر من خلال جرّد لأهم مذكرات وأطروحات (الماجستير والدكتوراه) في العلوم الاجتماعية والاقتصادية من خلال البحث في البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (Portail National de Signalement des Thèses) من خلال دراسة بعض مذكرات وأطروحات باللغة العربية والمتوفرة بنسخة الالكترونية. بهدف التعرف على أهم المواضيع التي تمت معالجتها حول موضوع الدراسة والحقول المعرفية التي تم الاشتغال عليها.

يوضح الجدول التالي أبرز لأهم مذكرات وأطروحات حول المقاولاتية في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، من خلال ولوج موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (Portail National de Signalement des Thèses):

الجدول 1 جرّد لأهم مذكرات وأطروحات حول المقاولاتية في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المؤلف	عنوان مذكرة / أطروحة	المؤسسة الجامعية	نوع الشهادة الجامعية	الشعبة / التخصص	السنة الجامعية
عنتوري محمد الشريف	مساهمة المرافقة المقاولاتية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار دعم هيئات وهياكل المرافقة المقاولاتية لولاية عنابة	جامعة باجي مختار عنابة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
نويري ساكر	دور الرأسمال الإستثماري في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية المبتكرة - دراسة حالة الجزائر-	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
بن عمر مراد	تأثير القيم والممارسات الإسلامية على النية المقاولاتية: دراسة على عينة من طلبة جامعة محمد بوضياف– المسيلة	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
بن كريرة صارة	محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين تطور النظام المالي والمقاولاتية في الدول النامية-الجزائر-	جامعة الجزائر 3	دكتوراه علوم	علوم التسيير ريادة الأعمال	2023-2024
دباح نادية	دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2000-2009	جامعة الجزائر 3	شهادة الماجستير	علوم التسيير ريادة الأعمال	2011-2012
أبو الرب أمينة	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية المقاولاتية النسوية دراسة حالة في الضفة الغربية / فلسطين في الفترة من 2010-2022	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023

بن وريدة حمزة	التعليم المقاولاتي وتأثيره في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الخريجين بجامعات الشرق الجزائري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
فصولي آمال	دور التكوين المقاولاتي في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية على عينة من الجامعات الجزائرية	جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
بوضياف علاء الدين	دور حاضنات الأعمال الجامعية في ترقية المقاولاتية: دراسات حالة حاضنات الأعمال الجامعية (تسمسيلت-بومرداس-البليدة)	جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
ناصري الزهرة	التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الكفاءات المقاولاتية عينة من طلبة وخريجي تخصص المقاولاتية في جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير مقاولاتية وتسيير المؤسسة	2023-2024
صالحي عبد الغني	دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين دراسة حالة	جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج	دكتوراه علوم	علوم التسيير ريادة الأعمال	2023-2024
صوالح محمد وفاء	النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة ميدانية بولاية البليدة، تيزي وزو، الجزائر	جامعة الجزائر 3	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
لول عبد القادر	دور الكفاءات في تطوير المقاولاتية الفلاحية: دراسة حالة منتجي الزعفران في الجزائر	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير تسيير الموارد البشرية	2023-2024

أمينة بن بدرة	دور القيادة المقاولاتية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة	جامعة عمار ثليجي الأغواط	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
دباب أنيس	دور برامج الدعم الحكومي في إقامة المؤسسات المصغرة وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2023-2024
سعيدي وفاء	دور حاضنات الأعمال في تنمية الثقافة المقاولاتية: دراسة ميدانية بعينة من حاضنات الأعمال في الجزائر	جامعة عباس لغرور-خنشلة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير مالية وتسيير المؤسسة	2018-2019
بن يحي زهير	تقييم أداء مؤسسات دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج	دكتوراه علوم	علوم التسيير إدارة الأعمال	2021-2022
قاضي عمر	دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية في الجزائر على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة: دراسة حالة ولاية المدية للفترة بين 2008-2018	جامعة يحيى فارس بالمـدية	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير نقود وبنوك	2020-2021
آيت سعيد فوزي	المرافقة المقاولاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر: تقويم فعالية البرنامج التدريبي (GERME) في تنشيط حرفيين الصناعة التقليدية والحرف	جامعة الجزائر 3	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
حبالي عبد المجيد	محددات المقاولاتية في الهضاب العليا: دراسة قياسية	جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2021-2022

زعادي صليحة	رأس المال الاجتماعي كركيزة للعملية المقاولاتية في الجزائر دراسة عينة من المقاولين في ولاية البويرة	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2022-2023
رحيل آسية	دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية - دراسة عينة من كليات الاقتصاد لجامعات الوسط	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير ريادة الأعمال	2019-2020
بوحجر رشيد	اشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية	جامعة الجزائر 3	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علوم التسيير إدارة الأعمال	2019-2020
ساسي محمد الأمين	المقاولاتية والنمو الاقتصادي: دراسة مقارنة	جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر	أطروحة دكتوراه	علوم التسيير المؤسسات واقتصاد عمومي	2019-2020
سلاطني هاجر	المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول	جامعة الجزائر 3	أطروحة دكتوراه	علوم التسيير إدارة الأعمال	2020-2021
بخيتي علي	المقاولاتية كأداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2020	المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة	أطروحة دكتوراه	علوم التسيير تحليل اقتصادي واستشراف	2021-2022
بندومة بن عمر	هندسة تكوين المقاولاتية في الجامعة الجزائرية	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس	أطروحة دكتوراه	علوم التسيير إدارة الأعمال	2021-2022

أشرف مهني	المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع الجزائر -	جامعة الجزائر 3	مذكرة الماجستير	علوم التسيير العمليات التجارية	2013-2014
آيت سعيد فوزي	دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة دور الغرفة الصناعة التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية(CREE-GERME)	جامعة الجزائر 3	مذكرة الماجستير	علوم التسيير العمليات التجارية	2013-2014

المصدر: البحث في البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (Portail National de Signalement des Thèses) 2024

أهم الإشكالية المطروحة حول المقاولاتية في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير:

من خلال جرّد لبعض المذكرات والأطروحات الجامعية المتوفرة على في البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات ((Portail National de Signalement des Thèses 2024 وجدنا 28 أطروحة في العلوم الاقتصادية مقارنة للعلوم الاجتماعية (04) وهذا ما يفسر لها الحضور القوي للظاهرة المقاولاتية في مجال الاقتصاد والتسيير. وفي السياق، نحاول حصر أهم المواضيع التي تمت دراستها في بعض المذكرات والأطروحات الجامعية الموضحة في الجدول الأول:

المقاولاتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تم التطرق لدور الرأسمال الاستثماري، في تحقيق أهداف المشاريع المقاولاتية المبتكرة بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وتمويل مختلف المشاريع المقاولاتية وتحديث الإطار القانوني والتشريعي المنظم للنشاط المقاولاتي. إلى جانب دراسة علاقة تطور النظام المالي والمقاولاتية. بالإضافة لدراسة واقع المقاولاتية في الجزائر، من خلال تنمية روح المقاولاتية وتثمين الخبرات المكتسبة من طرف المقاولين.

كما تم دراسة دور القيادة المقاولاتية، التي تعتمد على عامل المخاطرة والاستباقية والتصور والابتكار والتجربة، في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الناشئة. كما تم دراسة دور حاضنات الأعمال، في تنمية الثقافة المقاولاتية لحاملي المشاريع.

كما تمت معالجة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الفكر المقاولاتي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

إلى جانب دراسة تأثير العلاقات الاجتماعية في التغلب على العراقيل الإدارية، وتسهيل الحصول على الموارد المالية والمعلوماتية، لتحقيق النجاح في العملية المقاولاتية ورأسمال الاجتماعي للمقاول الجزائري.

دورتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية روح المقاولاتية:

تم دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في تنمية روح المقاولاتية النسوية وأثرها في تطوير لنشاطاتها الاقتصادية، من خلال استخدام التكنولوجيا في تنمية العمل المقاولاتي وذلك باستعمال الانترنت والتسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لمختلف الأسواق الاقتصادية.

إلى جانب معالجة دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في تنمية روح المقاولاتية لدى الجامعيين ومدى مشاركتهم في دار المقاولاتية واستخدامهم لمختلف وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي وتشجيع ثقافة التسويق الالكتروني في تطوير ثقافة المقاولاتية.

علاقة الجامعة بروح وثقافة المقاولاتية:

من بين المواضيع التي تمت معالجتها، موضوع هندسة تكوين البرامج المتعلقة، بالتعليم المقاولاتي وتطوير روح المقاولاتية. بالإضافة إلى تناول تأثير المنظومة القيمية والممارسات الدينية والسلوك المخطط العقلاني، على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

من جانب آخر، تمت دراسة دور التعليم المقاولاتي القائم على التكوين والاتصال المباشر بالمؤسسات الناشئة والتعرف على مسارات المقاولين، والاستفادة من خبراتهم

المهنية بهدف التغلب على مختلف الصعوبات التي تمت مواجهتها في سوق العمل، وبالتالي تنمية الكفاءات المقاولاتية وتسيير المؤسسة الاقتصادية.

و في نفس السياق، تمت دراسة تأثير التعليم المقاولاتي القائم على المهارات التقنية والإدارية والتسييرية ومختلف البرامج التكوينية وأنشطة الجامعة المقاولاتية، والدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع المقاولاتية، حيث يعمل هذا النوع من التعليم على تطوير الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي. بالإضافة لدراسة دور الجامعة من خلال التكوين المقاولاتي، وبرامج حاضنات الأعمال الجامعية وبرامج دار المقاولاتية، في نشر وترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين والعمل على التوجه إلى عالم ريادة الأعمال.

كما تم التطرق لتحليل أثر حاضنات الأعمال الجامعية، باعتبارها من أبرز الآليات الحديثة في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية، ودعم وتطوير الابتكار لحاملي الأفكار والمشاريع والعمل على المساهمة في ترقية المقاولاتية في الوسط الجامعي.

إلى جانب معالجة النية المقاولاتية في أوساط الشباب خريجي الجامعات، والتي تتحدد في إدراك طبيعة وواقع مناخ الأعمال والقيم المهنية، المرتبطة بعامل الرغبة في مزاولة النشاط الاقتصادي وممارسة تكوين في مجال المقاولاتية وثقافة الأعمال.

دور المرافقة المقاولاتية في النشاط الاقتصادي:

من بين المواضيع التي تم التطرق، إليها فيما يتعلق بالمقاولاتية من منظور الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، موضوع دور المرافقة المقاولاتية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية المهارات المقاولاتية، التي يتمتع بها المقاول في مرحلة إنشاء مؤسسته الاقتصادية والعمل على ضمان نشاط مؤسسته في سوق العمل، من خلال تطوير برامج تتضمن التكوين والابتكار من طرف مختصين في مجال المرافقة المقاولاتية، إلى جانب تطوير المقاول للمهارات الادارية والتقنية وتوفير المصادر الدعم المالي.

و من بين المواضيع التي تم تناولها المرافقة المقاولاتية في ديمومة ونمو النشاط المقاولاتي، ومن بين أشكال هذه المرافقة استحداث الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، باعتبارها إحدى أجهزة لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة،

ومساعدة المقاولين وحاملي المشاريع على التغلب على الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها في إنشاء مؤسساتهم الاقتصادية.

إلى جانب دراسة المرافقة المقاولاتية من خلال البرامج التكوينية، في النشاطات الصناعة التقليدية والحرف ودورها في ترسيخ روح المقاولاتية، لرفع من كفاءات ومهارات الحرفيين.

من بين المواضيع التي تم التطرق، إليها دراسة مبادرة غرف الصناعة التقليدية والحرف لحاملي المشاريع، وأصحاب المؤسسات الاقتصادية المشاركين في الدورات التكوينية، في تطوير روح المقاولاتية ودعم الدولة، في تنفيذ برامجها التنموية في قطاع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 2 جرّد لأهم مذكرات وأطروحات حول المقاولاتية في العلوم الاجتماعية والإنسانية

المؤلف	عنوان مذكرة / أطروحة	المؤسسة الجامعية	نوع الشهادة الجامعية	الشعبة / التخصص	السنة الجامعية
عزيزي فاطمة الزهراء	إستراتيجية الإتصال بالجامعة لنشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة: دراسة ميدانية في جامعة عنابة	جامعة قسنطينة 3	أطروحة دكتوراه	الإعلام والاتصال	2022-2023
ملود سيد علي	المقاولاتية وديمومة المؤسسة الخاصة دارسة ميدانية لمجموعة من مقاولي الجزائر العاصمة	جامعة الجزائر -2 أبو القاسم سعد الله	أطروحة دكتوراه علوم	علم اجتماع تنظيم وعمل	2016-2017
محمدي كمال	المقاولاتية وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر : دراسة ميدانية بولاية الجلفة	جامعة الجزائر -2 أبو القاسم سعد الله	مذكرة الماجستير	علم اجتماع المنظمات والمناجمات	2016-2017

بن دنية ميلود	الإسلام والمقاولاتية في الجزائر : دراسة حالة مؤسسة ألف للإعلام الآلي للزاوية العلوية بمستغانم	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-	شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)	علم الاجتماع المؤسسة والثقافة الجزائرية	2020-2021

المصدر: البحث في البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (Portail National de Signalement des Thèses) 2024

أهم الإشكالية المطروحة حول المقاولاتية في العلوم الاجتماعية:

و في السياق، نحاول حصر أهم المواضيع التي تمت دراستها في بعض المذكرات والأطروحات الجامعية الموضحة في الجدول الثاني:

المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية:

من بين المواضيع التي تم التطرق إليها، فيما يتعلق بالمقاولاتية من منظور علم الاجتماع، موضوع المقاولاتية الاجتماعية، باعتبارها إحدى البدائل التنموية الجديدة التي يتم فيها المزج بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال الاعتماد على عامل الابتكار والمبادرة، التي تعد من دوافع وحوافز التي تقوم عليها المقاولاتية. كما تشكل رأسمال اجتماعي وثقافي، إحدى وسائل للتنشئة الاجتماعية للمقاول، الذي يشكل حلقة اقتصادية هامة وجب الاهتمام بها ودراستها.

الو اقع الاجتماعي للمقاول الجز ائري:

إلى جانب ذلك، تم تناول موضوع واقع المقاول الجزائري خاصة بعد ما عرفه المجتمع الجزائري من تزايد لعدد المقاولين، وذلك بفضل ما تم التمتع به من امتيازات ضريبية ومالية ممنوحة للشباب المقاول، من طرف مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات المالية. وهذا ما يؤدي، إلى مساهمة المشاريع المقاولاتية، في القضاء على البطالة وتحريك وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني.

المقاولاتية والمحيط السوسيو اقتصادي:

شمل هذا الحقل المعرفي، على معالجة موضوع ديمومة نمو المؤسسات الاقتصادية

واستمراريتها، بفضل اتباع المقاولين لمختلف الاستراتيجيات، من أجل المنافسة في سوق العمل. إلى جانب التطرق، لتحليل استراتيجية الاتصال بالجامعات الجزائرية، وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي من خلال دراسة أهم العوامل التي تدفعها للتحول إلى جامعة مقاولاتية، ودورها في نشر وترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

الخاتمة:

و في الأخير يمكننا القول، أننا حاولنا من خلال دراستنا تقديم قراءة سوسيو أنثروبولوجية للتراكم المعرفي في حقل المقاولاتية في الجزائر، حيث فمثلت الانشغالات الاقتصادية والتجارية محور النقاشات حول الظاهرة المقاولاتية، وهذا راجع، للمقاربات والمناهج النظرية المهيمنة على أدبيات المقاولاتية مستمدة من حقل البحوث في العلوم الاقتصادية. ولكن على الرغم من أهمية البعد الاقتصادي في دراسة موضوع المقاولاتية فإنها تحتاج لاهتمام بالأبعاد السوسيو ثقافية السائدة في المجتمع الجزائري. فالثراء المنهجي والمفاهيمي في هذه العلوم، بالإضافة الى تعدد الرؤى التي تمنحها، يمكن أن يساعد على بناء نماذج تحليل ذات صلة وتتلاءم مع الواقع السوسيولوجي للظاهرة المقاولاتية. فالعلوم الإنسانية والاجتماعية، يمكن أن تشكل أيضا حقل عمل واستثمار للمقاول. وهذا ما يجعل المجال المقاولاتي موضوعا معقد ومتعدد التخصصات المعرفية لفهم كلي للظاهرة المقاولاتية. حيث يعد هذا الحقل المعرفي من المواضيع المطروحة في الوقت الراهن. وفي الأخير، يمكن، أن تفتح أمام الباحثين مسالك جديدة للبحث والدراسة للظواهر الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الجزائري.

المراجع:

- بن عاشور حملات، عيبود قادة،» الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاولاتية في ظل التوجهات الجديدة«،مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص.207.

- صايب ميزات، محمد، «بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة»، ترجمة نوار فؤاد، مجلة إنسانيات، العدد 55-56،2012، ص. 32.

المقاولاتية والتنمية في الجزائر بين الواقع والتطلعات

Entrepreneurship and development in Algeria between reality and aspiration

ط د. حبيبي خيرة / جامعة وهران 2

الملخص :

في هذه المداخلة التي بين أيدينا سوف ننطلق من مقولة «الإنسان هو جوهر التنمية ومحورها وهدفها»، فالعالم حاليا يوجه اهتمامه نحو التنمية التي تعد وسيلة نحو الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، السياسي وحتى الثقافي للإنسان، والتي تستوجب التخطيط الدقيق في مختلف المجالات واستخدام الموارد المتاحة بأفضل الطرق الممكنة، ومن هذه الطرق والروافد التي تساعد على تفعيل العمل التنموي نذكر المقاولاتية التي أصبحت عامل مهم ومؤثر في خلق التنمية وتطويرها، كما أنها البديل الذي يعول عليه في دعم الاقتصاد وإخراج الدول النامية من دائرة التخلف التي تعيش فيها، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة، ومنه سوف نقوم بتعريف المقاولاتية والتنمية والعلاقة بينهما في الواقع وكما هو مخطط لها أو كما يتطلع إليها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنمية، العمل التنموي، التخطيط الاستراتيجي.

In this intervention we will start from the saying that the human being is the essence of development , its axis and its goal the world is currently very interested in creating development, which is a means towards raising the economic and social level and political and cultural itch for the human being , which requires careful planning in various fields and the use of available resources in the best possible way among these methods or tributaries that can help to activate the entrepreneurial development work , which has become an important and influential factor in creating and development

, as it is the alternative that is relied upon to support the economy and get countries out of the cycle of backwardness in which they live and thus achieving the desired development for this purpose ,And from it we will define entrepreneurship and development , and the relationship between them in reality and as planned or as expected.

Keys words: Entrepreneurship, development, development action , Strategic planning.

مقدمة

يركز العالم في شقه الاقتصادي حاليا على ما يعرف بالمقاولاتية، لما لها من قدرة إيجابية على خلق تحول ديناميكي متعدد يؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يتمشى مع توجه الدول إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على العمل ألمقاولاتي لتطوير اقتصادياتها بدل الارتكاز فقط على الثروات الطبيعية الآيلة للزوال، ومن هذا المنطلق عملت الدول على توفير مختلف الشروط الأساسية لتطوير المقاولاتية، الأمر الذي نلمسه من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية المتخذة، هذا من جهة، وفي المقابل نجد قضية التنمية التي تؤرق المجتمعات على اختلاف تطورها وازدهارها فهناك سعي حثيث لتحقيقها وإحراز التقدم في شتى المجالات خصوصا في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تغيرات متلاحقة وتطورات متسارعة، والتي أدت إلى بروز العديد من التحديات الصعبة، التي يجب التكيف معها والتقليص من أخطارها، فكان تشجيع التوجه ألمقاولاتي هو احد سبل النجاة التي تعلق عليها الدول الآمال الكبيرة، فإنشاء المؤسسات باختلاف أحجامها، يمثل أحد أهم طرق إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الممارسة المقاولاتية الحل الأمثل للعديد من المشاكل الاجتماعية وحتى البيئية، خصوصا تلك التي تعاني منها الدول النامية (كالفقر، البطالة، التهميش، التدهور البيئي (وفي ظل هذه الصورة وتماشيا معها تبنت الجزائر التوجه المقاولاتي كبديل استراتيجي نحو إحداث التنمية وتنويع مصادر الثروة خارج قطاع المحروقات.

نحاول من خلال هذه المداخلة التي بين أيدينا كشف أو إماطة اللثام عن رهان المقاولاتية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة، وهو ما يؤدى بنا إلي الخوض في الاستراتيجية العامة لها والرهان الأساسي المتمثل في امتصاص البطالة والتخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

- كيف يمكن للمقاولاتية التماشي مع مشروع التنمية، في ظل وجود تطلعات وواقع معقد تتحكم فيه عوامل متغيرة ومتسارعة؟

وللإجابة عن هذا السؤال ننطلق من المشاريع المقاولاتية في الجزائر التي تتشكل أساسا من المبادرات الفردية والجماعية للفئة الشبابية خصوصا والتي شجعها الإصلاح الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية والذي كان يرمى إلي إنعاش الاقتصاد وإخراجه من بوتقة التخلف، وقد اصطدمت هذه الحزمة من الإصلاحات بعدد من الارتجاجات الداخلية والخارجية التي أثرت في مدى نجاح أي مشروع أو فشله وينطبق هذا الحال على الرؤية الإستراتيجية للدولة التي أدت بها إلي محاولة تحقيق رهانات التنمية التي تشكل تحدي قوي يستدعي تضافر كل الجهود.

1. أهمية الدراسة:

يقاس موضوع الدراسة بمدى أهميته وخلقه لقيمة المضافة نزيد من الرصيد العلمي، وعليه فإنّ أهمية الموضوع تتجلى في:

- انصب اهتمام الدراسة حول موضوع المقاولاتية والتنمية باعتبارهما نقطة اهتمام مشتركة بين عدة علوم معاصرة.

- جاءت هذه الدراسة من أجل فهم وتبيان المقاولاتية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إثراء الرصيد المعرفي حول خصوصية المقاولاتية ومساهمتها في التنمية

- الولوج لمثل هذا النوع من المواضيع بسبب ملاحظات اليومية لتزايد مظاهر **انتشار المقولات و إقبال الشباب على العمل ألمقاولاتي.**

2 . أهداف البحث:

لقد سعينا من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوضحها في النقاط التالية:

- توضيح أبعاد ومفهوم المقاولاتية أصوله وأهدافه.
- التعريف بأهمية التنمية في المجتمع.
- تسليط الضوء على العلاقة بين المقاولاتية والتنمية.
- استعراض أهم النتائج التي يمكن أن تكون نقاط انطلاق للبحوث أخرى مستقبلا.

3. منهجية البحث:

ومن اجل المباشرة في هذا البحث لابد من وضع منهجية لدراسته، وقد استدعت هذه الأخيرة التي بين أيدينا استعمال المنهج الوصفي، من اجل إظهار وتوضيح مدى أهمية المقاولاتية والتنمية في المجتمع.

4. هيكل الدراسة:

وللقيام بهذه الدراسة كان لابد علينا من وضع هيكل تقوم عليه هذه الأخيرة، لتكون منظمة دقيقة الخطوات ومتسلسلة الترتيب ومنه قسمنا بحثنا لعدة محاور هي:

1.المحور الأول: المقاولاتية في الجزائر بين الفكرة والتجسيد.

2.المحور الثاني: التنمية مشروع مجتمعي متكامل (التوقعات).

3. المحور الثالث: تجليات التنمية الناتجة عن النشاط ألمقاولاتي في الجزائر(الواقع).

المحور الأول: المقاولاتية في الجزائر بين الفكرة والتجسيد.

1. المرجعية النظرية للمقاولاتية: نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في حالات مختلفة، ولأنها أصبحت مجالا للبحث، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها، فهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة. وسنركز على تعريف المقاولاتية استنادا إلى ثلاثة مدارس رئيسية.

تشير معظم الدراسات إلى أ ن أول ظهور لمصطلح المقاولاتية في مختلف الأدبيات يعود إلى بداية القرن 18، وبالضبط في الكتاب الذي أصدره المصرفي الأيرلندي

Richard Cantillon والمعنون ب Essai sur la nature du commerce en général، أين فرق الكاتب بين ملاك الأراضي، المقاولين والعمال داخل النظام الاقتصادي، كما نوه بأهمية المقاول في التنمية.

1.1 التعريف على أساس الفرص واستغلالها: يعرفShane and Venkataraman المقاولاتية على أنها «عملية اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، أو عمليات إنتاجية، أو استراتيجيات، أو أشكال تنظيمية، أو أسواق جديدة للمنتجات، أو مدخلات لم تكن موجودة « (Alvaro Cuervo, Domingo Ribeiro, p3).

1. 2 التعريف على أساس إنشاء مؤسسات جديدة: يترأس هذا الاتجاهWilliam B. Gartner الذي يعتبر المقاولاتية بأنها «عملية إنشاء مؤسسات جديدة وخروجها إلى حيز الوجود (Steve Gedeon, 2010, p20).

1. 3 الازدواجية بين الثنائية الفرد-القيمة: يترأس هذا الاتجاه Bruyat وتتمحور المقاولاتية حول « دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة في ديناميكية من التغيير الإبداعي (Amina Omrane, et autre, p5).

ينطلق النموذج من منظورين، الأول من الفرد ويعتبره الشرط الضروري لخلق القيمة' أما المنظور الثاني فيعتبر أن خلق القيمة تؤدي إلى جعل الفرد مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه، وتحتل القيمة مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر عليه وهي قادرة على تغيير صفاته وقيمه ومواقفه».(Raouf Jaziri, 2009, p11)

4.1 يعرف Alain Fayolle المقاولاتية على أنها: « خلق الثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكيد أي تواجد الخطر والتي يندمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

5.1 - Shane وBaron فإن المقاولاتية تعني: «النشاط حيث الفرص المتاحة لخلق شيء جديد)منتجات أو خدمات جديدة، وأسواق وأنظمة اتصالات جديدة(

قد اكتشفت أو أنشأت من قبل أشخاص ذوو خصوصية، والذين يستخدمون في مرحلة لاحقة كل الوسائل لاستغلالها وتطويرها من أجل خلق قيمة للمؤسسة (قيمة اقتصادية) والمجتمع (قيمة اجتماعية) « (ريم لونيسي، _20202019،ص 40) .

هذا التعريف يستند على ثلاث نقاط أساسية هي: اقتناص الفرص الغير مستغلة وتطويرها، بطرق إبداعية كما ينص الفكر ألمقاولاتي وأخيرا خلق قيمة اقتصادية واجتماعية باستغلال المشاكل المجتمعية ومعالجتها لتكون رافد لتنمية الاقتصادية المستدامة.

-6.1عرف Bruyat: « المقاولاتية على أساس أنها العلاقة بين الفرد وخلق القيمة فالفرد هو الذي يقوم بخلق القيمة وذلك تبعا لأهدافه وإمكاناته وخصائص التي يتميز بها، بالمقابل فان خلق القيمة كذلك تؤثر على سلوك الفرد وقناعته واهتماماته »(ليلي بن عيسى، نوال براهيمي،2020،ص 209).

ركز هذا التعريف على الفرد خصائصه وقدراته على إيجاد القيمة وفق ما يخطط له من أهداف مما ينعكس على سلوكاته وقناعته مستقبلا.

-7.1 تعرف المقاولاتية على أنها: « حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من، طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة» (بن الطاهر حسين خذري توفيق، 2013، ص33).

التعريف السابق اعتبر المقاولاتية فعل يرمي للاستغلال الفرص المتاحة من قبل الأفراد والجماعات للإنشاء منظمات جديدة هدفها خلق قيمة مضافة أو كما يصطلح عليه حاليا بالقيمة المشتركة.

-2 خصائص المقاولاتية:

تمتاز المقاولاتية كمسار ومنهاج وطريقة تفكير بعدة مميزات وخصائص تفرقها عن المسارات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، سوف نستعرضها في ما يلي: (العويني فؤاد، مشارة عبد السلام،حوامدي فيصل،2020-2021،ص 12).

- تتميز المؤسسات الناشئة في إطار المقاولاتية بكونها غير نمطية للانها تعتمد على الإبداع.
- حضور عنصر المجازفة بقوة في المقاولاتية لتوجهها نحو كل ما هو جديد.
- تملك المقاولاتية القدرة على التأقلم مع المتغيرات السوق مما يسمح لها بنمو والتطور.
- الأهداف الإستراتيجية في المشروع ألمقاولاتي ترتبط عادة بتطوير السوق.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية، مما يسمح بممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسهل تجسيد الأفكار على الواقع.
- تساهم المقاولاتية في زيادة متوسط دخل الفرد.
- تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع المكاسب.

3- أهمية المقاولاتية في الاقتصاد وبناء المجتمع:

' grigns and vermulin صرحا انه لا يمكن الفصل بين المقاولاتية والازدهار الاقتصادي، وقد حث العلماء على الاهتمام بالمقاولاتية للأنها البديل والحل الأمثل للخروج من الركود الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يمكن حصر الأهمية في:(بوبريت ثنينة، مخلوف صورية، 2018-2019،ص 25).

- تلعب المقاولاتية دور هام في القضاء على البطالة ذلك منذ بداية السبعينات حيث ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما زاد في عدد الوظائف الشاغرة.
- يعتبر المقاول المحرك الرئيسي لعملية الابتكار، فهو يقتنص الفرص التي لا يمكن أن يراها الفاعلين الآخرين، كما انه مساهم جيد في تطوير التكنولوجيات مما يجعله ناقلا للتنمية الاقتصادية.
- المقاولاتية تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة.
- وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

- تسعى المقاولاتية إلى الرفع من مستويات الإنتاج وخلق الثروة بفتح أسواق جديدة.

4- أهداف المقاولاتية:

يمكن توضيح أهدافها فيما يلي:

- استقطاب الشباب وغرس ثقافة العمل الحر فيهم، والعمل على تغيير اتجاه جميع فئات المجتمع لتبني العمل ألمقاولاتي.
- تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح هو من أهم أهداف المقاولاتية.
- نشر ثقافة المقاولة في الأوساط العلمية والجامعية إضافة إلى الاهتمام أكثر بالعلم والتكنولوجيا.
- تشجيع لإبداع وإتاحة الفرص للمواهب الشابة لتنمية قدراتها وتحقيق أهدافها.
- السعي إلى إنشاء مشروعات جديدة لتطبيق ما يسمى بالتجديد الاقتصادي.
- تدعيم روح المبادرة، فالمقاولون يتميزون بكفاءة وجرأة، ويتحملون مخاطر كبيرة وذلك في سبيل الاستثمار.
- تحمل المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في التنمية.

2.المحور الثاني: التنمية مشروع مجتمعي متكامل (التوقعات).

1- مفهوم التنمية:

ظهر مفهوم التنمية أول الأمر في علم الاقتصاد، وتم استعمله للإشارة إلي عملية إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية المقصودة في مجتمع معين، بهدف دفعه نحو التطور الذاتي وبشكل مستمر مما يكفل التحسن التدريجي في نوعية الحياة لجميع أفراده، وبالتالي ضمان زيادة قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الأساسية والمتزايدة لأفراده عن طريق ترشيد استهلاك الموارد المتاحة، ليتطور مفهوم التنمية ويرتبط بالعديد من المجالات المعرفية الأخرى، فأصبح هناك التنمية الثقافية وهدفها رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، والتنمية الاجتماعية التي تسعى للقضاء على المشاكل والآفات الاجتماعية لتحسين المعيشة بصفة عامة.

2- تعريف التنمية:

- إبراهيم عبده الدسوقي يعرف التنمية بأنها: «عملية تغير مقصود أو مستهدفة

لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلال جيدًا، بهدف إحداث تعديلات وتغيرات واعية في جوانب المجتمع الأساسية والفرعية كافة، من خلال بناء أيديولوجي معين يتلاءم مع الواقع الاجتماعي، الذي يرتبط بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية، والوعي الاجتماعي ومشاركة الأهالي بجانب الحكومة والقدرة على المبادأة والتنشئة الاجتماعية والاعتماد على الذات والقضاء على التبعية الداخلية والخارجية «(إبراهيم الدوسقي عبده،2004،ص181)

هذا التعريف يشير إلى مبادئ التنمية وأهدافها من اجل تحسين الواقع الاجتماعي بإشراك كافة الأطراف المعنية بها، بشرط التخلص من كل القيود التي من شانها أن تعرقل سيرها الحسن.

- تعريف أخر يقدم التنمية على أنها: «عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعليتهم في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى «(مدحت محمد ابو النصر،2007، ص189).

ذهب هذا التعريف إلى أنها مجموعة عمليات تسعى إلى أحداث تغيرات جذرية في هيكل ووظيفة المجتمعات بتحديد الاستهلاك بغية استغلال طاقة الأفراد لتحسين مستوياتهم المعيشية.

- التنمية: «هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها» (الهام شهرزاد روابح،2021، ص17).

- أما وليم رولكز هاوس فيقول: «أن التنمية هي: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق النمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة» (سالمي عبد الجبار، 2015-2016، ص74).

ويمكن القول من خلال هذا، أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع كما أنها عبارة عن تعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية، التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

3 -أبعاد التنمية:

للتنمية مجموعة من الأبعاد التي ترتكز عليها نحاول ذكرها باختصار من اجل التعرف أكثر عليها:(سالمي عبد الجبار، 2015-2016، ص74).

أ- البعد المادي: غايته هي تراكم رأس المال من اجل تطوير الصناعة للإشباع السوق المحلي وهذا هو جوهر العملية التنموية.

ب- البعد الاجتماعي: يظهر من خلال التغيرات التي تحدث في الهيكل الاجتماعي والتقليل من فارق الدخل الفردي، وباختصار يسعى هذا البعد للإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد بالقضاء على البطالة.

ج- البعد السياسي: إن انتشار التنمية جعل منها إيديولوجية وهذا ما يشترط التحرر الاقتصادي، رغم ان الواقع أحيانا يفرض على بعض الدول الاستدانة وهذا ما قد يعرضها للتباعية والسيطرة.

د- البعد الحضاري: لقد توسعت التنمية لتشمل جل جوانب الحياة البشرية، لتصبح سببا في تطور الحضارة وتدعيم الهوية الشخصية والإنسانية للمجتمعات.

-4 مستويات التنمية:

تميز عادة بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية. (وسيلة سبتي، 2010، ص5).

أ-المستوى الوطني: تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

ب-المستوى المحلي: هي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.

5- و اقع وتحديات تحقيق التنمية في الجز ائر:

توصلت الجزائر إلى حقيقة وأهمية إحداث التوازن بين متطلبات التنمية وضرورة تحسين الوضع الاجتماعي وحماية البيئة، ولتجسيد ذلك عملت على مر العشريتين الأخيرتين على وضع خطط واستراتيجيات من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنها ما زالت تواجه عد ة تحديات متعلقة بذلك نذكر منها: (الجودي صاطوري،2018، ص307.)

- تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص وإشراك كافة فئات الشعب في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في عملية التنمية باعتبارها مشروع مجتمعي.

- تعزيز دور الأسرة، الشباب والمرأة، والطبقات المهشمة وذوي الاحتياجات خاصة في بناء المجتمع وتجسيد التنمية للان لكل دوره ومقامه في عملية التنمية باعتبارهم طاقات مدخرة.

- وجوب ترقية مستوى التعليم، ونشر الوعي بأهمية التنمية إلي جانب نشر ثقافة الداعمة لها وجعلها مبادئ أساسية في التنشئة الاجتماعية.

- توفير الخدمات الصحية والتأمين الصحي للجميع، خاصة للمرأة والفئات الفقيرة والهشة.

- محاولة الفضاء على ظاهرة الاكتظاظ في المدن الكبرى وكذا الأحياء العشوائية، وجيوب الفقر نتيجة الهجرة الداخلية باتجاه المدن الكبرى.

- الاهتمام أكثر بالقدرات والكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية، والحد من ظاهرة هجرة الأدمغة والهجرة غير الشرعية.

- محاولة التقليل من التلوث البيئي الواقع جراء إهمال الاعتبارات البيئية في البرامج التنموية وهو ما يعتبر مسؤولية الجميع دون استثناء.

3. المحور الثالث: تجليات التنمية الناتجة عن النشاط ألمقاولاتي في الجز ائر (الو اقع).

1- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المجتمعية:

التنمية هي سياسة تقوم على الجمع الواعي والعقلاني بين عدد من العوامل التي

تستهدف تحقيق صورة تنموية معينة من خلال الفعل الاقتصادي الخاص (المقاولة)، وهذا ما قامت به الجزائر من خلال تهيئة المناخ الاستثماري والأرضية التحتية لهذا القطاع الذي أصبح ضرورة حتمية في الاقتصاد الوطني، فالتنمية عامل ديناميكي ضمن التغيرات الوظيفية والهيكلية، ويمكن للمقاولات في القطاع الخاص أن تساهم في تحقيق جزء من المخططات الاستراتيجية التي وضعت بغرض تجسيد مشروع تنموي متكامل، وهو ما نلمسه في تجسيد العديد من البرامج والمشاريع المقاولاتية التي ساهمت بشكل فعال في تنشيط الاقتصاد والحد من البطالة والفقر، وعملت على رفع المستوى المعيشي والصحي للأفراد.

3- روح المقاولة والتنمية:

إن المقاولاتية إن توفرت لها الظروف المواتية للعمل، يمكن لها أن تؤدي دورا هاما في تفعيل الخدمات في المجال الاجتماعي، (الصحة، التعليم)، وتشترك في ذلك مع الفاعلين الاقتصاديين في التسيير ودعم هذه الخدمات التي تتميز بالابتكار والتوجه نحو الزبون، هذه الأدوار الهامة التي يقوم بها المقاول غالبا ما تكون ذات تكاليف محدودة، لأنّها ناتجة عن مجهودات شخصية للمقاولين المثابرين، والأهم من ذلك أنّ المقاول الذي يفهم محيطه ومجتمعه يساعد دائما في نقل التكنولوجيا كما يساهم في عمليات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات المستهلك وهذا كله يساهم بشكل من الأشكال في تحقيق مشروع التنمية. (نبيل بوفليح، 2013، ص46).

النتائج:

- تتماشي خطط التنمية بشكل متوازي ومتكامل مع المؤسسات المقاولة.
- مساهمة المقاولاتية في دعم التنمية يعود بأثر ايجابي عليها على المدى البعيد، خاصة على مستوى الأداء الاجتماعي (محافظة على الكفاءات، بناء سمعة جيدة، الحصول على الشرعية. الخ).
- تكامل وتفاعل الأداء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية إضافة للفعالية البيئية داخل المؤسسة من شانه أن يحقق أبعاد التنمية.
- تخصيص المقاولاتية للاستراتيجيات محدد وخاصة بالتنمية يسرع من تجسيدها

على ارض الواقع.

- تعميم ثقافة التنمية يجب أن يتم انطلاقا من داخل المؤسسة المقاولة حتى يسهل نقلها للمحيط الخارجي.
- استغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة مما يحفظها من النفاذ، وهذا لا يكون إلا بالتزام المؤسسة، لهذا وجب عليها تسطير استراتيجيات ووضع سياسات تهتم بقضية التنمية ومساهمة في تدعيمها على المستوى الجزئي (مؤسسة) والكلي (المجتمع).
- التقليل من النفايات بإعادة تدويرها مما يخلص البيئة منها ويقلل من التكاليف الإنتاجية، كل هذا وغيره يحسن صورتها ويكسبها الشرعية ما يساعد على نشر ثقافة التنمية بين أفراد المجتمع ويجعلهم يشاركون فيها بعد إدراك أهميتها.

الخاتمة:

أن المشاريع التنموية تسعى دوما لتحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي، الذي تعمل فيهما بالاعتماد على معايير مثالية تراعي حقوق كل أصحاب المصلحة من مستهلكين وعمال وموردين وحكومة ومجتمع مدني، ولتحقيق ذلك كان لابد من إدخال عنصر فعال يمكنه المشاركة في تجسيدها ميدانيا فكانت المقاولة أحسن سبيل لذلك للان المقاول أدرى باحتياجات مجتمعه كما يمكنه التكيف مع متطلباته بسرعة، ورغم أنها ساهمت بجزء لا باس بع في تنمية إلا انه يبقي غير كافات لعدة اعتبارات وعراقيل، لهذا لابد من تطوير ومراجعة الخطوط العريضة لمشروع التنمية ونفس الأمر للمقاولاتية في الجزائر لتكون النتائج أحسن مما حقق في الواقع.

المراجع:

1- إبراهيم الدسوقي عبده، التلفزيون والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

2- بن الطاهر حسين خذري توفيق، 2013، المقاولة كخيار لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع

وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، جامعة الوادي، الجزائر.

3- ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية المقاولاتية السياحية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم اجتماع العمل والتنظيم، جامعة باتنة1، 2019-2020.

4- ليلي بن عيسى، نوال براهيمي، التوجه ألمقاولاتي للمرأة في الجزائر – الواقع والتحديات، مجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد 15، أكتوبر 2020.

5- العويني فؤاد، مشارة عبد السلام، حوامدي فيصل، دور المقاولاتية في خلق القيمة المشتركة، شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة حمة لخضر – الوادي،2020-2021،.

6- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية) الاتجاهات المعاصرة (، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

7- الهام شهرزاد روابح، 2021، مقومات المدينة المستدامة، مجلة القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة البليدة 2، العدد 14.

8- عبد الجبار سالمي، النمو الاقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اللجوء إلى النظرية التطورية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة -الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009.

9- وسيلة سبتي، موسي رحماني، ديسمبر2004، واقع الجماعات المحلية في ضل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.

10- ليلي بن عيسى، نوال براهيمي، التوجه ألمقاولاتي للمرأة في الجزائر – الواقع والتحديات، مجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد 15، أكتوبر 2020، ص209.

11- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، سنة 2013، جامعة الشلف.

12- بوبريت ثنينة، مخلوف صورية، دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي الجزائري، مذكرة ماستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص ادرة موارد بشرية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018-2019.

1- Alvaro Cuervo, Domingo Ribeiro, Y Salvador Roig, entrepreneurship: concepts, theory and Perspective, introduction, p3.

2- Steve Gedeon, What is Entrepreneurship?, entrepreneurial practice review , Volume 1, Issue 3, Summer 2010, p 20.

3- Raouf Jaziri, Une vision renouvelée des paradigmes de l'entrepreneuriat :Vers une reconfiguration de la recherche en entrepreneuriat, Actes du colloque international sur entrepreneuriat et entreprise: nouveaux enjeux et nouveaux défis, Gafsa, Les 35-4- Avril 2009, p 11.

4- Omrane Amina et Fayolle Alain ,Les comportements entrepreneurial et le processus entrepreneurial: une approche dynamique, (2011), UREMO, Institut des Hautes Études Commerciales à Carthage (IHEL), pp.45-.

العمل والبطالة في ظل تحولات الثورة تكنولوجية الرابعة في جزائر

Work and unemployment in light of the transformations of the Fourth technological revolution in Algeria

ط د. حبيبي خيرة - د. ويس صادق / جامعة وهران 2

◇◇

مقدمة

تعتبر ظاهرة العمل الرهان الذي تصبوا كل الدول لمعالجته في الماضي والحاضر، وذلك بوضع جملة من المخططات والبرامج، لخلق مناصب شغل ومحاربة البطالة فالعمل يعتبر حسب القوانين حق دستوري يجب أن تكفله السلطة الحاكمة لمجتمعاتها بمختلف أصنافها.

يبدوا أن الجزائر خطت خطوات عديدة منذ الاستقلال إلي يومنا هذا في ما يخص توفير مناصب العمل من خلال عدد من الإصلاحات الاقتصادية، رغم التحولات السريعة التي لا مناص من التأقلم معها والسير بالتوازي معها مرورا برهانات التأميمات والتنمية الاقتصادية، فهذه الإصلاحات في تحدي يحمل برامج عمل تحد من البطالة لكن في ظل مستجدات الراهنة كالأزمات الاقتصادية العالمية، الحروب، الحضارات الاقتصادية، تبقى مسالة التأقلم من التحولات الجديدة إشكالية أساسية يجب تفكيكها والبحث في العوامل المؤثرة في نجاحها وخاصة تأثيرات الثورة الرابعة ومن هنا نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي الأشكال الجديدة للعمل؟
- هل هناك سياسات تشغيل ناجحة في الجزائر؟
- ما هو دور السياسات (سياسات التشغيل) في معالجة أو التقليص مشكلة البطالة في الجزائر؟

سوق العمل :

يشير مفهوم سوق العمل حسب منظمة العمل الدولية إلى الميزان الذي يجمع

العاملين والوظائف، حيث يجرى تبادل العمل مقابل أجر أو مقايضة عينية أين تمثل القوى العاملة الإمداد الحيوي لهذه السوق (Bureau international du travail, 2015).

وقد عرفه كذلك بالمكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب على خدمة العمل حيث يتمثل طالبي العمل في كل الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا أو هؤلاء الذين يعملون ويطمحون إلى فرص أفضل، أما عارضوا العمل فيشملون كل الهيئات العمومية أو الخاصة والمؤسسات التي يمكن لها توفير منصب عمل.

تعريف البطالة:

يقول أنتوني قيدنز: هي تعنى أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل المدفوع الأجر.

العاطل حسب منظمة العمل الدولية: «هو الفرد القادر على العمل والذي يبحث عنه باجر مقبول، لكن دون الجدوى من إيجاده» (رمزي زكي، اكتوبر 1997).

لغة: chômage أي تعطل الشيء.

Chômeur هي الاستضلال بشيء ما من الشمس كالشمسية بهذا المعنى« ففترة البطالة لها علاقة مع استراحة الفرد بالظل ثم يرجع بعدها للاستئناف العمل المأجور » (محمد نبيل جامع، 2008).

التعريف الإجرائي:

هو الفرد العاطل والذي يعرض بيع قوة عمله في مرحلة عمرية محددة ما بين 16 و64 سنة، الظروف القهرية التي يتعرض لها العاطل تجعله بطال.

منظمة العمل الدولية: «البطالة تشمل كل الأفراد العاطلين عن العمل رغم بحثهم عنه وقد بلغوا السن القانوني الذي يؤهلهم لذلك» (سطوح الشيخ حسين، 2005).

هذا التعريف للبطالة يستثني فئات أخرى كالأطفال والأفراد الذين لا يبحثون عن عمل المرضى الأفراد القادرون على العمل ولا يعملون كالطلبة.

حسب الديوان الوطني للإحصاء (Office national des statistique, l'emplions

et chômage, 1995): العاطل هو كل فرد يدخل ضمن هذه الشروط:

1- توفر السن القانوني 15 إلى 64 سنة.

2- ألا يشغل أي عمل.

3- ثبت انه قام بالبحث عن العمل ولم يجده.

تعريف البطالة من الجانب السوسيولوجي :

على حسب موسوعة علم الاجتماع يحدد مفهوم سوف العمل، العاطل عدم توازن بين الأفراد والوظائف الشاغرة بسبب التعطل اللاختياري الذي ينقص العمل.

تعرف البطالة أيضا بالتوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، أما عند الاقتصاديين فتعرف البطالة: «بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم، عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة» (علي عبد الوهاب نجا، 2005).

هناك مفهوم آخر لهذه الظاهرة، يعرف بالمفهوم العلمي للبطالة، مفاده أن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا أو أمثل، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

من خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة (بوطبل عبد القادر، 2022):

- البعد الأول: يتمثل في الاستخدام غير الكامل للقوة العاملة المتاحة، بمعنى إما وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون إطلاقا فرصا للعمل، أو وجود أفراد يعملون بطريقة مؤقتة مثل العمالة الموسمية.

- البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة النشطة، فتكون إنتاجية الفرد العامل منخفضة كثيرا مقارنة بالإنتاجية المتوسطة المحتملة لهذا الفرد العامل، وخير مثال على ذلك هو البطالة المقنعة التي تشير إلى إمكانية سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية ولا يحدث أي نقص في الناتج الكلي.

تعريف العمل حسب جون فريدمان:

هي أفعال الإنسان لغاية طبيعية يكون الجهد عضلي أو بواسطة الآلات.

أنواع البطالة: أهم أنواعها:

- البطالة الموسمية: الناتجة عن تذبذب طلبات العمل، وهي متوقعة في أوقات معينة من السنة وتطال بعض الأنشطة الزراعية وقطاع الأشغال العمومية، البناء والسياحة.

البطالة الهيكلية: هي التي تصيب جانبا من قوة العمل نتاج تغيرات هيكلية، وهي متعلقة بالعرض والطلب، وتحول بعض الصناعات إلى أماكن جديد باستعمال تكنولوجيا متقدمة ويرافق تغيير على الطلب أو العرض من حيث مفهوم الفائض.

البطالة الدورية: وهي التي ترتبط بالدورة الاقتصادية وهي متعلقة بفترات الكساد الناتج عن انكماش الإنتاج وتوقف المشاريع وتعطيل جزئي للقوى العاملة.

البطالة التكنولوجية: وهي التي تظهر بسبب التحولات التكنولوجية وابتكارات الجديدة مما يغني عن بعض النشاطات وبالتالي تسريح البعض من القوة العاملة.

حساب معدل البطالة:(الديوان الوطني للإحصاء، WWW.ONS.DZ)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

جدول01: تطور معدلات البطالة 1985-2018.

السنة	1985	1987	1989	1991	2004	2005	2009	2010	2015	2016	2017	2018
معدلات البطالة%	9.8	12.7	18	20	27.3	16	10.2	10	11.2	10.5	11.7	11.1

مصدر: من وضع الطالبان بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم 01: تطور معدلات البطالة في الجزائر وفق المراحل الاقتصادية للفترة ما بين 1973-201



المصدر: شريفي صارة.

مرحلة 1986-2000 (البطالة والتدهور الاقتصادي):

هي مرحلة تصادفت مع الصدمة البترولية التي سببت تراجع مداخيل البلاد، وبديتها كانت 1986 وهذا ما انعكاس سلبا على عدة أصعدة خاصة الاجتماعية والاقتصادية، فقد سجل ارتفاع معدلات البطالة من 13.59% سنة 1985 إلي 16.14% سنة 1986 لتصل إلي معدل 29.7 % سنة 2000، ويمكن إرجاع هذا التنامي المتزايد لمعدلات البطالة إلي انخفاض سعر البترول، والإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الجزائر مما سبب خوصصة المؤسسات العمومية، التي لعبت فيما بعد دور اجتماعي إلي جانب دورها الاقتصادي للامتصاص البطالة.

مرحلة 2001-2011 :(البطالة في ظل الوفرة المالية)

ارتفاع مداخيل المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى جانب اعتماد الجزائر على المقاربة الكنزية التي تقوم على تدعيم الطلب عن طريق إجراء تحفيز للاستهلاك وذلك بهدف زيادة الإنتاج وخلق مناصب شغل وهذا ما يقودها إلى انتهاج

سياسة إنفاق توسعية لمحاربة البطالة وهذا ما أدى إلى تراجع هذه الأخيرة بمعدل 29.7 % سنة 2000 إلى 10 % سنة 2011، إلى جانب ما سبق طبقت الدولة مجموعة من التدابير في اطر مؤسساتية اخضع للأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة أجهزة التي تقوم على عملية التشغيل مما أسهم في تناقص معدلات البطالة.

وانخفضت نسبة البطالة لدى الشباب من حاملي الشهادات الجامعية في الفترة ما بين 2010 و2011 من 21.4% إلى 16.1%.

توصل المسح الذي قامت به الدولة إلي أن 68.8% من الشباب البطال اقبل على تسجيل نفسه في مكاتب التوظيف وبحثوا في المؤسسات عن عمل، كما أشار نفس المسح إلى أن 29.4% بحثوا عن أساليب للتمويل والموافقة الإدارية على مشاريعهم الخاصة، مع العلم أن 35.7% منهم اشتغل سابقا بعضهم كأجراء غير دائمين ونسبتهم 68.8% كان منهم 71.9% في القطاع الخاص.

مرحلة 2012-2017:

خلال هذه المرحلة نلاحظ تذبذب معدل البطالة ما بين 9.8% سنة 2013 إلى 11.7% سجلت سنة 2017 ويمكن إرجاع هذا التراجع الملحوظ لمساهمة الدولة في خلق مناصب شغل بسبب تجميد عدة مشاريع مما قلص مناصب الشغل في القطاع العمومي، وذلك للانخفاض إرادات الدولة من النفط الذي انهارت أسعاره إلى أكثر من النصف، وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي الذي انعكس بصورة سلبية على الوضع الاجتماعي.

كما يجدر الذكر بان العقود الأخيرة تشهد عدم توازن بين احتياجات سوق العمل والرأسمال البشري فالجامعات سجلت 65% من طلبة في العلوم الإنسانية وهو ما يفوق حاجة سوف العمل بأضعاف مما ساهم في ارتفاع البطالة سمة 2017، وهذا الوضع لا يمكن معالجته إلا من خلال إنشاء جملة من التكوينات المتخصصة التي تنسجم وتتكيف مع متطلبات سوق العمل.

- البطالة والتعديلات الهيكلية في الجزائر (قصاب سعدية، فاطمة الزهراء

عيدودي، 2016).

أدى فرض صندوق النقد الدولي لبرنامج التعديل الذي مس المؤسسات الجزائرية العمومية قبل سنة 2000 وتسبب في تسريح العمال خاصة الذكور منهم بحكم اشتغالهم في قطاع البناء والأشغال العمومية إلي جانب الفلاحة والقطاع السياحة حيث سجلت سنة 1995 أعلى نسبة قدرت ب 38.4%، لتنخفض بعد الألفين لتصل إلى حد 9.9% ويعود هذا الانخفاض إلي دعم الدولة لفئة الشباب الذكور خاصة.

أسباب البطالة في الجزائر:

تختلف أسباب تفاقم البطالة من دولة إلى أخرى، واهم سبب هو الاقتصاد وفيما يلي نحاول حصر أهمها في الجزائر:

- اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات.
- انخفاض ميزان التبادل التجاري بسبب انخفاض سعر الصرف (الدولار) ما أدى إلي تراجع التبادل التجاري وتأثر الدخل القومي.
- تضاعف السكان خاصة الفئة الناشطة.
- تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي بسبب غياب الاستقرار الأمني في العشرية السوداء.
- عدم تنسيق جهود الدولة بين التعليم العالي والتكوين واحتياجات سوق العمل.
- مزاحمة الآلة للعنصر البشري لزيادة الإنتاجية.
- سوء التوزيع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية، إضافة لعدم التخطيط الجيد للقوى العاملة.

سياسة-التشغيل:

هي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف) الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال (الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل كما أنها المنهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية (مصطفى بوضياف، 2008).

- أهم البرامج والسياسات الحكومية التي وضعت لمحاربة البطالة:

نطرح هنا عدة تساؤلات: كيف يتمكن الشاب الجزائري من الحصول على عمل؟

كيف يتم إدماج العامل في سوق العمل؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الوكالات والمراكز التي تضعها الدولة تحت تصرف أي شاب جزائري منها:

- الوكالة الوطنية لتشغيل اليد العاملة استحدث سنة 1997 بدعم البنك الدولي.
- وكالة التنمية الاجتماعية ADS لسنة 1996 مهمتها تمويل العمليات لموجهة الفئات الاجتماعية الهشة والمحتاجة.
- طلبات مباشرة من أرباب العمل.
- الاستجابة بالتوظيف الالكتروني.

لجأت الدولة إلي تطبيق عدة سياسات وبرامج من اجل مكافحة البطالة المتزايدة، ومن هذه إجراءات، إنشاء المجلس الأعلى للابتكار واستحداث الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة واللجنة الوطنية لمنح علامة مشروع مبتكر، بالإضافة إلى صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، وعدة أجهزة أخرى نذكر بعضها فيما يلي:

1) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J) سابقا:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEحاليا: (صبرينة طلبة، 2021)

أنشا هذا الجهاز بموجب المرسوم رقم96/295-8 سبتمبر 1996، يشتغل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويهتم بتمويل مشاريع الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 19-35 سنة، وقد ساهم بتمويل أكثر من 367980 مشروع منذ نشأته إلى غاية 2016، كما أنه يهدف أساسا لتدعيم تشغيل الشباب وكذا تشجيع إنشاء وتوسيع نشاطات الإنتاج السلع والخدمات من خلال برامج المؤسسات المصغرة وتتمثل مهامه الرئيسية في كل من:

- تشجيع، تدعيم وتقديم الاستشارات ومرافقة الشباب البطال من ذوي المشاريع لإنشاء المؤسسات المصغرة.

- تمويل المشاريع للشباب أصحاب المبادرات وذلك بتفضيل المقاولة وإنجاز الاستثمارات.

- ضمان متابعة الاستثمارات المحققة من طرف الشباب.

2(الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) :

أنشأ هذا الصندوق في سنة 1994، ولكنه باشر عمله فعليا ابتداء من سنة 1996 ونشط تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو دفع تعويضات التأمين على البطالة للأشخاص المتواجدين في حالة بطالة (المسرحين (لأسباب اقتصادية والتي نتجت عن برامج التعديل الهيكلي، ومنذ سنة 1998 أصبحت مهمته إعادة إدراج البطالين المستفيدين من التعويضات السابقة، لينتقل سنة 2003 إلي مهمة أخرى تمثلت بإرساء آلية لدعم إنشاء النشاطات في ميدان السلع والخدمات للبطالين الذين تزيد أعمارهم 35 سنة وتقل عن 50 سنة، لتصبح ابتداء من سنة 2010 تخص البطالين من 30 سنة إلى 50 سنة في إطار خطة دعم النمو اقتصادي (PSCE) التي تبنتها الدولة بمبالغ استثمارية أقصاها 5 مليون دج، لترتفع إلى 10 مليون دج، ابتداء من سنة2011، عن طريق قروض طويلة الأجل.

كما قام هذه الصندوق بوضع برامج لمساعدة العمال الذين فقدوا مناصبهم وذلك باستفادتهم من إعادة التكوين في مراكز البحث عن الشغل (CRE) ومراكز دعم العمل الحر (CATI) وكذا مراكز دعم المؤسسات المتواجدة في وضعيات صعبة (AED) ويعمل الصندوق (CNAC) بتطبيق صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، ويحقق شرط توفير عدد المناصب حقيقة بمتوسط 2.5 منصب عمل لكل مشروع على ارض الواقع.

2) الوكالة الوطنية للقرض المصغر(A.N.G.E.M) (شريفي صارة، حداد محمد، 2018):

انشات هذه الأخيرة في جانفي من سنة 2004 وانحصرت مهمتها في العمل على خفض معدل البطالة عن طريق:

- الدعم المالي والمتمثلة في قروض بدون فائدة تصل إلى 90 % على ألا تتجاوز 30

ألف دينار جزائري.

-إعطاء أصحاب الشهادات تسهيلات أكبر، لمساعدة البطالين الذين يمارسون عمل مؤقت لخلق عمل ذاتي ودائم.

ساهم هذا الجهاز بنسبة توظيف قدرها 10.80% ما بين 2005 و2016 وهذا ما خفض من معدل البطالة بنسبة 4.1 %.

وكالة التنمية الاجتماعية: تعمل تحت وصاية وزارة التضامن الوطني للأسرة، وقضايا المرأة، مهمتها تنفيذ برامج اجتماعية بالدرجة الأولى تخص الفئات الهشة.

- الإدماج المهني: إدماج حاملي الشهادات الجامعية في المؤسسات العمومية.
- إدماج الشباب الذين لا يحملون شهادات في مناصب محددة.
- التكفل بالنساء الماكثات بالبيوت.
- إنشاء اللجنة الوطنية لترقية العمل (الشغل): انشات في 2010 لتواكب المخطط الخماسي 2010-2014 الرامي الي خلق 03 مليون منصب شغل، والذي يعبر عن انشغالات الحكومة الهادفة لمحاربة البطالة.

الثروة الشبانية للدولة الجزائرية:

من بين الشروط المتوفرة لمواكبة أي تحولات جديدة خاصية العامل الديمغرافيا لمتنوعة للمجتمع الجزائري، وما يميز تركيبته البشرية الشبانية الهائلة والتي تشكل أكثر من 75 % منه، تؤهله للعيش والتأقلم مع العالم الجديد لكن يجب إصلاح عدد من الأفكار أهمها:

- معالجة العلاقة بين الفرد والعمل، ما هو هذا العمل؟، ماذا يشكل العمل بالنسبة للفرد الجزائري؟، ما هو نوع العمل الذي يفضله الفرد الجزائري؟ بالنظر إلي ثقافة العمل فالمؤسسات العمومية الكبرى سونطراك، سونلغاز، ... الخ هل يمكن للفرد أن ينجح في مشروعه خارج فكرة إعانة الدولة، هل هناك ثقافة مبادرات الفردية، كإنشاء مؤسسات ناشئة وصغيرة، من هم الشباب الذين يتفاعلون مع هذه الخيارات الجديدة، هل هناك ضمانات حول ثبات سوق العمل من خلال التوازن بين العرض

والطلب، .... الخ كلها تساؤلات مهمة يجب معالجتها قبل الخوض في أي تحدي جديد.

التكوين:

إشكالية تكوين هذا الفرد الذي سيواجه التحديات الجديدة تدفعنا لطرح التساؤل التالي:

ما هي الآليات الجديدة التي يجب أن ندخلها في سياسات التكوين لمواكبة تحديات الثورة الرقمية الجديدة؟

عرفه على السلمي: « انه محاولة تغيير سلوك الأفراد ليجعلهم يستخدمون طرقا وأساليب مختلفة في أداء العمل بشكل يختلف بعد التدريب عما كانوا يتبعونه قبل التدريب « (قريشي محمد الصالح، 2005).

أما عقيد محمد جمال برعي فيقول انه « النشاط المستقر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحا لمزاولة عمل ما « (عقيد محمد برعي، 1968).

تعريف أخر: « التدريب الميداني أو التربص هو عبارة عن وسيلة وعملية مخططة لتنمية مهارات الطلاب وإعدادهم ميدانيا لممارسة طرق المهنة « (خليل إبراهيم الهالالات، 2015).

يعرفه عبد الفتاح بأنه: « مجموعة الأنشطة التي تهدف إلي تحسين المعارف والقدرات المهنية مع الأخذ في الاعتبار دائما إمكانية تطبيقها في العمل، كما انه النشاط الخاص باكتساب وزيادة مهارات الفرد للأداء عمل معين «(عبد الفتاح محمود، 2013).

إصلاحات قطاع التكوين المهني بالجزائر:

سعت الوزارة المعنية من خلال الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الألفية الثانية، لإصلاحات نوعية التكوين المهني، من خلال مجموعة من الإجراءات كان أبرزها استحداث ما يعرف بالتعليم المهني، وهدفت الجزائر في هذه المرحلة إلى:

- تحديث التكوين المهني لجعله أكثر تنافسية بمساعدة المختصين وتأهيل المكونين.

- دمج بعض الحرف الجديدة وتطوير الحرف التقليدية الموجودة مع تنظيم وتطوير ما يعرف بالتكوين المستمر، وذلك

لتقوية علاقة التكوين المهني مع النظام التربوي ومع محيطه الاقتصادي، بمعنى توسيع وتدعيم حيزه من خلال توسيع التقاطعات التي تربطه مع هذه الأطراف.

تم إبرام اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني، بدأ تطبيقها منذ جانفي 2003 وامتد إلى غاية 2009، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوربي ب 60 مليون أورو، ووزارة التكوين المهني ب 49 مليون أورو، وكان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو تكييف قطاع التكوين المهني في الجزائر مع اقتصاد السوق.

وفي 2008 تم إصدار القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين والذي يحمل في طياته 6 أبواب و32 مادة تهدف إلى تأطير الأحكام الأساسية التي تنظم قطاع التكوين والتعليم المهنيين بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

اقتصاد المعرفة:

إن التوجهات الحديثة للتنمية الاقتصادية تسير نحو اقتصاد المعرفة من خلال تطبيق الرقمنة والاستخدام الواسع للتكنولوجيات الحديثة في جميع القطاعات مما سوف يسرع من عملية التنمية الاقتصادية، حيث ظهرت المعرفة كمورد أساسي في النشاط الاقتصادي، يعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد حديث وسريع النمو يعتمد على المعرفة تقاسمها وإدارتها، والاستثمار في الموارد البشرية إلى جانب الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات.

مفهوم اقتصاد المعرفة:

يشير العديد من الباحثين في مجال المعرفة إلى ثمة اقتصاد جديد يتطور هو اقتصاد المعرفة (Economy Knowledge) وهذا الاقتصاد الجديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع كما تتوسع خصائصه وتتجذر مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي وخصائصه ومبادئه الأساسية (محمد جبار طاهر الشمري، 2001).

حيث ساهم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير العديد

من المفاهيم والأسس الاقتصادية، فبينما كانت كل من: الأرض، العمالة، رأس المال العوامل الأساسية المساهمة والمؤثرة في العملية الإنتاجية في ظل الاقتصاد الصناعي.

" برزت المعرفة كمورد أساسي في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، والذي تتمثل أنشطته الأساسية في توليد المعرفة تقاسمها وإدارتها، إضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية بما يساهم في تكون رأس المال الفكري، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة تفاعل للمنظمات الاقتصادية مع بيئتها الداخلية والخارجية"(كنيدة زليخة، محمد بوقموم، 2018).

. تعريف اقتصاد المعرفة:

إن جوهر اقتصاد المعرفة، هو تدفق استثمارات ضخمة في راس المال البشري، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذه الاستثمارات هي الأدوات الرئيسة لخلق القيمة المضافة، وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « OCDE بأنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات "(امحمد مناد، 2012).

واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر: كما أشرنا سابقا يعتبر الابتكار والبحث والتطوير والتعليم البنية التحتية المبنية على تكنولوجيات الاعلام والاتصال، الحوكمة من بين أهم ركائز التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، ويعتبر مؤشر المعرفة العالمي من بين أهم المؤشرات لقياس قياس المعرفة الذي يطلقه برنامج الامم المتحدة الانمائي من اجل تحديد مدى قوة الدولة في مجال المعرفة وما تحققه في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وبمدى مواكبتها لعصر المعرفة.

قائمة المراجع:

1. الديوان الوطني للإحصاء، WWW.ONS.DZ.
2. أمحمد مناد، اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر،2012.
3. شريفي صارة، حداد محمد، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966-2017)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05 العدد 02، 2018.
4. . قصاب سعدية، فاطمة الزهراء عيدودي، سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2014، تشغيل والتقييم، مجلة المعارف، العدد 20، جوان 2016.
5. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في الأسواق العمل خدمات التشغيل العامة وتعزيز على المستوى المحلي، 03/12/2008، منظمة العمل الدولية المركز الدولي للتدريب.
6. صبرينة طلبة، قراءات في سياسات سوق العمل النشطة في الجزائر للفترة 2007 – 2019، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04 العدد 01 -جوان 2021.
7. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل للأخطر المشكلات رأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، أكتوبر 1997، الكويت.
8. محمد نبيل جامع، البطالة في مصر حلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر/2008.
9. سطوح الشيخ حسين، البطالة في الجمهورية العربية السورية (1994-2004)، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، 2005.
10. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، مصر، الدار -الجامعية، 2005.
11. بوطبل عبد القادر، البطالة والتشغيل في الجزائر، مجلة متون، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، المجلد 15، العدد 03 ،2022.
12. محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفية في تحقيق النمو الاقتصادي، مصر نموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
13. كنيدة زليخة، محمد بوقموم، الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018.

14. قريشي محمد الصالح، تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 142.
15. عقيد محمد برعي، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية، ط 1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968، ص 269.
16. خليل إبراهيم الهالالات، معوقات التدريب الميداني لدى طلبة العمل الاجتماعي، جامعة الأردن، المجلد 42 ملحق 1، 2015، ص1111.
17. عبد الفتاح محمود، نظرية التدريب، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2013، ص 36.
18. Office national des statistique, l'empli et chômage, donnée statistiques, n° 226, Alger, 1995.
19. Bureau international du travail (2015) indicateurs clés du marché du travail(ICMT), 9eme édition, Genève, Suisse

d. l'information, Éd.) Cahiers du LAB. RII. Document de travail(238), 7.

8. **Günter , V.** (2006). La nouvelle définition de la PME. Commission européenne MEDEF .
9. **Ministère de l'industrie** . (20152016-). Bulletin d'informations N°2642-. Direction générale de la veille sttratégique, des études économiques et statistiques.
10. **Ministère de l'industrie**: Bulletin statistiques. (1819- Février 2022). 2ème conférence internationale sur l'intelligence économique .
11. **OCDE. (2002).** Les perspectives de l'OCDE sur les PME. Revue de l'OCDE, 7. Récupéré sur https://www.oecd.org/content/dam/oecd/fr/publications/reports/200212//oecd-small-and-medium-enterprise-outlook-2002_g1gh2e0f/sme_outlook-2002-fr.pdf
12. **OCDE. (2004).** La PME et la place de la GRH dans les PME. Revue de l'OCDE sur le développement(5). Consulté le 2025
13. **Sweeney, G.** (1982). Les nouveaux entrepreneurs petites, entreprises innvantes. Paris: Les éditions d'organisation.
14. **Thibodeau , J.-C., & Julien, P.-A.** (1984). Les PME manufacturières dans la tourmente économique 1975 à 1982: un premier bilan dans quatre régions du Québec. Université de Québec à Trois rivières: Laboratoire de recherche en économie et gestion des petites et moyennes organisations et de leur environnement.
15. **Wtterwulghe, R.** (1998). La PME une entreprise humaine. Paris: DeBook.

permettraient à l'économie nationale de relever les défis de l'indépendance à l'importation et aussi afin de créer une certaine complémentarité et interdépendance entre les secteurs d'activités.

Bibliographie

1. **Abdou, A., Bouyakoub , A., Lallement, M., & Madoui, M**. (2004). Entrepreneurs et PME: Approche algéro-française. Paris: L'Harmattant.
2. Algérie presse service. (2025, Avril 27). Récupéré sur https://www.aps.dz/economie/tag/PME
3. **Assala, K. (2006).** PME en Algérie: de la création à la mondialisation. L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale. 8ème congrés international francophone en entrepreneuriat et PME (CIFPME). Haute école de gestion - Frobourg. Suisse.
4. **Berrah, K., & Boukrif, M**. (2015, Juin). La problématique de la création des petites et moyennes entreprises en Algérie. Revue algérienne de développement économique(2). Récupéré sur https://asjp.cerist.dz/en/article/5200
5. **Bureau international du travail.** (2015. P6). Les petites et moyennes entreprises et la création de l'emploi.
6. **Fourcade, C.** (1988). Petites entreprises et développement local . Acte du colloque international de Montepliier (p. 111). Montepliier: Eska.
7. **Gharbi, S.** (2011, Mars). Les PME/PMI en Algérie: Etat des lieux . (U.

• Un autre défi important réside dans la dépendance accrue envers le marché international en matière d'inputs. Cet état de fait, surtout compte tenue des situations d'instabilité, les crises économiques et politiques internationales constitueraient un facteur d'instabilité dans les chaines d'approvisionnement de ces PME locales.

Conclusion

Le développement des PME en Algérie offre des perspectives prometteuses pour la diversification économique et la création d'emplois et de richesses.

Bien que l'Etat algérien a mis en place plusieurs procédés d'aide destinés à la PME, et le taux de croissance positif ayant marqué le tissu PME ces dernières années, son développement est appelé à être consolidé encore plus afin d'amorcer l'indépendance de l'économie nationale vis-à-vis des importations et les hydrocarbures ; car les PME sont décisives pour l'avenir des économies de pays, vu qu'elles peuvent non seulement créer des emplois et maintenir la croissance économique, mais aussi encourager l'innovation et la concurrence sur les marché ; car elles ne sont pas uniquement des créatrices d'emplois, mais aussi des moteurs de la croissance économique et du développement social.

Nous avons remarqué qu'à travers les statistiques disponibles que les créations d'entreprises se sont orienté davantage vers les secteurs des services, BTPH et de l'agriculture que vers l'industrie de transformation. Cet état de fait doit obliger les acteurs institutionnels à revoir leurs politiques en orientant davantage les porteurs de projets vers des activités industrielles qui

du financement alternative (le marché boursier, le capital-risque, le financement participatif « Crowdfunding.dz contrôlé par la COSOB ») ; son développement peut être considéré comme levier d'action et orientation capable de répondre aux insuffisances du financement bancaire classique ;

- Sur le plan réglementaire et administratif: malgré les efforts consentis, la complexité et la lourdeur administrative des procédures constitue toujours une contrainte (les délais de création d'une entreprise en algérie prennent plus de temps comparativement aux pays similaires du Maghreb) ;
- Manque d'adéquation formation / emploi et manque de compétences: inadéquation des formations (universitaire notamment) aux besoins du marché du travail ;
- Instabilité de la main d'œuvre qualifiés et la fuite des compétences en raison du phénomène de l'immigration qui ne cesse de prendre de l'ampleur ces dernières années qui est un défi et un facteur non moins important ;
- Concurrence informelle (déloyale): nous remarquons aussi qu'une part importante de l'économie nationale est informelle (40 à 50 %) qui impact négativement la compétitivité des PME formelles ;
- Contraintes d'accès aux marchés international (exportation) liés notamment au manque de conformité des produits locaux aux normes internationales, mais aussi le manque de développement des moyens de transport et logistique efficace et rapide pour les produits fragiles et périssable constitue également un obstacle ;
- La grande partie de la production de ces PME se trouve destinées à une consommation finale et non intermédiaires dans d'autres processus de production peut constituer une entrave à l'intégration de ces dernières dans les chaines de valeur mondiales ;

milliards de dollars US à 40,17 milliards de dollars US ;

- **Une hausse remarquable des exportations** de 53,72 %, passant de 39,28 milliards de dollars US à 60,38 milliards de dollars US.
- **Un excédent de la balance commerciale** de l'ordre de **20,21** milliards de dollars US contre un déficit de 1,60 milliards de dollars US

VII. Défis Majeurs Rencontrés par les PME Algériennes et recommandations

Malgré toutes les initiatives publiques déployées depuis le début des années 2000 en faveurs du secteurs des PME privées ainsi que les performances et les évolutions réalisées, ce dernier reste encore précaire et loin de répondre aux attentes et exigences requises pour assurer un développement économique national durable capable de répondre aux nombreux défis tels que ; ceux liés à la mondialisation et aux impératifs du contexte international actuel (lié notamment ; à la crise sanitaire Covid, les conflits et guerres, l'instabilité géopolitique et géostratégique, etc.).

Finalement, force est de constater que le développement de ce secteur se trouve en face de multiples enjeux imposés par un contexte économique mondiale complexe et des défis structurels internes multiples qu'on pourrait représenter essentiellement dans les points suivants:

• La première contrainte réside dans l'accès au financement bancaire: les difficultés d'obtention de prêts bancaires (en plus des taux d'intérêt élevés et des garanties lourdes qui sont exigées) constituent un frein à la promotion des PME ;

• A côté de la faiblesse/complexité du financement traditionnel se rajoute un développement très timide qui se trouve encore au stade embryonnaire

Industrie manufacturière	83701	89597	94930	99865	103693	106121	109991	115992	38.57
Services	456373	513647	548195	585915	614375	625999	662185	703499	54.15
Artisanat	217142	235242	242322	260652	274554	288724	303605	324085	49.25
Total	**934037**	**1022231**	**1074236**	**1141602**	**1193339**	**1225614**	**1286365**	**1359803**	**45.58**

Source: Fait par nos propres soins à partir des bulletins statistiques du ministère de l'industrie pour les années 20152022-.

Les statistiques disponibles du ministère de la PME montrent que le tissu des PME a connu un progrès remarquable en matière de diversification des secteurs d'activités, un grand effort en matière d'orientation s'impose aux dispositifs d'accompagnement afin d'encadrer les jeunes porteurs de projets en les orientant davantage vers les activités de transformation industrielles et des activités complémentaires avec celles existantes pour susciter des synergies et une dynamique de clusters.

VI. Poids du secteur des PME privées dans l'économie nationale

Valeur ajoutée:

En 2021, le secteur privé HH continue de dominer en termes de valeur ajoutée, affichant un total de 10 334,13 milliards de DA, ce qui correspond à une proportion de 87,87%.

Balance commerciale:

Par rapport à l'exercice 2021, la balance du commerce extérieur Algérien en 2022 a enregistrée:

- **Une hausse des importations** de 6,61%, passant de 37,68

suite à l'augmentation de la population des PME connues comme seul pourvoyeur d'emplois et de richesse.

En effet, le nombre d'emplois cumulé en 2015 était de **2 371 020** pour passer à un total de **3 307 821** postes d'emplois en 2022, soit une augmentation de **39,51%.**

Les entreprises de petites et moyennes dimensions constituent un générateur potentiel d'emplois et de valeurs ajoutées. La PME constitue donc une mise stratégique pour amorcer la lutte contre le chômage en raison de sa capacité d'adaptation aux crises avec sa souplesse, son dynamisme et sa flexibilité (Fourcade, 1988, p.111).

v. Densité et diversification de la population des PME privées par secteurs d'activités

Le secteur économique privé national a fait un saut aussi bien quantitatif (en termes de nombre) qu'en termes qualitatif en termes de diversification vers plusieurs secteurs d'activités faisant de ces secteurs une réelle source de développement et de création de richesses pour le pays.

Tableau N° 2: Evolution de la population des PME privées totale selon le secteur d'activité en Algérie (2015 - 2022)

Secteurs d'activité	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	Evolution
Agriculture	5625	6130	6599	7068	7481	7690	8010	8404	49.40
Hydrocarbure, énergie, mines et services liés	2639	2767	2887	2981	3066	3115	3243	3371	27.73
BRPH	168557	174848	179303	185121	190170	193965	199331	204452	21.29

publics dans la promotion du secteur privé et des PME, selon les bulletins statistiques du ministère de l'industrie, la population de ces PME est en évolution continue pour enregistrer un taux d'évolution de 45,55 % entre 2015 et 2022 (soit **934 037** PME en 2015 à **1 359 803** PME en 2022) dont la part du lion revient essentiellement au secteur privé (soit presque de 99,9 %) (Ministère de l'industrie , 20152016-).

Bien que le tissu des PME ait connu une amélioration remarquable surtout en matière de diversification des secteurs d'activités, un grand effort en matière d'orientation s'impose aux dispositifs d'accompagnement afin d'encadrer les jeunes porteurs de projets en les orientant davantage vers les activités de transformation industrielles et des activités complémentaires avec celles existantes pour susciter des synergies (sous-traitance) et une dynamique de clusters.

Tableau n° 1: Evolution des emplois créés par les PME entre 2015 et 2022

PME	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
Privé	2327293	2511674	2632018	2702067	2864566	2968618	3114860	3288213
Publique	43727	29024	23452	22197	21085	20898	20108	19608
Total	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651	2989516	3134968	3307821

Source: Elaboré par nos propres soins à partir des bulletins statistiques du ministère de l'industrie pour les années 2015- 2022.

Force est de constater aussi qu'une tendance à la hausse était remarquable durant ces dernières années en termes de création d'emploi,

ligatures au développement du secteur privé demeurent. Ainsi on note l'obligation fait aux banques de limier le financement à 30% du montant des investissements agrées. (Gharbi, 2011, p.7).

La période 1988 à nos jours: L'assouplissement de la législation a été progressivement entamé par la lois -25 du 191990/07/ qui a dégagé le plafond de l'autorisation aux investissements étrangers a été mise en place à partir 1990 puis avec le décret n°9137- de 1991 portant libération du commence extérieur, une autre mesure d'encouragement et d'appui au PME s'affirme par la création de plusieurs institutions de soutien et d'accompagnement, et jusqu'à 2002 en compte 188564 PME qui emploient 731082. L'état a mis en place un nouveau cadre législatif et des reformes de redressement économique, tel que le nouveau code de la promotion de l'investissement promulgué le 051993/10/, ce code a eu pour but: la promotion de l'investissement ; l'égalité entre promoteurs nationaux privés et étrangers ; réduction des délaitas d'étude des dossiers. A partir de 2000, le poids de la PME a nettement augmenté, le nombre a plus que doublé, et la densité a presque quadruplé. Les statiques disponibles indiquent que plus de la moitié des PME ont été créés entre 2001 et 2007, soit 212 120 entreprises. A la fin de 2010 le nombre des PME privées a connu une évolution remarquable, et a enregistré le nombre de 398 788 entreprises. Contrairement au nombre des PME publiques qui a enregistré une diminution de 228 (Gharbi, 2011, p.7).

IV. Importance des PME dans l'économie nationale en quelques chiffres

Il faut noter qu'au fil des années, après l'engagement des pouvoirs

III. L'évolution de l'environnement institutionnel de la PME en Algérie :

L'histoire des PME en Algérie peut être scindées en trois grandes périodes: de 1962 à 1982, de 1982 à 1988, de 1988 à nos jours.

La période 1962 à 1982: Cette période est caractérisée par une économie planifiée de type socialiste et par la prédominance de le grande entreprise étatique et la concentration des investissements sur les industries lourdes capables de déchaîner le développement de toute l'économie dans son sillon. Les grandes sociétés nationales ont été la base de modèle d'industrialisations et de développement de l'économie algérienne ; tandis que l'entreprise privée étais tenue à l'écart de l'action d'industrialisation, et son action était strictement contrôler par « l'état » avec la nécessité d'un agrément pour toute opération d'investissement.

A cette époque, l'envol de la grande entreprise publique se combine avec le blocage du secteur privé, accusant l'exploitation et l'aggravation des inégalités sociales.

La période de 1982 à 1988: En effet, le rôle déterminant des PME commence à prendre de l'ampleur dans l'économie, ceci du fait que plusieurs pays dans le monde ont créé des institutions et adopté des mesures destinées à encourager leur développement (La mise en place d'organismes d'assistance aux PME date de 1948 au Japon, de 1953 aux Etats-Unis, de 1954 en Inde, de 1966 en Tanzanie et de 1976 en Turquie).

L'économie algérienne de son côté est caractérisée par la loi du 21 /081982/ relative à l'investissement économique privé national. Des

- **Les PME comme facteur de développement local**: De par leurs flexibilité et souplesse, peu exigeantes par rapport à la grande entreprise qui facilitent leurs implantations dans les régions enclavées, elles ont le pouvoir de désenclaver les régions démunies en corrigeant les disparités en matière de développement causées par les grandes entreprises ;
- **Temps de réaction rapide**: en raison de sa structure, une PME peut concevoir des idées, les développer et les réaliser en relativement peu de temps ;
- **Processus de décision courts et directs**: une PME est souvent dirigée par son propriétaire et ses processus de décision sont par conséquent courts ;
- **Orientation vers les clients**: une PME est souvent technologiquement hautement spécialisée et fortement centrée sur ses acheteurs. Cela lui permet d'être proche du client et de mieux connaitre ses besoins ;
- **Les PME comme source d'emploi**: Les PME apportent une contribution déterminante à la création de l'emploi et de revenu ; elles représentent deux tiers des emplois dans le monde. En effet, le cas des pays européens est assez exemplaire à cet égard. Le district de Prato1 (Italie) constitue un exemple concret avec la multitude des petites. Les entreprises du textile (8500 entreprises) qui dominent dans tous les secteurs, assurant une grande stabilité à l'économie en employant 44 000 personnes (Fourcade, 1988, p.111).

1984 ; p.19).

- Forte aptitude à créer de la richesse et de l'innovation: Selon diverses études de terrain ont montré, comme celle ayant porté sur la Silicon Valley aux États-Unis, ont montré que l'innovation au sein du tissu des PME localisées sur un territoire impact positivement son développement économique et technologique. Pour (Sweeney, 1982), « L'innovation, qu'elle soit technologique, en matière de design de produit, de mode ou de procédés, est le moteur principal du développement économique et constitue l'élément crucial pour la productivité industrielle, la croissance productive et la compétitivité ». « L'innovation, en offrant la possibilité d'exploiter de nouvelles méthodes, des produits de qualité supérieure ou des services optimisés, constitue le socle même de la concurrence destinée à répondre aux exigences du marché » (Sweeney, 1982, p.52).

Dans ce contexte, l'innovation est considérée comme un levier de croissance interne, et même comme une condition sine qua non pour la survie des petites entreprises.

- La présence d'une forte dynamique entrepreneuriale en PME au sein d'un territoire donnée constitue une force d'influence et de diffusion d'une culture et esprit entrepreneurial. La propagation de ce dernier est également facilitée par la transformation aisée des activités traditionnelles (artisanales) en activités industrielles contemporaines favorisée par le développement des industries locales.
- **Proximité entre le patron de l'entreprise et ses employés**, ce qui rend le climat interne plus favorable, et la relation souple et plus claire ;

la formulation de l'action gouvernementale et l'absence de dialogue institutionnalisé entre les secteurs public et privé ;

- Une appréhension réciproque entre le secteur privé et public ;
- L'absence de législation conforme sur les droits de propriété et moyens pour la faire respecter, qui compromettent l'accès au crédit, en particulier pour les femmes (OCDE, La PME et la place de la GRH dans les PME, 2004 p.49).
- Le manque d'informations (sur le marché, les normes, les obstacles interdisant l'accès aux marchés…), de données statistiques pertinentes et d'institution de soutien ;
- La primauté des entreprises disposées par l'Etat et le rôle magistral du secteur public dans la nomination des exportations et de l'investissement.
- L'absence d'incitations pour les entreprises de secteur informel à rejoindre le secteur formel.

II.2. Les forces des PME:

- **Sur le plan économique**: La petite et moyenne entreprise a permis à plusieurs régions de surmonter des conditions économiques difficiles de façon moins intense que d'autres territoires ayant une faible présence de cette catégorie d'entreprises. Dans une suite de leurs travaux, (Thibodeau & Julien, 1984) ont examiné l'activité de quatre régions du Québec pour la période 19751982-, marquée par une récession économique, en se basant sur le comportement de 225 sociétés manufacturières ayant entre 5 et 199 employés. Effectivement, on a observé que pendant la période en question, ces PME ont généré 4663 nouveaux postes de travail (Thibodeau & Julien,

D'après l'union européenne: La PME est définie comme une entreprise indépendante financièrement, en employant moins de 250 salariés avec un chiffre d'affaires plafonné à 40 millions (Günter , 2006. p.36).

L'Algérie de sa part a adopté la Charte de Bologne sur les PME en Juin 2000 et défini les différents types d'entreprises comme suit: « La moyenne entreprise est définie comme une entreprise employant de 50 à 250 personnes et dont le chiffre d'affaires est compris entre 200 millions et 2 milliards de Dinars ou dont le total du bilan est compris entre 100 et 500 millions de Dinars. La petite entreprise est définie comme une entreprise employant de 10 à 49 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 200 millions de Dinars ou dont le total du bilan n'excède pas 100 millions de Dinars. La très petite entreprise (TPE) ou microentreprises, y est définie comme une entreprise employant de 1 à 9 employés et réalisant un chiffre d'affaires annuel inférieur à 20 Millions ou dont le total du bilan n'excède pas 10 millions de Dinars » (Assala, 2006, p.36).

Donc, la PME se montre comme une entité économique de petite taille, de coût réduit et qui a une flexibilité qui lui permet de s'approprier des spécificités locales ou circonstanciels et qui peut facilement progresser vers d'autres tailles plus importantes.

II. Les caractéristiques de la PME:

On peut regrouper les caractéristiques de la PME en distinguent ses forces et ses faiblesses.

II.1. Les faiblesses des PME:

- Leur faible capacité de faire entendre leur voix au stade de

a été d'au moins 2.5 millions, soit 11 % du parc total d'entreprises (OCDE, 2002 .p.7).

Bien que tous les pays adoptent dans leurs stratégies et politiques de développement cette catégorie d'entreprise comme étant une locomotive de croissance, force est de constater que sa définition s'est caractérisée pas l'absence de consensus autour des critères de sa définition aussi bien entre les Etats, qu'entre les chercheurs scientifiques. Cependant, on considère généralement que les PME sont des entreprises indépendantes qui ne sont pas des filiales d'autres entreprises et dont l'effectif employé est inférieur à un nombre variant selon les pays. Comme c'est le cas dans l'Union européenne, la limite supérieure la plus fréquente est de 250 salariés. Mais certains pays fixent cette limite à 200 salariés, tandis que les Etats-Unis qualifient de PME les entreprises de moins de 500 personnes - les micro-entreprises employant tout au plus 10 personnes, voire cinq dans certains cas. Les PME se définissent aussi par leurs actifs financiers dans l'UE, une PME a un chiffre d'affaires annuel inférieur ou égal à EUR 40 millions et/ ou une valeur de bilan inférieure ou égale à EUR 27 millions (OCDE, 2002. p.7).

D'autres définitions peuvent s'ajouter à celles-ci:

Selon la confédération générale des PME ; La PME est une unité de production ou de distribution, une unité de direction et de gestion, sous l'autorité d'un dirigeant entièrement responsable de l'entreprise dont il est souvent propriétaire et qui est directement lié à la vie de l'entreprise (Wtterwulghe, 1998, p.15).

Par conséquent, le but de notre présent travail consiste, à travers une revue de littérature, à exposer dans un premier temps les principales caractéristiques spécifiques aux PME d'une manière générale, mais aussi des PME algériennes en particulier. Dans deuxième temps, il y a lieu de mentionner que la promotion de ces PME se trouve en face de défis et contraintes multiples qui attendent leur croissance et évolution comme une alternative au développement socioéconomique du pays.

Dans un troisième temps, l'examiner des données macroéconomiques institutionnelles concernant la population des PME algériennes nous aide à mieux saisir leur importance et contribution dans le développement socioéconomique du pays.

I. Les PME: une mise au point conceptuelle

Les PME représentent une large part de l'économie du secteur privé et de générer la plus grosse part de son chiffre d'affaires, tout en constituant une large proportion des créations d'entreprises et une part appréciable des fermetures d'entreprises. Si le secteur des PME se caractérise par un dynamisme et une activité entrepreneuriale considérables, il ne faut pas oublier que la grande majorité des PME sont des petites entreprises parvenues à maturité qui desservent des marchés locaux et, pour la plupart, luttent pour rester concurrentielles ; sachant que la grande majorité des créations d'entreprises de ces dernières années prenne la forme de PME: aux États- Unis par exemple, 90 % des entreprises nouvelles des années 1990 ont été des PME . Au cours de la même décennie, dans le groupe de pays « Europe – 19» (comprenant les 15 états membres de l'UE, l'Islande, le Liechtenstein, la Norvège et la Suisse), le nombre des entreprises nouvelles

soit 20,18% de professions libérales et 23,62% d'activités artisanales, ajoute-t-on de même source.

Selon le ministère, environ 98% des PME opérant en Algérie sont des très petites entreprises (TPE), employant moins de 10 salariés par entreprise.

S'agissant des PME publiques recensées à fin juin 2022, leur nombre total a connu une baisse d'une (1) PME par rapport au premier semestre précédent, à 224 entités.

«Nous constatons une diminution du nombre des PME publiques, cette dernière étant due au processus de la privatisation de ces entreprises engagé dans le cadre de la restructuration et de la réorganisation du secteur public», est-il expliqué dans le document (Algérie presse service, 2025) ; sachant que les principaux objectifs de la stratégie industrielle que se fixe l'Algérie sont au nombre de trois: La réaliser d'une croissance industrielle durable ; La densification du tissu industriel national et ainsi l'endogénéisation du processus de croissance ; La réussite du processus d'intégration de l'économie nationale dans l'économie mondiale avec l'acquisition de pouvoirs de négociation.

Compte tenu des constats soulevés préalablement, la question se pose: malgré leurs petites tailles et les multiples défis que rencontrent ces PME, ces dernières contribuent-elles au développement socioéconomique du pays ?

Quel est l'impact de la population des PME privées sur l'économie nationale et quelles en sont les grandes contraintes et défis qui attendent la promotion de ce type d'entreprise en Algérie ?

à une crise économique qui se traduit par l'incapacité de créer de l'emploi additionnel, le licenciement des ouvriers et chute du taux de croissance économique, ...etc. Ces données conjuguées à une situation sociale et politique conflictuelle ont poussé les pouvoirs publics algériens à mettre en place un certain nombre de dispositifs (ANSEJ puis ANADE, ANGM, ANDI, ...) afin de favoriser la naissance de milliers des petites entreprises à travers le territoire national (Abdou, Bouyakoub , Lallement, & Madoui, 2004. p.95).

D'après les statistiques du ministère de l'Industrie ; l'Algérie dénombrait à fin juin 2022 plus de 1,3 million de Petites et moyennes entreprises (PME) à l'échelle nationale, en hausse de 4,45% comparativement à la même période de 2021.

Selon un bulletin statistique distribué à l'occasion de la 2e Conférence internationale sur l'intelligence économique qui s'est tenu les 18 et 19 février, le ministère a recensé 1.320.664 PME à fin juin 2022, employant 3.220.661 salariés (Ministère de l'industrie: Bulletin statistiques, 1819-Février 2022).

«La dynamique et le mouvement semestriel de cette catégorie d'entreprises se sont traduits par une croissance semestrielle de 34.300 PME», ajoute la même source expliquant qu'il y a eu 34.057 nouvelles créations de PME, 4.470 réactivations (après arrêts temporaires) et 4.227 radiations.

Sur les 1.320.664 entités recensées, 56,19% sont constituées de personnes morales, le reste (43,79%) est composé de personnes physiques,

l'apparition de la PME (petite et moyenne entreprise), toutefois, la petite entreprise n'est pas un phénomène récent, c'est même un phénomène très ancien. C'est sa crépitation au cours des dernières décennies, et son triomphe inopiné qui a dissimulé les contributions de la grande entreprise, considérée comme le pilier de l'économie moderne. Le monde aperçoit alors la petite entreprise en tant qu'agent économique créateur de la richesse, et moteur de compétitivité sur le marché mondial.

En Algérie depuis la fin des années 80, tous les gouvernements ont saisis que le secteur public seul ne peut répondre aux exigences économiques et sociales croissantes du pays, c'est pour ce fait que le secteur privé devient une exigence absolue. Et c'est dans ce contexte de passage, d'une économie planifiée vers une économie de marché, que la PME s'est imposée, par sa distinction, sa flexibilisé et sa disposition à générer des emplois, comme une instance capable de réprimander le manque de la grande entreprise publique (Berrah & Boukrif, 2015). Les PME sont alors considérées comme un enjeu majeur pour la quasi-totalité des pays. Les diverses prérogatives qu'elles procréent disculpent amplement le gain croissant qu'elle engendre par ailleurs, à côté de sa contribution à la création de l'emploi et du renouvellement du tissu économique. Les PME représentent en moyenne de 60 % des emplois dans les économies du monde (Bureau international du travail, 2015. P6)

Toutefois ; la création des PME en Algérie par les jeunes attire aujourd'hui une attention singulière, conçue à leurs yeux comme une solution pour remédier les maux de société surtout le problème du chômage et d'emploi ; car depuis le début des années quatre-vingt, l'Algérie se trouve confrontée

تميزها ومرونتها وقدرتها على خلق فرص العمل، ككيان قادر على تعويض عجز الشركة الوطنية الكبيرة. إن إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من قبل الشباب اليوم يجذب تفكيرا خاصا، ويبدو كحل للاستجابة لمشاكل البطالة والتشغيل. وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن رواد الأعمال الجزائريين الشباب، الذين يتمتعون بروح إبداعية، يتعرضون لمحن لها تأثير سلبي على سلوكهم، في صنع القرار وأثناء تحقيق مشاريعهم.

وفي هذا السياق، فإن عملنا البحثي يتلخص في المقام الأول في تقديم الخصائص الرئيسية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ولكن أيضًا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على وجه الخصوص. ثانياً، تجدر الإشارة إلى أن تعزيز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه تحديات ومعوقات متعددة تنتظر نموها وتطورها كبديل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد

ثالثا، إن دراسة البيانات الاقتصادية الكلية المتعلقة بعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تساعدنا على فهم أفضل لأهميتها ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

المفاهيم الأساسية: الشركات الصغيرة والمتوسطة، مناصب شغل، بطالة، رواد الأعمال، القطاع الخاص.

Introduction:

Depuis le début des années soixante-dix avec la libéralisation du marché, la sphère économique a connu une des plus grandes transformations économiques à l'échelle mondiale. Elle s'est traduite par une multiplication et une croissance rapide de entreprises de petites et moyennes tailles. En investissant pratiquement tous les secteurs d'activité, elles se sont diversifiées et de ce fait, elles sont devenues l'un des moteurs de la politique économique (Abdou, Bouyakoub , Lallement, & Madoui, 2004). Il s'agit de

solution pour répondre aux problèmes du chômage et d'emploi. Malgré ces faits, les jeunes entrepreneurs Algériens, dotés d'esprit de création, risquent d'adversités qui se renvoient négativement sur leurs comportements dans la prise de décision et durant la réalisation de leurs projets.

Dans ce cadre, notre travail de recherche consiste à exposer dans un premier temps les principales caractéristiques spécifiques aux PME d'une manière générale, mais aussi des PME algériennes en particulier. Dans deuxième temps, il y a lieu de mentionner que la promotion de ces PME se trouve en face de défis et contraintes multiples qui attendent leur croissance et évolution comme une alternative au développement socioéconomique du pays.

Dans un troisième temps, l'examiner des données macroéconomiques institutionnelles concernant la population des PME algériennes nous aide à mieux saisir leur importance et contribution dans le développement socioéconomique du pays.

Concepts clés: PME, emploi, chômage, entrepreneur, le secteur privé.

الملخص: على مدى العقدين الماضيين، شهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا. وانعكست الديناميكية التي خلقها تحرير السوق في الانتشار والنمو السريع لهذه الشركات. ومن خلال الاستثمار في جميع قطاعات النشاط، فقد تميزت هذه المؤسسات وأصبحت إحدى القوى الدافعة للسياسة الاقتصادية.

أما بالنسبة للجزائر منذ نهاية الثمانينات، فقد أدركت جميع الحكومات أن القطاع العام وحده لا يستطيع تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية للبلاد، ونتيجة لذلك، أصبح اللجوء إلى القطاع الخاص ضرورة مطلقة. وفي هذا السياق الانتقالي، لاقتصاد السوق، أنشأت الشركات الصغيرة والمتوسطة نفسها، من خلال

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الظروف والتحديات

Les PME en Algérie: conjonctures et défis

BOULAHOUAT Djazia. Université de Bejaia. Laboratoire ESTERE

(laboratoire des études sociologiques: travail, éducation, réseaux et espaces.)

Email: djazia.boulahouat@univ-bejaia.dz

AMGHAR Malek. Université de Bejaia. Laboratoire RMTQ

(laboratoire de recherche en Management et Techniques quantitatives).

Email: malek.amghar@univ-bejaia.dz

Résumé:

Durant les deux dernières décennies, les PME ont connu un développement considérable. La dynamique crée par la libéralisation du marché s'est glosée par une prolifération et un accroissement rapide de ces entreprises. En investissant tous les secteurs d'activité, elles se sont différées et devenues l'un des moteurs de la politique économique.

Quant à l'Algérie depuis la fin des années 80, tous les gouvernements ont saisi que le secteur public seul ne peut répondre aux besoins économiques et sociaux croissants du pays, par suites, le recours au secteur privé est devenu une nécessité absolue. Et c'est dans ce contexte de transition, d'une économie planifiée vers une économie de marché, que la PME s'est imposée, par sa distinction, sa flexibilité et son aptitude à procréer des emplois, comme une entité susceptible de réprimander le déficit de la grande entreprise nationale. La création des PME en Algérie par les jeunes attire aujourd'hui une réflexion spécifique, elle apparait comme une

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية



موضوع الكتاب يندرج ضمن الانشغالات الرئيسية التي تثار حول تصور النموذج التنموي القادرعلي إنعاش الاقتصاد الوطني واحداث التحول الصناعي الابتكاري المقترن بالانتقال إلي اقتصاد السوق المعتمد منذ أربع عشريات تقريبا الذي يقتضي ضرورة فهم النسيج الصناعي والمقاولاتي الخاص من المؤسسات والمقاولات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المحيط المشجع لنموه وتطوره وتنافسيته، مع العلم أن هذا النمط من المؤسسات و المقاولات يحتل مكانة بارزة في النسيج الصناعي للدول المتقدمة فهو يبقي يمثل الشكل التنظيمي الأكثر امتيازا و تنافسية و مرونة و تكيفا مع الأوضاع المتغيرة و وقائع المحيط المتجدد و الأكثر قدرة علي خلق الثروات و امتصاص البطالة...الخ.

و لقد لمسنا مع اعتماد المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق أهمية الإرادة السياسية في حدو النموذج الصناعي الابتكاري المقاولاتي الغربي الذي تجلي في الاهتمام البالغ بقطاع المؤسسات الصناعية الخاصة محاولا توفيرلها مقومات النجاح في العملية التصنيعية المرتكزة علي ضرورة تنمية القطاع و جعله يستجيب لمؤشر الابتكار و المقاولاتية في البلاد خاصة مع القانون الأخير 1275 و ما ينطوي عليه من مزايا محفزة للشباب المبتكر و مشجعة بقوة إنشاء المؤسسات الناشئة « Start up » ، إلا أن المعطيات تشير في مجملها أن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر لا يزال يعاني من اختلالات بنيوية تعيق تحوله إلي فاعل اقتصادي مبتكر رغم عقود من الانتقال إلي اقتصاد السوق .

Bibliothèque Nationale d'Algérie, 2025

9 789969 031188

دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع
العنوان: اقامة بن مسايب الكيفان - تلمسان الجزائر
الهاتف/فاكس: 18 - 43 - 56 - (043) 213+
المحمول: 96 - 29 - 04 - 551 - (0) 213+
www.kkonouz.com kkounouz@yahoo.fr